



مؤتمر الخليج الثالث

للمياه

مسقط، سلطنة عمان

٢٩ شوال - ٤ ذو القعدة ١٤١٧ هـ

٨ - ١٣ مارس ١٩٩٧

نحو

إستخدام أمثل للموارد المائية في الخليج

تقرير
العمل
العلمي

جمعية علوم وتقنية المياه

ص. ب. ٢٠٠١٨ - المنامة - دولة البحرين

هاتف: ٨٢٦٥١٢ (٠٩٧٣) - فاكس ٨٢٦٥١٣ (٠٩٧٣)



The printing of these proceedings
have been sponsored by:



Hitachi Zosen

HITACHI ZOSEN CORPORATION

International Plant Business Department
Telefax 081 3 3217 8554

تحت رعاية

سمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد

أمين عام وزارة الخارجية

سلطنة عمان

مؤتمر الخليج الثالث للمياه

نحو استخدام أمثل للموارد المائية في الخليج

مسقط، سلطنة عمان

29 شوال - 4 ذو القعدة 1417 هـ، 8 - 13 مارس 1997م

الجهات المنظمة

- جمعية علوم وتقنية المياه
- جامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الجهات المشاركة في دعم وتنظيم المؤتمر

- وزارة الكهرباء والمياه - سلطنة عمان
- وزارة الزراعة والثروة السمكية - سلطنة عمان
- وزارة موارد المياه - سلطنة عمان
- وزارة البلديات الإقليمية والبيئة - سلطنة عمان
- وزارة التجارة والصناعة - سلطنة عمان
- بلدية مسقط - سلطنة عمان
- جامعة الخليج العربي - البحرين
- وزارة الكهرباء والماء - دولة البحرين
- مركز البحرين للدراسات والبحوث - دولة البحرين
- اليونسكو، مكتب القاهرة
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة)، الأردن
- الجمعية العالمية للتحلية
- جمعية التحلية الأوروبية

مؤتمر الخليج الثالث للمياه
نحو إستخدام أمثل للموارد المائية في الخليج
مسقط، سلطنة عمان

29 شوال - 4 ذو القعدة 1417 هـ، 8 - 13 مارس 1997م

اللجنة التنفيذية للمؤتمر

- رئيس مشارك سعادة الشيخ سالم بن ناصر المسكري
أمين عام مجلس جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان
- رئيس مشارك المهندس محمد عبدالكريم الصوفي
رئيس جمعية علوم وتقنية المياه، المملكة العربية السعودية
- ممثل الأمانة العامة الفاضل عبداللطيف ابراهيم المقرن
مدير إدارة الزراعة والمياه والتجارة، الشؤون الاقتصادية
الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- عضو الدكتور خالد راشد الهاجري
نائب رئيس جمعية علوم وتقنية المياه، دولة قطر
- مقرر المهندسة تمامة حسين عبد الله
أمين سر جمعية علوم وتقنية المياه، دولة الكويت
- عضو المهندس عبدالجهد العوضي
الأمين المالي لجمعية علوم وتقنية المياه، دولة البحرين

اللجنة العلمية للمؤتمر

- رئيس د. وليد خليل الزباري
جامعة الخليج العربي، البحرين
- عضو أ.د. عدود نوح
جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان
- عضو د. شحنة عمر الخطيب
جامعة الخليج العربي، البحرين
- عضو د. فاطمة العوضي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكويت
- عضو د. أحمد رشاد خاطر
مركز البحرين للدراسات والبحوث، دولة البحرين
- عضو م. عدنان الساعاني
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية

اللجنة التنظيمية للمؤتمر

رئيس	جامعة السلطان قابوس	السيد خالد بن حمد البوسعيدي
منسق	وزارة الكهرباء والماء، دولة البحرين	المهندس علي رضا حسين
مقرر	جامعة السلطان قابوس	د. هلال بن علي الهنائي
عضو	وزارة الكهرباء والماء ، دولة البحرين	المهندس عبد الغني خلف
عضو	جامعة السلطان قابوس	د. سالم بن حميس العريمي
عضو	جامعة السلطان قابوس	د. صالح بن محمد العلوي
عضو	جامعة السلطان قابوس	د. عامر بن علي الرواس
عضو	جامعة السلطان قابوس	د. علي بن سالم الخارثي
عضو	جامعة السلطان قابوس	د. سالم بن علي الرواحي
عضو	جامعة السلطان قابوس	د. طاهر بن عبدالرحمن باعمر
عضو	جامعة السلطان قابوس	د. حسين علي عبدالله
عضو	جامعة السلطان قابوس	د. علي بن شرف الموسوي
عضو	جامعة السلطان قابوس	المهندس سالم بن سعد الحربي
عضو	جامعة السلطان قابوس	الفاضل أحمد بن عبدالرحيم الكندي
عضو	جامعة السلطان قابوس	الفاضل يعقوب بن جمعة الرئيسي
عضو	جامعة السلطان قابوس	الفاضل حمود بن ناصر الهاشمي
عضو	جامعة السلطان قابوس	الفاضل سالم بن حمد الرشيد
عضو	جامعة السلطان قابوس	الفاضل حميس رجب حميس
عضو	جامعة السلطان قابوس	الفاضل حميس بن راشد الراسبي
عضو	وزارة الكهرباء والمياه، سلطنة عمان	المهندس طاهر بن محمد السحواني
عضو	وزارة البلديات الإقليمية والبيئة، سلطنة عمان	المهندس أحمد بن محمد الصباحي
عضو	وزارة موارد المياه، سلطنة عمان	المهندس صالح بن سعيد الشوكري
عضو	وزارة الزراعة والثروة السمكية، سلطنة عمان	المهندس نبيل بن حسن البحراي
عضو	وزارة موارد المياه - سلطنة عمان	الفاضل محمد بن خليفة الكلبياني
عضو	بلدية مسقط - سلطنة عمان	المهندس سعيد بن محمد القاسمي

مراجعي الأوراق العلمية

جامعة الخليج العربي، البحرين	أ.د. إسماعيل حمدي الباجوري
اليونسكو (الأمم المتحدة) ، مكتب القاهرة	أ.د. عابدين صالح
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة)، الأردن	أ.د. محمد جميل عبدالرزاق
جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية	أ.د. محمد مندبل

جامعة السلطان قابوس	أ.د. ممدوح نوح
جامعة السلطان قابوس	أ.د. جون فلور
مركز البحرين للدراسات والبحوث، دولة البحرين	د. أحمد رشاد خاطر
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، المملكة العربية السعودية	د. إل تي بيركاش
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، المملكة العربية السعودية	د. أي جي دالفي
إدارة الكهرباء والماء، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة	د. حسن الحوسني
جامعة قطر	د. خالد راشد الهاجري
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، المملكة العربية السعودية	د. عثمان حمد
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، المملكة العربية السعودية	د. عطا حسان
جامعة قطر	د. علي البحراوي
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية	د. علي الجلعود
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكويت	د. فاطمة العوضي
جامعة الكويت	د. فوزية الرويع
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، المملكة العربية السعودية	د. محمد عثمان
جامعة السلطان قابوس	د. هلال الهنائي
جامعة الخليج العربي، البحرين	د. وليد خليل الزباري
وزارة الأشغال العامة، دولة الكويت	م. همامة حسين عبد الله
معهد الكويت للأبحاث العلمية، دولة الكويت	م. صادق ابراهيم
وزارة الكهرباء والمياه، سلطنة عمان	م. طاهر السجواني
وزارة الكهرباء والماء، دولة البحرين	م. عبدالمجيد العوضي
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية	م. عدنان الساعاني
وزارة الأشغال والزراعة، دولة البحرين	م. مبارك أمان النعيمي
جمعية علوم وتقنية المياه، المملكة العربية السعودية	م. محمد عبدالكريم الصوفي

لجنة النتائج والتوصيات

جامعة الخليج العربي، دولة البحرين	أ.د. إسماعيل حدي الباجوري
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة)، الأردن	أ.د. حسني خردجي
اليونسكو (الأمم المتحدة)، مكتب القاهرة	أ.د. عابدين صالح
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة)، الأردن	أ.د. محمد جميل عبدالرزاق
جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية	أ.د. محمد منديل
جامعة السلطان قابوس	أ.د. ممدوح نوح
مركز البحرين للدراسات والبحوث، دولة البحرين	د. أحمد رشاد خاطر

- د. خالد راشد الهاجري
د. علي الجلعود
د. فاطمة العوضي
د. فوزية الرويح
د. هلال الهنائي
د. وليد خليل الزباري
م. تمامة حسين عبد الله
م. صادق ابراهيم
م. طاهر السحواني
م. عبدالمجيد العوضي
م. عدنان الساعاتي
م. مبارك أمان النعيمي
م. محمد عبدالكريم الصوفي
- جامعة قطر
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكويت
جامعة الكويت
جامعة السلطان قابوس
جامعة الخليج العربي، البحرين
وزارة الأشغال العامة، دولة الكويت
معهد الكويت للأبحاث العلمية، دولة الكويت
وزارة الكهرباء والمياه، سلطنة عمان
وزارة الكهرباء والماء، دولة البحرين
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية
وزارة الأشغال والزراعة، دولة البحرين
جمعية علوم وتقنية المياه، المملكة العربية السعودية

مؤتمر الخليج الثالث للمياه

الفهرس

- 1 الماء في جزيرة العرب
محمد بن عبدالكريم الصوفي
- 11 السياسات المائية وأهميتها في تخطيط وإدارة الموارد المائية
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
عبداللطيف إبراهيم المقرن
- 33 تحلية المياه في سلطنة عمان
(الماضي والحاضر والمستقبل)
م. طاهر بن محمد بن علي الساجواني
- 47 استخدامات المياه في الزراعة وكفاءة الري في سلطنة عمان
المهندس / عماد بن عبدالمجيد بن عبدالباقى
- 67 تجربة بلدية مسقط في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة
سعيد بن محمد القاسمي
- 77 الأمن المائي في المملكة العربية السعودية
الأستاذ الدكتور محمد بن حمد القنيبيط
- 89 دور البحث العلمي في تنمية الموارد المائية في المملكة العربية السعودية
أحمد محمد العبدالقادر، عبد الرحمن إبراهيم العبدالعال، علي عبداللطيف شمام
- 99 برنامج ترشيد استهلاك المياه بمدينة الرياض
م / خالد بن عبدالله البواردي ، م / رائد بن عبدالحميد البريكان، م / عبدالله عبدالرحمن السعيدي
- 109 استخدام الطرق الكهرومغناطيسية لاكتشاف طبقة الحجر الجيري تحت سطح الأرض
المنطقة الشرقية - إمارة أبو ظبي
عبدالله محمد عبدالله الكمالي

الأحواض المائية الجوفية في الأردن

127

الدكتور خير الحديدي

تجربة تشغيل وحدة التقطير D3 في محطة الزور الجنوبية ووحدة التقطير D4B في محطة

145

الدوحة الغربية على درجة حرارة عالية (105) درجة مئوية

م. خليفة محمد الفريج، م. عبدالله عوض العدواني، م. رامي ذو الكفل غوشة، م. موسى خالد الرمح

مشاكل التشغيل والصيانة الخاصة بالآبار الجوفية عند تقادمها

159

م. إبراهيم بن محمد أبو عباة، م. سليمان مبارك أبو عليوي، م. حسن ثابت محمد

تلوث مياه الشرب في مبردات المياه بعنصر الرصاص في دولة الكويت

م. خليفة محمد الفريج، ك. سميرة الهولي، ك. محمد كمال، ك. هناء زهران

ري أشجار النخيل في سلطنة عمان

185

م/ عماد بن عبدالمجيد بن عبد الباقي، م/ حسن وهبي

تأثير استخدام مياه الصرف على التربة والنبات

193

علي عبدالله الجلعود

وادي الوريعة

211

دراسة مسحية عن تغذية وجريان المياه الجوفية

كلمة سعادة سالم بن ناصر المسكري
أمين عام مجلس جامعة السلطان قابوس
الرئيس المشارك للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

"وهو الذي أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات كل شيء فأخرجنا منه خضرا نخرج منه حيا متراكبا"
صدق الله العظيم

صاحب السمو، أصحاب المعالي، أصحاب السعادة ، أيها الحفل الكريم أهلا وسهلا بكم في رحاب جامعة السلطان قابوس وفي هذا التجمع الخليجي الذي يعني بواحد من أهم مقومات الحياة. إن التأمل في جغرافية شبه الجزيرة العربية سيرى بوضوح انحصار التجمعات السكانية في مناطق توافر المياه العذبة. ومنذ قديم الزمان والإنسان في هذه المنطقة الجافة يسعى الى الاستخدام الأمثل للمياه. فطور نظاما فريدة لتجميع مياه الأمطار واستغلال المياه الجوفية ونقلها من الجبال والوديه الى المناطق الخصبه التي تصلح فيها الزراعة. ولقد طور الانسان نظاما ادارية تكفل حسن التوزيع والاستخدام ويضمن الصيانة الدائمة والمستمره لهذه المصادر الحيوية. وتبقى الافلاج حجر الزاوية ووسيلة فريده في منظومة الري العماني الموروثة منذ آلاف السنين و شاهدا على حسن الصنعة وإتقان العمل ، وترشيد الاستهلاك ومصدرا رئيسا ومتجددا للمياه في هذه المنطقة. حيث لا تزال انظمة تقسيم مياه الري ونظام الدوره الزراعيه مستمره ومتناسبه مع امكانيات هذه الافلاج حيث تزداد المساحة المزروعه في الفترات المطيره أو (الخصب) وتنحسر في فترات الجذب أو (المحل) بحيث تبقى الأشجار العمرة كالنخيل كما هي بما يتناسب مع توافر المياه. هذا الاتجاه الواقعي و الانسجام مع معطيات البيئة ضمن الاستمرارية، فلم يكن هناك هدر أو سوء استخدام للماء، إلى أن غرنا التقنية الحديثة بمضخات المياه فأختل التوازن المائي نسبة للاستهلاك الزائد للمياه،

فواجهتنا مشاكل تملح التربة. مما اضطرنا الى ترشيد الاستهلاك وتطوير نظم الري والزراعة ومعالجة المياه واعادة استخدامها بما يتواءم مع معطيات التقنية الحديثه.

ومنذ بداية النهضة المباركة في سلطنة عمان ركزت الحكومة الرشيدة بقيادة مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على المحافظة على الموارد المائية وتنميتها، فأنشئت الأجهزة الإدارية وسنت القوانين بما يخدم هذا التوجه الحكيم. وجاء المرسوم السامي (٨٨/٨٢) الذي أعتبر الثروة المائية ثروه وطنيه بمثابة قاعدة صلبه للعمل القومي في مجال حماية المصادر المائية وتنميتها.

وتقوم جامعة السلطان قابوس والاجهزه الحكوميه المعنيه بدور رائد في توعية المواطنين للمحافظة على هذه الثروه وترشيد استخداماتها . وكذلك تأهيل الكوادر الواعية وإجراء البحوث والدراسات لتطوير المصادر المائية واستغلالها الاستغلال الأمثل. ومصدقا لذلك استحدثت الجامعة العديد من التخصصات الدراسيه التي تعبر المصادر المائية اهتماما واسعا في التدريس والبحث والتطوير. كما يجرى حاليا الإعداد لبرنامج الماجستير في تخصص موارد وتقنية المياه الذي سيبدأ طرحه مع مطلع العام الاكاديمي القادم.و ما مشاركة الجامعة في تنظيم هذا التجمع العلمي، الامثال حتى على هذا التوجه.

صاحب السمو ، أصحاب المعالي ، أصحاب السعادة ، أيها الحفل الكريم أن العمل الخليجي المشترك لاسيما في هذا المجال الحيوى يتطلب بذل الكثير من الجهود من قبل الجهات المعنية لتحقيق أهداف السياسات المائية لدول المنطقة. واجتماعنا هذا الذي يجمع أصحاب القرار بالأكاديميين وذوى الخبرة من سائر أرجاء المنطقة سيناقش ما يزيد على ستين بحثا علميا مما يتيح فرصة لتبادل الخبرات والرأي. ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أتوجه بالشكر الى مجلس إدارة جمعية علوم وتقنية المياه على اختيارهم جامعة السلطان قابوس لتكون الشريك المنظم لمؤتمر الخليج الثالث للمياه. والشكر موصول كذلك إلى أعضاء اللجنة العلمية واللجنة التنظيمية الذين بذلوا الجهد في الاعداد لهذا المؤتمر.

كما يسرني ايضا أن أشيد بالمشاركة البناءة في التنظيم وتوفير الدعم للمؤتمر من قبل الجهات الحكومية المعنية بالسلطنة وأخص بالذكر، ديوان البلاط السلطاني ، ووزارة الكهرباء والمياه، ووزارة الزراعة والثروة السمكية ، ووزارة موارد المياه ، ووزارة البلديات الاقليمية والبيئية، ووزارة التجارة والصناعة، وبلدية مسقط. كذلك أتقدم بالشكر الجزيل للشركات التي ساهمت دعماً، وتنظيماً في اقامة المعرض المصاحب لهذا المؤتمر.

كما يطيب لي في الختام أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لصاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد علي تشريفه برعاية هذا المؤتمر. متمنيا طيب الاقامه للمشاركين في المؤتمر من دول الخليج وخارجها في بلدهم الثاني سلطنة عمان داعياً الله أن يكمل مؤتمرننا هذا بالتوفيق والنجاح لخدمة الأهداف المرجوة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

الماء في جزيرة العرب

محمد بن عبدالكريم الصوفي

الماء في جزيرة العرب

محمد بن عبدالكريم الصوفي
رئيس مجلس إدارة
جمعية علوم وتقنية المياه
بدول مجلس التعاون

إستفتاح : -

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم باسم الله الرحمن الرحيم. اللهم صلى وسلم على نبينا
المصطفى محمد وعلى آله بيته الطيبين الطاهرين وصحابته الأخيار الأبرار. والحمد لله رب
العالمين.

أما بعد فإن جمعية علوم وتقنية المياه لتتشرف بتقديم خالص الشكر والتقدير والإمتنان
لسلطنة عمان ممثلة بجامعة السلطان قابوس وصاحب السمو السيد. هيثم بن طارق آل سعيد
راعي حفل إفتتاح مؤتمر الخليج الثالث للمياه والجهات الأخرى التى ساندت إقامة هذا
المؤتمر.

وإنه عن دواعى السرور أن أرحب بأصحاب المعالي والسعادة لإستجابتهم بالمشاركة
والمساعدة. كما ويسر الجمعية أن تعرب عن خالص إمتنانها لكل من أسهم وشارك وساند
هذا الحدث على أرض السلطنة.

ويسعدنى بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة ولجان المؤتمر وكافة
أعضاء الجمعية ورؤساء الجلسات والمراجعين والمؤلفين، أن أرحب بهذا الحفل الكريم. وأن
أستعرض بهذا المقام مدى إرتباط الماء بحياة الإنسان على وجه الأرض عبر مراحل التاريخ.
كما ويسعدنى الحديث عن دور الماء بهذه المنطقة. وأن أختتم بعرض بعض النقاط التى تأمل
أن يتبناها مؤتمرنا هذا رافعين الصوت بالرجاء إلى المولى القدير ثم إلى القائمين على
أرضنا الحبيبة وشعبها أملا بتحقيق ما نصبو إليه جميعا للحفاظ على موارد الماء واستخدامه
الأمثل.

المقدمة : -

ذاكرين بادئ ذي بدء أن المؤرخين والباحثين يرون أن مهد حضارة الإنسان قد إمتد من الرافدين إلى النيل مروراً ببردا والليطاني والأردن. وإلقاء الضوء على ما لم يلق العناية الكافية من أن هذا المهد بالهلال الخصيب وفلسطين إلى أرض الكنانة قد إشتمل على جزء آخر ألا وهو أرض الجزيرة العربية. فشواهد ثراء أرض الجزيرة وتراثها ليؤكد بأن الجزيرة جزء لا يمكن أن يتجزء عن مهد الحضارات منذ نزول سيدنا آدم على الأرض وإلى أن رفع أبي الأنبياء سيدنا إبراهيم وإبنه إسماعيل قواعد البيت وبعثة نبينا خاتم المرسلين سيدنا محمد. وما حاضرننا اليوم إلا إمتداداً لهم أجمعين عليهم السلام.

وقد يعود عدم الإعتناء بهذا الجزء الفاعل من مهد الحضارة الإنسانية إلى حقيقة ضعف إتصال الجزيرة بالدول الكبرى عبر المراحل التاريخية قبل الإسلام فبلاد الشام والرافدين كانتا التخوم الشمالية والشرقية لذلك المهد. أما فلسطين ووادي النيل فقد كانت تخومها الغربية. ولذلك فقد إتصلت تلك التخوم بآسيا وأوربا في حين أن إتصال الجزيرة كان أقل من ذلك إذ إتصلت بالدول الكبرى من خلال أبنائها المهاجرة إلى الشمال، وبأفريقيا وآسيا عبر شواطئها المطلة على بحر العرب والبحر الأحمر والخليج مباشرة. وأن إتصالها كان أضعف بسبب المحيط الواسع إلى جنوب شبه الجزيرة. هذا ولقد كان للماء دور فاعل بالتقدم والرقى الحضاري. فكان بفضل من المولى ثم بالماء ظهور مهد الحضارة بهذا الجزء من العالم من الرافدين شرقاً وإلى وادي النيل غرباً وحتى بحر العرب جنوباً.

وأن الماء مادة توجد بوفرة على سطح هذا الكوكب إذ لا تمثل اليابسة سوى خمس وجه الأرض، أما الأخماس الأربعة الباقية فهي مغطاة بالبحار والمحيطات وتلوج القطبين الشمالي والجنوبي. إلا أن توزيعه ونوعيته هما الأمران اللذان يجعلان من الماء ثروة قومية لكل الشعوب والأمم. فكما سبقت الإشارة فإن ظهور الحضارات على ضفاف الأنهار وشواطئ البحار لم يكن مصادفة لإرتباط الحضارة بالماء لقوام الحياة الحضارية والزراعة وحتى الصناعة في حالات عديدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدداً من العارفين يذهبون إلى أن الماء بالبحار والمحيطات كان عذبا في المراحل الأولى لعمر كوكب الأرض. وأن الأنهار والوديان هي التي كانت تحمل الأملاح إلى البحار حتى ذاب ما كان على الأرض من أملاح قابلة للذوبان وليصل الحال على النحو الذي هو عليه الآن. فصارت البحار هي المالحة والأنهار والوديان عذبة تروى الحياة على الأرض ومع ذلك فلقد كانت البحار والمحيطات مصدراً للرزق وإتصال الشعوب على الدوام.

العرض : -

ورغم أن الماء وافر على الأرض فإن الماء العذب بالأنهار والوديان والبحيرات العذبة وحتى الكامن بجوف الأرض لا يصل إلى عشر العشر (1%)، وتمثل الثلوج والقطبية خاصة حوالي خمس العشر (2%). حيث أن جل ماء الأرض موجود بالمحيطات والبحار المالحة (97% وزيادة) (المرجع 1). ويدعم هذا القدر اليسير من المجمل الحياة على الأرض في عدة صور أهمها الأنهار والوديان الناتجة عن تساقط الأمطار والثلوج ضمن دورة الماء على الأرض. وقد إختزنت الأرض جزءا من هذا الماء بباطنها وظل غالبه عذبا صالحا للإستخدام. كما وقد بدأ الإنسان بتقنية الماء بطرق ووسائل عدة أهمها اللجوء إلى البحر الوافر لإستعذاب مائه (التحلية) وإستعذاب ماء جوف الأرض وتنقيته. وكذلك إستصلاح ماء الصرف من المدن خاصة.

ومن غرائب الأمور أن الطفرة الإقتصادية التي تلت إرتفاع أسعار النفط والطلب عليه خلال السبعينات من أقطار بالجزيرة العربية قد أدت إلى إستنزاف موارد الماء التي إتصفت بالشح أصلا. فعلى المستوى الحضري يتفاوت طلب الفرد ليتجاوز أعلى المعدلات العالمية من جهة ويتدنى بالمناطق النائية إلى ما يمكن أن يواكب الحدود الدنيا وللإستخدام العالمي. ففي بعض حواضر وعواصم دول مجلس التعاون يصل طلب الفرد إلى 800 وحتى 1000 لتر يوميا. وفي بعض المناطق النائية وتبعاً لتدنى مستوى النمو الحضري لا يبلغ طلب الفرد سوى 200 لتر يوميا. والأغرب من ذلك أن طلب الفرد بدولة مثل تركيا (التي تريد بيع الماء للشرق الأوسط) يقع ضمن هذا الحد الأدنى، إذ يقدر معدل طلب الفرد هناك بحوالي 225 لتر ماء يوميا (المرجع 2).

وأمر آخر قد يدعو إلى الدهشة وهو لماذا كل هذا الإهتمام بالإستخدامات الحضرية للماء وكمياتها رغم أنها لا تمثل سوى ثمن (12.5%) مجمل الماء المستخدم سنويا؟ كما وأن نصيب الصناعة من الماء الصالح للإستخدام هو بحدود خمس الإستخدامات الحضرية. أي أن نصيب الصناعة هو ربع العشر (2.5%)، ويذهب الباقي أي حوالي سبعة أثمان (85% تقريبا) للإغراض الزراعية (المرجع 3).

وقد يكون السبب في الإهتمام بالإستخدامات الحضرية عائدا إلى تكاليف إنتاج الماء المستعذب ونفقات تنقية ماء الآبار والتطهير والنقل وشبكات التوزيع والصرف وحتى المعالجة. أي أن كلفة الماء المراد للإغراض الحضرية أعلى من كلفة الماء المراد للإغراض الزراعية بكثير.

ويعنى ذلك أن ترشيد الطلب على الماء بالمدن والعواصم يعود لعوامل إقتصادية إذ أنها لا تؤثر بإستنزاف الموارد الجوفية تأثيرا كبيرا وخاصة أن نصف الماء الحضري أو أكثر يأتي مستعذبا من البحر والمنتج بمحطات تحلية المياه المالحة. كما وأن المتطلبات النوعية والنقاء المراد لماء المدن هو عامل آخر يدخل بحساسية هذا المطلب الحياتي للإنسان وسلامة صحته.

ويثير الحديث عن النوعية والنقاء وسلامة صحة الإنسان تساؤلا هاما هو كم من الماء المستخدم بالمدن يؤثر وبشكل مباشر على صحة الإنسان؟ وللإجابة على هذا التساؤل يمكن القول بأن الإستخدام المباشر للفرد من ماء المدن هو بحدود نصف العشر. أي أن ما يصل إلى جوف الإنسان هو 5% فقط وهو الماء المراد للشرب والطهي. كما أن هناك حاجة لنصف عشر آخر لغسل الأواني. أي أن ما يتصل بحياة الإنسان هو عشر (10%) مجمل ماء المدن لذلك فقد جاءت دعوات متكررة لإيجاد شبكتين للماء بالمدن. أي أن ينتج قدر يسير بنوعية ونقاء ومواصفات عالية يضح لأغراض الاستخدام المتصل بحياة الإنسان مباشرة كالشرب والطهي وغسل الأتية عبر شبكة محدودة السعة بالمدن أي بحدود 1.25% من الطلب الكلي.

وأن يتم ضخ الباقي عبر الشبكة الرئيسية للأغراض الحضرية الأخرى أي بحدود 11.25% من الطلب الكلي. ومع ذلك لم يتم ذلك إلا بشكل محدود جداً. وقد يعود ذلك لعدد من الأسباب على رأسها مستوى الوعي الحضاري لنفاسة ماء الشرب. فمن سيعلم التجاوزات الفردية وسوء إستخدام الماء حتي لا يصل ذلك الماء النفيس إلى دورات المياه للإستحمام بحجج كتساقط الشعر وغيره إلى دورات المياه بغرض ضمان عدم ترسب الأملاح بصمامات خزان الإراحة (السيفون)، ثم ترسب الأملاح بصمامات غسالات الملابس وعدم غسلها جيداً بماء الشبكة الرئيسية. فالمراد لتحقيق أية غاية وهدف هو إدراك متطلباتها ومستوى الوعي الحضاري لمردودها.

أن المطلب الأساس هو وصول الوعي إلى المستوى الذي به يدرك كل فرد ويؤمن إيمانا كاملا بنبذ الترف والإسراف باستخدام الماء. فذول مجلس التعاون والجزيرة العربية لا يكفي مخزونها من الماء الصالح للإستخدام الحضري إلا لقرن واحد فقط (مستنبط من المرجع 2)، وذلك شريطة أن لا يوجه شيء من هذا الماء للأغراض الأخرى. أما المخزون الجوفي الصالح للزراعة فقد ينضب مع نهاية العقد القادم (مستنبط من المرجع 2)، إلا إذا ما إتخذت خطوات للحد من هدر الماء بالمشروعات الزراعية الطموحة التي تراكت عبر مرحلة الرفاه والطفرة التي عاشتها المنطقة خلال العقدين الماضيين. بالإضافة إلى ما سبق فإن بجوف الأرض مزيدا من الماء قد تدعوا الحاجة إلى اللجوء إليه وهذا الماء سيتطلب عمليات إستعذاب قد تكون أقل كلفة من إستعذاب ماء البحر ولكن ليس أقل منها بذلك القدر الذي يشجع على إستمرار هدر الموارد التي هي في طريقها إلى النضوب (المرجع 3).

الخلاصة : -

وبعد هذا وذاك فإن دول مجلس التعاون لم تجد ولن تجد بدا عن التوجه نحو البحر الوافر لإستعذاب مائه للإغراض الحضرية خاصة، وبعدها إستصلاح ماء الصرف.

ولكي يستمر عطاء الإنسان على هذه الأرض يلزم وبصفة عاجلة تنمية القدرات وبكافة صورها، وأن تتم التنمية كالتزام جماعي يتبناه المواطن أولاً، فالمقيم ثانياً، ثم الدول على هيئة سياسات وخطط للمستقبل. ويمكن تلخيص متطلبات التنمية وأستمراريتها في: -

- 1 - الوعي الاجتماعي بنفاسة الماء.
- 2 - تطوير الوسائل الزراعية التي تقلل من الإستخدام والفاقد وحتى الزراعة بالماء المالح.
- 3 - إستصلاح ماء الصرف للتشجير والتخضير وري بعض المزروعات.
- 4 - سبل الحد من الإسراف بالمدن ومنها : -
 - أ - الحد من تسربات الشبكات إذ أنها تتجاوز الحدود العالمية بالوقت الراهن.
 - ب - تطوير أجهزة القفل الذاتية الأداء للحد من التسريب وخاصة بالمرافق العامة كالمدارس والجامعات والمساجد والأندية والمجمعات الرسمية والتجارية وغيرها.
 - ج - تطوير أجهزة خلط الهواء بماء الإستحمام.
 - د - تطوير أجهزة الإراحة بدورات المياه لخفض الفاقد وخاصة بالمرافق العامة.
- 5 - تطوير آليات تخفيض إستخدام الماء بالصناعة.
- 6 - بناء قاعدة علمية تقنية بحثية لخفض تكاليف الإستعذاب والتنقية والتوزيع والمراحل المتتابعة للإستصلاح من الهدر.
- 7 - تبني خطط وتشريعات تحد من الإستخدام غير المرشد للماء بمختلف الأنشطة وبصفة خاصة بالمشروعات الزراعية والتأكد من جدواها.
- 8 - تبني خطط وبرامج لتطوير القوى العاملة المؤهلة للقيام بالأدوار والأنشطة اللازمة لإدارة فاعلة لكافة مرافق الماء والصناعات والدراسات والأبحاث ذات الصلة.
- 9 - دعم المؤسسات ومراكز البحث والصناعات المتصلة بتوفير الماء وهينات النفع العام وخاصة جمعية علوم وتقنية المياه.

المراجع : -

- 1 - كتيب الماء: مصادره وخصائصه ومواصفاته من منشورات جمعية علوم وتقنية المياه بدول مجلس التعاون ومن تأليف الأستاذ الدكتور محمد أمين مندبل.
- 2 - ورقة علمية قدمت بالولايات المتحدة ضمن ندوة حول الماء بالوطن العربي عام 1993م وأعدّها كل من الرئيس الأول لمجلس إدارة جمعية علوم وتقنية المياه بدول مجلس التعاون المهندس جميل العلوي والدكتور محمد عبد الرزاق الأستاذ بجامعة الملك عبد العزيز بجدة (حين ذاك).
- 3 - ورقة علمية قدمت بدولة الإمارات العربية المتحدة ضمن أعمال مؤتمر الخليج الأول للمياه عام 1992م للمعد (نفسه) بعنوان تنمية موارد الماء.

السياسات المائية وأهميتها في تخطيط وإدارة الموارد المائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عبداللطيف إبراهيم المقرن

السياسات المائية وأهميتها في تخطيط وإدارة الموارد المائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عبداللطيف إبراهيم المقرن

الإمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مقدمة

تفتقر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى سياسات مائية واضحة ومكتملة تستثمر بها في مسيرتها التنموية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة . ولأن المياه هي عصب الحياة النابض والذي بدونها لا يمكن إستمرارها ، فقد نهنا الباري عز وجل في محكم كتابه حول أهميتها بقوله " هو الذي أنزل من السماء ماء لكم، منه شراب ومنه شجر فيه تسمون" وفي قوله أيضا : "قل إن أصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين" صدق الله العظيم .

وتعتبر الزراعة هي المستفد الرئيسي لمصادر المياه المحدودة في دول مجلس التعاون منذ القدم ولا تزال .. إلا أن هذا الاستخدام قد إزداد بصورة كبيرة جدا خلال العقدين الماضيين بسبب الافراط المتزايد في الري للمساحات الشاسعة من الاراضي الزراعية التي تم تحويلها إلى حقول لانتاج العديد من المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها القمح والشعير والاعلاف في عدد من دول المجلس وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية . ونظرا للسياسة الزراعية التي إتبعها هذه الدول وإلى عهد قريب ، رغم ما كان ينادي به البعض من الحد من إستنزاف الموارد المائية المحدودة وخاصة الجوفية منها وضرورة إتباع سياسة مائية عقلانية توازن بين المتاح والحاجة .

ورغم وجود بعض المؤشرات الواضحة حول إستمرار إستنزاف الموارد المائية إلا أن الوضع قد إستمر لفرة طويلة وعدد من السنوات ، تم خلالها حفر العديد من الآبار التي استخرج منها بلايين الامتار المكعبة من المياه والتي كان بالامكان المحافظة عليها وترشيد إستخدامها مستقبلا .

ومع ذلك فانه لا يوجد حتى الان في أي من دول مجلس التعاون سياسة مائية واضحة ، رغم ما يظهر بين الحين والآخر من خطط خمسية أو سداسية أو غيرها - للتنمية في هذه الدول ، تضع بعض الخطوط العريضة والارقام المهمة والتي لا يتم الالتزام عادة بها .

وقد نجحت بعض الجهات المختصة عن المياه والصرف الصحي ببعض دول المجلس إلى حد ما في تقنين إستخدام المياه داخل بعض المدن ووضع تسعيرة تصاعديّة لها ، إلا أن هذا لا يمثل إلا جزء يسيرا من

إستخدامات المياه وخاصة الزراعية منها والتي تصل إلى أكثر من 85% من الاستهلاك الكلي في بعض دول مجلس التعاون .

ومع أن بعض دول المجلس قامت باصدار بعض الانظمة الخاصة بالمحافظة على مصادر المياه أو تلك الخاصة بمياه الشرب وإستخداماتها .. بما في ذلك نظام المحافظة على مصادر المياه في دول مجلس التعاون الذي أقره وزراء الزراعة بدول المجلس في إجتماعهم الثالث عام 1985م .. إلا أن ذلك لا يرقى إلى ما تدعو الحاجة إليه في هذه الدول ، خاصة وأنها تقع ضمن المناطق المصنفة بالجافة وشبه الجافة بين دول العالم.

اولا : مصادر المياه في دول مجلس التعاون

تنقسم مصادر المياه في دول مجلس التعاون حاليا إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي : 1- المياه الجوفية، 2 - تحلية مياه البحر، و3 - مياه الصرف الصحي المنقاه.

1 - المياه الجوفية:

تشكل المياه الجوفية العميقة أو ما يسمى بمياه الاحافير القديمة مصدرا رئيسيا للمياه بكل من المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والكويت وهي تلك المياه المتواجدة في التكوينات الجيولوجية الرسوبية العميقة والتي تشتمل على تكوين الساق وتبوك والمنجور وضرما والوسيع وأم الرضمة والدمام والنيوجين (المقرن - 1992م) .

وتمتد هذه التكوينات لتغطي ثلثي مساحة المملكة العربية السعودية وبعضها يمتد الى البحرين وقطر والكويت والامارات العربية المتحدة وعمان واليمن والاردن والجمهورية العربية السورية والعراق (عبدالرزاق 1995م) .

ويعتمد على هذا المصدر بشكل أساسي في الزراعة وخاصة في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى إستخدامه أيضا للشرب والاعراض المنزلية . وتختلف نسبة الاملاح الذائبة في هذه التكوينات وبالتالي فان نوعية المياه فيها تختلف من تكوين إلى آخر ، إلا أن مياه الساق وتبوك والوجد والدمام والنيوجين تعتبر جيدة إذا ما قورنت ببعض التكوينات الأخرى وخاصة في شرق المملكة العربية السعودية والبحرين والامارات العربية المتحدة مثل تكوين أم الرضمة أو الوسيع في منطقة الاحساء بالمملكة العربية السعودية . ورغم وجود نظام خاص للمحافظة على مصادر المياه لدول مجلس التعاون سبق أن أعدته الامانة العامة للمجلس عام 1985م وتم إعتماده من لجنة التعاون الزراعي والمائي المكونة من أصحاب المعالي ووزراء الزراعة بدول المجلس بالإضافة إلى اللامحة التنفيذية لهذا النظام ، (التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / الطبعة الاولى 1988م -

الامانة العامة - الرياض) ، إلا أن هذا النظام لم يعتمد حتى تاريخه كنظام إلزامي وإنما ترك كنظام إستراتيجي يمكن للدول الاعضاء الاسترشاد به في وضع أنظمتها المحلية ، كما يجوز لها إعادة صياغة بعض موادها بما يتناسب وأوضاعها المحلية (المادة 13 من نفس النظام) .

ولهذا نجد أن إمكانية الحفر لاي من التكوينات المشار إليها أعلاه وغيرها مسموح به ، ويمكن لأي مزارع يرغب في إستغلال مياه أي من هذه التكوينات يمكنه الحصول على رخصة حفر لهذا الغرض من الوزارة المختصة بالدول الاعضاء بل ويتعدى إلى أعماق أخرى لم يسمح له بالحفر إليها .

وهناك بعض التكوينات الرسوبية الغرينية الضحلة موجودة بالقرب من بعض الاودية ومتوفرة في عدة مناطق من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة والكويت تعتمد على مياه الامطار السنوية ، وتستخدم عادة في ري بعض المزروعات الصغيرة أو للشرب في بعض القرى والهجر النائية والتي لا يتوفر بها تكوينات مائية عميقة أو لا تصلها مياه التحلية.

وتشكل السدود المقامة حالياً في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة رافداً جيداً في تغذية تلك التكوينات الضحلة والمحافظة على مستوى مقبول لمستويات المياه في الآبار المحفورة أسفل مجرى الاودية المقام عليها تلك السدود وقد أثبتت هذه السدود فعاليتها مما حدى بالمسؤولين في وزارات الزراعة بالدول الثلاث الى التوسع في انشاء مثل هذه السدود حيث بلغت أكثر من 185 سداً بالمملكة العربية السعودية وكذلك في سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة . وازافة لما سبق فيوجد في كل من سلطنة عمان والامارات العربية المتحدة عدد كبير من الافلاج التي تستخدم في ري العديد من المزارع - وهذا نظام قديم جداً عبارة عن قنوات للمياه سطحه او تحت سطح الارض تقام عادة لتحويل بعض المياه من بعض العيون الجارية إلى مواقع اخرى يمكن الاستفادة منها في ري المزارع (المقرن ، 1994م) ويوجد بسلطنة عمان ما يقارب 4000 فلاج، لا يزال العديد منها يتم الاستفادة منها فعلاً في عدد من ولايات السلطنة. ويعود بناء هذه الأفلاج بالسلطنة إلى آلاف السنين قبل الميلاد (خوري 1989م) .

وإمتد إستخدام هذه الافلاج إلى الدول المجاورة مثل الامارات العربية المتحدة ، واستطاع المزارعون إستخدام هذه الافلاج وإدارتها وصيانتها بأنفسهم وخلق أسلوب من أنظمة المحافظة على المياه وترشيد إستخدامها .

ويشكل إستخدام المياه الجوفية للزراعة في دول مجلس التعاون أكثر من 85% من المياه الكلية ، مما أدى إلى إنخفاض مستويات المياه في التكوينات المنتجة للمياه وتدهور نوعياتها (المقرن - 1994) .

أما بالنسبة للمياه السطحية فتكاد تكون معدومة في دول مجلس التعاون اللهم الا من جريان بعض الازدية المفاجيء في جنوب غرب المملكة العربية السعودية أو بعض المناطق المحدودة في دولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ، نتيجة سقوط كميات جيدة من الامطار في بعض السنوات.

وتقدر كميات المياه السطحية السنوية في هذه المناطق المحدودة بـ 3.3 بليون متر مكعب سنويا (الاسكوا - 1995م) منها 2.23 بليون متر مكعب في المملكة والباقي موزع على بقية الدول (إنظر الجدول رقم 1) .

ومع قلة الامطار وزيادة كميات التبخر السنوية فان هذه الكميات تختلف من سنة لآخرى ومن موقع لآخر ، كما يلاحظ من قياسات تدفق مياه السيول في الأودية في كثير من المواقع في جنوب غرب المملكة العربية السعودية مثل وادي بيشة ووادي بن هشبل وغيرها.

جدول رقم 1: المياه السطحية في دول مجلس التعاون

الدولة	* المساحة (كم ²)	الامطار السنوية (مليمتر)	التبخر السنوي (1000 مليمتر)	المياه السطحية (مليون متر مكعب)
الامارات	77.700	89	3.9 - 4.0	150.00
البحرين	710	70	1.6 - 2.0	0.20
السعودية	2.250.000	75	3.5 - 4.5	2.230.00
عمان	308.000	71	1.9 - 3.0	918.00
قطر	11.400	67	2.0 - 2.7	1.35
الكويت	17.800	70	1.9 - 3.5	0.10

المصادر: 1- Assessment of Water Quality in the ESCWA Region, UN(E- ESCWA/ENR/1995 /14), December 1995

2-النشرة الاقتصادية - الامانة العامة / مجلس التعاون لدول الخليج العربية - العدد 10 1995م .

2 - تحلية مياه البحر

تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الدول الرائدة في تحلية مياه البحر وقد لجأت لهذه التقنية المكلفة لمواجهة بعض إحتياجاتها المتزايدة من المياه وخاصة مياه الشرب . وبلغ عدد المحطات التي أنشأت حتى نهاية عام 1995م (45 محطة) موزعة على الدول الست حسبما هو وارد في الجدول رقم (2) ، كما أن هناك عددا من المحطات الجديدة يجري إنشاؤها في معظم دول المجلس. ويقدر إنتاج المحطات القائمة حاليا ما يربو على 1500 مليون متر مكعب سنويا ، وعلى سبيل المثال،

فان محطة الجبيل على ساحل الخليج العربي بالملكة العربية السعودية تنتج ما معدله 798.864 م³ يوميا يوضع الجزء الاكبر من هذه الكميات يوميا إلى مدينة الرياض عبر خطين تصل أقطارهما الى 1500 ملمتر ويتخللها ست محطات للضخ ما بين الجبيل والرياض ، بعد خلطها بالمياه الجوفية (بعد تنقيتها) يتم توزيعها على المستهلكين داخل الرياض .

جدول رقم 2: محطات تحلية المياه المالحة في دول مجلس التعاون

الدولة	محطات قائمة	محطات تحت الإنشاء	الإنتاج السنوي مليون متر مكعب
الإمارات العربية المتحدة	10+10	2	400+
البحرين	4	1	70
الملكة العربية السعودية	23	4	715
سلطنة عمان	1+محطة صغيرة		32
قطر	2		95
الكويت	6		240+
الاجمالي	56)46	7	1552+

المصادر : (المرقن 1992، إتصالات مباشرة، والمراجع رقم 8).

وتعتبر طريقة التقطير الوميضي هي أكثر الطرق إستخداما في محطات التحلية بدول المجلس تليها طريقة التناضح العكسي والتي بدأت تغزو أسواق دول المجلس ، وقد أقيم عدد من هذه المحطات في كل من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وغيرها من دول المجلس .

3- مياه الصرف الصحي المنقاه

نظرا لتزايد الطلب على مياه الري في العديد من دول المجلس ، وقلّة المتاح من المياه الجوفية سواء بسبب قلة الامطار السنوية أو لانخفاض مستوى الانتاج في التكوينات الحاملة للمياه ، فقد إتجهت معظم دول المجلس إلى الاستفادة من الكميات المتزايدة من مياه الصرف الصحي التي يتم التخلص منها يوميا ، وذلك بعد تحويلها إلى مياه صالحة بعد المعالجة للري .

ويتم حاليا الاستفادة بتقنية ما يقرب من 35% من مجموع مياه الصرف الصحي بدول مجلس التعاون فقط والتي لا تمثل سوى 2.3% من الانتاج اليومي للمياه (زباري 1996م) وتستخدم هذه المياه عادة في ري المسطحات الخضراء والحدائق وري الاعلاف وبعضها في الصناعة وتكرير البترول (المرقن 1995م) .

ويوجد العديد من محطات تنقية مياه الصرف الصحي بدول مجلس التعاون تعمل بكفاءة جيدة ، إلا أنها لا تغطي سوى نسبة قليلة مما هو متاح من هذه المياه إذا ما قورنت بالمياه التي يتم إستخدامها في الاغراض المنزلية (جدول رقم 3) .

جدول رقم 3: مياه الصرف الصحي المنقاة في دول مجلس التعاون

المتغيرات	الكميات المنقاة	الكمية المستخدمة		عدد المحطات	الطاقة الانتاجية	مستوى التنقية
الدولة	م ³ /اليوم	م ³ /يومي	%		م ³ / يومي	مستواها
الامارات	280.000	170.000	61	4 (كبيرة)	295.000	ثلاثي
البحرين	154.000	30.000	20	1 (كبيرة)	158.000	ثلاثي
عمان	20.300	17.350	86	2 (كبيرة) 53 (صغيرة)	24.000 5000 - 50	ثلاثي
السعودية	1.230.000	275.000	22	30	1.230.000	ثلاثي وثلاثي
قطر	80.000	69.000	89	2 (كبيرة) 9 (صغيرة)	80.000 3000 - 120	ثلاثي وثلاثي
الكويت	208.000	129.400	62	4 (كبيرة)	208.000 (354.000)	ثلاثي
المجموع	1.972.300	690.750	35	—	1.995.000	—

المصدر: (زباري، وليد 1996م).

ولاشك أن هذا المصدر لم يتم الاستفادة منه الاستفادة المرجوة ، نظرا لقلّة المحطات القائمة لتنقية هذا النوع من المياه و ينتظر أن تقوم كافة دول المجلس باقامة العديد من محطات التنقية للاستفادة من هذه المياه والتي يتجه للبحر معظمها أو أنه يضيع بالتبخّر ، والبعض الآخر يسبب بعض المشاكل البيئية سواء على الانسان أو التربة الزراعية .

و هناك مصدر آخر تم إضافته مؤخرا للمصادر الثلاثة الرئيسية المشار إليها أعلاه وهو:

مياه الصرف الزراعي

وفي هذا الصدد تم الاستفادة فعلا من هذه المياه في منطقة الاحساء بالملكة العربية السعودية في هيئة الري والصرف بالاحساء ، والتابعة لوزارة الزراعة والمياه ، حيث تقوم الهيئة بالاستفادة من مياه الصرف الزراعي من إحدى مناطق التجمع هناك والمسماة بمنطقة الاصفر حيث يتم إعادة ضخ هذه المياه و خلطها بمياه الري في إحدى القنوات الرئيسة وفق نسب محددة ومن ثم توزيعها على بعض المزارع الخاصة

والاستفادة من تلك المياه المخلوطة في ري بعض المزروعات وأشجار التخييل التي تتحمل بعض للملوحة .
وتبلغ الكمية التي يتم ضخها حاليا 60 ألف متر مكعب يوميا منذ عام 1412هـ وهناك دراسة لزيادة هذه
الكميات للاستفادة منها في ري بعض المزارع التي طلب أصحابها مثل هذه المياه (المهينة 1417هـ).

ثانيا : السياسات والانظمة المائية بدول مجلس التعاون

تفتقر دول مجلس التعاون الخليجية إلى توفر العديد من السياسات والانظمة المائية ، التي تستطيع
بواسطتها تنظيم ومتابعة كل مايتعلق بانتاج وتشغيل وصيانة مرافق المياه بهذه الدول ويشمل ذلك السياسة
المائية لنفس البلد ودراسات مصادر المياه الطبيعية وغير الطبيعية الحالية والمستقبلية ، وطرق التقييب والبحث عن
هذه المصادر وكيفية إستغلالها الاستغلال الامثل سواء للاستخدام الآدمي أو في الزراعة أو الصناعة أو تحسين
وتجمل المرافق العامة .

كما أن دول المجلس ينقصها العديد من الانظمة والتشريعات المتعلقة بطرق حفر الآبار البديوية
والارتوازية وغيرها ، وكيفية مراقبة هذا الحفر والاشراف على الخطوات المتعددة لعمليات الحفر بما في ذلك
إكمال الحفر وإختبار البئر وإعدادها للانتاج الفعلي ومراقبة الانتاج خلال إستخدام البئر ، حيث أن الملاحظ
أنه بمجرد حصول الشخص على رخصة للحفر ، فغالبا ما يقوم بالتعاقد مع احد مقاولي الحفر والذي يتولى
بدوره بالمهمة بكاملها سواء بالنسبة لتصميم البئر وحفرها وإكمال المتطلبات الأخرى .

أما بالنسبة لتحلية المياه المالحة فان جميع مايتعلق بانتاج هذه المياه وإيصالها للمستهلك تتم عن طريق
إحدى أو عدد من الجهات المختصة في الدولة بدأ بالتصميم والتنفيذ والاشراف عليه وكذلك التشغيل
والصيانة لجميع المحطات التي تقام والمرافق الأخرى التابعة لها .

ونظرا لتعدد وإختلاف الطرق المستخدمة حاليا في هذا المجال فان الحاجة تدعو إلى استنباط عدد من
الانظمة والتشريعات الواجب إعدادها لهذا المرفق الحيوي الهام لكسي تستتير بها الجهات المختصة في عملها
وضرورة التشاور بين الجهات المعنية بدول المجلس وبالتالي توحيد قطع الغيار والمواد المستخدمة أو الكيماويات
مثل الفلورايد أو غيره ، وسهولة تبادل هذه القطع والمواد بين الدول الاعضاء عند الحاجة .

وهناك نقص واضح في توفر الانظمة والتشريعات بالنسبة للمصدر الثالث من المياه وهو "مياه الصرف
الصحي المنقاة" ، ونظرا لحدائثة إستخدام هذا المصدر فانه لا يوجد حتى الآن نظام أو تشريع مكتمل حول تنقية
مثل هذا المصدر الهام من المياه وطرق إستخدامه . وقد يكون في هذا فرصة سانحة لحث الجهات المختصة في
دول المجلس من أجل العمل على إيجاد تشريع مناسب حول إنتاج هذه المياه وطرق تنقيتها والطرق المناسبة
لاستخدامها - نظرا لما تشكله هذه المياه من أهمية كبرى في سد النقص الحاصل في كميات المياه اللازمة لري

بعض الزراعات والمساحات الخضراء والحدائق العامة، حيث أن هذه المجالات تعتبر من أفضل ما يمكن إستخدام هذه المياه فيها .

ويمكننا هنا أن نستعرض ما هو متوفر من الانظمة والسياسات المائية المتوفرة في دول مجلس التعاون بدأ بما تم في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ أول اجتماع عقده الوزراء المسؤولين عن الزراعة والمياه في شهر يناير 1983هـ وحتى الآن ومرورا بما سبق أن إتخذته الدول الاعضاء نفسها قبل إنشاء المجلس ، بما في ذلك الجهات المستولة عن المياه والتي تبين من طرحها التداخل الكبير في الاختصاصات وتعدد مسؤوليات هذه الجهات وتكرار بعضها لدى جهات أخرى بنفس الدولة .

1 - السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون :

سبق أن أقر المجلس الاعلى في دورته السادسة التي عقدت بمسقط عام 1985م السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بناء على توصية من وزراء الزراعة بدول المجلس توجها للتنسيق والتعاون بين دول المجلس في المجال الزراعي بهدف تنسيق الانتاج بما يخدم دول المجلس وإستغلال الموارد المتاحة وتشجيع إقامة المشاريع الزراعية المشتركة بمساهمة القطاع الخاص .

وقد بنيت هذه السياسة على عدد من الاسس والمرتكزات أهمها :

- أن تقوم على استراتيجية موحدة .

- أن تهدف الى الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية المتاحة .

- أن تهدف الى تحقيق أعلى المستويات الممكنة من الاكتفاء الذاتي وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية الاساسية .

- إبراز وتنمية دور القطاع الخاص في الانتاج الزراعي والمجالات المرتبطة به والمكملة له .

ومن ضمن البرامج الاربعة التي تقوم عليها هذه السياسة المشتركة البرنامج المشترك لمسوحات وإستغلال وصيانة الموارد الطبيعية وتشمل هذه الموارد في المقام الاوّل الموارد (المصادر) المائية السطحية والجوفية، حيث تتطلب الاوضاع السائدة حاليا في دول المجلس الارتقاء بمستوى الجهود الاقليمية لدراسة هذه الموارد وإجراء المسوحات اللازمة لها وصيانتها وتطويرها للاستفادة القصوى من هذه الموارد مع ترشيد إستخدامها .

ونظرا لبعض التطورات الدولية والاقليمية الحديثة ومنها قيام منظمة التجارة العالمية ، وبناء على توصية من وزراء الزراعة في دول المجلس فقد أقر المجلس الأعلى في دورته السابعة عشرة التي عقدت في 7-9 ديسمبر 1996م بالدوحة ، صيغة معدلة لهذه السياسة المشتركة .

ومع أن عددا من دول المجلس قامت فعلا باعداد دراسات مستفيضة وأجرت مسوحات جيدة لموارد المياه فيها مثل المملكة العربية السعودية والبحرين وسلطنة عمان وغيرها من دول المجلس إلا أن الحاجة لاتزال

قائمة سواء لتحديث مآمت دراسته أو للقيام باجراء مسوحات متكاملة في بقية الدول الاخرى خاصة وأن هناك تكوينات مشتركة بين بعض دول المجلس نفسها أو بعض الدول الاخرى المجاورة مثل الاردن والعراق واليمن .

2 - نظام المحافظة على مصادر المياه بدول مجلس التعاون :

بجهود فردية قامت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1985م ممثلة في إدارة الزراعة والمياه باعداد نظام للمحافظة على مصادر المياه بدول مجلس التعاون تم عرضه على لجنة فنية من الدول الاعضاء قامت بدراسته والتوصية لوزراء الزراعة بدول المجلس باقراره ، وقد تم بالفعل عرضه على لجنة التعاون الزراعي والمائي المكونة من أصحاب المعالي وزراء الزراعة بدول المجلس خلال إجتماعها الثالث الذي عقد بمقر الامانة العامة بالرياض في يونيه 1985م حيث تم إقراره كنظام إستشادي .

ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على إقرار هذا النظام إلا أنه لايزال كنظام إستشادي رغم تعدد محاولات الامانة العامة بطلب تحويله إلى نظام الزامي للدول الاعضاء ، ومن المؤمل أن تجتمع اللجنة الدائمة للمياه والاراضي خلال شهر مايو القادم ، والتي سبق أن درست هذا النظام وأوصت باقراره وستجتمع بناء على قرار من لجنة التعاون الزراعي والمائي في إجتماعها السابع الذي عقد في نوفمبر 1996م بمسقط ، من أجل إعادة دراسة هذا النظام ورفع توصياتها بشأنه للاجتماع القادم لنفس اللجنة الوزارية والتي ستعقد إجتماعها الثامن بالدوحة في شهر نوفمبر القادم . ويشتمل هذا النظام على (13) مادة ولائحته التنفيذية تشتمل على (28) مادة . وتعطي المادة الثانية من النظام للجهة المختصة بالدولة حق تنظيم طرق الانتفاع بمصادر المياه حسب الاتي:

- أ - وضع القواعد والاجراءات اللازمة للمحافظة على مصادر المياه وحمايتها من التلوث .
- ب - تنظيم كيفية إستغلال مصادر المياه بالشكل الذي يضمن توفرها ويحقق عدالة توزيعها .
- ج - وضع التعليمات اللازمة لحفر الآبار واقامة السدود والانشاءات المائية الاخرى وتحديد المناطق التي يسمح فيها بحفر الآبار وتلك التي لايسمح فيها بذلك سواء كانت هذه الآبار لاغراض الزراعة أو الصناعة او غيرها .
- د - تحديد الامكانيات والشروط الواجب توفرها لدى المقاولين الذين يرغبون في مزاولة حفر الآبار وتصنيفهم .
- هـ - إصدار التراخيص لحفر الآبار أو تعميقها أو تنظيفها أو ردمها أو إصلاحها على أن تشمل هذه التراخيص مواصفات محددة - وبإشراف أحد الفنيين التابعين للجهة المختصة .
- و - إتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من إستنزاف المياه بالطرق التي تراها مناسبة .
- ز - الاشراف والتفتيش للتأكد من الالتزام بتطبيق أحكام هذا النظام ولوائحه وإصدار العقوبات اللازمة في حالة مخالفة هذا النظام أو لوائحه .

3 - هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون :

تم إقرار إنشاء هذه الهيئة بموجب قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثالثة التي عقدت خلال شهر نوفمبر 1983م والذي نصت على تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس الى هيئة خليجية تختص بالمواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون .

ومن ضمن المواصفات القياسية الخليجية التي قامت باعدادها الهيئة وتم مناقشتها وإقرارها من قبل مجلس إدارتها المكون من وزراء التجارة بدول المجلس فقد أصدرت الهيئة إعتبار من عام 1989م وحتى الآن إنشا عشر مواصفة تتعلق بطرق إختبار مياه الشرب والمياه المعدنية بما فيها أخذ العينات وتقدير الخصائص الطبيعية والمواد الصلبة الذائبة بما فيها الاملاح . وبعض المعادن الرئيسية والعسر الكلي وتقدير المواد الدالة على التلوث .

ثالثا : الوضع الاداري للوزارات ومؤسسات المياه

تتبع معظم دول المجلس نظام اللامركزية في الادارات والمؤسسات المسئولة عن المياه وهذا النظام علاوة على ما يسببه من تضخم في ميزانية الدولة نظرا لتعدد الجهات والدوائر المسئولة عن المياه . فانه يسبب تداخلا كبيرا في إتخاذ القرارات بالنسبة لانتاج المياه وإستخدامها علاوة على الاختلاف والتباين الحاصل في تصميم وتنفيذ المشاريع الخاصة بالمياه وخاصة بالنسبة لشبكات المياه وإيصال المياه إلى المستهلكين .

ومع أن بعض دول المجلس قامت بإنشاء مجالس عليا للإشراف على السياسات المائية في الدولة إلا أن تعدد الجهات والادارات المسئولة عن التنفيذ يسبب إزعاجا كبيرا للمواطنين أنفسهم لكثرة الجهات وتعدد مسئولياتها وضرورة مراجعة العديد منها وخاصة عندما يتطلب الأمر إيصال المياه لمنزل أو ما شابهه ، علاوة على تعدد الجهات وتشتت المسئولية بينها بحيث أصبحت تلك الجهات كل يعتمد على الآخر وبالتالي لا نستطيع تحديد الجهة المختصة .

وهنا يمكن أن نتطرق إلى بعض الجهات الرئيسية المسئولة عن المياه في دول المجلس لنرى التباين المذهل حتى في الدولة نفسها بالنسبة لتوزيع هذه المسئوليات بدلا من ضمها في جهة واحدة.

دولة الامارات العربية المتحدة:

هناك أكثر من وزارة أنيطت بها مسئولية المياه مثل وزارة الكهرباء والماء ووزارة الزراعة والثروة السمكية إضافة الى الهيئة العامة لموارد المياه والدوائر المحلية للمياه ونورد هنا أهم اختصاصات كل جهة من هذه الجهات الرئيسية الثلاث:

1 - الهيئة العامة لموارد المياه : صدر القانون الاتحادي رقم 21 لعام 1981م في نوفمبر 1981م يقضي بإنشاء الهيئة العامة لموارد المياه في دولة الامارات العربية المتحدة وهي هيئة مرتبطة مباشرة برئيس مجلس الوزراء ولها شخصيتها الاعتبارية الخاصة ومقرها ابو ظبي ومن ضمن مهامها الأتي :-

- جمع المعلومات المتعلقة بموارد المياه وتنسيقها وتصنيفها واجراء الدراسات والبحوث المتصلة بها والمتعلقة بالاحتياجات المائية او لاستنباط الوسائل والحلول لتطوير هذه الموارد أو العمل على اقامة مخزون متوازن لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .
- وضع سياسة شاملة لموارد المياه على ضوء المعلومات التي تتوفر لها ونتائج البحوث والدراسات.
- اعداد خطة رئيسية متكاملة لموارد المياه واستخداماتها واعادة تقييمها في ضوء نتائج تطبيق تلك الخطة.
- التنسيق بين مشروعات المياه واستخداماتها من قبل جميع القطاعات وانشاء مشروعات نموذجية او تجريبية حول انتاج المياه واستغلالها والمحافظة عليها.
- الهمينة على ادارة موارد المياه من خلال التراخيص وحقوق الامتياز التي تمنحها للغير وللهيئة ان تحتفظ لديها بسجل تثبت فيه جميع الحقوق حول هذه الموارد وخاصة ما يتعلق بضمان حماية حقول المياه من الاستغلال المفرط ومن المخاطر التي تهدد بتلويثها.
- ابداء المشورة وتقديم العون التي يطلبها مجلس الوزراء أو أية جهة حكومية فيما يتعلق بموارد المياه.
- إقتراح التدابير والاجراءات التي تكفل وضع سياسة موحدة لقياس المياه والعمل على توحيد اسعارها أو الرسوم المتعلقة بأي نشاط يتصل باستعمالها.
- انشاء بنك للمعلومات الخاصة بموارد المياه واستخداماتها ونشر هذه المعلومات وتوزيعها بالطرق المناسبة.
- البحث عن موارد بديلة أو تكميلية للموارد الاخرى التي تثبت تضيؤها أو ضاعلة مخزونها.
- اتخاذ التدابير التي تكفل تقييم حقوق الاستخدام القائمة لموارد المياه.

2 - وزارة الكهرباء الماء : وهي وزارة اتحادية تم انشاؤها ضمن الاجهزة الادارية التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة ويقع ضمن مهامها توفير مياه الشرب والاعراض المنزلية سواء من المياه الجوفية أو من مياه التحلية ويشمل ذلك انتاجها ونقلها وتوزيعها وصيانة المرافق التابعة لها وتعتبر المياه الجوفية هي المصدر الرئيسي لمياه الشرب في معظم الامارات بالإضافة لمياه التحليه ما عدا ابو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة التي يوجد بها المحطات الرئيسية لتحلية المياه المالحة .

وهناك دوائر محلية للمياه متعددة تتبع كل امانة من الامارات السبع مستقلة بذاتها مثل دائرة المياه والكهرباء ب ابو ظبي ودائرة المياه بدبي ... الخ ويقع ضمن اختصاصاتها توزيع المياه في كل امانة على حدة فيما يتعلق بمياه الشرب.

3 — وزارة الزراعة والثروة السمكية: وهي وزارة اتحادية أيضا مقرها الرئيسي مدينة دبي تعني ضمن مسئولياتها المتعددة بمصادر المياه الخاصة بالزراعة وتوفير مياه الري اللازمة بما في ذلك اعداد الدراسات والمسوحات اللازمة وحفر الآبار ومراقبة المخزون المائي الجوفي وتشمل اختصاصاتها بالنسبة للمياه ما يلي:

- العمل على مسح مصادر المياه وتنميتها وتطويرها.
- مراقبة المياه الجوفية عن طريق محطات المراقبة وجمع المعلومات المتعلقة بتطويرها.
- اصدار التراخيص الخاصة بحفر الآبار في المزارع وتقرير الطرق التي يتم الحفر فيها والاشراف على عمليات الحفر بالتنسيق مع كافة الجهات الاخرى المعنية وتحليل عينات المياه.
- تنظيم وبرمجة المعلومات المتعلقة بالمياه الجوفية والسطحية.
- صيانة السدود ومراقبة تخزين المياه واجراء المسوحات الخاصة بانشاء السدود.
- القيام بالابحاث المتعلقة بالري وتصميم شبكات الري الحديثة وتدريب المزارعين على استخدامها وصيانتها.

دولة البحرين:

ويوجد في البحرين أيضا وزارتان مستقلتان تشرفان على أوضاع المياه هما وزارة الكهرباء والماء ووزارة الاشغال والزراعة اضافة الى المجلس الاعلى للموارد المائية ومركز البحرين للدراسات والبحوث ويمكن ايجاز اختصاصات كل جهة كالاتي :

1 — مجلس الموارد المائية : صدر مرسوم أميري بالقانون رقم 7 لعام 1982م في 1 مارس 1982م يقضي بانشاء هذا المجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء البحريني وتشمل مهام مجلس الموارد المائية ما يلي:

- رسم السياسة المائية للبلاد على ضوء نتائج الدراسات والمسوحات المائية.
- حماية وتنمية الموارد المائية بما يكفل استمرارها وكفاءتها.
- العمل على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحسن استغلال المياه لمختلف الاغراض الزراعية والصناعية.
- تنسيق العمل مع الجهات ذات العلاقة باستغلال وضبط جهود الاستغلال بحيث تكمل بعضها.
- النظر في المسائل التي قد تنشأ من جراء تطبيق السياسة المائية.
- تنظيم حفر الآبار والاحطار عنها وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالآبار ويشمل ذلك منع حفر الآبار في طبقات معينة أو مناطق معينة على أن يصدر بالتنظيم قرار من وزير التجارة والزراعة.

• مباشرة الاختصاصات في المسائل المنصوص عليها في المواد 17، 12، 7، 5 من المرسوم بقانون رقم 12 سنة 1980م بشأن تنظيم استعمال المياه الجوفية على أن يصدر بما يبت فيه المجلس من مسائل قرار من وزير التجارة والزراعة.

2 - وزارة الكهرباء والماء: وهي الجهة المسؤولة عن تصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه وخاصة ما يتعلق بتحلية المياه المالحة ويوجد بهذه الوزارة العديد من الإدارات المتخصصة منها على سبيل المثال إدارة أسالة المياه التي تقوم بمهام عدة تشمل إدارة وتشغيل محطات الضخ والتوزيع لامتداد جميع المناطق الريفية والحضرية بالمياه. وتشمل مهام الوزارة أيضا مسئولية انشاء محطات التحلية وخزانات المياه ومحطات الخلط والضخ وشبكات المياه وتشغيلها وصيانتها.

3 - وزارة الأشغال والزراعة: وتقوم إدارة مصادر المياه بهذه الوزارة بمهام تنمية وإدارة والمحافظة على وتنظيم استغلال المياه الجوفية ويشمل ذلك اجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بهذه المياه وتنظيم عمليات حفر الآبار واعداد المواصفات الخاصة بذلك . كما تقوم إدارة المشاريع بمهام تنظيم واستغلال مياه الصرف الصحي بعد معالجتها وتحديد الحصص الخاصة بتوزيعها على المستفيدين من هذه المياه (أمان 1989م).

4 - مركز البحرين للدراسات والبحوث : ويقوم المركز باعداد دراسات التخطيط المائي للدولة وفقا لمخطط تنفيذي تم وضعه للوفاء بمتطلبات عمليات التخطيط كمنهج علمي يستهدف تحقيق الإدارات المتكاملة لموارد المياه بالدولة .

المملكة العربية السعودية:

تعدد الجهات المسؤولة عن المياه بالمملكة العربية السعودية فهناك وزارة التخطيط ووزارة الزراعة والمياه ووزارة الشؤون البلدية والقروية ومصالح المياه في المناطق المتعددة من المملكة والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ويمكن إيجاز اختصاصات هذه الوزارات والمؤسسات في الآتي :-

1 - وزارة التخطيط: وتشمل اختصاصاتها اعداد خطط التنمية الخمسية للدولة بما فيها إيجاد التوازن الفني في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية وقد تم اعداد ست خطط خمسية تنمية للمملكة منذ الخطة الاولى 1390هـ - 1395هـ وحتى الخطة السادسة (1416 - 1420هـ) .

2 - وزارة الزراعة والمياه: وهي الوزارة المعنية باعداد الدراسات والمسوحات والتنقيب عن كافة مصادر المياه الجوفية بالمملكة واصدار رخص حفر الآبار واعداد التصاميم والاشراف على الحفر واعداد مواصفات وتنفيذ مشاريع اقبال المياه من مصادرها الرئيسية سواء كانت مياه جوفية أو مياه صرف صحي بعد تنقيتها ،

وايصال مياه التحلية بعد خلطها بمياه جوفية الى المستهلك النهائي ويشمل ذلك تركيب الانابيب واقامة الخزانات اللازمة للتجميع والتوزيع وتنفيذ شبكات المياه بالمدن والقرى وايصالها للمنازل واقامة بعض محطات التنقية الاولية في بعض المدن كما تفضل هذه الوزارة بدراسة وتصميم وتنفيذ السدود بجميع انواعها واستخدام المياه السطحية الناتجة عن الامطار سواء في تغذية المياه الجوفية أو استعمالها كرافد لمياه الشرب كما هو الحال في مدينة ابها وبعض القرى في عسير حيث تستخدم المياه المحجوزة في بحيرة سد أبها لاغراض مياه الشرب بعد اجراء بعض اعمال التنقية والتعقيم عليها . وقد انيط بهذه الوزارة اعداد حطة وطنية للمياه تشمل حصر المياه بجميع مصادرها الحالية والمتوقعة والطلب على هذه المياه حاضرا ومستقبلا ووضع السياسات والانظمة اللازمة. كما صدر مرسوم ملكي برقم م/34 في 24/8/1400هـ لنظام خاص بالمحافظة على مصادر المياه في المملكة ولائحته التنظيمية من اعداد وزارة الزراعة والمياه .. ينظم كيفية التعامل مع مصادر المياه والحد من استغلالها وحمايتها من الاسراف والتبذير في استعمالها.

3- وزارة الشؤون البلدية والقروية ومصالح المياه: تقوم هذه الوزارة عن طريق مصالح المياه بادارة وتشغيل مشاريع امدادات المياه بما فيها محطات التنقية ، لمعظم المدن والقرى بعد استلام تلك المشاريع من وزارة الزراعة والمياه ويشمل ذلك تكملة بعض المشاريع أو انشاء وحدات جديدة لبعض الاحياء الجديدة بالمدن والقرى أو اضافة شبكات جديدة وتشغيل وصيانة شبكات المياه بالمدن والقرى .

كما تتولى مصالح المياه عمليات ايصال المنازل بشبكة الصرف الصحي في المدن والقرى والاشراف على هذه الشبكة بما في ذلك تشغيل وصيانة محطات تنقية مياه الصرف الصحي. كما تقوم هذه المصالح باستيفاء جميع الرسوم المستحقة على المستهلكين سواء لايصال منازلهم بشبكات المياه او شبكات الصرف الصحي أو تلك الرسوم الخاصة بالاستهلاك الشهري للمياه والخارج من المنازل كمياه صرف صحي . اما البلديات فيدخل ضمن مسؤولياتها تصميم وتنفيذ محطات الصرف الصحي وانشاء مشاريع تصريف مياه الامطار ودرء اخطار السيول في المدن والقرى.

4- المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة: وهي مؤسسة حكومية مستقلة بذاتها يقوم على رئاسة مجلس ادارتها وزير الزراعة والمياه وتشمل مهامها تصميم والاشراف على تنفيذ وتشيد محطات التحلية بجميع انواعها وادارة وتشغيل وصيانة هذه المحطات وتنفيذ مشاريع انابيب ومحطات الضخ اللازمة لايصال تلك المياه الى المدن والقرى التي تغذى جزئيا بهذه المياه . ومركزها الرئيسي مدينة الرياض ولها فروع بكل من مدينة جدة والخبر والجبيل.

وهناك بعض الجهات الاخرى ذات العلاقة مثل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وهيئة الري والصرف بالاحساء ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة الزيت العربية السعودية وبعض الوزارات الاخرى التي لها بعض الاهتمام بالمياه.

سلطنة عمان:

ويوجد بها ثلاث وزارات مسؤولة عن المياه اضافة الى مجلس مصادر الثروة المائية وتوزع مسؤولياتها

كالآتي :

1 - مجلس مصادر الثروة المائية : وقد صدر بانشائه مرسوم سلطاني برقم 75/45 في 1985/9/8م وقد سبقه صدور مرسوم آخر برقم 79/63 في 1979/12/4م بانشاء الهيئة العامة لمصادر المياه. ويعتبر مجلس مصادر الثروة المائية الذي يرأسه جلالة السلطان قابوس هو السلطة العليا لرسم الخطة القومية لتنمية موارد المياه في السلطنة والحفاظ عليها واقرار كافة الخطط والمشروعات التي تتقدم بها الجهات المختصة بالنسبة للمياه قبل البدء في تنفيذها وتشمل اختصاصات المجلس ما يلي :-

- تحديد الاهداف واعداد سياسة لتنمية موارد المياه وتقديم المقترحات اللازمة لوضع خطة مياه طويلة الاجل متفقة مع خطط التنمية الاقتصادية في البلاد ورفع تلك الخطة لمجلس التنمية للموافقة عليها.
- اعداد ومناقشة الميزانية السنوية لتنمية موارد المياه وتقديمها الى مجلس التنمية لاجلها بعد الموافقة عليها الى مجلس الشئون المالية لتنسيقها مع الموازنات الوزارية الاخرى.
- تقديم التوصيات لمجلس التنمية حول الاولوية بين طلبات الدراسات الاستشارية التي تقدم اليه من الوزارات والدوائر الحكومية.
- تقييم اولويات مشروعات تنمية المياه التي تقدم اليه من الوزارات والدوائر الحكومية وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس التنمية.
- تنسيق أنشطة اجهزة الوزارات والدوائر الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ خطة المياه.
- طلب وتلقي تقارير المتابعة والتقارير النهائية المتعلقة بتنفيذ المشروعات والدراسات الاستشارية من الوزارات والدوائر الحكومية.
- التقدم الى مجلس التنمية بدراسات استشارية مقترحة في شأن المشروعات والبرامج ذات الاهمية المشتركة بين اكثر من وزارة او دائرة حكومية للموافقة عليها.
- تقديم تقرير سنوي عن متابعة تنفيذ خطة المياه لمجلس التنمية.
- تقديم الخدمات الاستشارية لمجلس التنمية في كل ما يتعلق بمصادر المياه في السلطنة.
- اصدار اللوائح والنظم المتعلقة بتنمية موارد المياه والحفاظة عليها.
- اي موضوعات اخرى يحيلها صاحب الجلالة السلطان المعظم أو مجلس التنمية الى مجلس موارد المياه.

2- وزارة الكهرباء والماء: وتشابه في مهامها مع وزارة الكهرباء والماء في كل من دولة الامارات العربية المتحدة و دولة البحرين.

3- وزارة موارد المياه: وتتضمن اختصاصها الآتي :-

- اعداد الخطة الوطنية لتنمية موارد المياه والحفاظ عليها بالتعاون مع الوزارات والوحدات الحكومية وتنفيذ تلك الخطة بعد اعتمادها.
- اعداد مسودات القوانين واللوائح والانظمة المتعلقة بكل الامور الخاصة بتنمية موارد المياه والحفاظ عليها واصدار اللوائح والانظمة بعد اعتمادها من مجلس مصادر المياه.
- اجراء البحوث والدراسات والمسوحات التي تهدف الى استكشاف المزيد من موارد المياه وايجاد الاساليب الكفيلة بالحفاظ على موارد المياه المتاحة.
- تقدير الميزان المائي وتوافر المياه في مختلف مناطق السلطنة من أجل اغراض التنمية المختلفة
- اصدار التصاريح الخاصة بفتح آبار المياه أو استكشافها لاجل استخدام المياه من أي مصدر مع مراعاة اللوائح المعمول بها.
- معاينة ومراقبة جميع آبار المياه والتأكد من تقيدها بالشروط الواردة في التصريح.
- اجراء معاينات الاراضي الزراعية الجديدة للتأكد من توافر المياه اللازمة لها ومدى صلاحيتها.
- جمع عينات من مياه الآبار والافلاج بغرض تحليلها من اجل تحديد درجات ملوحتها ووسائل علاجها ومدى صلاحيتها للاستخدامات المختلفة.
- جمع البيانات والمعلومات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية المتعلقة بموارد المياه الجوفية والسطحية والينابيع وتقييم هذه الموارد وتوفير ما تحتاجه من اجهزة ومعدات.
- انشاء مركز للمعلومات والبيانات الخاصة بموارد المياه بهدف تطويرها واستخدامها الاستخدام الامثل.
- العمل على تأهيل وتدريب الموظفين العمانيين في مجال تنمية موارد المياه.
- القيام ببرامج للتوعية العامة تبرز أهمية موارد المياه وضرورة التعاون من أجل الحفاظ عليها والتحكم في استخدام المياه بالتنسيق مع الجهات الاخرى.

4- وزارة الزراعة والثروة السمكية: وتنحصر اختصاصاتها بالنسبة للمياه في جميع ما يتعلق بمياه الري وتقدير احتياجات المزارع منها وادخال الطرق الحديثة في الري، وصيانة الافلاج، كما كانت مسؤولة الى عهد قريب عن انشاء وتشغيل وصيانة السدود واعداد الدراسات الخاصة بها ومراقبة المياه بهذه السدود بهدف الاستفادة منها في الري أو تغذية المخزون الجوفي. الا أن هذه المسؤولية نقلت الى وزارة موارد المياه .

دولة قطر

1 - وزارة الكهرباء والماء : وهي مسؤولة عن توفير مياه الشرب وايصالها للمستهلك بما في ذلك مياه التحلية التي تنتج من محطتي رأس أبو عبيد ورأس ابو فنتاس وكذلك مياه المزج المستخرجة من المياه الجوفية ويشمل ذلك جميع ما يتعلق بالتشغيل والصيانة وتنفيذ الشبكات ومحطات الضخ وغيرها من المرافق المتعلقة بايصال المياه الى المستهلكين .

2 - وزارة الشئون البلدية والزراعة : وهي مسؤولة عن تأمين مياه الري للزراعة واعطاء رخص الحفر للمزارعين ومراقبة المخزون المائي الجوفي بما في ذلك اقامة محطات الرصد المائي والمناخي الزراعي وتنفيذ آبار المراقبة وتأمين وتركيب ما تحتاجه من اجهزة ومعدات. وكراقبة المخزون المائي من خلال هذه الابار .

دولة الكويت

ويوجد بدولة الكويت العديد من الوزارات والهيئات المناط بها عدد من المسؤوليات الخاصة بالمياه نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

1 - وزارة الكهرباء والماء: نص المرسوم الصادر بانشاء هذه الوزارة بأن تتولى توفير الطاقة الكهربائية والمياه ونقلها وتوزيعها للاغراض الانتاجية والاستهلاكية والعمل على تطويرها بما يتمشى مع احتياجات البلاد وتشمل اختصاصاتها فيما يتعلق بالمياه ما يلي :-

- انشاء وادارة وتشغيل منشآت توفير المياه بما فيها محطات التحلية وتشغيلها وصيانتها.
- اعمال التنقيب والحفر ونتاج المياه الجوفية.
- اجراء البحوث الهندسية والفنية والتطبيقية المتعلقة بالكهرباء والماء.
- انشاء وادارة وتشغيل وصيانة منشآت خلط وضخ وتخزين وتوزيع مياه الشرب.
- تحصيل العائدات الناتجة عن تركيب الاجهزة باستهلاك المياه نفسها.
- الاشراف على حفر الآبار بما في ذلك وضع مواصفات الحفر.

2 - الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية: ينص المرسوم الخاص بانشاء هذه الهيئة رقم 94 لسنة 1983 بانه يقع ضمن مسؤوليتها " الاشراف على استعمالات الاراضي والمياه للاغراض الزراعية والسمكية بما يكفل حسن استغلالها والحفاظة عليها" .

3- وزارة الاشغال العامة ويقع ضمن اختصاصها ما يتعلق بمياه الامطار والسيول وتنفيذ المشاريع الخاصة بحماية المدن من اخطارها وتنفيذ مشاريع الصرف الصحي .

4 - معهد الكويت للابحاث المائية: تم انشاء هذا المعهد عام 1981م .. وقد نص مرسوم انشائه على أن يقوم بدراسة موارد الثروة الطبيعية والكشف عنها وسبل استغلالها ومصادر المياه والطاقة وتحسين طرق الاستغلال الزراعي وتنمية الثروة المائية وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة بدراسة مصادر الثروة المائية وتميها (العوضي 1987م) .

رابعا : إستخدامات المياه

تتفق استخدامات المياه في كافة دول المجلس وتشمل الآتي :

- 1 - مياه الشرب أو الاستخدام المنزلي سواء للاستحمام أو غسيل الملابس أو الاواني وغيرها .
- 2 - سقيا الماشية والحيوانات .
- 3 - ري المزارع والبساتين .
- 4 - الصناعة بما فيها صناعة إنتاج وتكرير البترول .
- 5 - ري المسطحات الخضراء والحدائق العامة والجزر المزروعة بالشوارع .
- 6 - الاستخدامات الأخرى مثل الحدائق العامة والجزر المزروعة بالشوارع .

والملاحظ أنه ليس هناك حصر فعلي وكمي لهذه الاستخدامات ماعدا ما يستخدم في أغراض مياه الشرب والاستخدام المنزلي ، وهو مايدلل على أن كميات المياه المستخدمة فعلا في الأغراض الأخرى لا يتم حصرها بتاتا وخاصة تلك المستخدمة في الزراعة التي تستهلك مايربو على 85% من الاستخدامات الفعلية للمياه بدول المجلس ، وهذا يحتم على الجهات المختصة فرض نوع من الاشراف الفعلى على هذا الاستخدام العالى ومراقبته بشكل دوري للتأكد من إستخدام هذه المياه بشكل مقنن ، وحساب الكميات المستهلكة يوميا وشهريا وسنوياً ، حتى يمكن الوصول الى معادلة متكافئة بين ما هو متوفر من هذه المياه وما يمكن أن يستهلك منها والمحافظة على نسبة من المخزون الفعلى لتلك المياه للحالات الطارئة .

ومن هذا المنطلق فانه يقع على الجهات المسؤلة عن مصادر المياه مسؤولية كبيرة في إستنباط طرق محددة للاشراف على المزارع القائمة في الدولة بدء بحصر عدد الآبار المتوفرة فيها وأنواعها وتحديد الطرق المثلى لقياس كميات المياه التي يتم إستخدامها فعلا . والتأكد من تطبيق هذه الطرق بالقيام بزيارات دورية

ومفاجئة للمزارع والتأكد من وجود رصد مستمر لاستهلاك المياه ، وعلى أن يتم جمع هذه المعلومات بشكل دوري وإرسالها للجهة المختصة لتدقيقها وحفظها في قاعدة خاصة للمعلومات يتم إعدادها لدى تلك الجهة وإصدار نوع من الكتيبات الخافضة بأحصائيات المياه ، أو ضمها للإحصاءات الرسمية التي تقوم بها وزارات الزراعة والمياه في كل دولة وذلك للاستفادة منها في التخطيط لمشروعات الدولة المستقبلية ، وتوزيعها على الجامعات والهيئات العلمية والبحثية ، وتعتبر هذه أحد الأسباب التي تدعوه إلى إيجاد سياسة مائية واضحة ومتكاملة لكل دولة من دول مجلس التعاون .

أسباب الحاجة إلى سياسة مائية متكاملة

- 1 - النقص الحاد في توفر مصادر مائية مستمرة .
- 2 - زيادة الضخ بسبب إتساع الرقعة الزراعية وزيادة كمية مياه الري اللازمة لها .
- 3 - الانخفاض الحاصل في مستويات المياه في التكوينات المائية الجوفية .
- 4 - سوء تصميم وتنفيذ حفر الآبار الزراعية .
- 5 - عدم توفر أو عدم ملاءمة الأنظمة المائية الحالية .
- 6 - التطور العمراني والتقدم الحضري الحالي وزيادة السكان .
- 7 - كثرة وتشعب الجهات المسؤولة عن المياه بكل دولة .

الفوائد التي يمكن أن نجنيها من إعداد السياسة المائية

- التخطيط الاقتصادي والمتزن لاستخدام وتوزيع المياه وإقامة المشاريع المستقبلية بمعرفة جهة حكومية واحده .
- خلق نوع من الاستقرار والامن المائي للمزارعين والمحافظة على مصادر المياه .
- توزيع المياه سواء للشرب والاستخدام الأدمي أو للزراعة أو الصناعة أو غيرها من إحتياجات المائية بشكل عادل ومتزن .
- التحكم أو الادارة السليمة لمصادر المياه بطريقة علمية واضحة ، تمنع التعدي على حقوق الأفراد أو الجماعات ، وتضمن التوزيع السليم .

اللجنة الوطنية واللجنة الإقليمية للمياه

نظرا لتعدد الجهات المسؤولة عن مصادر المياه وتوزيعها بين المستفيدين في دول المجلس ، ولان هذه ثروة وطنية قيمة ، لابد من الحفاظ عليها وإستخدامها الاستخدام الأمثل من قبل الاجيال الحالية ، وضمنا

لاستمرارها للأجيال القادمة فإن الحاجة تدعو إلى إنشاء بعض اللجان المحلية في كل دولة من دول مجلس التعاون تعنى بشئون المياه ويمكن أن تتكون من عدد من المسؤولين ذوي العلاقة وليرأس هذه اللجنة الوزير المختص عن مصادر المياه بتلك الدولة ، وأن تمثل فيها الوزارات والهيئات المختصة من البلديات والزراعة والصحة وغيرها ، على أن يتم تشكيل اللجنة وإصدار قرار من الجهات العليا بكل دولة على شكل مرسوم أو قانون بتكوينها .

مهام اللجنة الوطنية للمياه

- 1 - تحديد ورسم السياسة المائية للدولة بما في ذلك تنمية مصادر المياه سواء للزراعة أو الصناعة أو الاستخدام الأدمي بحيث تكون لدى جهة رسمية واحدة .
- 2 - دراسة حاجة المناطق إلى مشاريع المياه والصرف الصحي وتوزيع هذه المشاريع بشكل عادل على مناطق الدولة .
- 3 - إقتراح الاساليب المناسبة للحفاظ على مصادر المياه بالدولة بما فيها أسعار إستهلاك المياه .
- 4 - إقتراح وتعديل السياسة الخاصة بتوزيع المسؤوليات الخاصة بالمياه على الجهات المعنية بالدولة .
- 5 - تحديد المسؤوليات المتعلقة بتوزيع المياه على المدن والمناطق بما في ذلك التشغيل والصيانة للمرافق التابعة لكل جهة .
- 6 - عقد إجتماعات دورية مرة كل ستة أشهر مثلا أو كل سنة للنظر في تطوير ومتابعة سير أعمال الجهات المسؤولة عن المياه .
- 7 - حضور إجتماعات اللجنة الدائمة للمياه والأراضي (الاقليمية) التابعة لمجلس التعاون المرتبطة بوزراء الزراعة والمياه واللجان الاقليمية الاخرى ذات العلاقة ، للمشاركة في التنسيق مع المسؤولين عن المياه في بقية دول المجلس وإتخاذ مامن شأنه الارتقاء بتنمية مصادر المياه في الدول الاعضاء والمحافظة على هذه المصادر وإقتراح أفضل السبل لذلك .

الحاجة إلى توفير أنظمة وتشريعات مائية

- ونظرا لقلة توفر بعض الأنظمة الهامة والمتعلقة بمصادر المياه وإنتاجها وإستخدامها فإن الحاجة تدعو إلى تكاتف الجهات المسؤولة عن المياه وحث المسؤولين فيها إلى إعداد بعض الأنظمة والتشريعات جماعيا ويمكن حصر بعض الأنظمة على سبيل المثال التي تحتاج فعلا إلى توفرها وتشمل:
- نظام المحافظة على مصادر المياه .
 - نظام إعادة إستخدام مياه الصرف الصحي وتنقيتها .

- نظام أو إرشادات حول كيفية إستخدام مياه الصرف الصحي المنقاة "CRITERIA" في الزراعة وري الحدائق والمسطحات الخضراء وبقية الاستخدامات الأخرى .
- نظام حول حفر الآبار سواء السطحية العادية أو الارتوازية العميقة وكيفية إكمال حفر هذه الآبار وإختبارها والمحافظة على إنتاجيتها .
- إيجاد خطة واضحة المعالم حول كيفية إستخدام وتوزيع مياه الشرب أثناء الطوارئ يمكن إعدادها بمشاركة الجهات ذات العلاقة .

وعند إكمال إعداد مثل هذه الأنظمة والقوانين ، يمكن على ضوءها الشروع في إعداد السياسة المائية المتكاملة للدولة مستفيدة مما سيرد في هذه الأنظمة والتشريعات المستجدة ، والخيارات المتراكمة لدى الكثير من المسؤولين والمختصين في شئون المياه في العديد من الوزارات والهيئات الحكومية والخاصة .

المراجع

- 1 - خوري ، د. جان ، الافلاج في الوطن العربي / منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مكتب اليونسكو للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية / دمشق / القاهرة 1989م .
- 2 - المقرن ، عبداللطيف ، استراتيجة تنمية مصادر المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمحافظة عليها ، مؤتمر الخليج الاول للمياه ، دبي 1992م .
- 3 - ولكنسون ، جي . آرسى ، الافلاج ووسائل الري في عمان / وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط ، 1992م .
- 4 - نظام المحافظة على مصادر المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة 1985م .
- 5 - التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / الامانة العامة ، الطبعة الاولى 1988م .
- 6 - مسيرة التنمية الزراعية والسككية (العدد 1995/70)، وزارة الزراعة والثروة السمكية / مسقط - سلطنة عمان، 1995م .
- 7- النشرة الاقتصادية / الامانة العامة / مجلس التعاون لدول الخليج العربية - العدد 1995/01م .
- 8 - المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة - الرياض المملكة العربية السعودية - التقرير السنوي 1414 - 1415هـ .
- 9 - مياه الصرف الزراعي - هيئة الري والصرف بالأحساء ، وزارة الزراعة والمياه ، الأحساء - 1417هـ (التقرير غير منشور) .
- 10- السياسة الزراعية المشتركة المعدلة - الامانة العامة / مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1996م

11- طرق إختبار مياه الشرب والمياه المعدنية / هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرياض (عدد إثناء عشر مواصفة 1989 - 1996م).

- 12- Abdulrazzak, M.J., Integrated Approach to Water Resources Development in the GCC Countries, Symposium on " Water and Arab Gulf Development: Problems and Policies ". Exeter, England, 10-12 September, 1996 .
- 13- -Al-Zubari, W. K., Towards the Establishment of a total Water Cycle Management and reuse Program in the GCC Counties, Symposium on " Water and Arab Gulf Development: Problems and Policies, Exeter, England, 10-12 September, 1996.
- 14- Assessment of Water Quality in the ESCWA Region, UN (E- ESCWA//ENR/1995/14), December 1995.

تحلية المياه في سلطنة عمان (الماضي والحاضر والمستقبل)

م. طاهر بن محمد بن علي الساجواني

تحلية المياه في سلطنة عمان (الماضي والحاضر والمستقبل)

أعداد : م. طاهر بن محمد بن علي الساجواني

- وزارة الكهرباء والمياه - سلطنة عمان

مؤتمر الخليج الثالث للمياه - مسقط ٨-١٣ مارس ١٩٩٧م

ملخص :

شهدت سلطنة عمان منذ بزوغ فجر النهضة المباركة في بداية السبعينات تنميه شاملة في جميع الميادين . ومع هذه التنمية إزداد الطلب على المياه مما أدى الى الاعتماد على محطات تحلية المياه في بعض المناطق التي تشح فيها مصادر المياه الطبيعية ، وقد أقيمت عدة محطات كبيرة ومتوسطة وصغيرة منذ أواسط السبعينات ، وسوف يستمر الاعتماد عليها مستقبلاً .

وتتحدث هذه الورقة عن مجال تحلية المياه في سلطنة عمان في الماضي والحاضر والمستقبل ومقومات تكلفة إنشاء وتشغيل المحطات وبعض التصورات المستقبلية في هذا المجال .

المقدمة :

نظراً لموقع سلطنة عمان في شبه الجزيرة العربية والتي يتصف مناخها بندرة هطول الامطار وارتفاع معدل التبخر لذا يقل نصيب الفرد من كميات المياه المتاحة ، ولكن مع التنمية الشاملة في البلاد وتحسن مستوى المعيشة فإن الطلب على المياه يزداد بشكل مطرد سواء للشرب أو للأغراض المنزلية والصناعية والتجارية والزراعية والعمرانية وغير ذلك ، ويشكل ذلك عبئاً على المياه الجوفية المتاحة حيث إزدادت درجة ملوحة هذه المياه في بعض مناطق السلطنة لذا كان لا بد من الاتجاه نحو انشاء محطات لتحلية المياه لتوفير البديل المناسب .

(١) الماضي :

لقد كان من سياسة الدولة الاتجاه نحو رفع مستوى المعيشة في جميع المناطق والمحافظه على التوازن الإقليمي للتنمية والمحافظه على تقليل هجرة السكان الى المراكز السكانية الكثيفة وذلك عن طريق استكشاف المصادر الطبيعية وتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وغير ذلك .

ومع بزوغ فجر النهضة المباركة كان لابد من إيجاد مصادر مائية كافية بجميع المناطق لمسيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وكان هذا الموضوع تحدياً كبيراً للمشارك في هذه النهضة الشاملة حيث إن إيجاد مصادر المياه الطبيعية الصالحة للإستخدام الأدمي في جميع أنحاء البلاد لم تكن بتلك السهولة نتيجة لأرتفاع الطلب في بعض المناطق وعدم صلاحية المياه الجوفية في مناطق أخرى ٠٠ * ويبين الملحق (١) كميات مياه الشرب المنتجة في عام (١٩٩٥) وعدد السكان .

(أ) السبعينات

اتجهت الحكومة الى انشاء محطات لتحلية المياه في أواسط السبعينات في المناطق التي تشح فيها مصادر المياه الطبيعية ، وأنشئت أول محطة حكومية في العاصمة مسقط بمنطقة الغبرة في عام ١٩٧٦م بنظام التبخير الومضي متعدد المراحل (MSF) بسعة حوالي ٢٣ ألف متر مكعب في اليوم (٥ مليون جالون) ملحقة بها ثلاث توربينات بخارية قدرة كل واحدة حوالي ٧٥ ميغا واط ثم اضيفت وحدة أخرى بقدرة (٥٠) ميغاواط في ١٩٧٧م (يبين الملحق (٢) تاريخ محطة الغبرة) .

وتبين أنذاك حاجة مناطق أخرى من المياه المحلاة فأقيمت في عام ١٩٧٦م محطة لتحلية المياه وانتاج الكهرباء في جزيرة مصيرة بنظام التبخير الومضي متعدد المراحل (MSF) بسعة حوالي ٥٥٠ متر مكعب في اليوم (١٢٠ ألف جالون) ومحطتين في قرى مسندم هما كمزار بنظام التضاطع البخاري سعة ٢ × ١٠٠ متر مكعب في اليوم (٤٤ ألف جالون) وشيصة ثلاث وحدات بنفس النظام وسعة الوحدة .
(يبين الملحق (٣) - تواريخ محطات التحلية خارج العاصمة مسقط) .

(ب) الثمانينات

تمتاز هذه الفترة بمزيد من الإستقرار والتقدم في البلاد ونهضة شاملة وسريعة في جميع الميادين واتجاه الحكومة الى تقديم المزيد من الخدمات وخاصة الخدمات الأساسية مثل المياه ، لذا أعدت خطة طموحة للإنشاء والتعمير .

- محطة الغبرة

وفي بداية الحقبة وتحديداً عام ١٩٨٢ م تم إضافة وحدة لتحلية المياه في محطة الغبرة بنظام التبخير الومضي (MSF) بسعة حوالي (٢٧) ألف متر في اليوم (٦ مليون جالون) مستفيدة من الخدمات الأساسية المتوفرة في المحطة مثل البنية الأساسية من مبان وطرق وخدمات وغلايات ومأخذ لمياه البحر ومخرج المياه شديدة التركيز (BRINE) والمخازن والعمالة وغير ذلك (انظر الملحق ٢-) ونظراً للإستهلاك المترادف تم إضافة وحدتين (MSF) في عام ١٩٨٦م بسعة (٢٧) ألف متر مكعب لكل منهما وبذا وصل إنتاج المحطة الى ١٠٥ ألف متر مكعب في اليوم (٢٣ مليون جالون) .

- محطات الولايات

وفي عام ١٩٨٢ أقيمت محطة في فلم (ولاية محوت) بسعة (١٠٠ متر مكعب في اليوم) وأنشئت ثلاث محطات لتحلية المياه بنظام التناضح العكسي سعة ١٠٠ متر مكعب في اليوم (٢٢ الف جالون) في قرى رأس الحد (ولاية صور) والرويس (ولاية جعلان بني بو علي) ومدركة (ولاية الدقم) - انظر الملحق (٣) ٠ كما تم في عام ١٩٨٣م اضافة وحدة تحلية ثانية في محطة جزيرة مصيرة بنظام (التضاغط البخاري) بسعة ٦٠٠ متر مكعب في اليوم (١٣٢ الف جالون) ٠

وفي عام ١٩٨٣ تم انشاء محطة في ليما بمسندم بنظام الديليزة (ELECTRO DIALYSIS) بسعة ١٠٠م٣/ اليوم (٢٢ الف جالون) استغلت فيها خطوط الكهرباء من محطة خصب ٠ وفي عام ١٩٨٥ تقرر اقامة خمس محطات أخرى صغيرة سعة (٥٠) متر مكعب في اليوم (١١ الف جالون) بالقرى التي تقتدر الى المياه الصالحة للشرب والإستخدام المنزلي وهي اصيلة (ولاية جعلان بني بو حسن) ، ابو مضابي (ولاية هيم) ، الظهر والسعدنات (ولاية الدقم) ، هيتام (ولاية الجازر) وتم انشاء محطة لتحلية المياه وانتاج الكهرباء بجزر الحلائيات (كوريا موربا سابقاً) في عام ١٩٨٨م بنظام التناضح العكسي بسعة ٦٠ متر مكعب في اليوم (١٣ الف جالون) ٠

(٢) الحاضر :

(١) التسعينات

لا زالت عجلة التطور والنمو في السلطنة تدور بشكل سريع ، وتتجه الأنظار الى البعد الإقليمي في التنمية لتأخذ جميع المناطق حقيها من النماء والإزدهار والرفي ، وقد بدأت الكثير من المدن والقرى في الولايات تحصل على المشاريع الحكومية بما فيها مشاريع المياه ٠

وقد شملت الخطة الخمسية الرابعة التي بدأت عام ١٩٩١م بالعديد من مشاريع تحلية المياه ، فأضيفت الوحدة الخامسة في الغبرة بنظام التبخير الومضي (MSF) وبسعة ٢٧ الف متر مكعب في اليوم (٦ مليون جالون) مع توربينة بخارية بالتضاغط الخلفي (BACK PRESSURE) بقدره (٣٠ ميغواط) ٦ - الملحق -٢-) ٠

ويتم حالياً اضافة الوحدة السادسة بالغبيرة بنفس النظام والسعة وستصل سعة المحطة في بداية عام ١٩٩٧م الى حوالي ١٥٩ الف متر مكعب في اليوم (٣٥ مليون جالون) تقوم بتزويد محافظة مسقط من السبب الى سداب بالمياه الصالحة ويتم معالجة المياه بالمحطة وكذلك خلط المياه القادمة من الآبار وتقييمها وفلورتها حسب المواصفات القياسية العمانية رقم (٨) - ملحق (٤) .

اما في مدينة صور التي ازداد طلب مياه الشرب بها نظراً لارتفاع الملوحة في الآبار . فقد أقيمت محطة بسعة ٤٥٤٥ متر مكعب في اليوم (مليون جالون) في عام ١٩٩٣م بنظام التناضح العكسي وتقوم حالياً بتزويد المدينة بالمياه الى جانب الآبار - الملحق (٣) .

ونظراً لإمتداد يد التنمية الى القرى بالولايات فقد تم اقامة العديد من محطات التحلية وذلك بين أعوام ١٩٩٧/١٩٩٥م وجميعها بنظام التناضح العكسي وسعاتها ١٠٠متر مكعب في اليوم (٢٢ الف جالون) لكل منها سوى محطة تحلية ادم التي تبلغ سعتها (١٠٠٠ م٣/اليوم) ومحطة الخمخام (ولاية هيماء) بسعة ٣٥٠ م٣/ اليوم . وقد أنشئت هذه المحطات في كل من هيماء (ولاية هيماء) وعشيرة وصوقرة (ولاية الجازر) وحج (ولاية محوت) وليما (مسندم) ، واطراف وحدات التحلية في اصيلة والرويس (ولاية جعلان بني بو علي) واستبدال وحدة التحلية بكمزار (مسندم) وبلغت تكاليف انشاء هذه المحطات العشرة حوالي أربعة ملايين ريال عماني (١٠ مليون دولار أمريكي) .

ب) تكاليف انتاج المياه في المحطات

أن اول ما يبادر الى الذهن عند التحديث عن انتاج المياه عن طريق محطات التحلية هو ارتفاع تكلفة الانتاج مقارنة بالمياه الجوفية او السطحية او غير ذلك ، ولابد من الإشارة هنا الى مقومات التكلفة اللازم اتخاذها في الاعتبار وهي :-

- ١) التكلفة الرأسمالية لإنشاء المحطات الجديدة .
- والمصاريف المتكررة لإدارة وتشغيل وصيانة هذه المحطات .
- ٢) اختيار المواقع المناسبة لإقامة محطات التحلية بحيث تؤمن مصدر ثابت لمياه التغذية لا يقل عن ٢٠ سنة وفي نفس الوقت يسهل عملية توصيل المياه المنتجة للمستهلكين ولا تؤثر سلباً على البيئة المحيطة بها من حيث التلوث والضوضاء .
- ٣) سهولة التشغيل والصيانة مأخوذة في الاعتبار العوامل الاجتماعية والأمنية .
- ٤) اختيار الطاقة المناسبة لتشغيل المحطات (غاز ، ديزل ، الكهرباء ، الخ) .

- ٥) اعداد دراسات فنية ودراسات الجدوى الاقتصادية لإختيار النوع المناسب والسعة المناسبة للمحطات والمواد المستعملة منها وغيرها بالطرق التجارية الصحيحة .
- ٦) معرفة الجدوى من انشاء ملحقات المحطة من مبان وخزانات وخدمات وغير ذلك .

ج) الجهات المعنية الأخرى التي تمتلك محطات تحلية:-

هناك عدة جهات أخرى في السلطنة توجد لديها محطات لتحلية المياه يمكن ذكر بعضها وهي وزارة الدفاع وشرطة عمان السلطانية ووزارة موارد المياه (وحدة تجريبية) ومحافظة ظفار وشركات النفط وبعض الأفراد والمؤسسات الأهلية .

٣) المستقبل :

يلاحظ المتابع للتنمية في السلطنة زيادة الاعتماد على محطات تحلية المياه وذلك للحاجة الملحة للحصول على المياه الصالحة للشرب والإستخدام المنزلي والصناعي والتجاري ، لذا كان من الضروري وضع الإستراتيجية المستقبلية لإحتياجات البلاد من المياه المنتجة من محطات التحلية والسبل الأمانة لإستمراريتها بطرق اقتصادية صحيحة ، وقد وضعت الحكومة بعض التصورات في هذا المجال يمكن إيجازها في التالي :-

أ) اعداد الدراسات

اعدت بعض الدراسات التخطيطية المستقبلية ودراسات ما قبل الجدوى الاقتصادية لإقامة محطات التحلية في بعض مناطق السلطنة بناء على معرفة الإحتياجات من مياه الشرب ومعرفة مصادر المياه والتنمية المستقبلية الشاملة .

ب) مركز ابحاث التحلية

لقد اجريت ابحاث كثيرة في هذا المجال منذ اواسط هذا القرن وتم تطوير طرق وانظمة التحلية والمواد المصنعة منها واجهزتها ومعداتنا ولا زال الموضوع يحتاج إلى مزيد من البحث والتطوير . ولقد تقرر إقامة مركز الشرق الأوسط لأبحاث التحلية في مسقط بالتعاون مع الدول المشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط هدفه إجراء الأبحاث التطبيقية والنظرية في هذا المجال والتنسيق بين مراكز الأبحاث في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط .

ج) التنسيق بالجامعة والجهات الأخرى

لتطوير العمل وتحسين الأداء فمن الضروري الإستفادة من الجهات التي لديها المعرفة والدراية والخبرة • لذا فإن الاتصالات مستمرة بالمختصين بجامعة السلطان قابوس وجهات الاختصاص بالحكومة مثل وزارة موارد المياه ووزارة البلديات الإقليمية والبيئة وجهات أخرى وكذلك بلجان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمعيات العلمية والتقنية وغيرها •

د) مراعاة الأمور البيئية

لابد من مراعاة الأمور البيئية عند إنشاء محطات التحلية وخاصة فيما يتعلق بمأخذ المياه وصرف المياه المالحة شديدة التركيز (Brine) والمواد الكيميائية السامة والخطرة (Toxic , Hazard) وتلوث الهواء والتلوث بالضوضاء وغير ذلك •

هـ) ترشيد الإستهلاك

حيث أن انتاج المياه العذبة في محطات التحلية تعتمد اعتماداً كلياً على معدات ميكانيكية وكهربائية ولها عمر افتراضي ومعرضة للتوقف في بعض الأوقات فإنه يلزم تقليل الإعتماد عليها وذلك بترشيد الإستهلاك وحسن إدارة مرافق المياه •

و) الموارد البشرية

حاجتنا للمعدات مثل حاجة المعدات لنا ولا يأتي حسن استخدام المعدات إلا عن طريق المعرفة والخبرة في استخدامها وذلك بتطوير الموارد البشرية بالتدريب والتعليم والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وغيرها وتشجيع التخصص في هذا المجال •

ز) تنمية مجال التحلية

وتدخل عدة مقومات لتنمية مجال التحلية وذلك بوضع وتحسين المواصفات الفنية وتشجيع التصنيع المحلي وتحسين طرق إستعمال قطع الغيار والكيمائيات والنظر في استخدام الطاقات البديلة ٠٠٠ الخ •

ح) تخصيص القطاع

وتقوم الحكومة بدراسة تخصيص قطاع مياه الشرب ويشمل ذلك محطات تحلية المياه ومعرفة محاسنها ومساوئها والطرق الأنسب والبديلة لمسايرة الطلب على المياه المنتجة من المحطات وكيفية تمويل مشاريع المياه ووضع الإستراتيجيات المستقبلية لإستمرارية تقديم خدمات المياه •

الإستنتاج والتوصيات :-

في إطار التنمية الشاملة التي شهدتها السلطنة ونظراً للحاجة الملحة للحصول على مياه صالحة للشرب وللإغراض الأخرى (منزلية وتجارية وصناعية وغيرها) ولعدم توافر مصادر مياه طبيعية في بعض أنحاء البلاد فإن الأنظار إتجهت نحو إنشاء محطات تحلية المياه ومن المتوقع أن يستمر هذا المنهج في المستقبل كذلك لإقامة المزيد من محطات تحلية جديدة وإضافة وحدات في المحطات القائمة ، ومن أجل تنظيم عملية إنشاء محطات تحلية المياه فإنه يوصي بالنظر في التوصيات التالية :-

- ١) وضع إستراتيجية متكاملة بعيدة المدى لإنشاء واستخدام محطات التحلية وعلى ضوء ذلك يتم اعداد خطط وبرامج متوسطة وقريبة المدى تتفق مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى في البلاد .
- ٢) استخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة المحلية على أن يؤخذ في الاعتبار الجدوى الاقتصادية والنواحي والاجتماعية والأمنية .
- ٣) اصدار التشريعات واللوائح ووضع المواصفات المتعلقة بعمليات إنتاج المياه الصالحة لجميع أغراض سواءاً من الآبار أو من محطات تحلية المياه .
- ٤) تشجيع البحث العلمي عن طريق الجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحث والجمعيات العلمية وغيرها لنشر الثقافة العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالمياه .
- ٥) اعداد التكاليف لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة المحطات بطرق تجارية عالمية .
- ٦) اعداد الكوادر البشرية المحلية للعمل في مجال تحلية المياه بالتعليم والتدريب والحوافز والمساندة المعنوية والمادية .
- ٧) تشجيع القطاع الخاص الوطني والإقليمي للإنخراط في مجال اعداد الدراسات والتصاميم لتصنيع وإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات تحلية المياه ووضع الحوافز للمنافسة التجارية الشريفة في هذا المجال .

ملحق _ (١)

كميات مياه الشرب المنتجة عام (١٩٩٥) بالمليون جالون

المياه المنتجة	عدد السكان (بالآلاف) ٩٥	الموقع	المياه المنتجة	عدد السكان (بالآلاف) ٩٥	الموقع
٢٤٢	٢٣٩	(٤) منطقة الداخلية	١١,٨٢٧	٥٦٨	(١) محافظة مسقط
١١٢	٦١	- ولاية نزوى	٣١٢	٥٨٥	(٢) منطقة الباطنة
١٩	٤٨	" بهلا	غير متوفر	٩٤	- ولاية صحار
٥٢	٤٠	" سمائل	٢٠	٨٨	" السويق
٩	٣١	" ازكسي	١٦	٧٨	" صحم
٢٠	١٩	" بدبد	١١	٦٧	" بركاء
٤	١٥	" الحمراء	٩٦	٦٤	" الرستاق
١٠	١٤	" ادم	١٧	٤٩	" المصنعة
١٦	١١	" منح	٦٢	٤٦	" شناص
٦٧٢	١٨٨	(٥) منطقة الظاهرة	١٣	٤٢	" الخابورة
٤٠	٩٧	- ولاية عبري	١٧	٢٣	" لوى
٤٧٨	٥٠	" البريمي	١٠	١٤	" نخل
٣١	١٧	" ضنك	٢٤	١١	" وادي المعاول
١١	١٥	" ينقل	٢٦	٩	" العوابي
١١٢	٩	" محضة	٥٦٠	٢٦٧	(٣) منطقة الشرقية
٥٠٢	٣٠	(٦) محافظة مسندم	٣٨٨	٥٥	- ولاية صور
٣٤٧	١٧	- ولاية خصب	٣١	٥٢	" المضبيبي
٧٠	٦	" دبا البيعة	٤٣	٤١	" جعلان بني بو علي
٦٥	٤	" بخبا	١	٢٣	" جعلان بني بو حسن
٢٠	٣	" مدحا	٥	٢١	" ابراء
٨٢	١٧	(٧) منطقة الوسطى	٥	١٧	" الكامل والوافي
٣١	٨	- ولاية محوت	٤	١٦	" بديعة
٣٣	٤	" الجازر	٥	١٥	" دماء والطانيين
١٣	٣	" الدقم	٨	١٢	" القابل
٥	٢	" هيماء	٦٣	٩	" مصيرة
غير متوفر	١٩٦	(٨) محافظة ظفار	٧	٦	" وادي بني خالد
		- وتضم ولايات			
		صلالة وطاقة ومرباط			
		وثمرين وشليم			
		والحلايبات ومسح			
		ورخييت ومنلكوت .			

وزارة الكهرباء والمياه

ورقة العمل لمؤتمر الخليج الثالث للمياه / مسقط

ملحق - ٢ -

محطة البصرة لتحلية المياه وإنتاج الكهرباء - محافظة مسقط

الوحدة	السعة		تاريخ الإنشاء	التكلفة الرأسمالية (مليون ر.ع)	متوسط الإنتاج السنوي لعام ٩٥
	الف متر مكعب /ي	مليون جالون/ اليوم			
١-	٢٢,٧	٥	١٩٧٦	٩,٥	٧,٢٦
٢-	٢٧,٣	٦	١٩٨٢	١٠,٠	٨,٣٠
٣-	٢٧,٣	٦	١٩٨٦	١٨,٤	٩,٦٣
٤-	٢٧,٣	٦	١٩٨٦	١٨,٤	٨,٩٥
٥-	٢٧,٣	٦	١٩٩٢	٤٩,١	٨,٤٠
٦-	٢٧,٣	٦	١٩٩٧	٢٥	---

ملاحظات :-

- ١) جميع وحدات التحلية من نوع التبخير الومضي متعدد المراحل (MSF)
- ٢) توجد بالمحطة (٦) توربينات هي :- [٣ × ٧٥ ميغاواط وأنشئت في عام ١٩٧٦م وواحدة (٥٠) ميغاواط عام ١٩٧٧ وواحدتين ٣٢ ميغاواط (STBP)] كما توجد بالمحطة (١٣) توربينة غازية ، [أنشئت الوحدات الثلاثة الأولى في عام ١٩٧٧ قدرة كل واحدة ١٧,٥ م .و . نوع (F5) وست وحدات أخرى عام ١٩٧٩ بنفس القدرة والنوع والواحدتين الأخريتين عام ١٩٨٤ بقدرة ٢٨ م.و. لكل وحدة نوع (F6) وواحدتين نوع (F9) تم انشاؤهما عام ١٩٩٥م] .
- ٣) تستخدم المحطة الغاز الطبيعي لوقود وتوجد بها خزانات احتياطية لوقود الديزل .
- ٤) أنشئ أول مأخذ لمياه البحر من الأنابيب يعمل بنظام الخلفة (Vacuum) واستخدم لوحدة التحلية الأولى والثانية ومكثفات التوربينات البخارية وأنشئ المأخذ الثاني أيضاً بنظام الأنابيب يعمل بالضحخ (Pumping) للوحدتين الثالثة والرابعة ثم أنشئ مأخذ مياه البحر الثالث بنظام القناة المفتوحة (Open Channel) يستطيع خدمة المحطة كلها .
- ٥) يتم معالجة المياه المقطرة بإضافة غاز ثاني أكسيد الكربون وكربونات الكالسيوم وثلاثي فوسفات الصوديوم والكلور .

محطة الغبرة

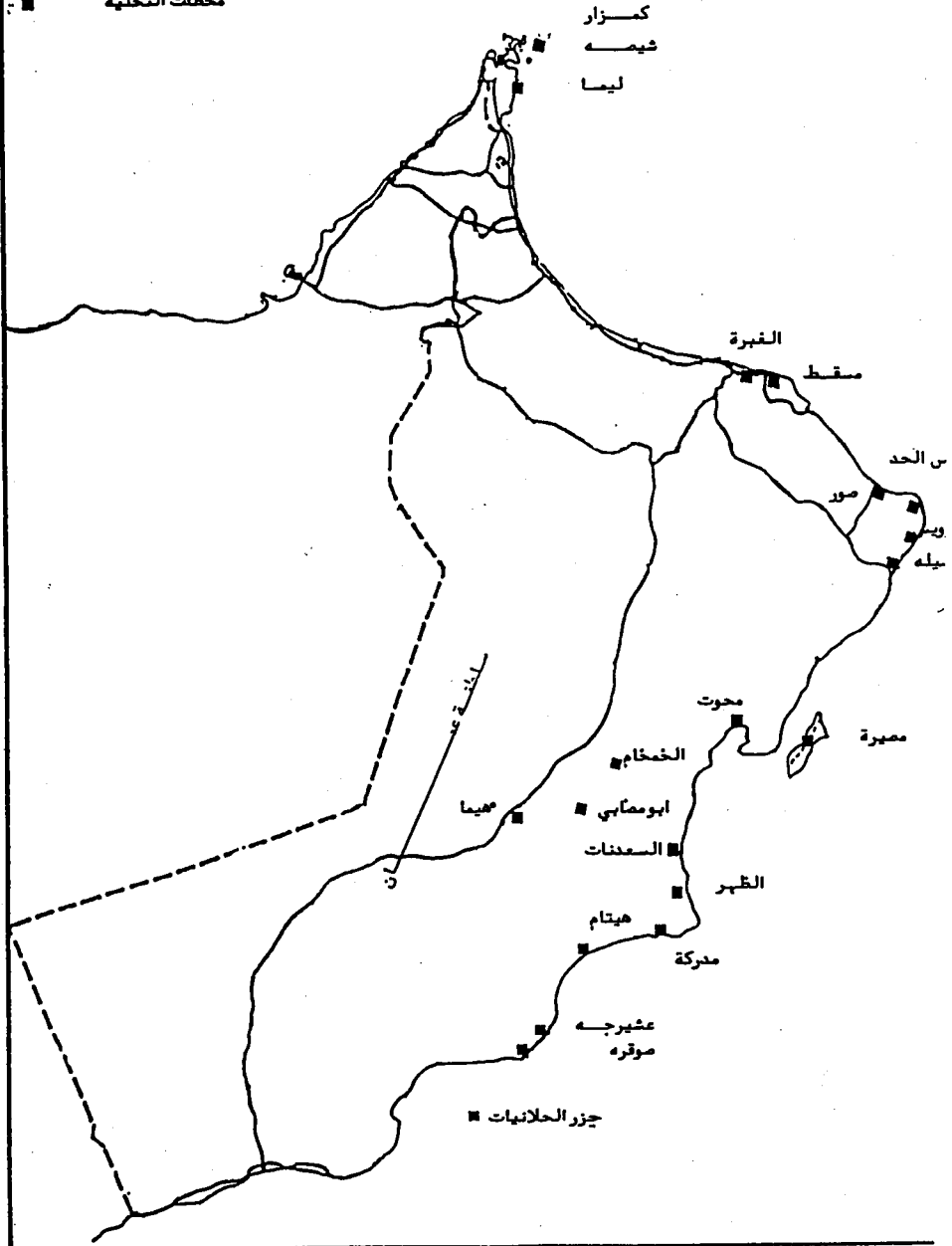
- ٦) توجد بالمحطة خزانات المياه المقطرة وأخرى للمياه المعالجة ومحطتين لضخ المياه الى المدينة ، وتوجد بها غلايات لإنتاج البخار .
- ٧) وكذلك توجد بها غرف التحكم ومحطات قواطع التيار والمحولات والمخازن ومباني الادارة والورش ومضخات وحقن الكيماويات ومباني لسكن المشغلين .
- ٨) يتم تشغيل وصيانة المحطة من قبل مفاول عمانى متخصص بعقد لمدة خمس سنوات وتقوم الوزارة بتزويده بالوقود وقطع الغيار والكيماويات .
- ٩) تم في عام ١٩٩٥م توصيل وحدتي التحلية الثالثة والرابعة بتوربينتين غازيتين (F9) والتي ساعدت في تخفيض تكلفة انتاج المياه وذلك بتوفير كميات من الغاز بلغت ٦١,٤ مليون متر مكعب في السنة .
- ١٠) متوسط تكلفة انتاج المياه بلغ عام ١٩٩٥ (٢,١ بيزة / للجالون = ١,٢ دولار / متر مكعب) وانخفض عن عام ١٩٩٤م بسبب تخفيض سعر وقود الغاز (وتبلغ نسبة تكلفة الوقود حوالي ٤٣ ٪ من التكلفة الكلية) .
- ١١) تم إجراء عمرة للوحدة الأولى بتغيير المراحل الستة الأولى في عام ١٩٨٩ بعد تعرضها للصدأ نتيجة الغازات الغير قابلة للتكثيف .
- ١٢) يتم استخدام مادة (Belgard - Ev) كمادة مانعة للترسيب (Anti - Scalent) في جميع الوحدات .

ملحق ٣ - محطات تحلية المياه بالولايات (خارج محافظة سقط)

ملاحظات	متوسط التكلفة		نوع الطاقة المستخدمة	متوسط الإنتاج	التكلفة لرامساليه (الف ر.ع.)	تاريخ الإنشاء	المساحة		نوع الوحدة	اسم المحطة
	بنزلة / جالون	دولار / ٣٤					الف جالون / اليوم	م ^٢ /ي		
	١٠,٦٧	١٨,٧	بنزل / كهرباء	٧٨٨,٥٧٠	٣١٧	١٩٧٦	١٢٠	٥٥٠	التخزين الرزمي	١- محطة مصيرة
	١,٤٢	٢,٥	بنزل / كهرباء	١,٦١٢,٠٠٠	٤,٦٧١	١٩٩٣	١٣٠	٦٠٠	لتضاعف البخاري	٢- صور
اجريت لها تصميكات لمباني المحطة عام ٩١	٧,٤٥	١٣,١	بنزل / كهرباء	٢٦,٨٧٦	٣١٩	١٩٨٢	٧٢	١٠٠	لتضاعف المكسي	٣- راس الحد (صور)
اجريت لها التصميكات ونقلت اليها وحقن متقلتين	٦,٦١	١١,٦	بنزل / كهرباء	٣٦,٤٠٤	٣٠٨	١٩٨٢	٣٧	١٧٢	لتضاعف المكسي	٤- الرويس (جمالان بني علي)
تم نقل وحدة منتزة اليها واجرئت لها تصميكات عام ٩١	٩,٨٦	١٧,٣	بنزل / كهرباء	٢٠,٥٣٨	٢٤٩	١٩٨٥	٢١	٩٥	لتضاعف المكسي	٥- اصيلة (جمالان بني بو علي)
اجرئت لها تصميكات عام ٩١	١,٠٥	٢,٠٢	بنزل / كهرباء	١١,٧١٣	١٧٥	١٩٨٥	١١	٥٠	لتضاعف المكسي	٦- ابومضابي (ويما)
	١٢,٧١	٢٢,٣	بنزل / كهرباء	١١,٣٨٩	٢٢٢	١٩٨٥	١١	٥٠	لتضاعف المكسي	٧- السمعات (القم)
	٧,٨٧	١٣,٨	بنزل / كهرباء	١٥,٦٩٨	١٦٦	١٩٨٥	١١	٥٠	لتضاعف المكسي	٨- الظهر (القم)
	٩,١٨	١٦,١	بنزل / كهرباء	١٣,٣٤٧	١٧٤	١٩٨٥	١١	٥٠	لتضاعف المكسي	٩- هيتام (الجازر)
	٧,٨١	١٣,٧	بنزل / كهرباء	٢٢,٣١٥	٢٣٤	١٩٨٢	٢٢	١٠٠	لتضاعف المكسي	١٠- مدركة (القم)
سبب الغلوا قريبا لانتهاء عصرها	١٨,٨٧	٣٣,١	بنزل / كهرباء	١٣,٦٩٠	٢٧١	١٩٨١	٢٢	١٠٠	التخزين الرزمي	١١- قام (موت)
تم حاليا استبدال وحدة للتضاعف بوحدة للتضاعف	٥,٩٨	١٠,٥	بنزل / كهرباء	٣١,٠٦٩	غير معروف	١٩٧٦	٤٤	٢٠٠	لتضاعف البخاري	١٢- كزار (مسندم)
	٨,٨٢	١٥,٥	بنزل / كهرباء	٢١,٠٦٢	٠	١٩٧٦	٦٦	٣٠٠	لتضاعف البخاري	١٣- شبيصة (مسندم)
تم إقامة محطة جديدة بالتضاعف المكسي	٢,٩٦	٥,٧	خطوط كهربائية	٣٨,٥٦٢	٠	١٩٨٣	٧٢	١٠٠	الفيطرة	١٤- ليما (مسندم)
	٥,٧٠	١٠	بنزل / كهرباء		٧٢٠	١٩٨٨	١٣	٦٠	لتضاعف المكسي	١٥- للعلقيات (طاف)

مواقع محطات تحلية المياه بسلطنة عمان (التابعة لوزارة الكهرباء والمياه)

محطات التحلية



ملحق - (٤) -

المواصفة القياسية العماتية رقم (٨) لمياه الشرب (١٩٧٨)

المواصفات

(١) الخواص الفيزيائية

يجب أن تكون مياه الشرب عديمة اللون والطعم والرائحة وخالية من العكارة وذلك بصفة

عامه .

(٢) الخواص الكيميائية

(أ) المواد السامة :

المادة	أقصى ما يمكن السماح به (مجم / لتر) - جزء في المليون
الرصاص (LEAD)	٠.١
السيلينيوم (SELENIUM)	٠.٠١
الزرنيخ (ARSENIC)	٠.٠٥
الكاديوم (CADIMIUM)	٠.٠١
السيانيد (CYANIDE)	٠.٠٥
الزئبق (MERCURY)	٠.٠٠١

(ب) المواد الكيميائية التي لها تأثير خاص على الصحة :

الفلوريدات (FLUORIDES)	٠.٨
النترات (NITRATES)	٤٥

(ج) المواد الكيميائية التي تؤثر على صلاحية مياه الشرب :

المادة	المسموح به (مجم/لتر)	أقصى ما يمكن السماح به (مجم/لتر)
الأملاح الذاتية الكلية (TDS)	٥٠٠	١٥٠٠
النحاس (COPPER)	٠.٠٥	١.٥
الحديد (FERROUS)	٠.١	١.٠
الماغنسيوم (MAGNISIUM)	لا يزيد على نسبة ٣٠ مجم / لتر إذا كانت نسبة الكبريتات ٢٥٠ مجم / لتر ، أما إذا كانت نسبة الكبريتات أقل من ذلك فإنه يسمح بنسبة ماغنسيوم ١٥٠ مجم/لتر .	
المنجنيز (MANGANESE)	٠.٠٥	٠.٥
الزئبق (ZINC)	٥.٠	١٥
الكالسيوم (CALCIUM)	٧٥	٢٠٠

تابع الملحق رقم (٤)

المادة	المسموح به (مجم/لتر)	أقصى ما يمكن السماح به (مجم/لتر)
الكلوريد (CHLORIDES)	٢٠٠	٦٠٠
الكبريتات (SULPHATES)	٢٠٠	٤٠٠
المركبات الفينولية (مقدره كفينولات) (Phenolic Compounds)	٠,٠٠١	٠,٠٠٢
العسر الكلي (مقدره ككربونات الكالسيوم) (Total Hardnes)	١٠٠	٥٠٠
الرقم الهيدروجيني (PH)	٧ الى ٨	٦,٥ الى ٩,٢

الحد الأدنى للكلور المتخلف اللازم للتطهير الفعال لمياه الشرب : يجب ألا يقل نسبة الكلور المتخلف في المياه المعالجة عن ٠,٢ - ٠,٥ مجم / لتر .

٣) الخواص البكتريولوجية :

أ) المياه المعالجة :

- أ) يجب ألا تحتوي أي عينة من المياه (١٠٠ مل) على عصوي القولون .
- ب) يجب ألا تزيد الكائنات الحية للمجموعة القولونية في أي عينة على ١٠ لكل ١٠٠ مل من المياه المختبرة .
- ج) على مدى أي عام يجب ألا تحتوي ٩٥٪ من العينات المختبرة (العينة الواحدة ١٠٠ مل) على أي كائنات حية .

ب) المياه غير المعالجة :

- أ) يجب ألا تحتوي أي عينة من المياه (١٠٠ مل) على عصوي القولون .
- ب) يجب ألا تزيد الكائنات الحية للمجموعة القولونية في أي عينة على ١٠ لكل ١٠٠ مل من المياه المختبرة .

٤- طرق الاختبار والتحليل

- الاختبارات والتحليل طبقاً للمواصفات القياسية العمانية م ق ع ٩ .

استخدامات المياه في الزراعة وكفاءة الري في سلطنة عمان

المهندس / عماد بن عبدالمجيد بن عبدالباقى

استخدامات المياه فى الزراعة وكفاءة الري

فى

سلطنة عمان

المهندس/ عماد بن عبدالمجيد بن عبدالباقى - وزارة الزراعة والثروة السمكية - سلطنة عمان

مقدمة :

أن الحفاظ على الموارد المائية وتنميتها واستخدامها بكفاءة عالية من اهم القضايا التى تواجه الدول وخاصة فى العالم العربى ذات الموارد المائية المحدوده . يستهلك قطاع الزراعة النصيب الاكبر للمياه فى معظم دول العالم العربى ، حيث تتراوح نسبة استخدام المياه فى الزراعة الى اجمالى الاستخدام الكلى للمياه من ٣٤% فى الكويت الى ٩٧% فى السودان فى حين ان نسبة استخدام المياه فى دول الخليج العربيه تقدر بحوالى ٨٢% من اجمالى استخدام المياه وفى السلطنة تبلغ ٩٣% من اجمالى المياه المستخدمة .

تتوفر المياه فى الوطن العربى عن طريق الموارد المائيه السطحيه المشتركه بين الدول (٤٥-٥٠% من اجمالى الاحتياجات) وكذلك عن طريق الاحواض المائيه الجوفيه. ولوقوع الوطن العربى فى الحزام الجاف وشبه الجاف فان معدلات سقوط الامطار تعتبر قليلة اذ تعادل خمس المتوسط العالمى وان ما يقارب ٦٧% من اجمالى المساحه فى الوطن العربى تتلقى هطولا مطريا دون ١٠٠ ملم / السنه و ١٥% من المساحه تتلقى هطولا ما بين ١٠٠-٣٠٠ ملم/السنه و فقط ١٨% من المساحه تتلقى هطولا مطريا اكثر من ٣٠٠ملم/السنه ، وفى دول الخليج العربى فان ٦٧% من اجمالى هطول الامطار هو دون ١٠٠ملم/السنه فى حين ان هطول مطريا بين ١٠٠-٣٠٠ملم/السنه يحدث بنسبه ٢٣% من اجمالى الهطول وان نسبة ١٠% من اجمالى الهطول فى دول الخليج يحدث بمعدل اكثر من ٣٠٠ملم/السنه.

ومع تزايد النمو السكائى السنوى فى دول الوطن العربى والتى يتراوح بين ٢,٥- ٣,٨% (٣,٧% فى السلطنة) فانه يتوقع ان ينخفض نصيب الفرد من المياه فى حلول عام ٢٠٣٠ ليبلغ ٣م٣٢٩٩/الفرد/السنه كمعدل على مستوى الدول العربيه فى حين كان فى عام ١٩٩٠م ٣م٦٩٥/الفرد/السنه ، وفى عام ١٩٩٠م كان نصيب الفرد من المياه فى دول الخليج العربيه هو ٤٢٣ م^٣ /الفرد/السنه .

مما تقدم يتضح ان حوالى ٩٠% من المياه فى الوطن العربى تستخدم فى الزراعة وان مايقارب ٧٦% من اجمالى المساحه المرويه فى الوطن العربى تستخدم طرق الري بالغمر ، الذى لا تزيد كفاءته عن ٤٠% ومن هنا تتضح اهمية رفع كفاءة استخدام مياه

الرى لتحقيق اعلى معدلات فى الانتاج الزراعى بأقل تكاليف لمستلزمات الانتاج .
بلغت المساحات المحصولية حسب النتائج الاولى للتعداد الزراعى الذى أجرى فى
السلطنة عام ١٩٩٢-١٩٩٣م ان حوالى ٦٠٪ من اجمالى المساحة مزروعة باشجار
الفاكهة ، ٨٪ بالخضروات وحوالى ٢٥٪ بالاعلاف ، ٧٪ بالمحاصيل الحقلية وان نسبة
اشجار النخيل تشكل ٧٠٪ من اجمالى المساحة المزروعة اشجار .

التضاريس والاراضى المروية فى سلطنة عمان :-

تقع سلطنة عمان فى جنوب شرق شبه الجزيرة العربية وتطل من الشرق على خليج
عمان وبحر العرب ويحدها من الغرب والشمال المملكة العربية السعودية ودولة الامارات
العربية المتحدة ومن الجنوب الجمهوريه اليمنيه ، وتطل شبه جزيرة مسندم الواقعه فى
الشمال على مضيق هرکز بخليج عمان .

تبلغ مساحة السلطنة حوالى ٣٠٩٥٠٠ الف كيلومتر مربع وتتووع فيها التضاريس
من سهول وجبال واودية وصحاري ، ويستحوذ الشريط الساحلى الخصب على امتداد منطقة
الباطنه المطله على خليج عمان وبحر العرب مساحه تقدر بحوالى ٣٪ من المساحة الاجماليه
للبلاد ، وتحتل سلاسل الجبال الممتده من شبه جزيرة مسندم الى المنطقه الشرقيه اضافة الى
سلسلة الجبال على امتداد ساحل ظفار حوالى ١٥٪ من المساحة الاجماليه ، وتتخلل هذه
الجبال الكثير من الاودية والسهول الضيقه نسبيا ، اما المساحة الباقية وتبلغ ٨٢٪ من
المساحة الاجماليه فعبارة عن صحراء رملية على امتداد صحراء الربع الخالي غرب البلاد .

تقع السلطنة ضمن حزام المناطق الجافة او شبه الجافة التى تتصف بارتفاع فى
درجة الحرارة يصاحبه ارتفاع فى معدل التبخر ، وتصل درجة الحرارة الى ٥٠ درجة ملويه
خلال الصيف فى بعض المناطق ، بينما يبلغ معدل التبخر ٣٠٠٠ ملليمتر فى العام وبشكل
عام فالمناخ حار ورطب فى المناطق الساحليه وحار وجاف فى المناطق الداخليه .

وتتميز منطقة سهل صلالة عن غيرها من المناطق فى تكون الظاهرة الطبيعيه
الفريده التى تحدث فى المنطقه كل عام فى الفترة من شهر يونيو الى شهر سبتمبر بسبب
الرياح الموسميّه وتعرف محليا بالخريف ، وتسبب فى تكون الضباب وسقوط الامطار
وانتشار الندى على الاشجار الامر الذى يساعد فى تغذية المخزون الجوفى العذب فى سهل
صلالة .

تقدر الاراضى المرويه فى سلطنة عمان بحوالى ٦٠ الف هكتار يتم زراعتها بالمحاصيل الدائمة والموسمية ، وتقدر المساحة المحصوليه طبقا لنتائج التعداد الزراعى ١٩٩٣/٩٢ بحوالى ٧١ الف هكتار بياتها على الوجه التالى :-

- الاشجار ٦٠٪
- الخضر ٨٪
- الاعلاف ٢٥٪
- الحاصيل الحقلية ٧٪
- نسبة النخيل للاشجار ٧٠٪

مصادر وطرق الري السائدة :-

تعتبر الامطار المصدر الوحيد لتغذية المياه الجوفيه فى عمان وسقوطها يتوقف على العواصف المطرية التى تحدث بشكل غير منتظم من ناحية الكم او التوزيع على مدار السنه . وتقدر متوسط معدل سقوط الامطار بأقل من ٥٠ مم/السنه لمعظم المناطق بينما قد تصل على السواحل الى ١٠٠ مم/السنه وتتراوح معدلات سقوط الامطار على جبال حاجر من ١٠٠-٣٠٠ مم/السنه وعلى جبال ظفار الجنوبيه والتى تتأثر بالاعاصير التى تهب من الهند من ٢٠٠ الى ٢٦٠ مم/السنه.

توفر قنوات الافلاج بنوعها (الغلى ، العدى) حوالى ٤٠٪ من احتياجات مياه الري وخاصة فى المناطق الداخليه حيث يتم الحصول على مياه الري بالراحه فى المزارع وذلك من خلال نظام توزيع الحصص المائيه المعمول بها بالوقت وهى موروثه عن الاجداد وقد تتأثر تصرفات مياه الافلاج بحالتى الخصب والجفاف ، وقد تندثر بعضها اذا استمرت فترات الجفاف لمدد طويله .

كما توفر الابار المنتشره فى مزارع ساحل الباطنه وظفار وبعض المناطق الداخليه حوالى ٦٠٪ من احتياجات مياه الري وفى العاده يتم ضخ المياه من الابار وفق ما يتراعى للمزارع يتم ري المحاصيل الزراعيه فى السلطنة من خلال طريقتين هما :-

اولا : الري بالافلاج :-

تعتبر قنوات الافلاج من اهم واقدم الوسائل المتبعه فى نقل وتوزيع مياه الري لقرى الافلاج وهى ملكيه خاصه لاصحابها ما عدا ما يتبع وزارة الاقواف والشئون الاسلاميه وتخضع للملكيه التعاونيه للمزارعين وقد تصل اطوالها فى بعض الاحيان الى ١٦ كيلومتر ، فى حين تصل شبكات قنوات الفلج الى ٤٥ كم كما هو الحال فى قنوات فلج دارس ، حيث تمر القنوات عبر المزارع والبيوت ، وفي العاده تنساب المياه فى الافلاج باستمرار وبطريقه حرة

حيث يتم توزيع المياه فيها من خلال حصص مائية مقسمة بالوقت ويتفق عليها وفق الحجج والمواثيق المتعارف عليها والموروثة أبا عن جد من خلال نظام دقيق من حيث الملكية وانتقالها عبر الاجيال ويقوم على ادارة الافلاج الكبيرة وتصريف شئونها لجنة منتخبة من ثلاث افراد (وكيل ، قابض ، عريف) كما تقوم الحكومة بتنفيذ برامج لصيانة الافلاج الكبيره التي تتعرض لانهيارات ويتسبب عنها انقطاع المورد المائي .

ان تحديد مواعيد توزيع المياه على المزارعين وفق الحصص وتنظيم عمليات الياجار او المالك واستلام وحفظ راس مال الفلج والاشراف على عمليات الصيانه يعتبر من صميم اختصاص اللجنة المنتخبة باعتبار الافلاج ملكيه خاصه ولا تتدخل في ادارتها-اجهزه الحكومه وعلى المنتفع من مياه الفلج ان ينتظر دوره لاستلام حصته المائيه سواء كانت بالليل او النهار وان يكون مستعدا لاجراء عمليات الري الحقلى فور استلامه لها .

ومن المعروف علميا ان توزيع مياه الري بالادوار وفي اوقات قد لا تتناسب مع ظروف المزارع يؤدي الى عدم الاستفادة الكامله من مياه الري كما ان الري بالادوار المتباعد قد لا يتمشى مع ظروف واحتياجات بعض المحاصيل مثل الخضار التي يحتاج ريبها الى اوقات متقاربه ، ان ري بعض الحاصلات الزراعيه بالادوار المتباعده يعرضها لاجهاد ناتجه عن العطش وهذا يؤدي الى تدنى انتاجيتها .

تعتبر نوعية المياه في قنوات الافلاج جيده اذ ان معامل التوصيل الكهربائى فيها لا يتعدى عن - ١ ر ديسيسمن /متر.

ثانيا : الري من الابار :-

توفر الابار المنتشرة داخل المزارع حوالى ٦٠٪ من احتياجات مياه الري ويعتبر البئر احد البنيه الاساسيه فى كل مزرعه ويعتمد المزارع عليه كليا فى ري حاصلاته الزراعيه وهناك نوعان من الابار .

أ) الابار المكشوفه (محفوره يدويه) :-

تم حفر الابار قديما فى مناطق عمان فى اوقات لم تكن تقنيات حفر الابار ميكانيكيا قد ظهرت ، وكان يتم حفرها يدويا وتتوقف سعتها على مساحه المقطع وعمق المياه داخل البئر ، وتعمل هذه الابار بمثابة بيزومترا لتتعرف على المناسيب الاستاتيكية للمياه الجوفية ويتم ضخ المياه من هذه الابار فى العادة بمعدلات لا تزيد عن التغذية الطبيعيه ، وتتعرض هذه الابار الى نقص فى سعتها او الى الجفاف عندما تنخفض مناسيب المياه الجوفية مما يضطر اصحاب المزارع الى تعميق ابارهم تمشيا مع انخفاض المناسيب الاستاتيكية والتكيف مع حالات الوفرة او الشحه فى المياه .

ب) الابار المغلقة (محفورة ميكانيكيا) :-

بعد ظهور تقنيات حفر الابار ميكانيكيا انتشر حفر هذه الابار فى المزارع باقطار ١٢،١٠،٨ بوصة وباعماق كبيرة ... لذا يجب ضخ المياه من هذه الابار بكميات ومعدلات يراعى فيها الا تزيد عن السحب الامن للنبء .. وفى حالة قلة التغذية الجوفيه مع استمرار السحب بمعدلات عاليه تنخفض المناسيب الديناميكيه وتتغير نوعية المياه الجوفيه خاصة فى الابار القريبة من البحر وان لم يتم رصد المناسيب الاستاتيكيه والديناميكيه واخذ عينات من المياه للتعرف على نوعيتها بمعرفة الجهات الحكوميه المختصة فانه يتعذر على اصحاب المزارع متابعة هذه التغيرات بانفسهم .

توفر الابار احتياجات مياه الري عند الطلب ، اذ يقوم المزارع بري محاصيله متى ارتقى ذلك ، تختلف نوعية المياه فى الابار من مكان لآخر وهذا يتوقف على الحاله المائيه وفى بعض المناطق القريبه من البحر قد يصل معامل التوصيل الكهربى لها الى ١٠ ديسيمن/متر وهذا يرجع الى حاله عدم التوازن الى تنشأ من زياده ضخ المياه الجوفيه بمعدلات اعلى من التصريفات الامنه وينتج عنها تداخل مياه البحر الى الارض الزراعيه مما يؤدى الى تملحها .

ان الاسلوب المتبع فى رى الاراضى الزراعيه باستخدام طرق الري بالغمر لا يتناسب مع الموارد المائيه المتاحة والمحدوده فى السلطنه وبالرغم من حرص المزارعين على عدم الاسراف والاهدار فى مياه الري الا ان كفاءة الري تعتبر متدنيه بسبب الاتى :-

- زياده الفاقد بالتسرب والتبخر فى القنوات والسواقي المستخدمه فى نقل وتوزيع مياه الري وكذلك فى عمليات الري الحقلى .
- السعه الحقلية للتربه قليله مما يتطلب ضروره ريهها بكميات قليله وعلى فترات قصيره وهذا يتطلب عماله كبيره وبالتالي تكلفه تشغيل عاليه .
- عدم استواء وتجانس الرطوبه داخل قطاع التربه سواء كان الري فى الاحواض او فى خطوط مما يؤدى الى تفاوت فى نمو الزراعات بسبب اختلاف حصولها على المياه والسماذ .
- اجراء عمليات التسويه وتجهيز الارض للزراعه .

ان الدعوة الخاصة بترشيد استخدام مياه الري لن تتحقق كاملة دون توفير الوسيلة التى تسهم فى الضبط والتحكم فى توزيع مياه الري واعطاء النباتات احتياجاتها المائيه دون اسراف او اهدار بأقل مستلزمات انتاج ، لذلك كان رفع كفاءة استخدام مياه الري بنسب عاليه تتمشى مع شحة الموارد امر ضرورى وحتمى وكان لا بد من استخدام تقنيات الري الحديثه لمزاياها العديده بهذا الخصوص ، ومن المعروف ان تقنيات الري الحديثه قد وفرت انواعا مختلفة من انظمة الري الا ان اختيار الانظمة التى تناسب ظروف التربة الطبيعيه والكيميائية علاوة على الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية يصبح مطلب اساسى وهام خاصة ان الحكومة تبنت ادخال انظمة الري الحديثه فى مزارع المواطنين من خلال نظام دعم مالى لتشجيع المزارعين على تقبل هذه التقنيات الحديثه فى الري .

ولذلك قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية من خلال المديرية العامة لشئون الري بوضع المواصفات القياسيه والشروط الهندسية لانظمة الري المختلفة التى تناسب المزارع فى السلطنة اخذه فى الاعتبار خواص التربة ونوعية المياه والظروف البيئية والمناخية علاوة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية ... وكذلك انواع الزراعات من خضر واعلاف ومحاصيل حقلية واشجار فاكهة ونخيل وغيرها وطبقا لانواع الزراعات ونوعية المياه تم تحديد انواع انظمة الري الحديثة التالية :-

- نظام الري بالتنقيط : لرى محاصيل الخضر ونباتات الزينة .
 - نظام الري بالرش : (الثابت ، المتنقل) لرى الاعلاف والمحاصيل الحقلية .
 - نظام الري بالنافورة : لرى اشجار الفاكهة والنخيل .
- كما تم اعداد مواصفات فنية وهندسية لانواع المضخات باختلاف انواعها التوربينى الغاطس ، الدافع لتشغيل انظمة الري الحديثة وفق ضغوط التصميم المطلوبة فى كل نظام ري وقد روعى فى اختيار مواد الصنع لمكوناتها ان تكون من المواد التى تتحمل الملوحة وضغوط التشغيل ونسبة تركيز الرمال العالقه التى قد توجد فى بعض الاحيان فى مياه الابار عند الضخ ، وكذلك تم تزويد مخرج كل مضخة بمجموعة من الاجهزة والمعدات التى عن طريقها يتم التحكم فى ضبط وتنظيم سريان المياه والسماذ داخل شبكة الري وبما يضمن تشغيل الانظمة بامان .

وفرت تقنيات الري الحديثه الوسيلة الناجحة فى اعطاء المحاصيل احتياجاتها المائيه والسماذية بانتظام وفى الاوقات المناسبة دون اسراف او اهدار مما يسهل على النبات قيامه بوظائفها الفسيولوجية دون جهد الامر الذى يرفع من الانتاجية الزراعية وكذلك ترشيد فى مستلزمات الانتاج مما يحقق للمزارع مردود مجزى يعود على الاقتصاد القومى بالنفع الكبير .

الاعمال والانظمة التي تتطلب برامج ادخال تقنيات الري الحديثه فى مزارع المواطنين التي بها ابار زراعية :-

ان ادخال تقنيات الري الحديثه فى مزارع المواطنين يتطلب القيام باعمال فنيه وهندسيه واتباع اللوائح الماليه والقوانين الحكوميه المنظمه لتنفيذ مشروعات الحكومه وتقوم المديرية العامه لشئون الري باقسامها المختلفه وبالتعاون مع ادارات الري والزراعة فى المناطق بعمل الاتي :-

- اجراء المعاينات وجمع المعلومات من المزارع .
- اجراء المسوحات الطبوغرافيه واعداد الخرائط الهندسيه مبينا عليها البنيه الاساسيه واماكن واتواع الزراعات القائمه فى كل مزرعه .
- تحديد مصدر ونوعيه المياه ومناسيب المياه الاستاتيكية والديناميكيه فى الابار .
- معايرة المضخات الموجوده فى المزرعة للتعرف على القدرة ، التصرف ، الضغط ، وعلى نوع الطاقه المتوفرة .
- اعداد التصميمات الخاصه بانظمة الري وفق التركيب المحصولي السائد .
- تحديد مواصفات انظمة الري الحديثه والمضخه اللازمه لتشغيل هذه النظم .
- اعداد نظام جدولة الري بما يتمشى مع الاحتياجات الماليه والفسيل .
- تدريب المزارع على الادارة والتشغيل واتباع الارشادات الخاصه بالزراعة والري والتسميد ومكافحة الافات واستخدام الميكنه ... الخ) .

ومع بداية تنفيذ مشروعات ادخال انظمة الري الحديثه فى مزارع المواطنين منذ بداية الخطه الخمسيه الرابعه عام ١٩٩١م واجهت الوزارة عزوفا من جانب بعض المزارعين بسبب تحملهم للنسبه المكمله للدعم وفق الشرائح المعتمده ولعدم ادارتهم للمزايا والفوائد والعائد المباشر الذى يمكن ان يتحقق من وراء تطبيق هذه التقنيات وكان للجهود الحثيئه التى بذلتها الوزارة من خلال الندوات واللقاءات والمعارض المتنقله فى المناطق الزراعيه ان ازداد الوعي والمعرفه عند المواطنين وبعد التأكد من ثبوت وجدوى استخدام هذه الانظمة وما تحققه من عائد مالى واقتصادي واجتماعى ان زاد الطلب من المزارعين على ادخال انظمة الري الحديثه بمزارعهم خاصه فى المناطق التى تعاني نقصا او تدهورا فى مصادرها الماليه ، وهذا هو ما فرضه الواقع الحقيقى وبعد تاكد المزارع من فوائد ومزايا وجدوى هذه الانظمة .

تطوير النظم المزرعية التقليدية:

يعود انشاء الافلاج فى السنطنة الى الإيف السنين حيث أنشأت عليها مناطق بيئية متميزة توفرت فيها سبل الحياه والعيش ، ورغم تقلص اعدادها الا انها ما زالت تؤدى وظيفتها حتى الان وسوف يستمر دورها المتميز الى عقود اخرى من الزمن اذا ما احسن معالجة مشاكلها حتى تستطيع مواكبة متطلبات العصر فى توفير الاحتياجات المائية.

تعتبر فواقد التوصيل فى المياه عاليه خاصة ان فتحات الرى المنتشرة على قنوات الافلاج غير محكمة القفل ، وقد اشارت بعض الدراسات التى قامت بها وزارة الزراعة والثروة السمكية الى تدنى كفاءة النقل فى شبكات القنوات الرئيسيه والفرعية للفلج حيث اشارت هذه الدراسات الى ان الفواقد قد تصل الى ٤٠% من مياه الفلج ويعود السبب فى ذلك الى فتحات الرى المنتشرة على قنوات الافلاج والتى عادة تكون غير محكمة القفل ، واشارت الدراسة التى اعدتها الوزارة حول فلج دارس الى ان ٣٠% من فواقد التوصيل تحدث بسبب عدم احكام اغلاق فتحات الرى المنتشرة على القناه .

يتم توزيع مياه الافلاج من خلال دورة كاملة كل ٤ ايام فى القرى ذات التربة الزراعية الرملية او قد تصل الى ١٦ يوما فى القرى التى يغلب على قوام اراضيها الطمي والطين وقد لا يناسب الرى على هذه الفترات الوفاء بالاحتياجات المائية لبعض انواع المحاصيل الزراعية .

ان تغير تصرفات الافلاج فى سنوات الشحه والخصب فرض على المزارع ان يستخدم حصته المائيه وقت الشحه فى رى المحاصيل الدائمة .. ولذلك تحددت المساحات المزروعة بالمحاصيل الدائمة لكل منتفع له حصة فى مياه الافلاج ، واذا ما زادت الحصة المائيه فى وقت الخصب فعلى المزارع ان يستفيد بها فى رى المحاصيل الموسمية ، حدد هذا النظام نمط الزراعة المرورية فى قرى الافلاج .

وما لم يتم صيانة قنوات الافلاج شاملة فتحات الرى واستعداد المزارع للاستفاده من حصة المائيه التى توزع عليه فى اوقات معينه يجعل الفاقد فى توصيل وتوزيع المياه عالي وهذا يؤدى الى عدم الاستفاده الكاملة من مياه الرى فى توفير الاحتياجات المائيه للمحاصيل مياه الغسيل اللازمة للمحافظة على خصوبة التربة .

اما بالنسبة للرى الحقلى فى المزارع واتباع اسلوب الرى بالغمر وعدم اجراء اعمال التسويه عند تجهيز الارض للزراعة وتعرض الزراعات للعطش اذا طالت دورة توزيع مياه الفلج او اذا ما اسرف المزارع فى رى محاصيله .. كل ذلك يؤدى الى تدهور كفاءة الرى الحقلى ويؤثر بالسلب على الانتاجية الزراعية .

ولامكان التغلب على هذه المعوقات والمشاكل قامت الوزارة بتجربة رائده فى تطوير احد الافلاج التابعة لوزارة الاوقاف والشئون الاسلامية وهو فلج " كيد " لكى يكون نموذجا يحتذى به فى تطوير الافلاج الاخرى وذلك لامكان تحقيق الاتى :-

- * الاستفادة من الفوائد المائيه سواء فى قنوات الافلاج او فى الرى الحقلى .
- * تطوير النظم المزرعية .
- * استخدام التقنيات الحديثه بهدف استخدام المياه بكفاءه عاليه .

وبفضل التطوير واتباع الاسلوب المتكامل فى الادارة والتشغيل وتنفيذ توصيات الارشاد فى مجالات الرى والزراعة والخدمة امكن تحقيق معدلات عاليه فى الانتاجية الزراعيه باقل مستلزمات انتاج حيث تم تحقيق زراعة عشرة اضعاف المساحه التى كانت مزروعه سابقا باستخدام الطريقه التقليديه فى استخدام مياه الافلاج فى الزراعة .

كما قامت الوزارة بتنفيذ مشروع رفع كفاءة استخدام مياه الفلج فى مزرعة الرفع التابعة للوزارة فى ولاية نزوى بالمنطقه الداخليه حيث تبلغ مساحه المزرعة حوالى ١١ فدانا مزروعه باشجار النخيل ذات الاصناف الجيده ، ويتم ري هذه الاشجار عن طريق مياه فلج " الغنقى " و فلج " ظوت " فى المنطقه الداخليه ، وتضطر الوزارة الى استئجار حصص مائيه اضافيه لتعويض النقص الذى يطرا فى فترات الجفاف ، يتم ادارة نظم الرى المنفذه فى المزرعة بطريقه اوتوماتيكيه حيث يتم التحكم باوقات وكميات المياه المعطاه للاشجار عن طريق الحاسب الالى وفقا للاحتياجات المائيه للنخيل فى تلك المنطقه .

تعتبر هذه المزرعة مثالا يحتذى به فى ادارة وتوزيع مياه الرى وفق الاحتياجات المائيه لاشجار النخيل الذى تود الوزارة من وراء تطبيقه اقتناع المزارعين الذين يقتسمون مياه الافلاج بضرورة التعاون مع بعضهم فى قبول نظام جديد لجدولة الرى بما يضمن توزيع المياه وفقا للاحتياجات المائيه على ان يستفاد بالفوائد المائيه لرى مساحات اضافيه من ثم يمكن تعظيم الاستفادة من المياه المتاحه وتحقيق التنميه الراسيه والاقتصاديه معا .

العوامل الاقتصادية ، شامله اقتصاديات الزراعة المرويه على المستوى المحصولي :-

لعب الانتاج الزراعى دور هام فى الاقتصاد القومى فى السلطنة خاصه فى الفترة ما قبل اكتشاف النفط اذ وفر المواد الغذائيه للمجتمع علاوة على وجود فائض كان يصدر الى الدول المجاورة وكان يشكل ١٦٪ من الناتج القومى فى عام ١٩٧٠م بقيمة ١٦ مليون ريال عمانى ، فى حين كان يشكل قطاع النفط ٦٩٪ من اجمالى الناتج المحلى لنفس الفترة وقد ارتفعت قيمة الناتج المحلى لقطاع الزراعة والاسماك الى ١٤٤ مليون ريال عمانى عام ١٩٩٣م رغم تراجع الاهميه النسبيه الى ٣,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

لقد حدث تطور هائل في الانتاجية الزراعية اذ ارتفع متوسط انتاجية الهكتار من ٥ طن في عام ١٩٧٠م الى ٧,٣٠ طن في عام ١٩٨٠م الى ١٢,١ طن في عام ١٩٩٠م الى ١٢,٧ طن في عام ١٩٩٢م ، الا ان ظاهرة نقص المياه في بعض المناطق وزيادة الملوحة في بعض مياه الابار واتباع بعض المواطنين لممارسات الري بالغمر تحد من الارتقاء بالانتاجية الزراعيه للوصول الى الحديده الانتاجيه تحت الظروف العمانيه ومن هنا اصبح موضوع ترشيد استخدام مياه الري واستخدام المياه بكفاءه هدف رئيسي تسعى الحكومه الى تحقيقه لمعالجة اختلال التوازن المائي الذي حدث في السنوات السابقه بين معدلات السحب والتغذيه ، وهذا يتطلب بذل وتضافر الجهود واتباع الاسلوب المتكامل في معالجة المشاكل .

لهذا برزت اهمية ادخال نظم الري الحديثه واستخدام الميكنه مع الادارة الجيده للري الحقلى وتوظيف المصادر الطبيعيه من تربه ومياه واجاد التراكيب المحصوليه الاقتصاديه .. مع رفع الانتاجيه الزراعيه بمعدلات كبيره بأقل مستلزمات أنتاج وبما يحقق للمزارع مردود مجزى وبالتالي مساهمة اكبر في الناتج القومى لسد الفجوه الغذائيه والحد من استيراد المواد الغذائيه .

ان تحقيق الامن المائى والغذائى امران فى غاية الاهميه لضمان استمرار الحياه فى الحاضر وفى المستقبل وهذا يتطلب ضرورة الحفاظ على الموارد المائيه وخصوبة الاراضى للحد من تدهورها .

لقد ثبت بالفعل جدوى استخدام هذه الانظمة وما تحققه من نتائج واجابيات مباشرة وغير مباشرة منها والتي يمكن ايجازها فى الاتى :-

اولا : العائد المباشر :

- الطفرة فى الانتاج الزراعى اذ ارتفعت الانتاجيه الزراعيه مرة ونصف الى مرتين على الاقل تحت انظمة الري الحديثه لنفس المساحه وهذا مايعرف بالتوسع الراسى علاوة على ذلك فقد تحقق الاتى :-

- توفير فى تكاليف مستلزمات الانتاج من بذور وشتلات وسماد وخدمة وطاقه كهرباء/ديزل الخ .

- تقليل العماله الوافده وهو مطلب تسعى الى تحقيقه الحكومه لاتاحة الفرصه للمواطنين للعمل فى هذا الميدان وحفاظا على التقاليد والعادات العمانيه وعدم تاثرها بثقافات وعادات الوافدين وهو مطلب اجتماعى اساسى للمحافظة على كيان الاسرة العمانيه .

- تقليل نمو الحشائش الضارة التى تنافس النبات فى غذائه وتسبب الكثير من الامراض التى يتطلب الامر مكافحتها كيمائيا مما قد ينتج عنها اثار بيئيه خطيره قد تؤثر على صحة الانسان والحيوان .

ثانيا : العائد الغير مباشر :-

- ترشيد فى استخدام مياه الري .
- المحافظة على الموارد المائية من الاستنزاف او التدهور .
- حماية الارض الزراعيه من التصحر او التدهور البيئى .
- تامين واستقرار الحياه المعيشيه للمزارعين .
- حماية صحة المزارعين من الملاريا والامراض الناشئه عن تراكم المياه فى الخزانات والاسراف فى استخدام المبيدات والاسمده الكيماويه .
- تحقيق عائد اقتصادى للحكومه ومالى للمزارعين .

تطوير اساليب ادارة الري :-

يقتصر تطوير اساليب ادارة الري حاليا على الارشاد واعطاء الحوافز للمزارعين الذين ينفذون ارشادات الري عن طريق تقدم الدعم لانظمة الري الحديثه هذا بالاضافه الى تقديم الجوائز للمتفوقين من المزارعين فى مناسبة شهرى الزراعة التى تحتفل به الدولة كل عام .

القوانين واللوائح المائية :

لم تكن فى السلطنة قبل عام ١٩٧٠م قوانين او لوائح وضعية لتنظيم وادارة المياه ، وكانت حقوق المياه او ما يتصل بها تخضع لمجموعة من الاعراف والتقاليد التى تستند الى الشريعه الاسلاميه ، وكان حل الخلافات والمنازعات المتصله بالمياه يتم حلها بالتحكيم الاختيارى او احالة القضيه الى وجهاء ورؤساء القبائل او الى المحاكم الشرعية كمالذ اخير . ومع دخول السلطنة معترك التنمية الحديثه فى عام ١٩٧٠م وازدياد الطلب على المياه ، بدا صدور التشريعات التى من شانها تحقيق المصلحه فى اطار احترام الحقوق التى استقرت بموجب الاعراف والتقاليد ، فصدر فى عام ١٩٧٥م المرسوم السلطانى رقم ٧٥/٤٥ بتشكيل مجلس مصادر ثروة المياه الذى كان من ضمن اختصاصاته تقديم خدمات استشاريه لمجلس التنمية فى كل ما يتعلق بمصادر المياه فى البلاد ، ثم صدرت عدة مراسيم سلطانيه لاحقه بتطوير مجالس وهيئات موارد المياه المتعاقبه واختصاصاتها من بينها المرسوم السلطانى رقم ٨٢/٨٨ الذى اعتبر المخزون المالى فى السلطنة " ثروة وطنية عامه تقوم الدولة بتوجيه استغلالها بما يخدم الخطط الزراعيه والانمائيه " ، وبصدور هذا المرسوم دخلت السلطنة منعطفها جديدا من التنظيم والتنمية لقطاع موارد المياه .

العوامل التنظيمية والتشريعية المتعلقة بإدارة مشروعات الري :-

كان لصدور المرسوم السلطاني رقم ٨٨/٨٢ أهمية بالغة في وضع الخطط والبرامج لرفع كفاءة استخدام المياه على مستوى السلطنة ، حيث صدر لاحقا المرسوم السلطاني رقم ٨٩/٧٢ بتطبيق نظم الري الحديثه بمنطقة الباطنه رغبة في ترشيد استهلاك المياه ولزيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته .

ولامكان اعطاء المزارعين حافز لاستخدام انظمة الري الحديثه رات الحكومة تقديم دعم مالى للمساهمة فى تكاليفها .

وفى هذا الصدد صدر القرار الوزارى رقم ٩٢/٤٨ بشأن لائحة الدعم المالى لتتليذ مشاريع انظمة الري الحديثه بمزارع المواطنين فى مناطق السلطنة المختلفه وفقا لضوابط وشروط فنيه روعى فيها استخدام مياه الري بكفاءه عاليه مع تحقيق معدلات عاليه من الانتاج الزراعى وترشيد فى مستلزمات الانتاج .

تعتبر مشاريع ادخال انظمة الري فى مزارع المواطنين من اهم المشاريع التى تنفذها الوزارة فى اطار سعيها لتحقيق التنمية الزراعية ، وتعتبر هذه المشاريع رائده فى السلطنة والاداة الفعالة فى ترشيد استخدام مياه الري .

ولحين الانتهاء من تقييم الوضع المالى وانتهاء الدراسات الهيدرولوجيه والهيدروجولوجيه فى مناطق السلطنة للمخزونات الجوفية وتقدير المياه المستخدمة على مستوى كل حوض جوفى ... واستكمال الدراسات الزراعية المتكامله لبقية مناطق الباطنة والمناطق الاخرى ... فان الحكومه بصدد اصدار التشريعات والقوانين التى تنظم استخدامات المياه فى الاغراض المختلفه من زراعة وصناعة ومياه شرب .. الخ) ، وبفضل الحملات والندوات الكثيفة التى تنظمها اجهزة الحكومه المختصه فى كل مجالات ان ازداد الوعي عند المواطنين بشكل ملحوظ عن الوضع المالى الحالى والرؤيه المستقبليه ، ولا بد من الاشادة هنا بتعاون المواطنين عادة فى تنفيذ الارشادات التى تقوم بها جهات الاختصاص فى مجال المياه .

ان تقييم اداء المشاريع يجب ان يتم على اساس تكامل بجمع كافة جوانب المشروع الفنيه والاقتصادية والادارية والاجتماعية بحيث يتم وضع مجموعة من المؤشرات والمعايير يتم ربطها لمؤشرات ومعايير تم وضعها فى مناطق وظروف مشابهة وان تكون هذه المعايير والمؤشرات بسيطة وسهلة يمكن الحصول عليها ويمكن قياسها بصورة غير مكلفة .

ان التقييم سيعمل على بناء قاعدة للمعلومات تساعد فى وضع الخطط والبرامج المناسبة لتطوير طرق الري وادخال التكنولوجيا المتقدمة فى هذا المجال بالاضافة الى تحديد المعوقات ومن ثم وضع البرامج البحثية او ادخال التقنيات الملائمة لحلها .
تطوير وتنفيذ برامج الابحاث فى مجالات الري :

لقد اثبتت الكثير من الابحاث فى مجال قطاع الزراعة المروية جدوى استخدام طرق الري الحديثه حيث اشارت النتائج الى توفير فى مياه الري وبالتالي زيادة كميات المياه المتاحة للتوسعات الزراعيه الافقيه والقطاعات الاخرى .

لقد اصبح من الضروري فى ادخال نظم الري والتقنيات الحديثه فى قطاع الزراعة المروية وتطوير طرق الري السطحي ليتم رفع كفاءتها .

ومن اجل رفع كفاءة استخدام المياه فيجب ان يتضمن برامج بحوث الري على الاتى :
* تطوير الري السطحي ، بهدف تحسين كفاءة استخدام المياه وايجاد السبل المثلى لتطبيقها بكفاءة اقتصادية وبصورة ملائمة يسهل على المزارع تقبلها .

* أقلمة نظم الري المختلفه تحت ظروف بيئيه وانماط زراعيه محلية بحيث تهدف هذه الابحاث الى الخروج بتوصيات حول نظم الري المثلى والملائمه للحصول على افضل كفاءة واستخدام ومعرفة الجدوى الاقتصادية للتقنيات المختيرة .

* تحديد الاحتياجات المائيه للمحاصيل وجدولة الري : وتهدف مثل هذه الابحاث الى تحديد الاحتياجات المائيه للمحاصيل الرئيسيه تحت بيئات مختلفه وايجاد السبل الملائمه لجدولة الري بالاضافة الى نقل المعلومة الى ادارة المشاريع لتحسين ادائها ورفع كفاءتها ، كما انه ومن خلال تزويد المخططين وصانعي القرار فى مجال قطاع الزراعة المروية بنتائج الابحاث فانها ستساعدهم على رسم السياسة المائيه الملائمه والتخطيط لها فى هذا القطاع .

* تطوير ادارة واستخدامات المياه والتربة المالحه .
ويهدف هذا النوع من الابحاث الى ايجاد السبل المثلى لادارة واستخدام المياه والتراب المالحه بحيث يتم رفع انتاجيتها والمحافظة عليها من التدهور بجدوى اقتصادية عالية وذلك من خلال ادخال اساليب الري الملائمة ، وادخال المحاصيل والدورة الزراعيه الملائمه ، وتحديد معامل الغسل الامثل والمحسنات الكيميائيه والعضويه وغيرها .

* الأبحاث المتعلقة بصناعة ومواصفات ومستلزمات أجهزة الري الحديث وسبل تطويرها ، بحيث تهدف هذه الأبحاث الى انتاج وتطوير مستلزمات الري ذات الكفاءة العالية وبتكاليف مناسبة يمكن للمزارع ادخالها دون تحمل عبء مادي كبير ، كما تهدف هذه الأبحاث الى ايجاد الحلول الفنية لانظمة التشغيل والصيانه بصورة سهلة وتصنيع اجهزة تحكم ذاتي تهدف الى توفير العمالة والتقليل من المشكلات المتعلقة بالصيانه والتشغيل وكذلك رفع كفاءة النقل والتوزيع .

تطوير خدمات ارشاد الري :

يمكن تطوير طرق الري من خلال رفع مستوى تاهيل مرشدي الري وتدريبهم على سبل ادارة مياه الري وتطبيقاتها وعلاقة ذلك بالمحاصيل والعمليات الزراعية ، بالاضافة الى العمل على اجراء مشاهدات فى حقول المزارعين ، كما يمكن تحقيق ذلك بتدريب المزارعين على استخدام وادارة نظم الري الحديثه والتقنيات المتقدمه بحيث يكونوا هم الحلقة الفاعله فى نقل وادخال التكنولوجيا ، كما انه ومن خلال الايام الحقلية التى يشارك فيها جميع القطاعات من مهندسى ري ، مرشدين ، ومزارعين فإنه يمكن تبادل المعلومات والخبرة بحيث تصبح هذه الطريقة احدى الوسائل التى يمكن من خلالها ادخال وتطوير طرق الري .

المراجع :

- ١ . المنظمة العربية للتنمية الزراعية - ترشيد استخدام المياه فى الزراعة العربية - الخرطوم ١٩٩٥ م .
- ٢ . المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة حول انتاجية الاراضى المروية فى الوطن العربى والمشروعات المقترحة لتحسينها - الخرطوم ١٩٩٥ م .
- ٣ . وزارة الزراعة والثروة السمكية - التعداد الزراعي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ سلطنة عمان .

معدل الهطول المطري بالوطن العربي بالملليار متر مكعب/سنة

الاقطار	معدل أقل من 100 م/م /سنة	معدل 100-300 م/م /سنة	معدل أكثر من 300 م/م /سنة	اجمالي الهطول بالمليار متر مكعب سنويا
الأردن	3.99	2.74	1.77	8.5
سوريا	0.55	25.37	26.78	52.7
العراق	4.72	54.49	40.69	99.9
فلسطين	.09	1.16	6.75	8.0
لبنان	-	.10	9.10	9.2
المشرق العربي	9.35	83.86	85.09	178.3
الإمارات	1.10	1.30	-	2.4
البحرين	.05	-	-	0.05
العمانية	89.46	24.65	12.69	126.8
عمان	5.44	7.62	1.94	15.0
قطر	.08	-	-	0.08
الكويت	-	-	-	-
اليمن	6.99	30.79	29.38	67.16
شبه الجزيرة العربية	103.12	64.36	44.01	211.49
جيبوتي	.90	2.60	.50	4.0
السودان	41.68	76.47	976.20	1094.35
الصومال	6.57	38.71	145.32	190.6
مصر	11.13	4.13	-	15.26
الاقليم الاوسط	60.28	121.91	1122.02	1304.21
تونس	4.07	11.60	24.11	39.78
الجزائر	67.85	30.10	94.53	192.48
ليبيا	28.40	16.24	4.35	48.99
المغرب	29.22	34.09	86.69	150.0
موريتانيا	29.22	73.51	54.48	157.21
المغرب العربي	158.76	165.54	264.16	588.46
اجمالي الوطن العربي	331.51	435.67	1515.28	2282.46

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، اعداد مختلفة .

الاستخدامات المالية موزعة على القطاعات المختلفة ونسبة الاستخدام عام 1990

القطر	الاستخدامات المالية موزعة على القطاعات المختلفة ونسبة الاستخدام عام 1990				نسبة الاستخدام الى جملة الاستخدام الكلي			
	زراعة	صناعة	شرب	مجموع	زراعة%	صناعة%	شرب%	مجموع%
المشرق العربي	50.611	0.541	1.897	53.049	95.40	1.02	3.58	100
الأردن	0.611	0.023	0.179	0.813	75.15	2.83	22.02	100
سوريا	9.30	0.168	0.468	9.936	93.60	1.69	4.71	100
العراق	40.00	0.30	1.0	41.30	96.85	.73	2.42	100
لبنان	0.70	0.05	0.25	1.00	70	5	25	100
السلطنة	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.
الجزيرة العربية	10.495	.306	1.657	12.458	84.24	2.46	13.30	100
السعودية	6.3	0.16	0.84	7.30	86.30	2.19	11.51	100
الإمارات	0.80	0.05	0.179	1.029	77.75	4.86	17.39	100
البحرين	0.13	0.01	0.08	0.22	59.09	4.55	36.36	100
الكويت	0.08	0.02	0.137	0.237	33.76	8.43	57.81	100
قطر	0.075	0.010	0.07	0.155	48.39	6.45	45.16	100
صان	1.15	0.014	0.07	1.234	93.19	1.13	5.68	100
اليمن	1.960	0.042	0.281	2.283	85.85	1.84	12.31	100
الأقاليم الأخرى	68.5	4.67	2.487	75.657	90.54	6.17	3.29	100
السودان	15.8	0.070	0.387	16.257	97.19	.43	2.38	100
الصومال	3.0	م.غ.	م.غ.	3.00	100	م.غ.	م.غ.	100
جيبوتي	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	م.غ.	100
مصر	49.7	4.6	2.1	56.40	88.12	8.16	3.72	100
المغرب العربي	13.68	0.509	2.345	16.534	82.74	3.08	14.18	100
الجزائر	2.72	0.14	0.76	3.62	75.14	3.86	21.00	100
المغرب	4.3	0.13	1.06	5.49	78.32	2.37	19.31	100
ليبيا	4.2	0.074	0.408	4.682	89.71	1.58	8.71	100
تونس	2.10	0.165	0.117	2.382	88.16	6.93	4.91	100
موريتانيا	0.36	م.غ.	م.غ.	0.36	100	م.غ.	م.غ.	100
المجموع	143.286	6.062	8.386	157.734	90.84	3.84	5.32	100

م.غ. : غير متاح .

المصدر : جمعت وحسبت : محمود أبو زيد (مكتور) تقييم الأراض المائية في الوطن العربي 1993.

نصيب الفرد من استخدامات الموارد المائية مقارنة بنصيبه من الموارد عام 1990

نصيب الفرد من الزراعة م3/فرد/سنة	نسبة نصيب الفرد من الاستخدام الى الموارد %	نصيب الفرد من الاستخدامات م3/فرد/سنة	جملة الاستخدامات المائية مليار م3	عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من الموارد المائية م3/فرد/السنة	القطر
1250	72.1	1310.5	53.049	40.478	1818.5	المشرق العربي
177	72	235.5	.813	3.453	327.3	الاردن
768	39.7	820.0	9.936	12.116	2065.4	سوريا
2302	93.9	2377.2	41.300	17.373	2532.7	العراق
259	28.7	370.2	1.00	2.701	1288.4	لبنان
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	4.835	م.غ	فلسطين
318	74.7	377.1	12.458	33.035	509.7	الجزيرة العربية
446	109.4	516.5	7.300	14.134	472.1	السعودية
503	101.2	647.6	1.029	1.589	640.0	الامارات
258	198.2	437.4	.220	.503	220.7	البحرين
39	37.5	116.2	.237	2.039	309.5	الكويت
154	104.0	318.9	.155	.486	306.6	قطر
766	60	821.6	1.234	1.502	1368.8	عمان
153	36.8	178.6	2.283	12.782	485	اليمن
775	74.9	855.60	75.657	88.427	1142.8	الاقليم الاوسط
633	66.4	651.6	16.257	24.950	982.0	السودان
400	26.3	400.2	3.00	7.497	1520.6	الصومال
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	.409	611.2	جيبوتي
894	86.9	1014.9	56.400	55.571	1167.9	مصر
211	29.60	254.8	16.534	64.877	859.2	المغرب العربي
109	20.4	145.0	3.620	24.960	709.1	الجزائر
171	19.6	217.8	5.490	25.208	1110.8	المغرب
924	156.6	1030.1	4.682	4.545	657.9	ليبيا
258	52.2	292.6	2.382	8.140	560.2	تونس
178	14.4	177.8	.360	2.024	1235.2	موريتانيا
639	64.20	695.30	157.698	226.817	1083	المجموع

م.غ : غير متاح.

المصدر : (1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، اعداد مختلفة .

(2) محمود ابو زيد (دكتور) تقييم الاوضاع المائية بالوطن العربي ، 1993 .

تجربة بلدية مسقط في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة

سعيد بن محمد القاسمي

تجربة بلدية مسقط في مجال استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة

المهندس/سعيد بن محمد القاسمي

بلدية مسقط ، المديرية العامة للشئون الفنية

ص ب ٣٦٦٧ ، الرمز البريدي ١١٢ روي

سلطنة عُمان

تعتبر سلطنة عُمان واحدة من الدول التي بذلت جهوداً كبيرة خلال الأعوام الماضية لوضع إستراتيجية متكاملة مبنية على أسس علمية سليمة للتعامل مع مشكلة توفير الاحتياجات المائية اللازمة لدفع عجلة النمو والتطور في البلاد. وتهدف هذه الإستراتيجية في المقام الأول إلى توفير الاحتياجات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على المياه وكذلك ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة وتوفير مصادر بديلة عن المصادر التقليدية المعروفة. وفي ظل الجهود المبذولة من قبل الحكومة في التوسع بتوفير خدمات الصرف الصحي للمدن الرئيسية ومن ضمنها مدينة مسقط عاصمة السلطنة، فإنه أصبح بالإمكان إنتاج كميات كبيرة من المياه المعالجة مستوفيه تماماً للشروط البيئية المعمول بها في السلطنة حيث أن التقنيات المستعملة لمعالجة مياه الصرف الصحي تعتبر الأحدث. وتستغل كامل الكميات المنتجة حالياً من المياه المعالجة بمدينة مسقط وبالبالغة حوالي ٢٥,٠٠٠ م^٣/اليوم لأغراض ري المزروعات والمسطحات العشبية التجميلية من خلال شبكة ري حديثة تُدار باستعمال الحاسب الآلي. وبما أن الاحتياجات المائية للسلطنة يتم توفيرها عن طريق مصدرين هما الآبار الارتوازية والتي عادة ما تواجه مشكلة الملوحة بعد مضي فترة من الزمن وعن طريق محطات التحلية التي تكلف كثيراً من الناحية المالية ، عليه فإن مجال التوسع في استخدام المياه المعالجة يبرز كأحد الوسائل لتقليل الضغط على هذه المصادر. ويمكن استعمال المياه المعالجة لأغراض ري المزروعات وتغذية المخزون الجوفي ولأغراض الصناعة والترفيه. وتقتضي المرحلة القادمة ضرورة التحرك نحو توسيع إنتاج المياه المعالجة وكذلك البدء في صياغة التشريعات والقوانين التي تشجع على استخدام المياه المعالجة بدلاً من المياه العذبة للأغراض التي تسمح بها الأنظمة البيئية المعمول بها في السلطنة. ونظراً لأهمية ضمان أن المياه المعالجة في حالة استخدامها للأغراض المشار إليها أعلاه لا تشكل خطراً على البيئة المحيطة فإن بلدية مسقط تقوم بعمل الاختبارات اللازمة وبصورة منظمة للتحقق من ذلك.

منذ بزوغ عصر النهضة المباركة تحت قيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس ابن سعيد المعظم حفظه الله ، تشهد السلطنة تطورا مذهلا في مختلف المجالات والميادين دون استثناء مما جعلها في مصاف الدول الناهضة التي حققت قفزة هائلة للحاق بركب المدنية الحديثة وذلك على اسس وقواعد متينة تعتمد على اسلوب التخطيط العلمي المدروس . ويعتبر قطاع الصرف الصحي واحدا من اهم قطاعات البنية التحتية التي تعكس بوضوح تام مدى تقدم الدول ودرجات التحضر والرقي التي وصلت اليها لما له من دلالات وما يعكسه من مؤشرات مهمة عن جميع القطاعات الاخرى التي لها صلة ارتباط مباشرة به مثل قطاع النشاط الصناعي والزراعي والتطور العمراني .

وخلال السنوات الماضية تم تحقيق العديد من الانجازات المهمة في مجال توسيع خدمات الصرف الصحي بمحافظة مسقط وذلك ايمانا من الحكومة باهمية وضرورة تقديم هذه الخدمة وذلك للأسباب التالية:

- ١- المحافظة على سلامة بيئة الانسان المحيطة من خلال منع انتشار الامراض والجراثيم والتي عادة ما تكون مياه الصرف العادمة تحتوي على العديد منها اضافة الى منع انبعاث الروائح الكريهة منها.
- ٢- منع تلوث التربة ومصادر المياه الجوفية بمياه الصرف الصحي الغير معالجة.
- ٣- منع تلوث المسطحات المائية المتجددة وبالتالي الاضرار بالكائنات الحية الموجودة بها من خلال تفريغ مياه الصرف مباشرة اليها.
- ٤- تفادي حدوث تصدعات وشقوق بهياكل المباني الانشائية والتي تنتج من خلال استعمال خزانات التحليل الهوائية المفتوحة من اسفل مما يؤدي الى غمر القواعد والتربة القريبة من الخزان دون الاخرى محدثا نزولا غير متساويا في قواعد المبنى وبالتالي حدوث تصدعات وشقوق .
- ٥- الاستفادة التامة من المياه المعالجة الناتجة لاغراض الري وكذلك للاغراض الصناعية . اما المخلفات الصلبة (الحماء) فيمكن استخدامها كاسمدة ومخصبات للأراضي الزراعية .

ونظرا لما شهده علم معالجة مياه الصرف من تطور كبير خلال السنوات الماضية ، فانه اصبح بالامكان انتاج مياه معالجة ذات نوعية عالية جدا يمكن اعتبارها كمصدر من مصادر المياه الصالحة للاستخدام في مجالات معينة وبشروط معينة مثل قطاع الزراعة والصناعة وتربية الاسماك . واذا اخذنا في الاعتبار ان بلدا كسلطنة عمان يتميز بمناخ جاف وحرار في معظم شهور السنة وان نسبة سقوط الامطار قليلة فان التوسع في انتاج المياه المعالجة لاستعمالها لاغراض الري سيكون واحدا من اهم

البدائل المطروحة لتنفيذ سياسة الحكومة القاضية بترشيد استهلاك المياه الجوفية والمحافظة عليها واعتبارها ثروة قومية.

الجدوى الاقتصادية لإستعمال المياه المعالجه:

يمثل توفير الاحتياجات المائية لأغراض الشرب ولمواجهة التوسع المضطرد للنشاطات الاقتصادية أحد التحديات الملحة لمنطقة الخليج العربي بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ويتم حالياً توفير الاحتياجات المائية في السلطنة عن طريق مصدرين هما:

- ١- الأبار الإرتوازية وهي التي بدورها توفر الجزء الأكبر وعاده ما تواجه مشكلة الملوحه بعد مضي فترة من الزمن إضافة إلى مشكلة زحف المياه المالحة باتجاه الداخل للمناطق الساحلية وذلك نتيجة للإستنزاف السريع للمخزون الجوفي من المياه.
- ٢- محطات التحلية التي يتم إنشاؤها لتحلية مياه البحر وتتميز هذه الطريقة بتكلفتها الباهظة ويقدر سعر إنتاج المتر المكعب من المياه بهذه الطريقة في المنطقة بحدود ١٠٠٠ بيسه إلى ١٢٠٠ بيسه.

عليه وفي ظل الظروف المشار إليها أعلاه فإن مجال التوسع في إستخدام المياه المعالجه يبرز كأحد الوسائل لتقليل فاتورة تكلفة الاحتياجات المائية للسلطنة وذلك من خلال الحقائق التالية:

- الدعم السنوي الذي توفره الحكومة لقطاع المياه العذبة يبلغ حوالي ٨ مليون ريال عُمانى سنوياً وذلك بإفتراض أن الحكومة تتحمل مايزيد عن نسبة ٥٠٪ من سعر تكلفة الإنتاج للمتر المكعب الواحد بطريقة التحلية وسيلبلغ إجمالي الدعم في عام ٢٠١٠ حوالي ٢٥ مليون ريال عُمانى.
- بإفتراض أن ما نسبته ٣٠-٤٠٪ من المياه العذبة يتم حالياً إستخدامها لإغراض ري المزروعات والصناعة والتي يمكن أن تحل محلها المياه المعالجه الأمر الذي سوف ينتج عنه :
 - ١- إنخفاض الدعم الحكومي المقدم لقطاع المياه بمقدار ٢,٤ إلى ٣,٢ مليون سنوياً في الوقت الحاضر.
 - ٢- يتوقع أن يكون الإنخفاض في عام ٢٠١٠ في حدود ٧,٥ إلى ١٠ مليون ريال سنوياً.

عليه فإنه يلزم خلال المرحله القادمه إيجاد إستراتيجية واضحة المعالم تشجع على إستعمال المياه المعالجه للأغراض التي تسمح بها الأنظمه والقوانين البيئيه المعمول بها في السلطنه وذلك من خلال التالي:

أ- التوسع في مجال إنتاج المياه المعالجه من خلال توفير خدمات الصرف الصحي ومن ثم بيع هذه المياه المعالجه الناتجه بأسعار تنافسية لا تتعدى ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من سعر بيع المياه العذبه الحالي والبالغ ٤٤٠ بيسه للمتر المكعب وأن يتم إعتبار هذه المنهاج إحدى الوسائل المجدية إقتصادياً لتقليل المبالغ الماليه المخصصه كدعم لقطاع توفير المياه العذبه للمستهلكين من قبل الحكومه.

ب- إعادة النظر في بعض القوانين البيئيه وخاصة فيما يتعلق بإستعمال طريقة الري بالرش (sprinkler Irrigation) للمناطق العشبيه الموجوده في الحدائق والمنزهات العامه وذلك من خلال السماح لري هذه الحدائق والمنزهات بالمياه المعالجه بطريقة الرش خلال الأوقات التي يكون تواجد الجمهور فيها معدوماً.

ج- إيجاد شبكة لتوزيع المياه المعالجه في مختلف مناطق العاصمه تتكون من نقاط توزيع ومن ثم تنقل المياه المعالجه بواسطه التناكر إلى الجهات المستخدمه لها.

د- إيجاد التشريعات والقوانين التي تلزم إصحاب المنازل الذين يرغبون في إيجاد مناطق خضراء وزراعه داخل منازلهم بإنشاء خزانات في أراضيهم يتم ملؤها بالمياه المعالجه لأغراض ري هذه المزروعات ويمنع إستخدام المياه العذبه لهذا الغرض.

هـ- إيجاد الأنظمه والتشريعات التي تشجع أصحاب المصانع على إستخدام المياه المعالجه لأغراض التبريد والتنظيف والنشاطات الصناعيه الأخرى التي يمكن فيها إستخدام المياه المعالجه دون وجود مخاطر صحيه.

نبذة عن قطاع الصرف الصحي القائم حالياً:

ابتداءً من عام ١٩٧٧م وهو تاريخ انشاء محطة دارسيت كاول محطة لمعالجة مياه الصرف لتخدم منطقة مطرح الكبرى بسعة تصميمه قدرها ١٧٠٠ متر مكعب /اليوم, فقد تم التوسع في عملية انشاء محطات المعالجة وتمديد شبكات المجاري العامة بشكل مطرد ليبلغ العدد الاجمالي للمحطات التي تقوم بلدية مسقط بتشغيلها حالياً احد عشر محطة بنهاية عام ١٩٩٥م تنتج قرابة ٢٣,٠٠٠ متر مكعب/اليوم من المياه المعالجة يتم استغلالها بالكامل لاغراض ري الاشجار والمسطحات الخضراء التجميلية. وتستعمل طريقة (Activited Sludge Method) في عملية معالجة مياه الصرف في معظم هذه المحطات . هذا وقد حدد القرار الوزاري رقم ٩٣/١٤٥ الصادر من وزارة البلديات الاقليمية والبيئة والشروط التالية لنوعية المياه المعالجة الناتجة :

Suspended Solids	=	15 mg/l
BOD	=	15 mg/l
Ammonia Nitrogen	=	5 mg/l
Residual Free chlorine	=	5 mg/l after ONE hour contact time

ويوضح الجدول أدناه كميات المياه المعالجة الناتجة من محطات المعالجة وكيفية استغلالها:

م	اسم المحطة	السعة التصميمية متر مكعب/اليوم	كيفية استغلال المياه المعالجة
١	محطة دارسيت	١٥,٠٠٠	مربوطة مباشرة بشبكة الري الرئيسية
٢	محطة الانصب	١٢,٠٠٠	" " " " "
٣	محطة شاطئ القرم	١٣٥٠	" " " " "
٤	محطة الخوض	١٢٠٠	" " " " "
٥	محطة المعبيله	١٩٠٠	" " " " "
٦	محطة العامرات	٦٠٠	تستغل لاغراض الري بواسطة الناقلات
٧	محطة بوشر	٤٢٠	" " " " "
٨	محطة جبروه	٧٠	مربوطة بشبكة ري صغيرة منفصلة
٩	محطة المنومة	١٤٠	" " " " "

تجربة بلدية مسقط في إستعمال المياه المعالجة لأغراض الري:

الزائر لمدينة مسقط يلحظ بوضوح مدى التقدم الحاصل في عملية توسيع ونشر البساط الاخضر حول المدينة مما يعكس الاهتمام الكبير من قبل المسؤولين بالبلدية بهذا الجانب وذلك ايماناً منهم بما يحققه ذلك من ايجابيات عديدة اهمها تحسين المظهر الجمالي للمدينة وتلطيف البيئة المحيطة . وقد تمثل ذلك من خلال زرع المسطحات العشبية والاشجار والشجيرات على جوانب الشوارع العامة والذي تبينه الارقام التالية :

١	عدد الاشجار	١٠٠,٠٠٠ شجرة	٥	عدد النخيل	١٥,٠٠٠ نخلة
٢	عدد الشجيرات	٣٠٠,٠٠٠ شجيرة	٦	عدد احواض الزهور	٨٠٠٠ متر مربع
٣	الاسيجة والحواجز النباتية	١٠٠,٠٠٠ متر طولي	٧	مغطيات التربة	٥٠٠,٠٠٠ متر مربع
٤	المسطحات الخضراء	١,٥٣٩,٩٤٠ متر مربع			

ويتم توفير الاحتياجات المائية لهذه الاشجار والمسطحات كالتالي :

- ٨٠٪ من الاحتياجات المائية من المياه المعالجة الناتجة من محطات الصرف الصحي .
- ٢٠٪ من الاحتياجات المائية يتم توفيرها من الابار الارتوازية وشبكة المياه العذبة .

نبذة عن نظام المراقبة والمتابعة :

حرصاً من بلدية مسقط على ضمان ان المياه المعالجة الناتجة من محطات التنقية مطابقة ومستوفية لجميع الشروط والمواصفات البيئية المطلوبة فانه يتم وبصفة مستمرة القيام بعمليات الفحص والتحليل لعينات من هذه المياه وذلك قبل استعمالها لأغراض الري , ويعتبر وجود نظام فعال لمراقبة نوعية المياه المعالجة الناتجة امراً مهماً وذلك للأسباب التالية :

- (١) التأكد من ان المياه المعالجة الناتجة مطابقة للمواصفات البيئية المطلوبة .
- (٢) التأكد من فعالية نظام المعالجة القائم وتحديد درجة مدى الاعتماد عليه .

(٣) تحديد اذا كان هناك اختلال في عملية المعالجة نتيجة لحدوث اي اعطال تستلزم القيام بعملية اصلاح وصيانة .

(٤) حماية الناس والبيئة المحيطة من المخاطر وذلك بالتعرف على وجود مسببات هذه المخاطر .

(٥) تحديد نوعية المحاصيل الزراعية بناء على نوعية المياه المعالجة .

ويوجد بدائرة الصرف الصحي مختبر مجهز بجميع الادوات اللازمة التي تمكن من القيام بالتحاليل التالية بصفة مستمرة:

(أ) الاختبارات الفيزيائية

(ب) الاختبارات الكيميائية

(ج) الاختبارات البيولوجية

هذا ويتم اضافة محلول الكلور للمياه المعالجة بالكميات المناسبة وضمان مدة كافية للاحتكاك بين المياه المعالجة ومحلول الكلور للتأكد من قتل البكتيريا والجراثيم ان وجدت .

نبذة عن مكونات شبكة الري القائمة :

تم البدء في تنفيذ شبكة الري الحالية في عام ١٩٨٥م وذلك بامتداد الشارع العام الرئيسي لغرض ري الاشجار والمساحات الخضراء على جانبيه ومن بعد ذلك تم القيام بالعديد من اعمال التوسعة والتحديث لهذه الشبكة لتواجه الزيادة المضطربة في توسع الرقعة الزراعية وزيادة كميات المياه المعالجة الناتجة. وتتكون شبكة الري القائمة من التالي :

(١) شبكة ري رئيسية تمتد من محطة دارسيت باتجاه الوادي الكبير وتتفرع عند شارع البلدية لتتجه نحو شارع السلطان قابوس وتصل حتى دوار برج الصحوة , يبلغ طول هذه الشبكة حوالي ٥٠ كم ويقطر ٣٠٠ مم لخط الانابيب الرئيسي وتستقي امدادات المياه من محطة دارسيت ومحطة الانصب .

(٢) شبكة تمتد من دوار برج الصحوة وحتى دوار الخوض بطول ٩ كم وتستقي امداداتها من المياه من المحطات التابعة لوزارة الدفاع في معسكر المرتفعة .

(٣) شبكة تمتد من دوار السيب وحتى دوار بيت البركة بطول ١٥ كم وتستقي امداداتها من المياه من محطة المعبيله ومحطة الخوض .

وتتكون جميع الشبكات المشار اليها اعلاه من خطوط انابيب ومحطات ضخ وصمامات تحكم اضافة الى وجود خزانات بسعات مختلفة على امتداد الشبكة وتتم عمليات الري كالتالي :

- (١) الري بالرش : بالنسبة للمساحات العشبية .
- (٢) الري الموضعي بالنسبة للأشجار والشجيرات .

وتتميز شبكة الري القائمة بالتالي :

- يتم تجميع المياه المعالجة الناتجة اولا في خزانات ذات سعة كبيرة قبل ضخها الى شبكة الري وبذلك يتحقق التالي :
 - (أ) يتم خلط المياه الناتجة خلال ساعات الذروة مع الاخرى الناتجة في ساعات يكون فيها التدفق الى المحطة اقل مما يمكن من الحصول على خليط من المياه المعالجة مستوفي للشروط البيئية .
 - (ب) ضمان ان المياه المعالجة بنوعية جيدة والتأكد من ذلك قبل ضخها مما يوفر خط حماية .
 - (ج) توفير فرصة لمعالجة المياه بصورة اكبر من خلال عملية التخزين نفسها حيث يتم تخفيض نسبة العوالق والنيتروجين وغيره .
- مسار شبكة الري بعيد عن الاماكن السكنية بمسافة جيدة مما يضمن حتى في حالة استخدام طريقة الري بالرش عدم وصوله الى التجمعات السكانية .
- تم وضع اللوائح والعلامات الإرشادية في المناطق التي تروى بالمياه المعالجة لتفادي استعمالها من قبل المواطنين بدون علم .

وفي ظل الجهود الحثيثة التي تبذلها بلدية مسقط لادارة شبكة الري بأسلوب علمي حديث فقد تم في عام ١٩٩٢م تركيب نظام التحكم في شبكة الري باستخدام الكمبيوتر من خلال تركيب العديد من المحطات اللاسلكية على امتداد الشارع العام وبذلك يتم التحكم في عملية اغلاق وفتح الصمامات آليا في محطة دارسيت الامر الذي سهل تنظيم عمليات الري وبرمجتها بصورة دقيقة ومن ثم ضمان تشغيل

الشبكة بفعالية أكبر وتفاذي هدر المياه وسوء الاستغلال من قبيل الشركات المشرفة على أعمال التشجير بمختلف المناطق .

هذا وتجدر الإشارة الى ان الحكومة تقوم حاليا بدراسة امكانية منح القطاع الخاص العماني امتيازاً لإنشاء وتشغيل وصيانة نظام صرف صحي شامل يغطي جميع مناطق مسقط . وقد قطع العمل في هذا المشروع شوطاً كبيراً ومن المتوقع البدء في تطبيقه في مطلع عام ١٩٩٦ م ، الامر الذي يعني توفير كميات كبيرة من المياه المعالجة قدرها ١١٠,٠٠٠ متر مكعب/اليوم بعد اكتمال العمل في تنفيذ المشروع يمكن استغلالها لاغراض الزراعة والصناعة.

الأمن المائي في المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور محمد بن حمد القنيبط

الأمن المائي في المملكة العربية السعودية

الأستاذ الدكتور/ محمد بن حمد القنيبط

قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

الخلاصة

كثر الحديث عن قضية الأمن المائي في دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. وقد كانت معظم التحليلات والكتابات حول الموضوع تدور حول المخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية في المملكة. إلا أن أي من هذه الكتابات والتحليلات لم يُقدّر كمية المياه الجوفية التي تم سحبها فعلاً من المخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية لنفي أو تأكيد وجود مشكلة أمن مائي في المملكة.

يهدف هذا البحث إلى تقدير كمية المياه التي تم استخدامها في القطاع الزراعي في المملكة في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥م، عن طريق حساب استهلاك المحاصيل الزراعية المختلفة من المياه حسب احتياجاتها المائية وفق الظروف البيئية في المملكة، ومن ثم مقارنة هذه الكمية مع الاحتياطيات المؤكدة من المياه الجوفية، وأخيراً التعرض لاستراتيجية للمحافظة على المياه الجوفية في المملكة.

أوضحت نتائج البحث أنّ المملكة استنزفت حوالي ٢٥٤,٥ مليار متر مكعب من المياه الجوفية في القطاع الزراعي، أو ما يعادل ٧٥,٤٪ من الاحتياطي المؤكد في التكوينات الجيولوجية الرئيسية أو ٥١٪ من إجمالي احتياطي التكوينات الرئيسية والثانوية. هذا النزف الكبير من المخزون الاستراتيجي من المياه الجوفية غير المتجددة في ظل الظروف البيئية الصحراوية للمملكة يؤكد الوضع الحرج للمياه الجوفية في المملكة مما يحتم ضرورة تطبيق استراتيجية أو خطة وطنية للمياه تحافظ على ما تبقى من هذه الثروة الثمينة النادرة وغير المتجددة.

هذه الاستراتيجية تركز على ضرورة إنشاء وزارة مستقلة للموارد المائية لها السلطة المطلقة في وضع وتطبيق خطة وطنية للمحافظة على المياه. من الاقتراحات التي يطرحها هذا البحث في هذه الاستراتيجية: (١) سرعة عمل مسح جيولوجي لتحديث الرقم الصحيح للمخزون الفعلي من المياه الجوفية في المملكة الذي تضاربت الآراء حوله، (٢) منع تصدير المنتجات الزراعية المستهلكة للمياه كالأعلاف والألبان، (٣) عدم حماية أو تشجيع زراعة المنتجات الزراعية كثيرة الاستهلاك للمياه التي يمكن استيرادها بسعر أرخص، (٤) وقف إصدار تصاريح جديدة لزراعة الأعلاف ووقف جميع أنواع الدعم والتشجيع لمشاريع الأعلاف القائمة حالياً، (٥) استخدام الآلية السعرية لتخفيض استهلاك القطاع الزراعي من المياه.

مقدمة:

باستعراض سريع للسياسة الزراعية والمائية خلال العشرين عاماً الماضية من التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية يتضح أنه لم يتغير شيء فيما يخص المياه الجوفية، سواءً من حيث تقنين الكميات المسحوبة أو من حيث تنظيم ومراقبة حفر الآبار، أو حتى فيما يخص ترشيد استخدام هذه المياه. ولا زالت عملية استنزاف المياه الجوفية غير المتجددة في القطاع الزراعي في المملكة على أشدها، كذلك لا زال يتم إصدار تصاريح مشاريع جديدة لزراعة الأعلاف إلى الآن.

المخزون المائي: أرقام متضاربة

حفلت الأجهزة الإعلامية العربية والدولية في السنوات القليلة الماضية بكتابات وتحليلات عديدة ومتكررة عن المياه الجوفية في دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، حيث كان أغلب ما نُشر عن المملكة منشئاً حتى أن بعضها حدد النضوب بعام ٢٠٠٧م.

أما الذين تطرقوا للمخزون المتوقع من المياه الجوفية في المملكة فهُم إلى التباين والاختلاف أقرب من الاتفاق، حيث توضح الأرقام في جدول (١) اختلاف التقديرات وتباينها بطريقة غريبة.

فوزارة الزراعة والمياه السعودية تضع المخزون المؤكد من المياه الجوفية في التكوينات الرئيسية بحوالي ٢٥٨ مليار متر مكعب، مقابل ٣٣٧ مليار متر مكعب في خطة التنمية الرابعة الصادرة من وزارة التخطيط، و ٢١٧٥ مليار متر مكعب حسب تقديرات العلوي وعبدالرزاق، و ٣٦٠٠٠ مليار متر مكعب حسب تقديرات معهد البحوث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

المياه في المملكة: التفرد UNIQUENESS

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط وكيف أنها - على رأي الخبراء والمحللين السياسيين - ستكون هي السبب الرئيسي للحرب الشرق أوسطية القادمة.

إلا أن كثيراً من المحللين السياسيين يُغفلون وضع المملكة المائي وأنها (مع دول مجلس التعاون الخليجي) لن تكون طرفاً في هذه الحرب التي يتوقعونها، وذلك للأسباب التالية:

- (١) لا يوجد في المملكة (أو أي من دول مجلس التعاون الخليجي) أنهار مشتركة مع دول أخرى.
- (٢) لا يوجد في المملكة (أو أي من دول مجلس التعاون الخليجي) بحيرات مشتركة مع دول أخرى.
- (٣) بل لا يوجد في المملكة (أو أي من دول مجلس التعاون الخليجي) مطلقاً أية أنهار أو بحيرات.

لذلك للتحليلات والنكهات الصحفية والسياسية وغيرها عن الحرب المائية القادمة في الشرق الأوسط لا تنطبق على المملكة العربية السعودية أو أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول (١) المخزون المتوقع من المياه الجوفية في المملكة

المصدر (المرجع)				البيان (مليار متر مكعب)
معهد البحوث (جامعة الملك فهد للبحرول والمعادن) [٤]	العلوي وعبدالرزاق [٣]	خطة التنمية الرابعة [٢]	أطلس المياه [١]	
٣٦,٠٠٠	٢,١٧٥	٣٣٧	٢٥٨	المخزون المتوقع

[١] وزارة الزراعة والمياه (١٩٨٤م)، أطلس المياه، الرياض.

مصطفى نوري عثمان (١٤٠٤هـ): الماء ومسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية، مطبوعات نهامة، الرياض.

[٢] وزارة التخطيط (١٤٠٥هـ)، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، الرياض.

[٣] Jamil A. Alawi and Mohammed Abdulrazzak: *Water in the Arabian Peninsula: Problems and Perspectives*, from *Water in the Arab World: Perspectives and Prognoses*, Harvard University Press, USA, 1994.

[٤] مجلة البمامة، العدد ١٣٦٤، الأربعاء، ٢١ صفر ١٤١٦هـ، (صفحة ١٢ - ١٥)، الرياض.

ولكن هذا الأمن من الحرب المائية لا يعني أن هناك أمناً مائياً في المملكة، أو أن المملكة ترقد على أكبر احتياطات مائية في العالم، كما هو الحال مع النفط.

القطاع الزراعي والمياه

قد يعتقد البعض أن هناك مبالغة مفرطة في التحذير والتخويف من وضع الأمن المائي في المملكة، إلا أن التقديرات والحسابات تشير إلى العكس. فيوضح جدول (٢) كميات المياه التي استهلكها القطاع الزراعي في المملكة من بداية التنمية الزراعية في أواخر التسعينات الهجرية التي ارتكزت على محصول واحد هو القمح. هذه الأرقام تم تقديرها استناداً على الأرقام الخاصة بالمساحة المزروعة وإنتاج المحاصيل المختلفة وكذلك الاحتياجات المائية لكل محصول من واقع البيانات الرسمية. يتضح من جدول (٢) أن كمية المياه الجوفية التي تم استنزافها في القطاع الزراعي حتى عام ١٩٩٥م تقدر بحوالي ٢٥٤,٥ مليار متر مكعب، وهذا يعادل حوالي ٩٨,٧٪ من الاحتياطي المؤكد من المياه الجوفية غير المتجددة في التكوينات الجيولوجية الرئيسية للمياه (٢٥٨ مليار متر مكعب) بناءً على أرقام أطلس المياه الصادر من وزارة الزراعة والمياه، أو حوالي ٥١٪ من إجمالي الاحتياطي بناءً على أرقام خطة التنمية الرابعة (٣٣٧ مليار متر مكعب). هذه الكمية الضخمة من المياه التي تكونت قبل حوالي ١٥ - ٣٥ ألف سنة تم استهلاكها خلال ١٥ سنة فقط.

الأمن الغذائي والأمن المائي

لقد بدأت التنمية الزراعية الحديثة في المملكة العربية السعودية في أواخر السبعينات الميلادية، حيث تبنت وزارة الزراعة والمياه استراتيجية دعم وتشجيع زراعة القمح تحت شعار "الأمن الغذائي". فلقد تم دعم زراعة القمح بإعطاء الأراضي الزراعية بالجان وكذلك تقديم الإعانات والقروض الميسرة والإعفاءات على الآليات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي المختلفة. ولكن لم يكن لأي من هذه الحوافز تأثير كبير على الإنتاجية في محصول القمح - وفي نفس الوقت خطير على مخزون المياه الجوفية - إلا حينما تبنت وطبقت الدولة استراتيجية شراء أي كمية يُنتجها المزارع السعودي من القمح بسعر ٣,٥ ريال للكيلوجرام، تم تخفيضها على مراحل إلى أن وصل السعر التشجيعي لشراء القمح إلى ١,٥ ريال للكيلوجرام مع تحديد الكميات لكل مزارع. لقد واكب عملية التنمية الزراعية في المملكة تغطية إعلامية كبيرة ارتكزت على إبراز إنجازات التنمية الزراعية عن طريق التركيز على الزيادات الضخمة في إنتاج القمح التي حدثت بمنوالية هندسية (إلى حد ما) فاقت كل التوقعات وفاضت عن الاستهلاك المحلي بحوالي أربعة مرات في العام ١٩٩٣م. كل هذا الزخم الإعلامي الذي رافقه أيضاً ترسيخ شعار "الأمن الغذائي" ساهم في فشل أو ساعد في التقليل بدرجة كبيرة جداً من أهمية أي محاولة هدفت (في تلك الفترة) إلى لفت نظر الجهات الرسمية لخطورة الوضع حول المياه الجوفية وضرورة الحفاظ عليها بترشيدها استخدامها عن طريق تحديد إنتاج القمح.

جدول (٢) واقع الموارد المائية في المملكة العربية السعودية (مليون متر مكعب)

السنة	استهلاك المياه			الاحتياطي المتبقي من المياه		
	الأغراض الزراعية	الأغراض البلدية والصناعية *	كمية التغذية السنوية	الإجمالي **	في التكوينات الرئيسية والثانوية	في التكوينات الرئيسية
١٩٧٩			٢,٢٠٠		٥٠٠,٠٠٠	٣٣٧,٥٠٠
١٩٨٠	١٠,٣٠٧	٥١٠	٢,٢٠٠	٨,٦١٧	٤٩١,٣٨٣	٣٢٨,٨٨٣
١٩٨١	٧,٩٥٤	٦٤٨	٢,٢٠٠	٦,٤٠٢	٤٨٤,٩٨١	٣٢٢,٤٨١
١٩٨٢	٨,٣٠٥	٧٨٦	٢,٢٠٠	٦,٨٩١	٤٧٨,٠٩٠	٣١٥,٥٩٠
١٩٨٣	١٢,٤٦٩	٩٢٤	٢,٢٠٠	١١,١٩٣	٤٦٦,٨٩٧	٣٠٤,٣٩٧
١٩٨٤	١٢,٠٨١	١,٠٦٢	٢,٢٠٠	١٠,٩٤٣	٤٥٥,٩٥٤	٢٩٣,٤٥٤
١٩٨٥	١٢,٩٧٢	١,٢٠٠	٢,٢٠٠	١١,٩٧٢	٤٤٣,٩٨٣	٢٨١,٤٨٣
١٩٨٦	١٢,٩٤٨	١,٢٩٠	٢,٢٠٠	١٢,٠٣٨	٤٣١,٩٤٥	٢٦٩,٤٤٥
١٩٨٧	١٤,٦٧١	١,٣٨٠	٢,٢٠٠	١٣,٨٥١	٤١٨,٠٩٤	٢٥٥,٥٩٤
١٩٨٨	١٦,٥٤١	١,٤٧٠	٢,٢٠٠	١٥,٨١١	٤٠٢,٢٨٤	٢٣٩,٧٨٤
١٩٨٩	١٧,٤٠٩	١,٥٦٠	٢,٢٠٠	١٦,٧٦٩	٣٨٥,٥١٥	٢٢٣,٠١٥
١٩٩٠	١٨,٥٦٨	١,٦٥٠	٢,٢٠٠	١٨,٠١٨	٣٦٧,٤٩٧	٢٠٤,٩٩٧
١٩٩١	٢٠,٤٥٠	١,٧٦٠	٢,٢٠٠	٢٠,٠١٠	٣٤٧,٤٨٧	١٨٤,٩٨٧
١٩٩٢	٢١,٠١٩	١,٨٧٠	٢,٢٠٠	٢٠,٦٨٩	٣٢٦,٧٩٨	١٦٤,٢٩٨
١٩٩٣	٢١,٧٦٣	١,٩٨٠	٢,٢٠٠	٢١,٥٤٣	٣٠٥,٢٥٥	١٤٢,٧٥٥
١٩٩٤	٢٣,٠٦٥	٢,٠٩٠	٢,٢٠٠	٢٢,٩٥٥	٢٨٢,٣٠٠	١١٩,٨٠٠
١٩٩٥	٢٣,٩٩٩	٢,٢٠٠	٢,٢٠٠	٢٣,٩٩٩	٢٥٨,٣٠١	٩٥,٨٠١
الإجمالي	٢٥٤,٥٢٠	٢٢,٣٨٠	٣٥,٢٠٠	٢٤١,٦٩٩		

* أرقام استهلاك المياه في الأغراض البلدية والصناعية من خطة التنمية الخامسة (جدول ١/٩، ص ٢١٨)، وتم تقدير الاستهلاك في السنوات البينية بناءً على هذه الأرقام.

** الإجمالي يمثل مجموع استهلاك الأغراض الزراعية والبلدية والصناعية مطروحاً منه كمية التغذية السنوية.

وعندما بدأت سرعة التوسع في إنتاج القمح تهدأ بعد أكثر من عقد من الزمان فقط على تبني سياسة دعم وتشجيع زراعة القمح غير المقيدة، اتضح أن الضرر الذي تسبب به القمح على مخزون الموارد المائية الجوفية في المملكة العربية السعودية لا يمكن علاجه مطلقاً في المستقبل المنظور. بمعنى آخر، فإن الدعم والتشجيع غير المدروس علمياً في ظل الموارد المائية المتاحة لشعاع الأمن الغذائي أدى إلى ظهور مشكلة الأمن المائي في المملكة.

ومن جهة أخرى وإجابة على المنادين بضرورة تحقيق الأمن الغذائي - أو القومي - فإن كثيراً من الدول الغنية والمتقدمة لا تنتج حتى استهلاكها المحلي من القمح (جدول ٣)، على الرغم من تقديم تلك الدول أنواعاً عديدة من الدعم والإعانات لمزارعيها، حتى أن ٧٥٪ من دخل المزارع السويسري يأتي من الإعانات الحكومية.

وختصر القول، أن قضية الأمن الغذائي قد لا تكون قائمة على أية أسس اقتصادية أو أمنية أو سياسية أو حتى تاريخية حديثة، كذلك فإن الدول ومنذ نهاية الخمسينات الميلادية تزرع المحاصيل الزراعية التي لديها ميزة نسبية Comparative Advantage في إنتاجها وتستورد ما سواها في ظل ظروفها الاقتصادية.

الحظر الغذائي

اعتمدت خطة التنمية الزراعية التي انتهجتها وزارة الزراعة والمياه السعودية في أواخر السبعينات الميلادية على شعار "الأمن الغذائي" للحيلولة دون حدوث حطراً غذائياً على المملكة. هذه التنمية الزراعية ركزت على محصول القمح ودعمه بطريقة لم يسبق لها مثيل في جميع دول العالم. فَمَا هي حقيقة شعار الأمن الغذائي؟ وهل هناك أساس لاحتفال حدوث حطراً غذائياً على المملكة؟ أو هل هناك أساس علمي للتخوف من قيام ما يسمى بكارتل Cartel منتجو القمح؟

يُعرف الاقتصاديون الكارتل Cartel بأنه مجموعة من الدول (أو الشركات) تتفق فيما بينها على تحديد كميات الإنتاج من السلعة التي يبيعونها. وبمعنى آخر، هم مجموعة من المحتكرين تحاول الاتحاد فيما بينها بهدف زيادة الأسعار عن طريق تحديد الكمية المعروضة من السلعة.

ومن شروط الكارتل أن تكون السلعة الاحتكورية تتميز بثلاث خصائص:

(١) الطلب منخفض المرونة Low Elasticity of Demand على هذه السلعة.

(٢) قلة عدد الدول (الشركات) المنتجة لهذه السلعة.

(٣) إمكانية منع هذه السلعة من السوق لفترات طويلة (إذا لزم الأمر).

وغياب أي من الشروط الثلاثة المذكورة يُقلل بشكل كبير من إمكانية قيام الكارتل بصفة عامة.

وتشير الشواهد العملية والعلمية إلى صعوبة تحقق الشرطين الأخيرين على المستوى العالمي في حالة القمح، إذ لا تبدو الدول المنتجة والمصدرة للقمح في العالم من القلة واتفاق المصالح بالدرجة التي تسمح لها بالاتفاق فيما بينها بشكل فعال. هذا فضلاً عن عدم إمكانية منع محصول القمح من السوق لفترات طويلة دون تحمل تكاليف تخزين مرتفعة أو دون تدهور صفاته أو تلفه. ومن ناحية أخرى، فإنَّه على الرغم من انخفاض مرونة الطلب على القمح بصفة عامة إلا أنَّ النمط الغذائي السعودي يعتمد على الأرز أكثر من اعتماده على القمح.

جدول (٣) عدد السكان وإنتاج القمح والموارد المائية لبعض الدول.

إنتاج القمح (الف طن)	استهلاك الفرد من المياه		كمية المياه المتجددة (م ^٣ /فرد/سنة)	عدد السكان (مليون)	الدولة
	متز مكعب في السنة	(%) من المياه المتجددة			
١٧٠٠	٩٩٨ %**	*١٣٩٨	١٤٠	١٧	المملكة*
صفر	٢	٥٢٥	صفر	٢,١٤	الكويت
٥٥	% ١٦	٢٧١	١٦٩٠	٢,٧٤	لبنان
١	% ٢٤	٦٢٣	١٢٢٠	١,٥٢	عُمان
صفر	% ٣٢	٨٤	٢٢٠	٢,٧١	سنغافورة
٨	**% ٢٩٩	٨٨٤	١٨٠	١,٥٩	الإمارات
٢١٦	% ٨٦	٤١٠	٣٣٠	٤,٦٦	اسرائيل
٥٣	% ٣٢	١٧٣	٢٤٠	٤,٠١	الأردن
٥٢٠	% ٢	٢٣٥	١٤٣٤.	٣,٥	أيرلندا
١٠٠٨	% ١٦	٩٩٤	٦٦٠	١٤,٩٤	هولندا
٣٥٩	% ٣	٦٠٤	٢١٩٦٠	٤,٩٨	فنلندا
٣٧٩	صفر %	٤٩١	٩٤٤٥٠	٤,٢٥	النرويج
٣٦٧	% ١٦	١٠٧٥	٣٤٥٠	٩,٨٧	البرتغال
٥٨٠	% ٢	١٦٨	٦٢٤٠	٦,٧١	سويسرا
١٨١	صفر %	٥٨٥	١١٤٩١٠	٣,٣٩	نيوزيلندا
٦٣٨	% ١٦	٧٣٢	٤٣٩٠	١٢٣,٥٤	اليابان

* بالنسبة لاستهلاك الفرد من المياه في المملكة فقد تم استخراجها بقسمة إجمالي استهلاك المياه عام ١٩٩٥م (٢٣٧٦٧ مليون متر مكعب) (جدول ٢) على سكان المملكة (١٧ مليون نسمة) وذلك لأن الرقم الموجود في المصدر الأول يخص عام ١٩٧٥م.

** الرقم الذي يتجاوز ١٠٠% يعني أن هناك سحباً من الموارد المائية الجوفية غير المتجددة.
المصدر:

World Resources: A Guide To the Global Environment (1994 - 95).

World Resources Institute, Oxford University Press, New York, N.Y., U.S.A., 1994, (Table 22.1).

FAO Yearbook (1994). Food and Agriculture Organization, Rome, Italy.

من جهة أخرى، وفي ظل النظام العالمي الجديد وكذلك من تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث تتضح

الحقائق التالية:

- (١) لم يطبق بحق المملكة منذ تأسيسها أية عقوبات دولية.
- (٢) لا يوجد للمملكة أي أعداء من الدول الكبرى المصدرة للقمح.
- (٣) المملكة من أكثر الدول في العالم احتراماً للأنظمة والقوانين الدولية.
- (٤) لم يطبق حظر غذائي على أي دولة في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وباختصار، فإنَّه في ظل النظام العالمي الجديد وأنظمة وقوانين منظمة التجارة الدولية (World Trade Organization) وطبيعة المملكة السياسية والاقتصادية تتلاشى صحة إمكانية فرض حظر غذائي (قمحي) على المملكة، بل إن خطر الحظر الغذائي لم يكن موجوداً أصلاً.

الأمن الغذائي في المملكة

كما تقدم يتضح أن قضية الحظر الغذائي (القمحي) بصفة عامة صعبة جداً في التطبيق على أي دولة، وأقرب للاستحالة بالنسبة للمملكة على وجه الخصوص. من جهة أخرى يستقر المتأمل لاستراتيجية وزارة الزراعة والمياه الداعية إلى ضرورة تحقيق الأمن الغذائي بأنَّ هذه الاستراتيجية ركزت على محصول واحد هو القمح، فهمل القمح هو الغذاء الرئيسي والوحيد في المملكة؟ بالطبع الإجابة بالنفي، ولكن لا توجد إجابة على سبب التفضيل والتشجيع الذي تفرَّده به القمح من دون جميع المنتجات الزراعية والحيوانية. ولكن هذه التأملات في الاستراتيجية التي تبنتها وزارة الزراعة والمياه بتشجيع ودعم زراعة القمح بمفرده بهدف تحقيق الأمن الغذائي لا تعطي إجابة وافية على السؤال: كيف نضمن الأمن القمحي (وليس الغذائي) في المملكة؟

في حالة قبول النتيجة بأنه في ظل النظام العالمي الجديد لا توجد مشكلة حظر غذائي على المملكة، فإن
الجواب على هذا السؤال يتمثل في النقاط والحقائق التالية:

- (١) القمح محصول زراعي يقبل التخزين لمدة طويلة وصلت إلى سبع سنوات على عهد سيدنا يوسف عليه السلام قبل أكثر من خمسة آلاف سنة.
- (٢) طاقة الصوامع المتوفرة لدى المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق تبلغ حوالي (٢,٤) مليون طن تكفي استهلاك المملكة لمدة سنتين.
- (٣) القمح محصول زراعي سهل الإنتاج في ظروف المملكة ولا يتطلب تكنولوجيا معقدة.
- (٤) القمح يحتاج إلى (٤-٥) أشهر لإنتاجه منذ بداية تسوية الأرض حتى الحصاد.

يتضح من هذه النقاط أنَّه في حالة فرض حظر قمحي (غذائي) على المملكة فإنَّه بإمكانها إنتاج كميات القمح اللازمة للاستهلاك المحلي خلال فترة لا تتجاوز سنة (٦) أشهر، حيث عندئذ سيكون المخزون المتبقي في الصوامع يكفي استهلاكها لمدة (١٧) شهراً. لهذا فالأمن الغذائي القمحي على وجه الخصوص سهل التحقيق، وليس مرتبطاً بضرورة إنتاج القمح محلياً باستمرار.

المياه للأغراض البلدية والصناعية

على الرغم من أن جميع الحملات الإرشادية التي تقوم بها الجهات الرسمية في المملكة العربية السعودية حول ترشيد استهلاك المياه مركزة على تلك المياه التي تُستخدم في الأغراض البلدية والصناعية، إلا أن هذه المياه تعتبر صغيرة جداً إذا ما قورنت بتلك الكميات من المياه التي يستهلكها القطاع الزراعي.

فخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥م استهلك القطاع البلدي والصناعي حوالي (٢٢,٤) مليار متر مكعب فقط مقارنة بحوالي (٢٥٤,٥) مليار متر مكعب للقطاع الزراعي، أي أن استهلاك القطاع الزراعي يعادل حوالي (١١,٤) ضعف استهلاك القطاع البلدي والصناعي (جدول ٢).

من جهة أخرى فإن الأمن المائي في المملكة يعتبر قضية بسيطة جداً في حالة التركيز على موضوع توفير الكميات اللازمة من المياه للأغراض البلدية والصناعية، وهذا هو الذي جارٍ حالياً، حيث أن الكميات اللازمة من المياه للقطاع البلدي والصناعي يمكن توفيرها من محطات التحلية التي تقوم أساساً على النفط مع تغطية النقص من المياه الجوفية.

بمعنى أدق، فطالما أن هناك أمناً نفطياً في المملكة، فإن هناك بكل تأكيد أمناً مائياً للأغراض البلدية والصناعية فقط ولكن ليس للزراعة، فالنقط قد يستطيع شراء أي شيء، ولكنه لن يستطيع شراء ما لم تمنحه الطبيعة.

المياه والزراعة في خطط التنمية الخمسية

على الرغم من صدور ست خطط خمسية للتنمية في المملكة، وكذلك التقدم الواضح في إعداد هذه الخطط منذ صدور الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٧٠م)، إلا أن حظ خطط التنمية في التوقع بوضع المياه الجوفية في المملكة كان أقل من حظ بقية القطاعات الأخرى. بل إنه كان هناك اختلافاً كبيراً بين توقعات خطط التنمية بشأن المياه والزراعة وما حدث بالفعل في سنوات الخطة (جدول ٤).

فعلى سبيل المثال كانت خطة التنمية الرابعة (١٩٨٥-١٩٩٠م) أكثر خطط التنمية اهتماماً بالمياه، وكانت خطة التنمية الوحيدة التي أوضحت مخزون التكوينات الرئيسية للمياه بالأرقام، وذكرت أن أوضاع المياه في بعض مناطق المملكة حرجة من حيث عدم التوازن المتزايد بين موارد المياه واستعمالاتها. وكذلك ذكرت الخطة ضرورة الإسراع في إصدار الخطة الوطنية للمياه ونشرها.

أما خطة التنمية الخامسة (١٩٩٠-١٩٩٥م) فكانت مقتضبة إلى حد ما وافتقدت الأرقام مقارنة بخطة التنمية الرابعة. إلا أنها أشارت بوضوح إلى تأخر إعداد الخطة الوطنية للمياه، وعدم استكمال الدراسات الهيدرولوجية اللازمة لتكوين قاعدة بيانات دقيقة تساعد على الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية للمياه وتحديث تقديرات الاحتياطي المؤكد من المياه في الطبقات الرئيسية والثانوية. ولكنها أخطأت في تقديرها لكميات المياه المتوقع استهلاكها في القطاع الزراعي في نهاية الخطة بمقدار النصف تقريباً (١٢,٧) بليون متر مكعب توقعته في نهاية الخطة عام ١٩٩٥م مقابل ١٨,٥ بليون متر مكعب تم استهلاكه فعلياً في عام ١٩٩٥م.

ولابد من الإشارة إلى أن خطط التنمية الخمسية احتوت على توصيات وملاحظات قيمة جداً - خاصة من خطة التنمية الثالثة - والتي للأسف لم تأخذ بها وزارة الزراعة والمياه مطلقاً إلى الآن.

جدول (٤) المياه والزراعة في خطط التنمية الخمسية للمملكة العربية السعودية

القطاع	البرقعات في نهاية الخطة أو الأمداف والسياسات أو اللاخطات على الخطة السابقة	الخطة الخمسية
الرياح		
وزارة الزراعة تُعيد إنتاج القمح كان ٥٠٠٠ طن قبل الدم		
استهلاك القطاع الزراعي في نهاية الخطة (١٤٢٠هـ)	(١) ارتفاع إنتاج القمح من ١٣٥,٠٠٠ إلى ٢٣١,٠٠٠ طن.	الأولى (١٣٩٠هـ)
حوالي ١٠,٣ بليون مكعب من المياه.	(١) احتياجات الزراعة من المياه ١٩٠٠ مليون م ^٣ في ١٣٩٥هـ/١٩٤٤.	العابية (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)
(١) المساحة البروية كانت ٩٤٩,٠٠٠ هكتار عام ١٤٠٥هـ.	(٢) ضرورة تعديده كميات المياه الجوفية المسحوقة سنوياً.	
(٢) مدينة الرياض بدأت تعهد أساساً على مياه الخلية قبل نهاية هذه الخطة.	(١) في ١٤٢٠هـ سيكون هناك ٢٥٠,٠٠٠ هكتار أراضي مروية.	الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)
في نهاية الخطة (١٤١٠هـ) كان استهلاك القطاع الزراعي حوالي ١٨,٥ بليون مكعب.	(٢) لا حاجة لإقامة محطات تحلية على الخليج العربي حتى ١٤٢٠هـ.	
في نهاية الخطة (١٤١٥هـ) كان استهلاك القطاع الزراعي حوالي ٢٣,٧ بليون مكعب.	(٣) مدينة الرياض لا تحتاج إلى مياه تحلية في فترة الخطة.	
لا زالت الخطة في أشهرها الأولى.	(٤) وضع المياه في المملكة حرج في أماكن عديدة.	
لم تصلر إلى الآن الخطة الوطنية للمياه.	(١) استهلاك المياه في الزراعة كان أربعة أضعاف تقديرات الخطة الثالثة.	الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠هـ)
لم يُعتمد عن أية مسوحات جيولوجية جديدة.	(٢) الخطة الوحيدة التي ذكرت مخزون الكبريتات الرئيسية بالأرقام.	الخامسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ)
لا زالت وزارة الزراعة والمياه تُعتبر تصاريح مشاريع أعلاف.	تقتض استهلاك القطاع الزراعي من المياه من ١٤,٦ إلى ١٢,٧ بليون م ^٣ في نهاية الخطة.	
	(١) محبوبة المزارع المائية.	
	(٢) عدم إمداد الخطة الوطنية للمياه.	السادسة (١٤٢٠-١٤٢٥هـ)

المصدر: وزارة التخطيط: خطط التنمية الخمسية (الأولى - السادسة، ١٩٧٠-٢٠٠٠م)، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الأمن المائي: إمكانية التحقيق

كما تقدم ومن الأرقام التي تم حسابها (جدول ٢) يتضح أن وضع المياه الجوفية في المملكة العربية السعودية حرج ويحتم ضرورة الخروج باستراتيجية أو خطة وطنية للمياه تحافظ على هذه الثروة الثمينة النادرة وغير المتجددة.

لذلك فإن التحدي الحقيقي بجانب تنمية مصادر المياه المختلفة هو المحافظة على كميتها النوعية ونوعيتها

في المستقبل من خلال الاقتراحات التالية:

- (١) إنشاء وزارة للمياه مستقلة أو مجلس أعلى أو هيئة ملكية للمياه لها السلطة المطلقة في وضع وتطبيق خطة للمحافظة على المياه في المملكة.
- (٢) سرعة عمل مسح جيولوجي دقيق لتقدير الاحتياطيات المائية الجوفية الحقيقية الممكن استخراجها اقتصادياً.
- (٣) تخفيض ما يستهلكه القطاع الزراعي من المخزون المائي الاستراتيجي عن طريق تقليص المساحة المزروعة في المناطق المختلفة التي تضح منها المياه من التكوينات الرئيسية.
- (٤) منع تصدير المنتجات الزراعية المستهلكة للمياه خاصة الأعلاف والألبان.
- (٥) عدم حماية أو تشجيع زراعة المنتجات الزراعية كثيرة الاستهلاك للمياه (محاصيل الحبوب) التي يمكن استيرادها من السوق العالمي، كذلك وقف جميع التصاريح الجديدة لمشاريع الأعلاف وكذلك وقف جميع أنواع الدعم والتشجيع والقروض لمشاريع الأعلاف القائمة حالياً.
- (٦) يجب تحديث المعلومات الخاصة بموارد المياه والاستهلاك منها والطلب المتوقع عليها بصفة دورية ومن واقع مسوحات جيولوجية حقلية، وكذلك ضرورة دعم وتشجيع إجراء الدراسات والأبحاث عن المياه.
- (٧) استخدام الآلية السعرية لمنع الإسراف والهدر في استخدام المياه ليس للأغراض البلدية والصناعية كما هو مطبق حالياً فحسب، بل في الأغراض الزراعية عن طريق تركيب عدادات مياه على الآبار المحفورة على التكوينات الجيولوجية الرئيسية التي تحتوي على مياه غير متجددة.
- (٨) زيادة كميات مياه الصرف الصحي المعالجة والمستخدمه حالياً على نطاق ضيق في الزراعة، حيث يتم حالياً تنقية كمية بسيطة جداً لا تتجاوز ٥٦ مليون متر مكعب سنوياً (١٤١٤هـ).
- (٩) ضرورة إلزام المزارعين باستخدام أنظمة الري بالتنقيط كلما أمكن ذلك بشكل مكثف.

دور البحث العلمي في تنمية الموارد المائية في المملكة العربية السعودية

أحمد محمد العبدالقادر، عبد الرحمن إبراهيم العبدالعال، علي عبداللطيف شمام

دور البحث العلمي في
تنمية الموارد المائية في المملكة العربية السعودية

أحمد محمد العبدالقادر ، عبدالرحمن أبراهيم العبدالعالي ، علي عبداللطيف شمام
الإدارة العامة لبرامج المنح-مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية
ص.ب. ٦٠٨٦ الرياض ١١٤٤٢

الخلاصة

تعد المياه في مناخ صحراوي حاف مثل المملكة العربية السعودية من أكثر الموارد الطبيعية أهمية وذلك لندرتهما سواء من حيث الكمية أو النوعية . وقد أدركت المملكة هذه الحقيقة كون أن توفر المياه يُعد عاملاً مهماً وحيوياً لخطط التنمية الأمر الذي يتطلب العمل على استغلال المصادر المائية المتوفرة بشكل أمثل. ويعتبر البحث العلمي الموجه لمعالجة قضايا التنمية في قطاعات المملكة المختلفة ركيزة أساسية لنجاح خطط التنمية الشاملة وجزءاً لا يتجزأ من التخطيط الشامل لأي من تلك القطاعات، الأمر الذي جعل هناك قناعة تامة بأهمية الدور الذي يلعبه البحث العلمي لخدمة القضايا التنموية المختلفة في المملكة. وقد تركز دور البحث العلمي في المملكة لمناقشة القضايا ذات الطبيعة المميزة و في مقدمتها المصادر المائية و سبل تنميتها. و تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على دور البحث العلمي في تنمية الموارد المائية في المملكة من خلال استعراض ما تم إنجازه من أبحاث مدعمة من قبل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في هذا الخصوص مع تقديم لمقترحات الأولويات في مجال الدراسات المائية.

المقدمة

لقد أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المملكة في العقدين الماضيين وما صاحبهما من ارتفاع مستويات المعيشة والدخول الفردية والتوسع الزراعي إلى ازدياد الطلب على المياه بشكل كبير و ملحوظ وأصبح الطلب على المياه يفوق كثيراً الاستعاضة الطبيعية. وتشير الإحصاءات إلى أن القطاع الزراعي هو المستهلك الرئيس للمياه في المملكة، حيث يستهلك ما يقارب ٨٠٪ - ٩٠٪ من الاستهلاك السنوي العام للمملكة، تمثل المياه الجوفية النصيب الأكبر منها (خطة التنمية الخامسة، ١٩٩٠). و بمقارنة الاستهلاك السنوي للمياه في القطاعات المختلفة بالمملكة خاصة القطاع الزراعي مع نظيره في الجزيرة العربية، فإننا نجد أن المملكة تستهلك سنوياً ما يعادل ٧٢٪ من مجموع الاستهلاك السنوي للمياه في دول الجزيرة العربية. ففي عام ١٩٩٠، قدر الاستهلاك السنوي للمياه في المملكة بحوالي ١٦٣ بليون متر مكعب مقارنة بحوالي ٢٢٥ بليون متر مكعب استهلك خلال نفس الفترة في الجزيرة العربية (عبدالرزاق، ١٩٩٥؛ خطة التنمية الخامسة، ١٩٩٠).

و قد أدى النمو السكاني الكبير في المملكة وما صاحبه من تغيير في التوزيع السكاني الناتج من استقرار سكان البادية في المحجر والمدن إلى ازدياد الطلب على المياه، حيث ازداد عدد سكان المملكة من ٧ مليون نسمة عام ١٣٩٥ هـ إلى ما يقارب ١٦ مليون نسمة عام ١٤١٠ هـ. بمعدل نمو يبلغ ٥,٣٪ سنوياً. وإذا ما استمر هذا النمو على نفس الوتيرة فإن عدد سكان المملكة سيصل إلى حوالي ٤٢ مليون في عام ١٤٤٠ هـ

(Urban and Nightigale, 1993). وقد أدت الزيادة السكانية وما صاحبها من توسع في المدن إلى ازدياد الاستهلاك الفردي من المياه، حيث يبلغ المتوسط اليومي لاستعمال الفرد من المياه في مدينة الرياض على سبيل المثال حوالي ٤٠٠ لتر. ومع ازدياد الاستهلاك الفردي للمياه ازدادت المخلفات البلدية السائلة (مياه الصرف الصحي). ونتيجة لهذا الاستهلاك المتزايد على المياه خاصة الجوفية منها وعدم توفر تغذية طبيعية كافية فإن الحاجة قد أصبحت ملحة لاتخاذ إجراءات عاجلة من شأنها ترشيد الاستهلاك وتنمية مصادر المياه المختلفة والبحث عن وسائل للاستغلال الأمثل لهذا المصدر الحيوي الهام.

والمواجهة الطلب المتزايد على المياه بمختلف القطاعات ، فقد ظهرت الحاجة إلى تنويع مصادر المياه وعدم التركيز على مصادر المياه الجوفية (متجددة وغير المتجددة) والسطحية والتي تعتبر قليلة نسبياً. لذا فقد تبنت المملكة فكرة استيراد تقنيات المياه الحديثة والمتمثلة في تقنيات تحلية مياه البحر وتنقية المياه الجوفية ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي.

إن الوضع المائي في المملكة يعتبر وضعاً مميزاً وحرماً ويتطلب موازنة دقيقة وذلك نظراً لطبيعة المصادر المائية المتوفرة والمحدودة. فالمياه الجوفية والتي تعد المصدر الرئيس في المملكة تعتبر في غالبها مصادر غير قابلة للتحديد ومحملة النضوب. ورغم أهمية المياه الجوفية في المملكة إلا أنه لا توجد دراسات مؤكدة تقدر المخزون المائي في الطبقات الحاملة للمياه وكذلك مقدار الإستعاضة الطبيعية السنوية لتلك الطبقات. ففي دراسة لعبدالرزاق و محان (١٩٩٠) قدرت كمية المياه الجوفية للمملكة بحوالي ٢٥٤ مليار متر مكعب، في حين أشارت خطة التنمية الرابعة (١٩٨٥) إلى أن كمية المياه الجوفية للمملكة تقدر بحوالي ٣٣٧ مليار متر مكعب.

و المياه السطحية والتي تعتبر المصدر المائي الثاني في المملكة تعتمد على مياه الأمطار القليلة نسبياً، حيث تقدر كمية المياه السطحية السنوية بحوالي ٩٠٠ مليون متر مكعب (باحنسل، ١٩٨٩؛ البراهيم، ١٩٩٠). ومياه البحر الخلاة و المياه الجوفية المنقاة والمياه المعالجة بعد الاستخدام يعتبران مصادر ذو تكلفة اقتصادية عالية . و يوجد في المملكة حالياً ٢٣ محطة لتحلية المياه المالحة منها ١٩ محطة على ساحل البحر الأحمر و ٤ محطات على ساحل الخليج العربي. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه المحطات حوالي ٧١٥ مليون متر مكعب سنوياً أو ما يعادل ٢٤,٤٪ من الإنتاج العالمي للمياه الخلاة (التقرير السنوي للتحلية، ١٤١٤-١٤١٥). كما يوجد ما يقارب ٧٦٠ محطة لتنقية المياه الجوفية في المملكة تبلغ الطاقة الإنتاجية اليومية لكل منها أكثر من ١٠٠ متر مكعب (Wangnick, 1992). أما فيما يتعلق بمياه الصرف المعالجة ، فإن كميتها تقدر بحوالي ٢١٧ مليون متر مكعب سنوياً (عبدالرزاق، ١٩٩٥).

ومن الأسباب التي دعت إلى زيادة استهلاك المياه في المملكة اعتباره سلعة حرة غير اقتصادية، حيث يلاحظ أن المياه المستخدمة في القطاع الزراعي إما أن تكون مجانية كما هو الحال في مشروع الصرف و الري بالأحساء أو من آبار خاصة بالمزارعين، مما يفقد الحافز لاستخدام المياه أو المحافظة عليها. وعلى مستوى الاستهلاك المنزلي فإن انخفاض قيمة المياه التي توفرها الدولة بسعر زهيد يصل إلى ٣٠ هلة/م^٣ للشريحة الأولى والتي تغطي غالبية المنازل في المدن، قد أفقدها الحافز على الترشيد في استهلاك الثروة المائية (البراهيم، ١٩٩٠). كما أن وجود عدة جهات حكومية مسئولة عن قطاع المياه (وزارة الزراعة و المياه، المؤسسة العامة لتحلية المياه، وزارة الشؤون البلدية و القروية، مصالح المياه، ...) قد يسبب الازدواجية في تنظيم وإدارة ترشيد استهلاك المياه.

الأبحاث ذات العلاقة بتخطيط و تنمية الموارد المائية في المملكة

نظرا لما يلعبه البحث العلمي من دور فاعل للمساهمة في دفع عجلتي النمو والتطور الاقتصادي والصناعي والاجتماعي و ما يقدمه من حلول لمشاكل تنموية و ما يفتحه من آفاق المعرفة في العلوم المختلفة، فقد ركزت الخطط التنموية الخمسية للمملكة على أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه البحث العلمي الموجه لتحقيق أهداف التنمية الشاملة لجميع القطاعات و في مقدمتها قطاع المياه.

و لقد اضطلعت جهات عديدة في المملكة بدور أساس في دعم و تنفيذ الدراسات و الأبحاث ذات العلاقة بالمياه و التي يمكن تصنيفها إلى نوعين: النوع الأول يتم من خلال الجهات المسؤولة عن إدارة وتأمين وتنمية مصادر المياه وهذه الدراسات تعتبر جزءاً من نشاطاتها الضرورية لتحقيق المهام المناطة بها، والنوع الثاني من الأبحاث يتم من قبل الجهات البحثية كالجوامع والمؤسسات الممولة للبحوث.

وفي العادة تستعين الجهات المسؤولة عن قطاع المياه بشركات استشارية لإجراء الدراسات إضافة إلى قيام منسوبيها ببعض منها. ومن تلك الجهات وزارة الزراعة والمياه، وزارة الشؤون البلدية والقروية ، وزارة البترول والثروة المعدنية، المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، الشركات الزراعية، إضافة إلى جهات حكومية أخرى. فبالنسبة لوزارة الزراعة والمياه، فإن الدراسات التي تتم عن طريقها سواء من خلال الشركات الاستشارية أو منسوبي الوزارة فهي تهدف في معظمها إلى الحصول على بيانات أساسية عن المياه و نمذجتها والتعرف على الخصائص الهيدرولوجية والكيميائية للطبقات الحاملة للمياه. ومن ذلك يتم تحديد الاستخدامات المختلفة للمياه في المملكة سواء في الزراعة أو الشرب. كما أن الوزارة تقوم بإمداد جهات مختلفة بالمعلومات والبيانات المتعلقة بالمياه الجوفية.

أما الدراسات التي تتم عن طريق وزارة الشؤون البلدية والقروية فتقتصر في معظمها على مياه الشرب والصرف الصحي وتتم في الغالب عن طريق المكاتب الاستشارية. وتقوم وزارة البترول والثروة المعدنية بإجراء الدراسات لأغراض التعدين وذلك بالتعرف على خصائص بعض الطبقات لمعرفة إمكانية استعمال مياهها في التعدين. كما أن شركة أرامكو تجري دراسات لأغراض مختلفة خاصة تلك التي تتعلق بمحرم آبار مواقع الاستكشاف. وبالنسبة للشركات الزراعية فإن معظم الدراسات تتم بغرض جمع البيانات لأغراض النمذجة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المائية التي تخدم الأغراض الإنتاجية وتستعين في ذلك بالشركات الاستشارية. كما قامت المؤسسة العامة لتحلية المياه بإنشاء مركز أبحاث يهدف لوضع الخطط و إجراء الدراسات في المجالات المختلفة كصناعة تحلية المياه المالحة وتطويرها، إجراء التحاليل المختلفة على مياه البحر و المياه العذبة المنتجة للتأكد من خلوها من الملوثات الضارة، إضافة إلى إجراء التحاليل للكشف عن التلوث البكتيري و الأحياء البحرية الدقيقة.

وفي الجوامع يتم إجراء الدراسات من قبل أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الكليات والمراكز البحثية وكذلك من خلال طلبة الدراسات العليا. وهذه الدراسات تتم إما بتمويل من الجهة نفسها أو عن طريق تمويل خارجي من الجهات المعنية بالمياه أو جهات بحثية ممولة للبحوث. وتعتبر مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الممول الرئيسي للبحوث في المملكة في شتى المجالات بما في ذلك قطاع المياه.

و قد أولت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الدراسات المائية عناية خاصة نظرا لما تمثله المياه من أهمية للمملكة، فأخذت على عاتقها مهمة دعم و تشجيع الدراسات التي تعنى بتنمية و تخطيط الموارد المائية

بالمملكة و ذلك من خلال ما تقدمه من دعم للبحوث في أربعة برامج للمنح: برنامج منح الأبحاث السنوية، برنامج منح الأبحاث الوطنية، برنامج أبحاث طلبة الدراسات العليا، و برنامج المنح الصغيرة.

فمن خلال برنامج منح الأبحاث السنوية تقوم المدينة بتحديد أولويات بحثية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة و من خلال توصيات الندوات والمؤتمرات وتوصيات اللجان الفنية التي تشكل عادة لدراسة موضوع معين و ذلك بهدف المساهمة في إيجاد حلول لبعض المعوقات والمشكلات التي تواجه خطط التنمية في القطاعات المختلفة. و من خلال برنامج منح الأبحاث الوطنية تقوم المدينة بدعم و تنفيذ الأبحاث ذات الطابع الوطني التي تتطلب مشاركة عدة جهات في التمويل والتنفيذ. و يهدف برنامج أبحاث طلبة الدراسات العليا إلى تشجيع وتطوير القدرات البحثية لدى طلاب الدراسات العليا في جامعات المملكة والعمل على توجيه الأبحاث لإيجاد حلول في المواضيع التي ترغب المدينة أو الجهات الحكومية في دراستها، كما يهدف برنامج المنح الصغيرة إلى دعم الأبحاث التي لا ترقى بحجمها إلى المنح السنوية والتي تعالج مواضيع ذات أهداف محددة خلال فترة و حيزة (سنة واحدة) و بميزانية محدودة تخصص لتوفير المتطلبات التي قد لا تكون متوفرة للباحثين في الجامعات وغيرها.

و قد تم دعم ٣٥٨ بحثاً خلال برنامج المنح السنوي في المجالات العلمية المختلفة بتكلفة تقدر بحوالي ٣١٣ مليون ريال كما تم دعم ٧٥ بحثاً خلال برنامج المنح الوطنية بتكلفة تقدر بحوالي ١٠١ مليون ريال، كما تم دعم ٦٥ بحثاً من خلال برنامج المنح الصغيرة الأول وكذلك ٧٠ بحثاً ضمن برنامج منح طلبة الدراسات العليا. و تتضمن الدراسات التي دعمتها المدينة منذ إنشائها في المياه المجالات التالية:-

١) المياه الجوفية.

٢) تحلية المياه.

٣) المياه السطحية.

٤) المياه الزراعية.

٥) معالجة مياه الصرف.

٦) نوعية مياه الشرب.

و يوضح جدول رقم (١) توزيع الدراسات المائة المدعومة من قبل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم و التقنية من خلال برنامج المنح السنوي و المنح الصغيرة حتى عام ١٤١٦ هـ وفقاً لطبيعة المصادر المائية و استخداماتها، عدد الدراسات، و تكاليف تنفيذها. حيث بلغ عدد الدراسات المدعومة ٤٩ دراسة بتكلفته إجمالية تقدر بحوالي ٣٢,٦٢ مليون ريال. و قد حظيت الدراسات المتعلقة بدراسة المياه الجوفية بأكثر دعم مالي و عدد الأبحاث المدعومة. و فيما يلي استعراض لأهم الدراسات البحثية المدعومة في مجال المياه.

المياه الجوفية

بلغ عدد الأبحاث التي دعمتها المدينة لدراسة مصادر المياه الجوفية عشرة أبحاث بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي (٧,٩٥) مليون ريال. و قد تناولت هذه الأبحاث دراسة طرق التنمية المثلى لبعض طبقات المياه الجوفية في المملكة و طرق الاستعاضة الطبيعية لتلك الطبقات. و هذه الدراسات على النحو التالي:-

جدول (١)

توزيع الدراسات المائية المدعومة من قبل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم حتى عام ١٤١٦ هـ.

مجال الدراسة	عدد الدراسات	التكلفة بملايين الريالات
المياه الجوفية	١٠	٧,٩٥
تقنية تحلية المياه	١٠	٣,٥٣
المياه السطحية	٩	٦,٥٩
المياه الزراعية	٩	٦,٢٨
معالجة مياه الصرف	٧	٤,٧٩
نوعية مياه الشرب	٤	٣,٤٨
المجموع	٤٩	٣٢,٦٢

- ١- دراسة عن المياه الجوفية وادي نعمان - مكة المكرمة باستخدام مقننات الأثر المشعة .
- ٢- التنمية المثلى لمكمن الدمام للمياه الجوفية بالمنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية .
- ٣- الاستراتيجيات البديلة لتطوير مصادر المياه.
- ٤- تقييم الاستعاضة الطبيعية للمياه الجوفية.
- ٥- دراسة الطبقات والبيئة الرسوبية لتكوين الخف (الجنوبي) في المملكة العربية السعودية .
- ٦- التغذية الطبيعية لطبقات المياه الجوفية في مناطق الكنبان الرملية.
- ٧- تراكيز النترات في المياه الجوفية وطرق إزالتها في المنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية.
- ٨- تغذية المياه الجوفية في المملكة باستخدام مياه الصرف الصحي.
- ٩- دراسة الخواص الجيوفيزيائية والهيدروجيولوجية لشمال غرب المدينة المنورة.
- ١٠- دراسة مشكلة ازدياد ملوحة مياه آبار منطقة القصيم.

تقنية تحلية المياه

بلغ عدد الأبحاث التي دعمتها المدينة لدراسة ما يتعلق بتقنية تحلية المياه عشرة أبحاث بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي (٣,٥٣) مليون ريال. وقد تناولت هذه الأبحاث دراسة الطرق المستخدمة لتحلية المياه في المملكة وإمكانية تطويرها. وهذه الدراسات على النحو التالي:-

- ١- دراسة لمعرفة مستوى أداء الطرق المختلفة لتحلية المياه في المملكة العربية السعودية .
- ٢- تصميم واختبار جهاز لتحلية المياه متعدد المراحل يعمل بخاصة الانتشار.
- ٣- تأثير زيادة كفاءة التكتيف على أداء وحدات التحلية الوميضية متعددة المراحل.

- ٤- قياس التآكل في الأنابيب مع استمرار محطة التحلية في عملها.
- ٥- دراسة التآكل ومقاومته في محطات التحلية.
- ٦- تحلية المياه بالتناضح العكسي/تقويم كوابح الترسبات وأغشية التناضح العكسي.
- ٧-دراسة تخطيطية لاستخدام الطاقة النووية لتحلية المياه في المملكة العربية السعودية.
- ٨-تقييم أداء أغشية التناضح العكسي المقسمة.
- ٩-دراسة معملة لبعض أنواع الترسبات ذات الأثر السلبي في محطات التحلية.
- ١٠- دراسات على التحشيفات العضوية في مياه البحر المغذية لمحطات التناضح العكسي.

المياه السطحية

- بلغ عدد الأبحاث التي دعمتها المدينة لدراسة مصادر المياه السطحية تسعة أبحاث بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي (٦,٥٩) مليون ريال. وقد تناولت هذه الأبحاث دراسة إمكانية الاستفادة من المياه السطحية (أمطار، سيول، مياه محجوزة خلف السدود المائية) و تنميتها وإعادة استعمالها. هذه الدراسات على النحو التالي:-
- ١- نموذج للتحكم في مياه السيول في المملكة العربية السعودية .
 - ٢- انتقال الرواسب في وديان المملكة العربية السعودية ، الترسبات خلف سد وادي حيزان.
 - ٣- الانهيارات الناجمة عن الفيضانات في وادي الدابله.
 - ٤- حصاد مياه الأمطار من مدن المملكة العربية السعودية.
 - ٥- دراسة وتحسين فاعلية استغلال المياه المحجوزة بواسطة سدود الاستعاضة في المنطقة الوسطى من المملكة.
 - ٦- مصادر المياه في المنطقة الغربية من حيث الموقع وإمكانية إعادة الاستعمال.
 - ٧- نماذج جيومورفولوجية لاستنتاج تصرفات المياه السطحية لمساقط الأمطار ذات فواقد التسرب.
 - ٨- تقويم كميات السيول وأثارها في منطقة جنوب غرب المملكة.
 - ٩-التصرف الهيدروليكي لوادي هدي الشام ووادي عسفان .

المياه الزراعية

- بلغ عدد الأبحاث التي دعمتها المدينة لدراسة الزراعة و المياه تسعة أبحاث بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي (٦,٢٨) مليون ريال. وقد تناولت هذه الأبحاث في مجملها دراسة الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية في بعض مناطق المملكة، إمكانية استعمال المياه شديدة الملوحة في الزراعة، و ترشيد مياه الري. و هذه الدراسات على النحو التالي:-
- ١- الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية الرئيسية في الظروف المناخية للمنطقة الشرقية .
 - ٢- دراسة بيئية لقناة الصرف الرئيسية والمستنقع بالهفوف و إمكان استخدام المياه في تربية الأسماك.
 - ٣- استعمال المياه شديدة الملوحة في الزراعة في البيئة القاحلة.
 - ٤- استخدام مياه الصرف في التربية المكثفة لأسماك البلطي.

- ٥- الاحتياجات المائية لمحصول القمح في الظروف المناخية المختلفة .
- ٦- ترشيد مياه الري باستخدام الجدولة الآلية المعتمدة على أجهزة استشعار الرطوبة في التربة.
- ٧-دراسة تأثير استخدام مياه الصرف المالحة على محاصيل الشعير والبقول البلدي وفول الصويا والبرسيم وخصائص التربة باستخدام نظامي الري بالرش والغمر.
- ٨-تحفيز تأثير الملوحة ودور الغشاء الخلوي في مقاومة النباتات للملوحة.
- ٩-تقييم أداء نظام الري بالرش.

معالجة مياه الصرف

- بلغ عدد الأبحاث التي دعمتها المدينة لدراسة ما يتعلق بمعالجة مياه الصرف سبعة أبحاث بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي (٤,٧٩) مليون ريال. وقد تناولت هذه الأبحاث دراسة الطرق المختلفة لمعالجة المياه وإمكانية إعادة استخدامها. وهذه الدراسات على النحو التالي:-
- ١- تكثيف معالجة مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها.
 - ٢- استخدام الأوزون والحديدات لإعادة استعمال مياه الصرف بالمملكة العربية السعودية.
 - ٣- أبحاث في طرق الري بمياه المجاري وإمكانية إعادة استعمال مياه الصرف.
 - ٤- إمكانية إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة في الري وأثارها الضارة على النبات والحيوان والإنسان.
 - ٥- تقويم كفاءة محطات الصرف الصحي فنياً واقتصادياً وتطوير أدواتها لتلائم أجواء المملكة.
 - ٦- تقويم التأثير البيئي لمشاريع الصرف الصحي بمدينة جدة.
 - ٧- اكتشاف وإحصاء الفيروسات المعوية في مياه المجاري المعالجة ثانوياً وذلك باستخدام المرشحات الرملية الطبيعية للتخلص من الفيروسات.

نوعية مياه الشرب

- بلغ عدد الأبحاث التي دعمتها المدينة لدراسة مياه الشرب أربعة أبحاث بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي (٣,٤٨) مليون ريال على النحو التالي:-
- ١- العلاقة بين المحتوى الكيميائي والميكروبي في مياه الشرب وبين المشكلات الصحية المحلية في المنطقة الشرقية.
 - ٢- الوقاية من مرض تسوس الأسنان من خلال فلورة مياه الشرب بالمملكة العربية السعودية.
 - ٣- نواتج كلورة مياه الشرب في المملكة العربية السعودية.
 - ٤- تقييم أداء محطات تنقية مياه الشرب في مدينة الرياض ودراسة بدائل المعالجة الكيميائية.

الخلاصة والمقترحات

رغم قيام العديد من الجهات في المملكة بدعم و تشجيع و تنفيذ العديد من الأبحاث التي تتناول الجوانب المختلفة للمياه، إلا انه لم يزل هناك العديد من الجوانب التي لم تطرق بعد. نذكر منها على سبيل المثال تقدير المخزون المائي للمملكة في الطبقات الحاملة للمياه وما يرتبط بتلك الطبقات من خصائص هيدرولوجيه، و تطوير تقنيات المياه الحديثة (تحلية، تنقيه المياه الجوفية، معالجه) و جعلها أكثر ملائمة لظروف المملكة المناخية و استغلالاً للموارد المحلية. كما ينبغي ألا يقتصر دور تلك الجهات البحثية على تنفيذ الأبحاث العلمية بل يجب أن يتعداه إلى تطبيق نتائج تلك الأبحاث و إفادة المجتمع، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود بين تلك الجهات البحثية مع بعضها ومع أجهزة الدولة المعنية بشكل لا يحدث ازدواجية في العمل و يساعد على الإفادة من النتائج. إن القيام بدراسة الجوانب المختلفة لمصادر المياه في المملكة بأنواعها المختلفة يتطلب عملٍ دعويٍّ و تعاونٍ مثمرٍ بين الجهات البحثية و التنفيذية في المملكة من أجل الخروج بتصور شامل عن الوضع المائي في المملكة و الطرق الكفيلة للمحافظة عليه. و أخيراً، فإنه لا بد من وضع خطة لأولويات بحثية يقترح التركيز فيها على دعم الأبحاث في المجالات التالية:-

- ١- سبل إدارة و تخطيط المصادر المائية بالمملكة و سبل ترشيدها.
- ٢- تقدير الاحتياجات المائية الحالية و المستقبلية للقطاعات المختلفة .
- ٣- تطوير المصادر البديلة للمياه في المملكة و حدها فنياً و اقتصادياً.
- ٤- تقنيات إغذاب المياه و تطويرها محلياً.
- ٥- دراسة و تقييم محطات تنقيه مياه الشرب و محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومدى ملائمة العمليات المستخدمة لظروف المملكة و تقييم للبدائل .
- ٦- تقييم شبكات توزيع مياه الشرب و شبكات تجمع مياه الصرف الصحي ومدى تأثير الظروف المحيطة بها و نوعية المواد المستخدمة على جودة مياه تلك الشبكات .
- ٧- المواصفات الخاصة بنوعية المياه للأغراض المختلفة .
- ٨- التأثيرات البيئية لمشاريع المياه وكذلك تأثير الملوثات على الصحة.
- ٩- تقييم إمكانية إعادة استعمال مياه الصرف المعالجة للأغراض المختلفة مع دراسة الأضرار البيئية و الصحية الناتجة عن استخدامها.

شكر و عرفان

يشكر المؤلفون مدينه الملك عبدالعزيز للعلوم و التقنية على ما قدمته من معلومات و تسهيلات لإنجاز هذه

الورقة.

المراجع

- التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، ١٤١٥-١٤١٤.
- خطة التنمية الخامسة (١٤١٠)، وزارة التخطيط و الدخل القومي، المملكة العربية السعودية.
- خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥)، وزارة التخطيط و الدخل القومي، المملكة العربية السعودية.
- قائمة الأبحاث المدعمة من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم و التقنية، الإدارة العامة لبرامج المنح، ١٤١٧.
- Abdulrazzak M and Khan, M. Z. "Domestic Water Conservation Potential Saudi Arabia". Environmental Management. (March/ April 1990): 167-178.
- Abdulrazzak, M. "Water Supply Versus Demand In Countries of Arabian Peninsula", Journal of Water Resources Planning and Management. (May/ June 1995): 227- 232.
- Al-Ibrahim A. A. "Water Use in Saudi Arabia: Problems and Policy Implications,". Journal of Water Resources Planning and Management 116(May/ June 1990): 375-388.
- Bahanshal, Osama M. Agricultural and Water Resources in the Kingdom of Saudi Arabia. Agricultural Research Center, king Saud University, Saudi Arabia, 1989.
- Urban , D., and Nightigale, R. "World Population by Country and Region. 1950-90 and Projections to 2050", Washington. D.C.: USDA 1993.
- Wangnick, C. K., "1992 IDA Desalinating Inventory." , Report NO.12, International Desalination Association, April 1992.

برنامج ترشيد استهلاك المياه بمدينة الرياض

م / خالد بن عبدالله البواردي ، م / رائد بن عبدالحميد البريكان، م / عبدالله عبدالرحمن السعيد

برنامج ترشيد استهلاك المياه بمدينة الرياض

م/ خالد بن عبدالله البواردي
م/ رائد بن عبدالحمد البريكان
م/ عبدالله عبدالرحمن السعدي
مدير عام مصلحة المياه والصرف الصحي بمنطقة الرياض
مساعد مدير برنامج المياه لشئون الشبكة بالمصلحة
رئيس قسم الترشيد والتسريبات برنامج المياه بالمصلحة
ص.ب ٢٤٦٤ الرمز البريدي ١١٤٥١ الرياض - المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٩٣٦٦٢٢ - فاكس ٤٩٣٠٦٢٧

ملخص البحث :

تبرز أهمية ترشيد استهلاك المياه كأحد الحلول الاقتصادية الفعالة المساهمة في الحد من الطلب المتزايد على المياه في ظل ندرة أو محدودية الموارد المائية . كما تزداد الحاجة للترشيد المالي لحفظ التوازن البيئي الطبيعي .

لقد مرت مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية كغيرها من العواصم والمدن الخليجية لسلسلة من مراحل النمو السكاني والعمراني السريع خلال السنوات القليلة الماضية وقد صاحب ذلك ارتفاع مستويات المعيشة والدخول الفردية للسكان وتبع ذلك ازدياد الطلب على المياه . ولعل في قراءة لإحصائية مبسطة عن الزيادة في استهلاك المياه الصالحة للشرب مؤشر واضح عن هذا النمو ، حيث لم يتجاوز استهلاك مدينة الرياض من المياه الصالحة للشرب عام ١٣٩٢ هـ (١٩٧٢م) عن مائة الف متر مكعب يومياً وكان طول الشبكة (٥٢٦) كم وعدد توصيلاتها (٤٧١٦) توصيلة في حين زاد استهلاك المياه عن مليون وثلاثمائة ألف متر مكعب يومياً في عام ١٤١٦ هـ (١٩٩٥م) وزاد طول الشبكة الى (٩١٨٩) كم وعدد توصيلاتها الى (٢١٩٠٣٧) توصيلة . وان ادراك مصلحة المياه والصرف الصحي لهذا الامر حتم التخطيط ومن ثم البدء الفعلي لتنفيذ برنامج ترشيد استهلاك المياه مع أواخر عام ١٤٠٩ هـ أي مطلع العام ١٩٩٠ م .

وتتناول ورقة العمل ملخصاً للبرنامج الذي قامت المصلحة بتطبيقه لترشيد استهلاك المياه في مدينة الرياض وقد بنى البرنامج في خطته على جانبين هما الجانب الفني والجانب الإعلامي .

مقدمة :

تستمد مدينة الرياض مياهها من مصدرين الأول مياه البحر المحلاة من محطة تحلية المياه المحلاة بمدينة الجبيل على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية بطاقة إنتاجية قدرتها (٨٢٠,٠٠٠) م^٣/يوم وينقل من خلال انبوبين قطر كل منهما (١٥٠٠) ملم مسافة تزيد عن (٤٦٠) كم عن مدينة الرياض ، واما المصدر الثاني من مياه آبار مدينة الرياض بعد تنقيتها بواسطة ثمان محطات تنقية بطاقة إنتاجية قدرها (٥٠٠,٠٠٠) م^٣/يوم . ويعمل هذين المصدرين ومنذ عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢م) بطاقتيهما القسوى خلال أشهر الصيف

وتعتبر شبكة مياه الرياض من الشبكات الحديثة نسبياً حيث بدأ بتنفيذها مع بداية السبعينيات الميلادية وتتراوح أقطارها ما بين (١٩) ملم للتوصيلة المنزلية و(٢٠٠٠) ملم لخطوط النقل والتوزيع الرئيسية مصنعة من مواد مختلفة ، فشبكة التوزيع الثانوية للأقطار من (١٩-٢٠٠) ملم مصنعة من المواسير البلاستيكية (U.P.V.C) (HDPE) أما شبكة المياه الرئيسية ذات الأقطار (٣٠٠) ملم فاكتر فهي من مواد الحديد الزهر والحديد اللين والاستيببوس الاسمنتي والحرساني المسلح .

الجانب الفني لبرنامج ترشيد الاستهلاك :

يعطي هذا الجانب جميع الإجراءات الفنية والهندسية التي قامت المصلحة بتنفيذها و تدخل ضمن مفهوم الترشيد وبهذا الصدد تم تطبيق مايلي :

أولاً- الكشف عن التسربات غير الظاهرة من شبكة المياه العامة :

تكاد لا تخلو أي شبكة من شبكات المياه بالمدن الرئيسية من تسربات ظاهرة أو غير ظاهرة وتتفاوت النسب العامة للتسرب ما بين (١٠٪) الى (٣٠٪) وقد تزيد في الحالات الشديدة عن (٥٠٪) . ان ارتفاع نسبة التسربات لها آثارها السلبية اقتصادياً وبيئياً حيث أن كمية المياه التي تسرب من شبكة المياه يتعين تعويضها بنفس النسبة من خلال زيادة ضخ المياه لهذه الشبكة من مصادر إنتاج المياه المختلفة إضافة لما تسببه هذه المياه التسربة من مشاكل بيئية وصحية تتمثل في إرتفاع منسوب المياه الجوفية و آثارها على تشقق المباني وهبوطات في طبقات الإسفلت في الطرق العامة وتكون اليرك والمستنقعات والطفح. وتعتبر السيطرة على التسربات من شبكة المياه من أهم العوامل المؤثرة في عملية ترشيد الاستهلاك وذات مردود إيجابي مباشر . ومن خلال الدراسات الميدانية التي أجريت على شبكة المياه بمدينة الرياض في أواخر عام ١٤٠٩ هـ (١٩٩٠م) فقد قدرت نسبة التسربات ب (١٧٪) .

إن إرتفاع تكلفة إنتاج ونقل المياه لمدينة الرياض إضافة إلى محدودية المصادر المغذية للمدينة جعل من عملية تخفيض نسبة التسربات أمراً ملحاً من جميع النواحي سواء الاقتصادية والبيئية والاستراتيجية. ومن هذا المنطلق فقد قامت مصلحة المياه والصرف الصحي بمنطقة الرياض ومنذ سنوات بالتخطيط للقيام ببرنامج شامل للكشف والسيطرة على التسربات من شبكة المياه العامة وتم تجهيز ما يحتاجه هذا البرنامج من طاقات بشرية ومعدات وأجهزة ومباني وبدأ العمل بهذا البرنامج مع مطلع عام ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩م). ويمكن تلخيص عملية الكشف عن التسربات غير الظاهرة بالمراحل التسلسلية التالية :

١- المرحلة الأولى : وفيها يتم مسح شامل لحظوظ الشبكة للتأكد من سلامة صمامات العزل وحفريات العدادات ووجودها جميعاً ظاهرة واصلاح المتعطل منها وكذلك مطابقة المخططات التنفيذية لحظوظ الشبكة مع الوضع

ميدانياً وبهذا الصدد قامت المصلحة باستحداث نظام رقمي للخرائط يتميز بسهولة الاستعمال وتعدد مقاييس الرسم وشمل هذا النظام الإدخال الرقمي للمخططات الأرضية لطرق وشوارع المدينة طبقاً للواقع على الحاسب الآلي ومن ثم إسقاط خطوط شبكة المياه عليها ليتم على ضوءه إعداد الخرائط وتحديثها وتعديلها حسب الطبيعة وإدخال جميع المعلومات غير البيانية المتعلقة بالشبكة وملحقاتها وبيانات الإنكسارات وإعداد التقارير وعرضها بأشكال مختلفة وبسرعة فائقة تساعد على تقييم العمل ودعم إتخاذ القرار . وقد تم إنهاء إدخال جميع خطوط الشبكة بالحاسب الآلي.

٢- المرحلة الثانية : يتم فيها اختبار سلامة الخطوط عن طريق عزل الخط عن الشبكة بإغلاق صمامات العزل والعدادات التي تتغذى منه وضغط الخط من خلال احد التوصيلات بواسطة جهاز ضغط هيدروستاتيكي ومراقبة ثبات الضغط ويعتبر الخط فاشل في حالة انخفاض الضغط بالخط المختبر عن ضغط الإختبار وفق معايير محددة.

٣- المرحلة الثالثة : يتم فيها تحديد موقع التسربات في الخطوط الفاشلة وتستعمل أجهزة التسمع الصوتي الحساسة لهذا الغرض التي تعتمد على خاصية التقاط صوت خروج المياه المضخم من موقع التسرب وقد يستدعي الوضع احياناً إجراء هذه العملية في ساعات متأخرة ليلاً لتجنب الضوضاء الذي تؤثر على دقة التحديد .

٤- المرحلة الرابعة : الحفر على موقع التسرب المحدد واصلاحه ومن ثم إعادة إجراء المرحلة الثانية للتأكد من عدم وجود تسربات أخرى .

لقد أنجز ومنذ عام ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م) مسح لشبكة المياه للكشف على التسربات ثمان مرات كانت الأولى منها شاملة لجميع خطوط الشبكة واستغرق العمل فيها مايقارب الستين جرى بعدها تقييم التسربات بالشبكة حيث لوحظ تركز الإنكسارات في اجزاء معينة من الشبكة وبشكل رئيسي في احياء وسط المدينة القديمة وقد تم التركيز في المسوحات اللاحقة على هذه الأحياء ومنذ بدأ هذا البرنامج وحتى المسح الثامن التي يعمل حالياً به تم فحص (١٦٦٤٩١) خط من خطوط الشبكة كان طولها الإجمالي (٢٣٨١٩) كم حدد عليها (١١٢٣٣) انكساراً غير ظاهر . والجدول رقم (١) يبين تفاصيل ذلك.

ويمكن تلخيص نتائج اعمال الكشف عن التسربات غير الظاهرة من شبكة المياه على النحو التالي :

١- تتركز الإنكسارات في خطوط الشبكة في اجزاء معينة من المدينة وبشكل محدد احياء وسط المدينة والأحياء القديمة ويعزى ذلك الى قدم خطوط الشبكة بها وتأكلها أو سوء تنفيذ بعض الخطوط وتأثير الخدمات الأرضية الأخرى التي لحقت تنفيذ شبكة المياه حيث تسبب ذلك في إزالة طبقات الحماية الرملية عن خطوط المياه أو تعرض خطوط الشبكة للكشف لمدد طويلة أو تمديد هذه الخدمات مباشرة على خطوط المياه ساعد على ذلك ضيق الشوارع مع ضحالة العمق.

٢- تتجاوز الإنكسارات في توصيلات المياه المنزلية نسبة (٧٠٪) من إجمالي عدد الإنكسارات المحددة للخطوط والتوصيلات بينما لا تزيد الإنكسارات في خطوط الشبكة الثانوية ذات الأقطار من (٥٠ - ٢٠٠) ملم عن ما نسبته (٣٠٪) من إجمالي عدد الإنكسارات في الخطوط والتوصيلات.

٣- تكرر ظهور التسربات وزيادتها مع مرور الوقت في بعض خطوط الشبكة على الرغم من تكرار فحص وإصلاح الإنكسارات التي يتم اكتشافها وقد اظهرت الدراسات الفنية التي أجريت عدم جدوى الاستمرار

بإصلاح تلك الخطوط اقتصادياً وبالتالي تقوم المصلحة حالياً باستبدال ماتم حصره من هذه الخطوط والتوصيلات المنزلية وحسب الأولويات .

ثانياً : الكشف عن التسربات من شبكات المباني الخاصة

تقوم المصلحة بمحاسبة المشتركين لقاء استهلاكاتهم من المياه لجميع الفئات بوجب عدادات مركبة خارج حدود الموقع ويجري متابعة هذه العدادات وحب القراءات واصدار الفواتير آلياً كل ثلاث اشهر وتتم محاسبة المشتركين بنظام الشرائح التصاعدي المرتبطة بمعدل الاستهلاك اليومي وذلك على النحو التالي :-

الدرجة	الإستهلاك الشهري (م ^٣)	قيمة المياه لكل م ^٣ (ريال سعودي)
الأولى	صفر - ٥٠	٠,١٠
الثانية	٥١ - ١٠٠	٠,١٥
الثالثة	١٠١ - ٢٠٠	٢,٠٠
الرابعة	٢٠١ - ٣٠٠	٤,٠٠
الخامسة	ما زاد عن السابق	٦,٠٠

وتمثل التسربات في الشبكات الداخلية لمباني المشتركين مصدراً رئيسياً من مصادر التسربات ويتضح هذا من ارتفاع مبالغ فواتير المياه لبعض المشتركين بسبب الارتفاع غير الطبيعي للاستهلاك. وعلى اثر ذلك قامت المصلحة باستحداث برنامج للكشف عن التسربات من شبكات المياه الداخلية للمباني الخاصة بدأ بتطبيقه في عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢م) وتم الكشف على (١٥٨٥١) مبنى سكني وجد خلل في (٩٥٣٢) مبنى أي مانسته (٦٠٪) من اجمالي المباني التي تم الكشف عليها كما يوضح الجدول رقم(٢) والشكل المرفق. ويتم هذا العمل وفق إجراءات يمكن تلخيصها تسلسلياً على النحو التالي :

- ١- المراقبة الآلية لفواتير الاستهلاك المدخلة بالحاسب الآلي وحصر الاستهلاكات المرتفعة آلياً وفق معايير للمقارنه بين الاستهلاك الحالي والسابق للمشارك حددت بتضاعف الاستهلاك ثلاث مرات وتجاوزه معدل (٥) م^٣/يوم أو تضاعفه مرتين وتجاوزه معدل (٧,٥) م^٣/يوم .
- ٢- فحص عدادات المشتركين المحجوزه فواتيرهم بورش متخصصة للتأكد من سلامتها ودقتها وفق معايير فنية محددة واستبدال المتعطل منها .
- ٣- التنسيق مع المشترك للكشف على الشبكة الداخلية لمنزله بعد التأكد من سلامة العداد ويتم ذلك وفق إشعارات تعطى للمشارك للاتصال على القسم المختص لتحديد موعد لذلك .
- ٤- الكشف على الشبكة الداخلية لمنزل المشارك عن طريق فرق فنية متخصصة لتحديد أسباب ارتفاع الاستهلاك .
- ٥- تزويد المشارك ببيان عن أنواع الخلل الذي اكتشف وإعطائه مهلة زمنية كافية للإصلاح .
- ٦- معاينة المنزل مرة أخرى بعد الانتهاء من الإصلاح للتأكد من سلامة الإصلاح وسلامة الشبكة تبعاً .

- من خلال جمع بعض المعلومات الرئيسية وتحليل النتائج التي استخلصت من تنفيذ هذا البرنامج بعد مرور خمس سنوات من بداية تطبيقه . ويمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية لارتفاع الاستهلاك بالمباني الخاصة على النحو التالي :
- ١- التسربات غير الظاهرة من التمديدات الداخلية لشبكات المياه ويزكّر أغلبها في الأنبوب الذي يصل العداد بمخزان المنزل الأرضي أو الأنبوب الذي يصل الخزان الأرضي بالخزان العلوي للمنزل .
 - ٢- التسربات من الخزان الأرضي الخرساني المدفون نتيجة لتصدع جدرانه بسبب سوء التنفيذ .
 - ٣- التسربات من صناديق الطرد .
 - ٤- استخدام مياه الشرب لري الحدائق الداخلية بالمنزل .
 - ٥- استخدام مياه الشرب لغسيل الأبنية والأرضيات والسيارات .

وقد كان لتطبيق هذا البرنامج نتائجه الايجابية الواضحة في عملية ترشيد الاستهلاك والتي تمثلت في :

- ١- خفض كمية استهلاك المياه ومبالغ الفواتير للمشركين الذي كانوا يعانون من ارتفاع قيمتها بسبب التسربات .
- ٢- انتهاء كثير من مشاكل ظهور المياه بالأقبية والطفح بالشوارع بسبب هذه التسربات .
- ٣- توفير المياه الضائعة بسبب التسربات .
- ٤- انتهاء مشكلات تصدع المباني والمنشآت بسبب التسربات .

ثالثاً : برنامج الكشف عن التسربات في شبكات المياه الداخلية للمباني العامة :

تشكل المباني العامة وهي الدوائر الحكومية والمرافق العامة والخدمات احد المصادر الرئيسة للاستهلاكات المرتفعة بمدينة الرياض وتتفاوت معدلات الاستهلاك بين موقع وآخر حسب طبيعة المبنى أو المرفق وعدد المستخدمين للمياه وطبيعة الاستخدام او مجالاته وحالة شبكة المياه الداخلية . وقد قامت المصلحة في عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢م) باستحداث برنامج للكشف على هذه المواقع لتحديد اوجه استعمال المياه ومسببات إرتفاع الاستهلاك وقد وضعت خطة العمل لتغطية جميع مباني هذه الفئة وبشكل رئيسي المدارس ، المستشفيات ، المستوصفات ، المساجد ، محطات غسيل السيارات ، مباني الدوائر الحكومية والمجمعات السكنية والتجارية الكبيرة . وقد تم الكشف منذ بداية هذا البرنامج على (٩٤٩٧) مبنى عام ووجد خلل في (٤٣٢٣) مبنى أي مانسته (٤٦)٪ من اجمالي ماتم الكشف عليه كما يوضح الجدول رقم(٢) والشكل المرفق .

وتتلخص اسباب ارتفاع الاستهلاك بهذه المباني من واقع البيانات التي تم الحصول عليها من اعمال الكشف على النحو التالي :

- ١- تسربات من الشبكات الداخلية بسبب قدم التمديدات وضعف أعمال الصيانة الدورية .
 - ٢- استخدام مياه الشرب في ري المسطحات الخضراء وغالبا ماتكون مساحتها كبيرة أو في اجهزة التبريد المركزي التي تعتمد على المياه في تشغيلها .
- وقد قامت المصلحة بالتعميم على الدوائر الحكومية لحفر آبار وإستعمال مياهها لغرض الري وتغذية صناديق الطرد بدلاً من مياه الشرب المقاه واستخدام الأدوات والمواد الصحية المرشدة للاستهلاك وتقوم المصلحة بمتابعة تطبيق ذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة بين المصلحة والدوائر الحكومية لهذا الغرض .

رابعاً : الموصفات القياسية لقطع المواد الصحية والسباكة :

إنه لمن المهم توفر موصفات قياسية للأدوات والمواد الصحية المستخدمة مثل صناديق الطرد (السيفونات) والحفريات تحدد فيها كمية المياه المتدفقة من خلال هذه القطع أو التي تستهلك من خلالها مما يتمشى مع هدف ترشيد الاستهلاك وقد تبنت المصلحة هذا الأمر وتقوم حالياً بالمشاركة مع الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة باعداد موصفات أو تعديل موصفات قياسية للأدوات والمواد الصحية حيث تم الانتهاء من اعداد موصفات لاحد هذه الأدوات وهي صناديق الطرد قليلة السعة التي لاتتجاوز سعتها (٧) لتر لكل مرحلة طرد كاملة ، وسيتم تطبيق هذه الموصفات على جميع المباني الحكومية من هذا العام وسيكون الرامياً على جميع الموردين والمصنعين خلال سنتين من تاريخ اعتماد هذه الموصفات ١٤١٦هـ (١٩٩٦م)، كما أن الموصفات القياسية الأخرى لاتزال قيد الدراسة ويتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي في خفض كمية الاستهلاك دون التأثير على مستوى أداءها .

خامساً : التحكم الآلي في شبكة المياه العامة :

رغبة في تحسين وتطوير نظام تغذية وتوزيع المياه بين الأحياء في مدينة الرياض فقد تم دراسة تطبيق نظام للتحكم الآلي في الشبكة لهذا الغرض كما أنه سوف يساعد على تحديد سريع لمواقع الاستهلاكات المرتفعة لدراسة أسباب هذا الارتفاع في حينه وتخفيضها وإعادة توزيع الضغوط وقد تم البدء الفعلي في تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع والتي تتمثل في تركيب أجهزة لقياس التدفق والضغط للمحطات وبعض خطوط النقل والتوزيع الرئيسة ونقل هذه البيانات آلياً لغرفة تحكم يتم من خلالها تحليل البيانات وإعداد تقارير وعرضها عن طريق برامج معدة بالحاسب الآلي لهذا الغرض بالإضافة إلى برنامج لتحليل الشبكة هيدروليكيًا وإجراء محاكاة لوضع التشغيل الفعلي .

سادساً : خفض أقطار التوصيلات المنزلية :

قامت المصلحة بدراسة وتقييم المعايير السابقة المحددة لاقطار التوصيلات المنزلية وتم إعادة تقييم هذه الأقطار وفقاً لتنظيم في يتماشى مع أهداف الترشيد ويحقق الاحتياج الفعلي من المياه داخل المباني معتمداً على عدد المستفيدين وأوجه استخدامات المياه الأخرى للأغراض الشخصية فقط مما يضمن عدم اساءة استخدام المياه لغير الأغراض المخصصة لها وعلى سبيل المثال فقد تم تخفيض قطر التوصيلة المغذية للحدائق الى (٣) ملم فقط وفي محطات الوقود والمزارع الى (٦) ملم فقط مما يضعف احتمالية دخول كميات اضافية قد تستخدم في أغراض الري أو غسل السيارات وتكون كمية المياه المارة خلال الأنابيب بعد التخفيض كافية للإستهلاكات الشخصية فقط داخل تلك المواقع .

الجانب الاعلامي لبرنامج ترشيد الاستهلاك :

ان للاعلام دوراً فعالاً ومميزاً في تحقيق النتائج المرجوة من تطبيق سياسة الترشيد لذا فقد قامت المصلحة بوضع خطة إعلامية تهدف للترشيد مستخدمة في ذلك وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية وشكل لهذا الغرض فريق عمل وقد قامت المصلحة بتنفيذ الإجراءات التالية :

١- إعداد وطباعة نشرات وملصقات وكتيبات تدعو للترشيد وتم توزيعها على المشتركين من خلال إرفاقها مع الفواتير وكذلك توزيعها على المدارس والدوائر الحكومية والمستشفيات والمرافق العامة.

- ومن إصدارات المصلحة (كيف تكتشف التسرب ، المرآة وترشيد الإستهلاك ، دليل ترشيد إستهلاك المياه ، حفر الآبار السطحية). وقد روعي فيها شمولية المخاطبة لجميع فئات المجتمع والأسره.
- ٢- المشاركة في المعارض المختلفة التي تقام بالمدينه من خلال جناح خاص تعرض فيه النشرات والكتيبات التي تدعو للترشيد والقطع والمواد الصحيه والأدوات المرشدة وتوزع هدايا تذكاريه يطبع عليها عبارات ترشيديه.
- ٣- المساهمه في برامج إذاعيه وتلفزيونيه بشكل منتظم ومستمر.
- ٤- إعداد مقالات وتقارير عن الترشيد تنشر بشكل منتظم بالصحف اليومية.
- ٥- التنسيق مع الجهات المختصة لإدراج مواضيع الترشيد ضمن المناهج التعليمية وإنشاء جمعيات للترشيد في المدارس لتوعية وتربيه النشأ على سلوك الترشيد.
- ٦- التنسيق مع الجهات ذات العلاقه لحث أئمه المساجد على التطرق لموضوع الترشيد في إستهلاك المياه ضمن خطب الجمعة بالجوامع.
- ٧- المشاركة بالمؤتمرات والمعارض المتخصصة بالترشيد للوقوف على آخر المستجدات من تقنيات وخبرات بهذا المجال.

وتغطي الصحف بنصيب وافر من المساهمات نظرا لتوفر المادة الترشيديه وسهوله نشرها وأنتشار الصحف لدى قاعدة واسعة من الجمهور التي تطلع على ما يتم نشره ، ومواضيع النشر تكون عباره عن توجيهات فنيه ترشيديه أو إعلانيه عن وسائل ترشيديه تساهم في الرفع من درجه الوعي لدى جمهور المستهلكين. كما أن مساهمه القطاع الحكومي والقطاع الخاص في مجال التوعيه الاعلاميه له دور فعال وذلك من خلال نشر الملصقات والنشرات داخل أروقه مبانيها وتوعيه منسوبيها بأهميه ترشيد إستهلاك المياه . وهذه الجهود تقوم المصلحة برعايتها كجزء مكمل لرسالتها نحو ترشيد إستهلاك المياه.

نتائج تطبيق برامج ترشيد الاستهلاك :

لقد حققت هذه البرامج بعض النتائج الإيجابية المحسوسه خلال السنوات القليلة الماضية وان كانت معايير القياس غير متوفرة بشكل مباشر حاليا إلا أن هذه الجهود أدت الى زياده الوعي العام لدى جمهور المستهلكين بأهميه ترشيد استهلاك المياه ، وتظهر جليا نتائج تطبيق سياسة الترشيد بشكل مباشر على عدة عوامل :

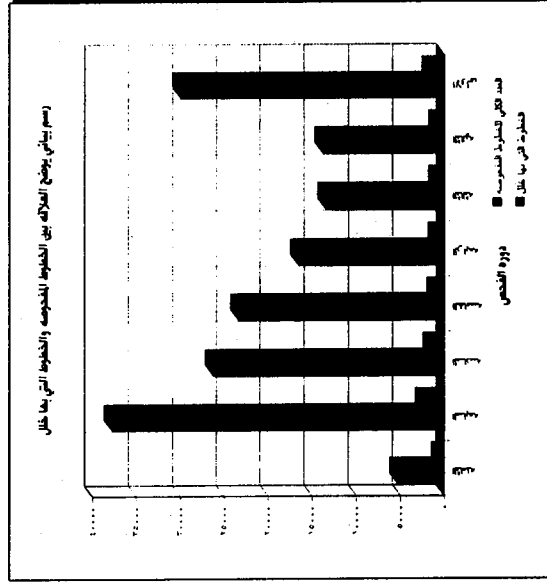
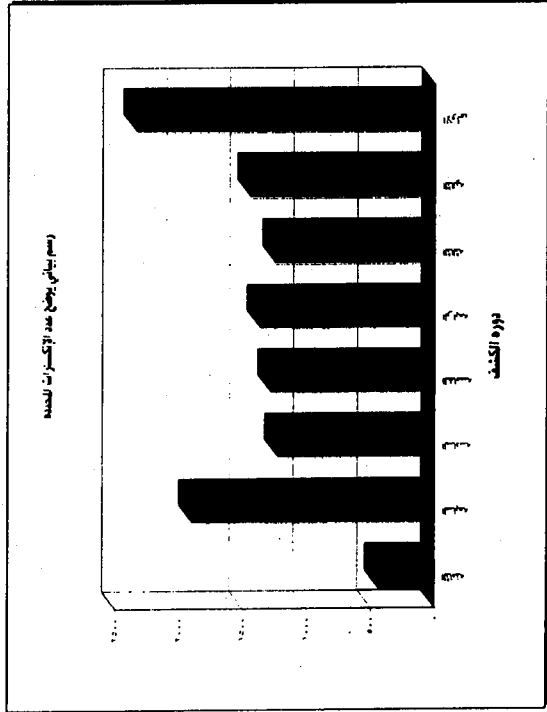
- ١- خفض كمية المياه المهدره نتيجة لذلك وتوفير كمية المياه المتاحة للمستهلكين .
- ٢- تحسين كفاءة تشغيل شبكة المياه العامه .
- ٣- خفض ارتفاع استهلاك المباني وبالتالي خفض ارتفاع مبالغ فواتير المياه .
- ٤- التحكم باحد مصادر ارتفاع منسوب المياه السطحية .
- ٥- حماية اساسات المباني والمنشآت من الهبوطات والتصدعات .
- ٦- انخفاض كلفة برامج الترشيد مقارنة بتكاليف المياه وندرتها .

وتقوم المصلحة حاليا بإجراء تقييم شامل للبرامج التي قامت بتنفيذها لترشيد إستهلاك المياه يحدد فيه وبأسلوب علمي الجدوى من هذه البرامج ومدى النجاح للوصول للأهداف التي وضعت من أجلها هذه البرامج.

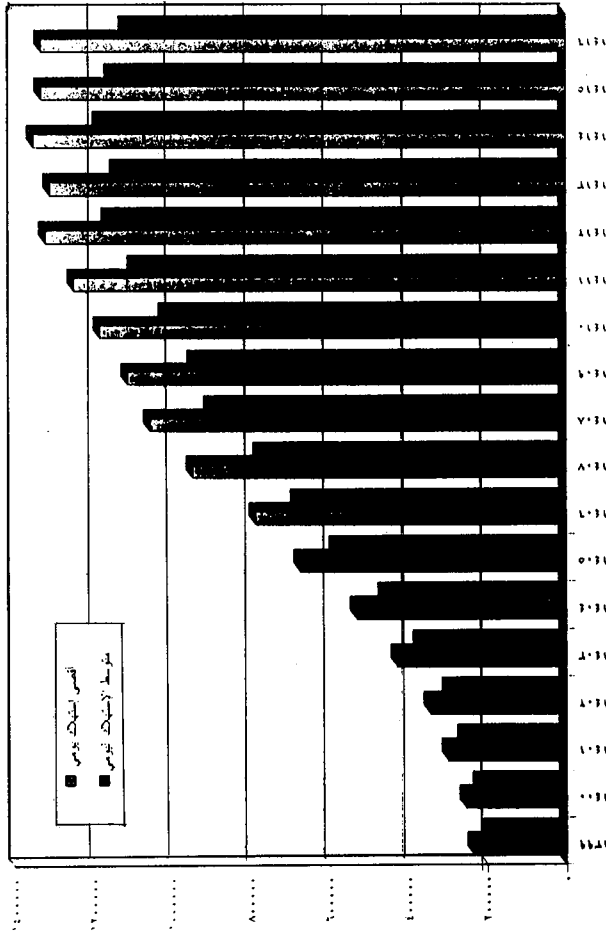
جدول رقم (١)

التقرير الإجمالي عن ماتم إنجازه في برنامج الكشف على شبكة المياه العامه منذ بدايه العمل في عام ١٤٠٩ هـ وحتى الدورة الثامنه

الإجمالي	الدورة										البيان
	الثامنه	السابعه	السادسه	الخامسه	الرابعه	الثالثه	الثانيه	الاولى			
١٦٦٤٤٩	٥٦٩٧	٣٧٧٤٩	٦٦٦٢٣	١٢٢٦٦	١٦٥٥٥	١٦٤٤١	١٣٨١٥	٢٩٩٨٩	عدد تقني الخطوط التي تم فحصها		
١٤٠٤٠	٥٥٤	٢٤٦٨	١٠٠٩١	٩٦٦	٩٦٦	٩٦٦	٨٩٠	١٦٦٥	عدد تقني الخطوط التي يوجد بها خلل		
٦٠٠٣	١٠٠٤٦	٦٠٤٦	٥٠٨٨	٤٠٦٧	٥٠٨٤	٦٠٧٧	٦٠٤٤	٥٠٥٥	نسبة عدد الخطوط التي يوجد بها خلل		
١١٢٢٣	٤٤١	١٨٩٩	١٨٢٤	١٢٨٠	١٦٦٥	١٢٤٤	١٤٤١	٢٢٢٨	عدد تقني الإكسبرات التي تم تعيينها		
٢٣٨٩	٨٦٠٦	٥٢٠٠	٢٤٢٠	٣٥٦٢	٢٤٦٥	١٨٢٠	٩٩٥٠٨	٥٥٢٠	مجموع تقني الخطوط التي تم فحصها (كم)		



معدلات استهلاك المياه بمدينة الرياض من عام ١٣٩٩هـ وحتى ١٤١٦هـ

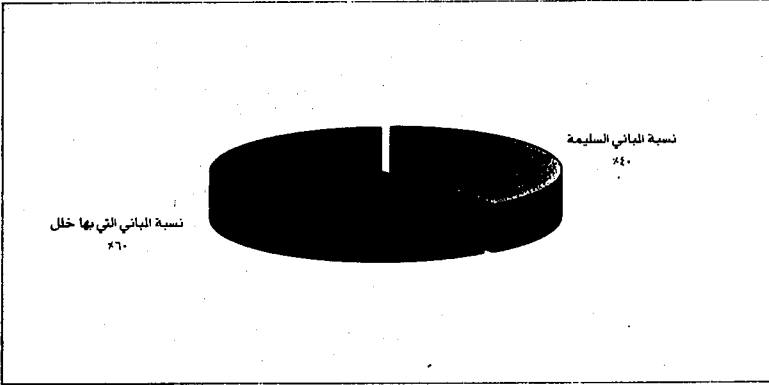


١٠٧

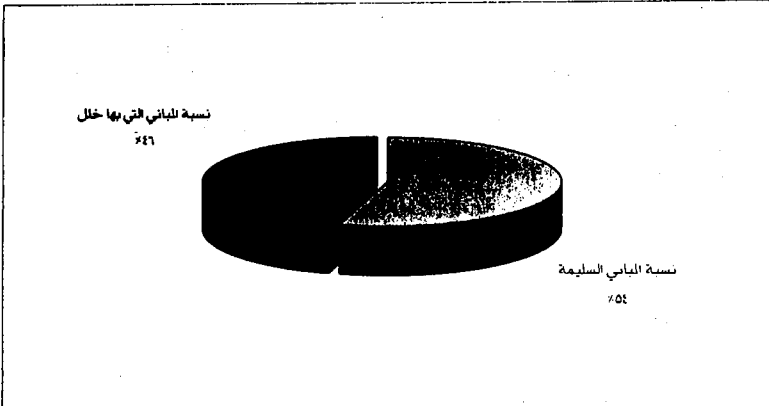
جدول رقم (٢)

نتائج إجمالي أعمال الكشف على المباني العامة والخاصة

النسبة المئوية	عدد المباني التي بها خلل	عدد المباني التي تم الكشف عليها	
٦٠,٠٠	٩٥٢٢	١٥٨٥١	المباني الخاصة
٤٦,٠٠	٤٣٢٣	٩٤٩٧	المباني العامة
٥٤,٦٦	١٣٨٥٥	٢٥٣٤٨	الإجمالي



نسبة المباني السليمة والتي بها خلل للمباني الخاصة



نسبة المباني السليمة والتي بها خلل للمباني العامة

استخدام الطرق الكهرومغناطيسية لاكتشاف طبقة الحجر الجيري تحت سطح الأرض - المنطقة الشرقية - إمارة أبو ظبي

عبدالله محمد عبدالله الكمالي

إستخدام الطرق الكهرومغناطيسية لإكتشاف
طبقة الحجر الجيري تحت سطح الأرض
المنطقة الشرقية - إمارة أبوظبي
شركة الحفر الوطنية
مشروع دراسة مصادر المياه الجوفية
ص ب - ١٥٢٨٧ الإمارات العربية المتحدة - العين
بقلم: عبدالله محمد عبدالله الكمالي

الملخص :

=====

إن مشروع دراسة مصادر المياه الجوفية لإمارة أبوظبي هو مشروع مشترك بين دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة بشركة الحفر الوطنية وحكومة الولايات المتحدة الممثلة بهيئة الجيولوجيا الأمريكية بدأ نشاطه منذ ١٩٨٨ في إطار تعاون علمي مشترك بين الهيئتين لتقييم المصادر والوضع المائي للإمارة. ويتألف المشروع من خمسة أقسام رئيسية هي القسم الإداري، الحاسب الآلي، الهيدرولوجيا، المعلومات و الجيوفيزياء. ويقوم قسم الجيوفيزياء بدوره بالبحث في الأماكن المقترحة بالطرق الجيوفيزيائية.

و لقد أستخدمت طرق المسح الجيوفيزيائي الكهرومغناطيسي لقياس المقاومة الكهربائية للطبقات وذلك لتحديد الحجر الجيري لتكوين (السمسة) القريب من سطح الأرض في المنطقة الشرقية من إمارة أبوظبي وبالتحديد بالقرب من مدينة العين وذلك ضمن أنشطة قسم الجيوفيزياء خلال الفترة الأخيرة لأن الدراسات الجيوفيزيائية المسبقة توفر الكثير من الجهد والوقت للإقلال من الحفر العشوائي غير المدروس وتعرفنا على الطبيعة الهيدرولوجية وتحديد المكان المناسب للحفر في الموقع قيد التنقيب.

مقدمه :

يعتمد أسلوب المسح الجيوفيزيائي الكهرومغناطيسي على مبدأ بسيط وهو قياس المقاومة النوعية الكهربائية للطبقات ذات السحنات الجيولوجية المختلفة وذلك عن طريق توليد مجال كهرومغناطيسي من خلال مرور تيار كهربائي في موصل موضوع على سطح الأرض بشكل منظم. حيث تدل المقاومة الكهربائية العالية على طبقات صلبه وجافه بينما الطبقات الهشة واللينة فتكون مقدار مقاومتها الكهربائيه قليله.
منهجية الدراسة:

ويتم تطبيق طرق المسح الجيوفيزيائي الكهرومغناطيسي من خلال دراسة مستفيضة على عدة مراحل :-

(١) استخدام صور الأقمار الصناعية:

هناك عدة صور مأخوذة بواسطة الأقمار الصناعية لدولة الإمارات العربية المتحدة وإحداها بواسطة القمر الصناعي (لاندسات) وبدراسة هذه الصور يمكن تحديد مواقع المدن الرئيسية والطرق العامة وبعض المظاهر الجيومورفولوجية للدولة من جبال وسهول ووديان يتبين فيها اتجاهات جريان و إنحدار المياه بالإضافة إلى شكل السواحل. وهذه تَفيدنا في معرفة الفتحات الجبلية المائية السطحية العامة وإتجاهات الأودية مع المظاهر السطحية للدولة ومناطق الدراسة بشكل عام.

(٢) الخرائط الجيولوجية:

يتم تحديد مواقع وجود المكاشف الصخرية والتي أغلبها يكون لطبقات الحجر الجيري تكوين (السمسة) وهي الطبقة العليا للعصر الكريتاس وهذا التكوين عبارة عن حجر جيري متشقق عالي المسامية ويتميز في بعض الأحيان بكهوف جوفية ذات إتجاهات مختلفة بفعل المياه الجوفية والذي يمثل في بعض الأحيان خزناً مائياً غنياً في المنطقة مختلفاً عن خزانات الترسبات الحصوية للأودية والمراوح الفيضية للحقبة الرباعية والتي تشكل أهم الخزانات المنتجة في المنطقة. وخلال العقود الماضية حيث أعطت الدراسات الجيولوجية السابقة للمنطقة الخرائط اللازمة التي تبين هذه المواقع وإتجاهات الإنحدار الصخري و درجة هذا الإنحدار وأيضاً نوع الطبقة البارزة من حيث التكوين البنائي الصخري لهذه المكاشف الصخرية.

وأوضح مثال على هذه الدراسات هي دراسة (HUNTING) المنجزة خلال أعوام السبعينات.

ويتم بعد ذلك تحديد إحدائيات الموقع المراد دراسته للوصول إليه .
وكذلك يستعان بالتقارير والأبحاث الصادرة من جامعة الإمارات في مجال الوصف
الصخري للطبقات حول مدينة العين.

(٢) الصور الجوية :

إن وجود الصور الجوية لكافة مناطق المنطقة الشرقية من إمارة أبوظبي وتحديدًا حول
مدينة العين كان له أثر فعال لتحديد المظاهر السطحية لمختلف المناطق والطرق على
كافة أنواعها وحتى مسارات السيارات في الكثبان الرملية وتحديد مجاري الأودية
المائية حتى أنه يمكننا تحديد مواقع الأشجار المنتشرة في هذه الأودية ويتبين لنا
المكاشف الصخرية على شكل حذبة بارزة عن سطح الأرض ومقطعة بعض الأحيان
بالكثبان الرملية المتحركة .

وهذه المكاشف قد تكون محاصرة بالكثبان الرملية ويصعب الوصول إليها إلا عن طريق
مسارات السيارات على الكثبان مثال ذلك :

"قرن التراب" و " قرن سابع " .

ويعمل المهندسون الجيولوجيون على المقارنة بين الخرائط الجيولوجية القديمة التي
تحدد مواقع المكاشف مع الصور الجوية لمعرفة طرق الوصول إليها .

(٤) إستخدام تحاليل البيانات من خطوط المسح الزلزالي : (SEISMIC LINES)

تمت الإستعانة بالدراسات الزلزالية العميقة التي أجرتها شركة "أموكو" لصالح شركة
بترول أبوظبي الوطنية أدنوك للتنقيب عن البترول وذلك سنة ١٩٨٣ وما بعدها وتسمى
IQS، في معرفة التراكيب الجيولوجية تحت سطحية حيث تم إعادة معالجة بعض
هذه الخطوط حيث بلغت الخطوط المعالجة ٢٢ خطأً حتى يمكن الإستفادة منها في
التوصيف والتفسير للطبقات القريبة من سطح الأرض لأغراض البحث عن المياه .
شكل رقم ١ (صورة عن منطقة الدراسة وبعض الخطوط المنتقاء) .

وهذه الخطوط كان لها الأثر الفعال في تحديد إمتداد المكاشف الصخرية ومدى تأثيرها
بعوامل الضغط التي تؤدي إلى حدوث الطيات والفوالق. إن الخطوط الزلزالية يمكن
أن تحدد أشكال الطبقات الموجودة على طول القطاع الطولي للخط من حيث وجود
الطية المقعرة والطيبة المحدبة مما يزيد إحتمال وجود طبقات الحجر الجيري القريبة
من سطح الأرض في حالة وجود طية محدبة. شكل رقم ٢ (راجع خط زلزالي مار
شمال قرن سابع IQS-4 مع خط رقم IQS-8 مار بجبل العومه) .

ثم يتم بعد ذلك تحديد موقع هذا التركيب الجيولوجي القريب من سطح الأرض بالإحداثيات الشمالية والشرقية مأخوذة من الخطوط الزلزالية على الخريطة. ويتم بعد ذلك الذهاب إلى الموقع وتحديد موقعه عن طريق استخدام جهاز ماجلان 5000 أو جهاز المساحة GPS. شكل رقم ٢ (راجع الصورة لخط زلزالي مفسر رقم 4- IGS و 8).
وبعدما تبدأ الدراسة الميدانية للتركيب الجيولوجي في الموقع المحدد .
في حالة وجود أو إكتشاف طبقة الحجر الجيري بارزة وواضحة على سطح الأرض تتم عليها دراسات جيولوجية تفصيلية حيث يتم:

- ١- إحتساب طول المكشف الصخري.
- ٢- معرفة نوع الصخور المكونة للمكشف الصخري.
- ٣- معرفة درجة الإندثار في المكشف بإستخدام البوصلة الجيولوجية
- ٤- تتم معرفة إتجاهات الأودية السطحية من خلال تتبع وجود الأشجار.
- ٥- يتم تحديد العمر الجيولوجي لهذه الطبقات بالمقارنة مع الترسبات الأخرى حول المكشف الصخري.
- ٦- أخذ القراءات والعينات من الآبار قرب المواقع إن وجدت.

وفي كل الأحوال يتم عمل خطوط جيوفيزيائية كهرومغناطيسية لهذا المظهر السطحي على صورة قطاع أفقي.
وفي حالة عدم وجود مظهر سطحي (كثبان رملية) يتم تحديد الموقع من خلال الإحداثيات وعمل خطوط قاطعة مارة بالمظهر الجيولوجي المتوقع وجوده.

ويتم عمل رحلة حقلية للموقع وأخذ العينات والقياسات لإندثار المكشف الصخري
والمسحاحات العلمية متابعة للموقع لإختيار أفضل مكان للدراسات الجيوفيزيائية قبل
الحفر بها
بناشع رجب
٥

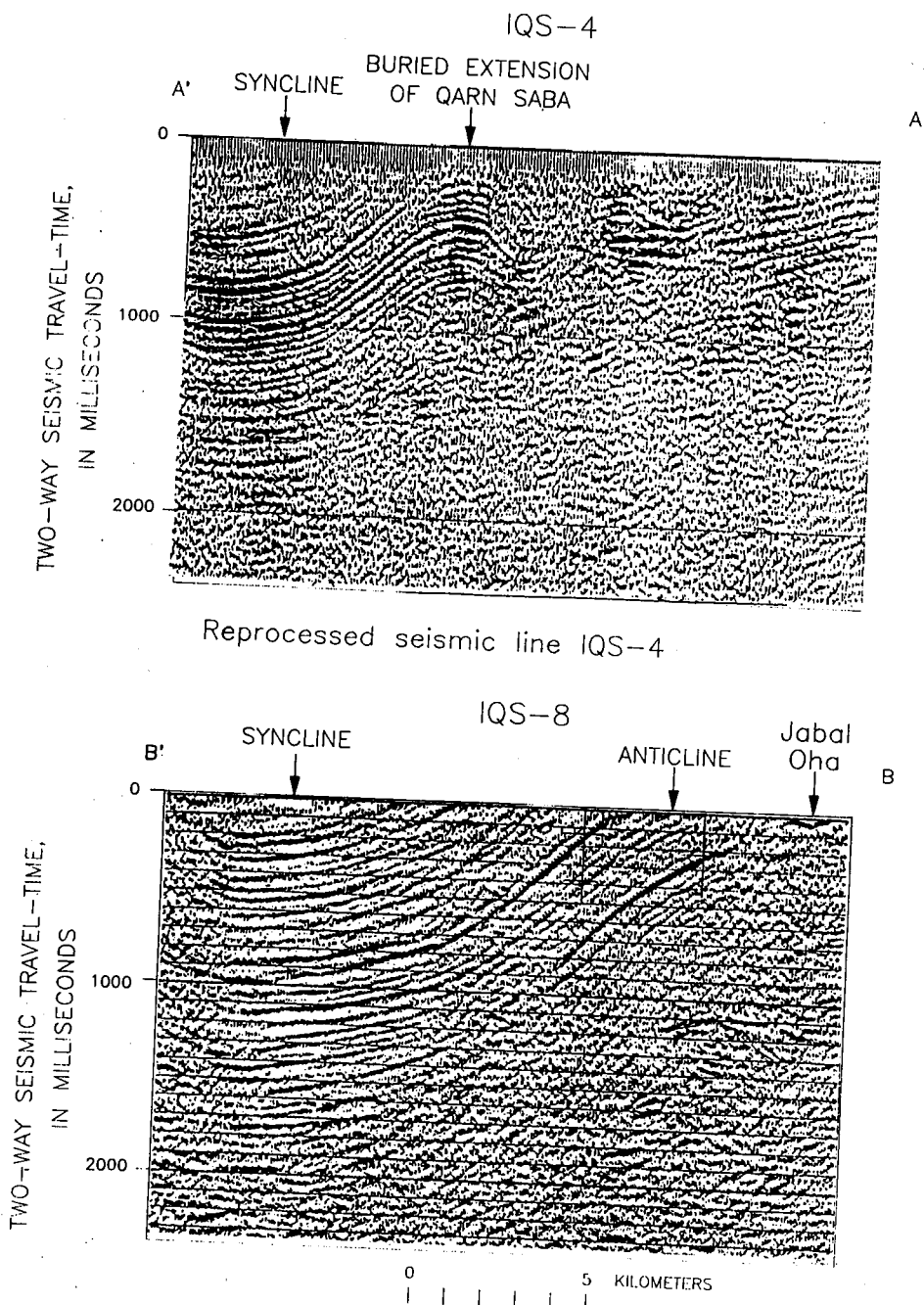


Figure 3. Reprocessed seismic line IQS-8 (see fig. 2 for location of lines).

362 900 E
2707 300 N

364 400 E

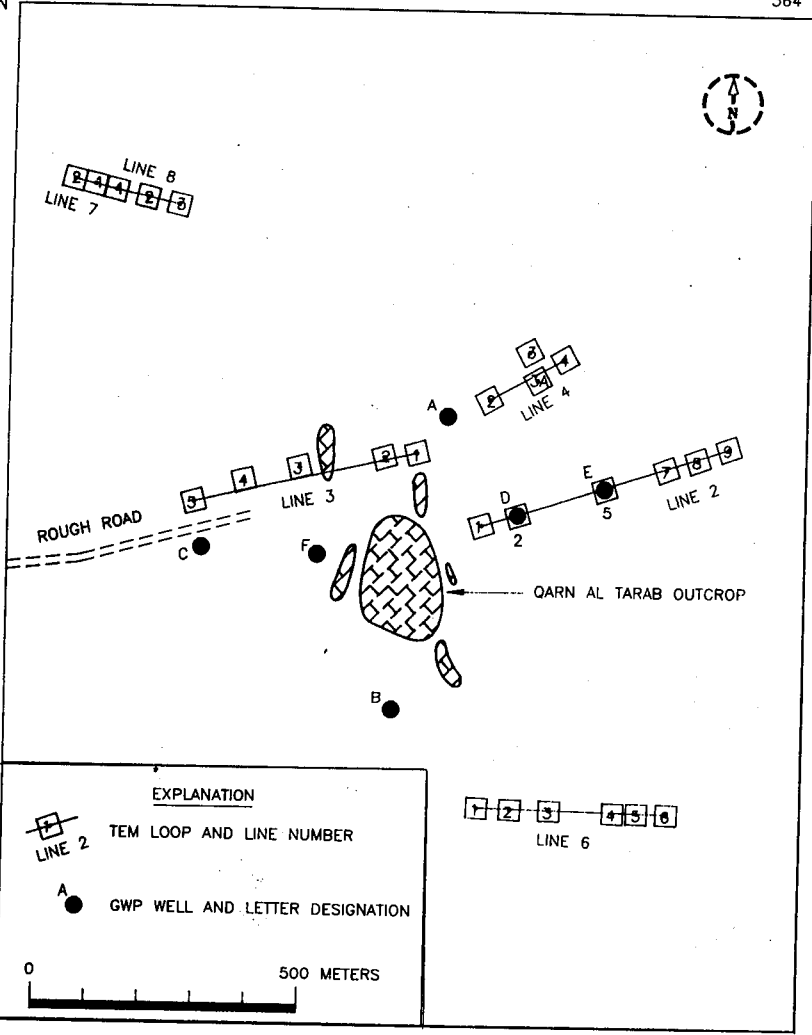


Figure 5. Location of tem 47 loops and project wells near Qarn Al Tarab outcrop.

وتم تطبيق هذه الطريقة بنجاح بها في عدة مواقع على المكشف الصخري لتكوين السمسة حول مدينة العين.

شكل رقم ٦ يبين مواقع الدراسة في جبل العوهة.

شكل رقم ٧ (يبين أحد القطاعات الجيوفيزيائية الكهرومغناطيسية حول جبل العوهة).

وتفيدنا هذه الدراسات من عدة نواحي:

(١) تعطي الدليل على وجود الطبقات من الحجر الجيري في المنطقة سواء كان مكشفاً صخرياً أو مدفوناً تحت الرمال.

(٢) تفيدنا بأنواع الطبقات الموجودة قبل الوصول إلى طبقة الحجر الجيري مثال ذلك الطين حيث يكون فرق المقاومة النوعية بينه وبين طبقات الحصى والرمل كبيراً.

(٣) تفيدنا لوضع برنامج الحفر المسبق أي معرفة العمق المطلوب حتى تتجاوز طبقة الرمال لغرض وضع أنابيب تغليف البئر السطحية التي تمنع البئر من الإنهيار ووضع المصافي.

(٤) معرفة نوعية المياه الموجودة وذلك من خلال قياس الفرق في المقاومة النوعية بعد مستوى سطح الماء.

النتائج:

=====

تم قياس حوالي (٢٠٠) ماثتي محطة قياس كهرومغناطيسي حول مختلف المواقع لصخور الحجر الجيري وأغلبها تركيب السمسة شمال مدينة العين وأعطت لنا نتائج متفاوتة في الدقة والواقعية.

شكل رقم ٨ (شكل عن مطابقة ليثولوجي مع عمود تفسير المعلومات) لبئر رقم A في العوهة

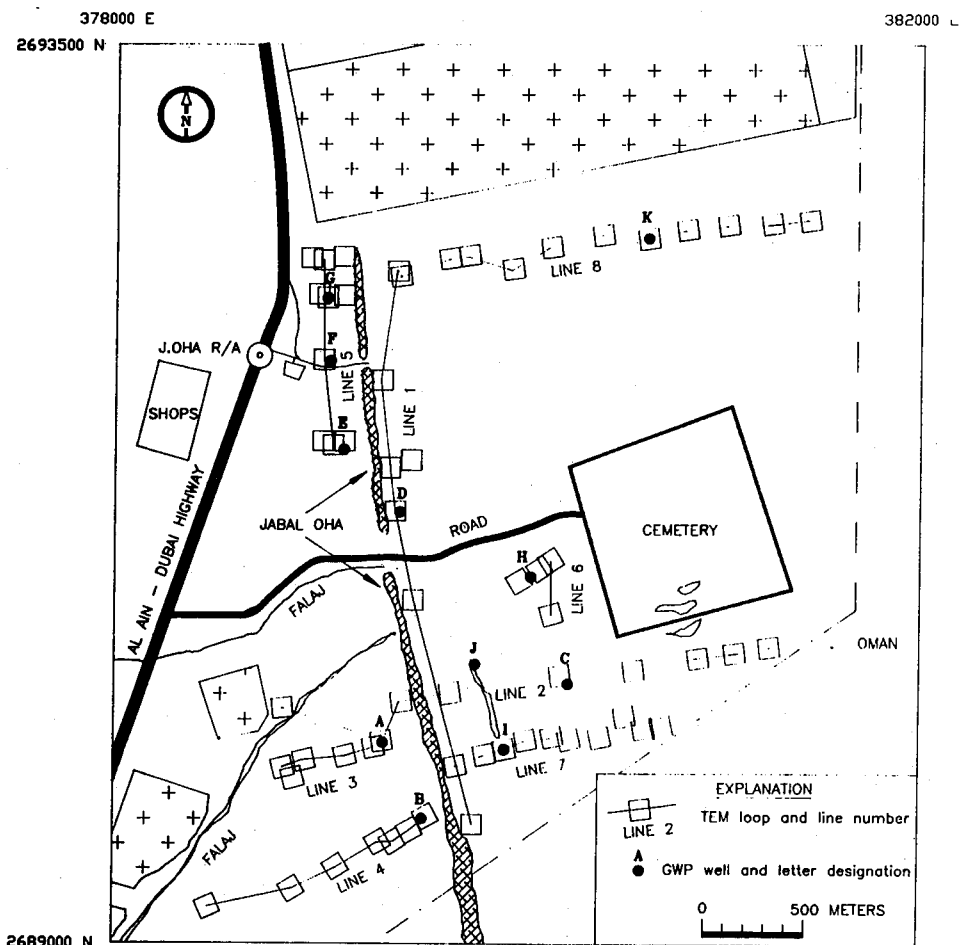


Figure 6. Location of transient electromagnetic loops survey and project wells at Jabal Oha area.

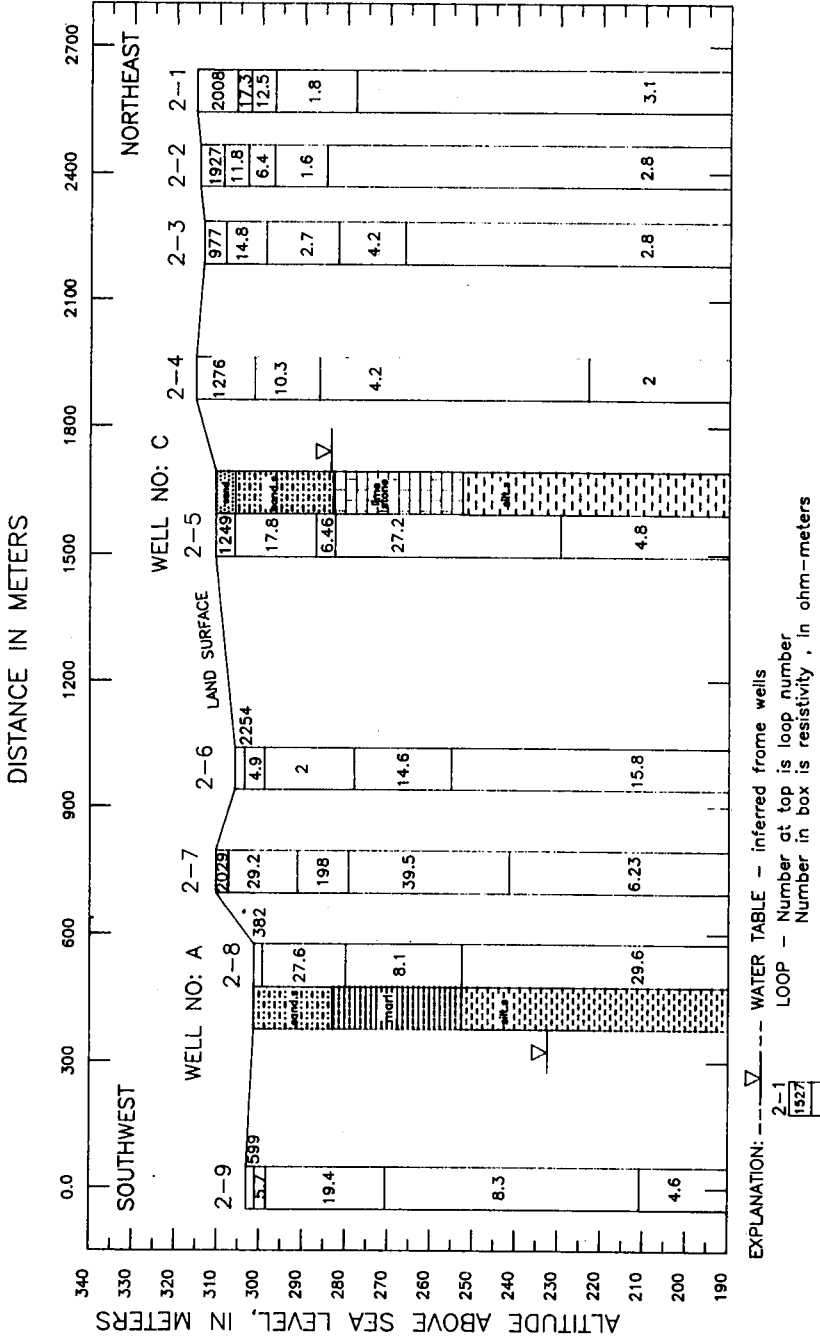


Figure 7. Geoelectric cross section along Jabal Oha line 2.

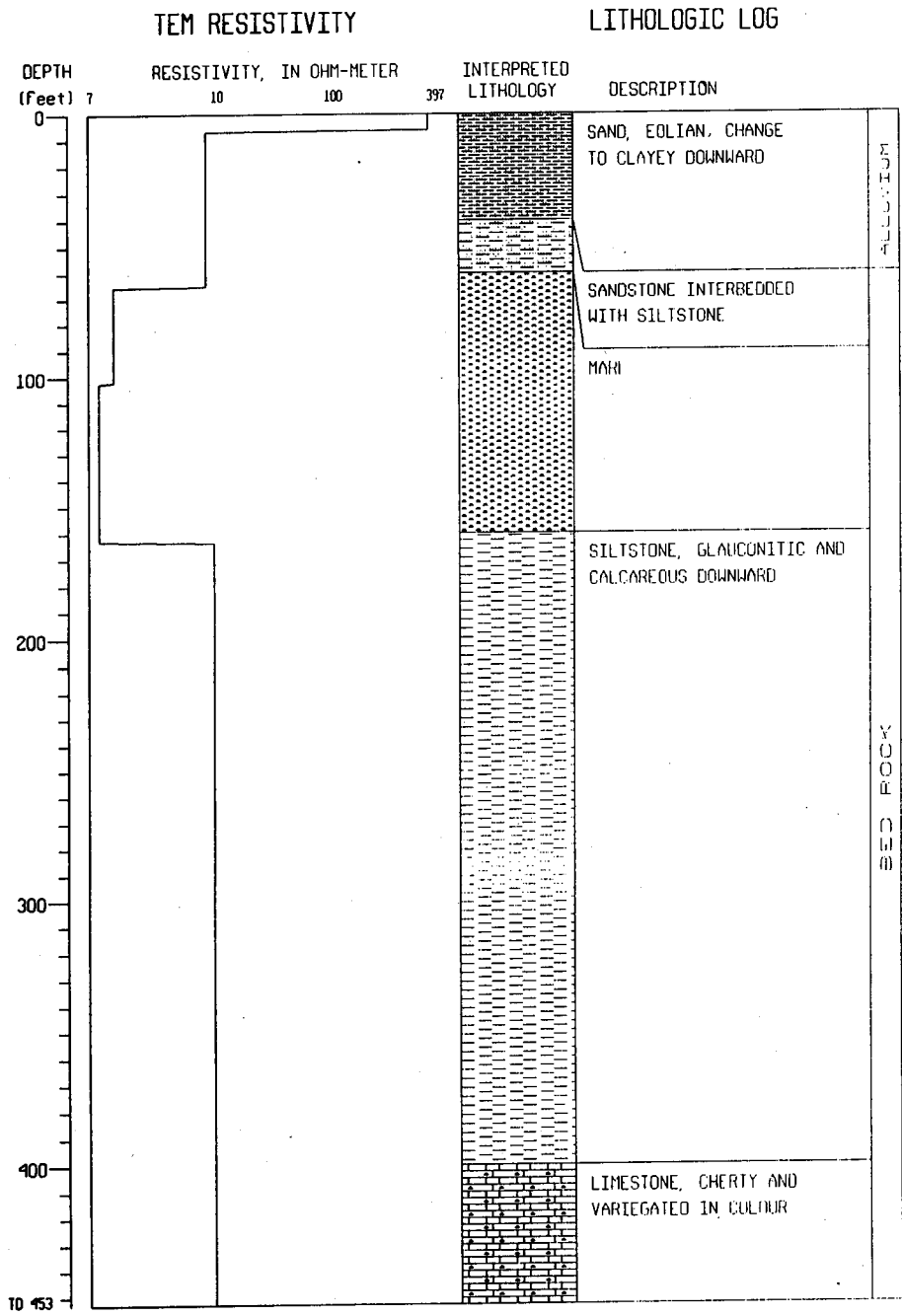


Figure 8. comparison of TEM resistivity profile with lithologic log for well NO: A

وبشكل عام يتواجد الحجر الجيري على عدة صور لها تأثير على مدى دقة وتفسير نتائج المسوحات الكهرومغناطيسية من حيث:

أولاً: إذا كانت طبقة الحجر الجيري أفقية ومغطاة بطبقة رمال تليها طبقة من الطين فإن التفاوت في مقدار المقاومة النوعية يمكن ملاحظته بسهولة وبالتالي تكون النتائج دقيقة من ناحية السمك والعمق.

ثانياً: إذا كانت طبقة الحجر الجيري تميل بصورة حادة أي أكثر من ٢٠ درجة فإن نسبة الخطأ بالتنبؤ بالعمق تصل إلى حوالي خمسون قدماً حتى بداية الطبقة. شكل ٩ (عدم توافق بين ليثولوجي وعمود تفسير المعلومات لبيتر E في العوامة).

ثالثاً: وفي الأعماق البعيدة أكثر من ٢٠٠ قدم فإن التفاوت في مقدار المقاومة النوعية الكهربائية بينها وبين الطبقات ذات المقاومة المقاربة مثال الحجر الرملي أو حجر طفلي يكون صغيراً و غير ملحوظ.

وتفاوت نسبة النجاح وفي مجملها تبلغ نسبة ٧٠٪ بين التوافق لمحاولة التنبؤ من شكل السحنة والتركيب الصخري للطبقة وماتم الحصول عليه من خلال تسجيلات الوصف الصخري للبيتر مما كان له أثر في إتمام إنتاجية إختبار البيتر مما جعلها مفيدة من الناحية الاقتصادية وأيضاً الإختيار الصحيح لموقع البيتر.

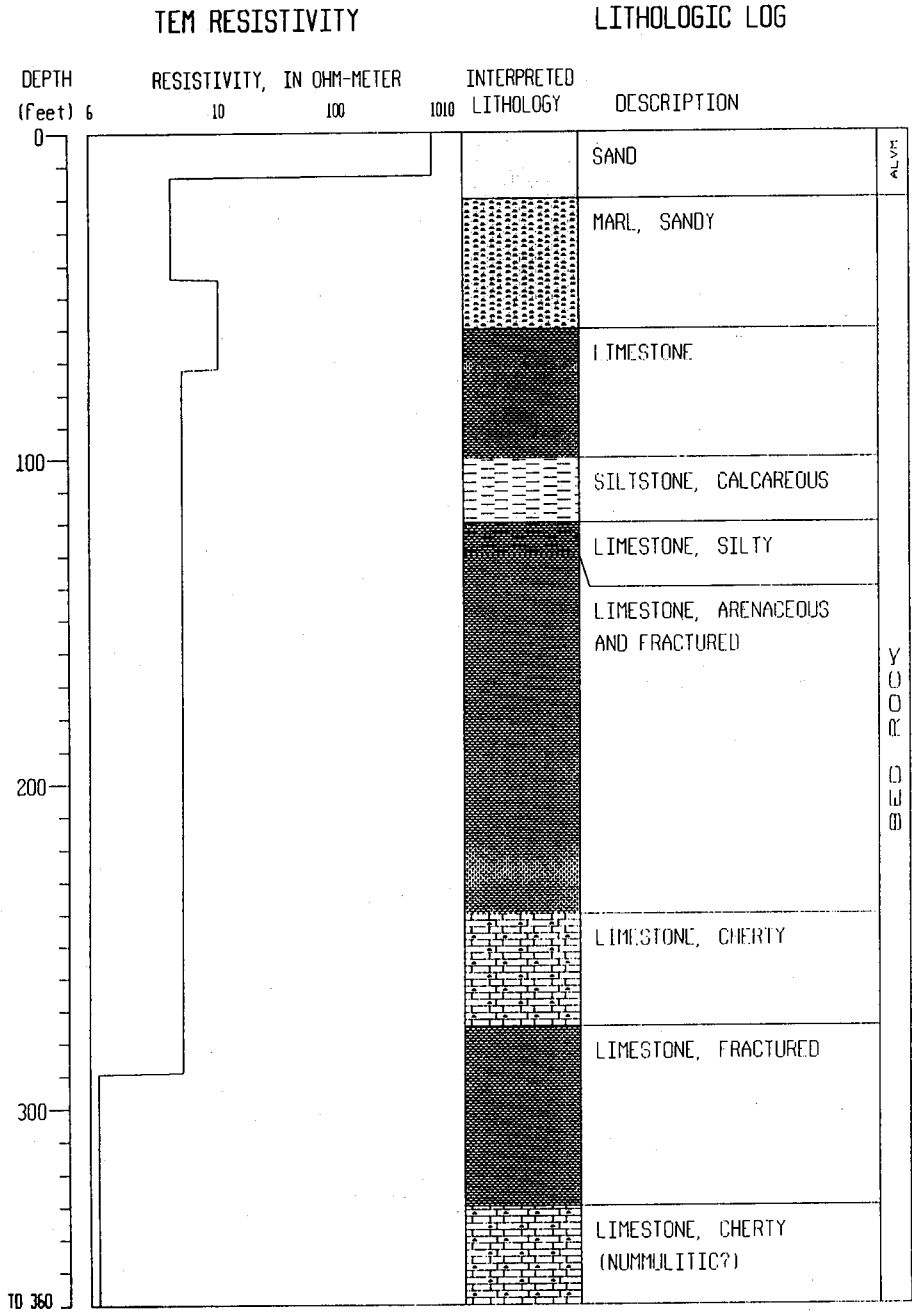


Figure 9 comparison of TEM resistivity profile with lithologic log for well NO: E

الختاتمة:

=====

مما نلاحظ من الإستعراض السابق أهمية الدراسات الميدانية الجيولوجية والجيوفيزيائية لمعرفة التراكيب الجيولوجية المتوقعة قبل الحفر مما يقلل من نسبة الخطأ في عدم الحصول على آبار ذات إنتاجية مياه جيدة والجدير بالذكر أن الطرق الكهرومغناطيسية تتميز عن الطرق الجيوفيزيائية الأخرى بسهولة الإستخدام الحقلية ودقة النتائج و الإمتداد الأفقي للمسوحات مما يؤدي لفهم التراكيب الجيولوجية بصورة أفضل وذلك قبل البدء بعملية الحفر.

المراجع:

- (١) الخريطة الجيولوجية لإمارة أبوظبي (هنتك) المنتجة سنة ١٩٧٨ لصالح وزارة البترول والثروة المعدنية في قطاع الدراسة للمنطقة الشرقية من الإمارة.
- (٢) المعلومات من تقرير WOODWARD عن إستخدامات الخطوط السائزمية لإمارة أبوظبي ١٩٩٢.
- (٣) الصور الجوية من شركة MAPS الشارقة في سنة ١٩٨٩.
- (٤) تقرير السيد ديفيد فترمان ١٩٨٧ "امثله عن استخدامات الاجهزه الكهرومغناطيسيه لأستكشاف المياه الجوفيه في الخزانات المترسبه" .

الأحواض المائية الجوفية في الأردن

الدكتور خير الحديدي

"الأحواض المائية الجوفية في الاردن"

أعداد: الدكتور خير الحديدي
وزارة المياه والري / سلطة المياه
الاردن

الخلاصة

تقسم أراضي المملكة الاردنيه الهاشميه الى اثني عشر حوضاً "ماتياً" جوفياً". بعضها يقتصر حدوده داخل المملكة والبعض الآخر يمتد ليشمل مساحات من أراضي الدول العربيه المجاوره (السعودية، سوريا). ومن هذه الأحواض (الديسي، الحماد، الازرق) تتفاوت هذه الأحواض بالمساحة، كما تتفاوت بأهميتها من حيث سعتها التخزينية، كمية التغذية السنوية، نوعية مياهها، بالإضافة لقربها من مناطق الاستهلاك، وأهم هذه الأحواض وأكثرها استعمالاً "حوض عمان- الزرقاء" الذي يمتد من عمان جنوباً ليشمل جزءاً من الأراضي السوريه شمالاً". وتقسم أراضي المملكة الى خمسة عشر حوضاً "ماتياً" سطحياً"، تتفاوت في أهميتها من حيث كمية الأمطار الساقطة في فصل الشتاء، درجة الحرارة وتفاوتها بين الفصول الاربعة، واختلافها بين الليل والنهار.

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي لمياه الشرب في كافة أنحاء المملكة، بالإضافة الى كونها المصدر الرئيسي لري الاراضي الزراعية في المناطق المرتفعة من خلال الآبار الخاصة، كما وتعتبر المياه السطحية المصدر الرئيسي لري منطقة سهل وادي الاردن (قناة الملك عبدالله، سد الملك طلال). وتعتبر مصادر المياه في المملكة محدودة الموارد نظراً لاعتمادها بشكل رئيسي على كميات الأمطار الساقطة والتي تنصف بعدم الانتظام بالتوزيع المكاني او الزماني مما يستوجب حصر هذه الموارد وحسن ادارتها واستخدامها بالشكل الأمثل. حيث ان السياسه المائية الحاليه تهدف الى جمع المعلومات المائية من مصادرها المختلفه وتوثيقها والتعرف على طبيعة هذه المياه كما ونوعاً سواء أكانت جوفية او سطحية، مع السعي الخيث لتوفير الأسس اللازمه لتطويرها حيثما امكن، وما يتبع ذلك من اجراء الدراسات المائية المختلفه لكافة الطبقات المائية، بالإضافة الى تطوير شبكاتي الرصد الجوفي والسطحي من أجل الحصول على المعلومات الكافية والضرورية لتقييم مصادر المياه ومعرفة كميات المياه المتجددة واستخدام النماذج الرياضية في استقراء مستقبل هذه المصادر. حيث خلصت بعض الدراسات المتتاليه للمياه الجوفية في بعض الأحواض المائية بان هناك هبوط مستمر وملحوظ في منسوب في المياه الجوفية في معظم الطبقات المائية، زياده في نسبة الاملاح المذابة، ظهور وزياده بعض الملوثات في عينات المياه وتدني واضح في تصريف الينابيع وكذلك جفاف بعضها. ان الاستمرار في عملية الضخ الجائر من مختلف الطبقات المائية يجعل الضخ من الآبار غير اقتصادي او قد يؤدي الى تضروب المخزون الجوفي في معظم الأحواض المائية.

أ. استغلال المياه الجوفية من الأحواض المائية في الأردن

تقسم أراضي المملكة الى اثني عشر حوضاً "ماتياً" جوفياً" كما هو مبين على شكل رقم (١) وخمسة عشر حوضاً "ماتياً" سطحياً" كما هو مبين على شكل رقم (٢). تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي لكافة الاستخدامات حيث تستغل مياه مختلف الطبقات المائية هذه لغايات جدول رقم (١) بين عدد الآبار العاملة وكميات الاستخراج من كل حوض مائي .

١. حوض عمان-الزرقاء

يعتبر هذا الحوض من أهم الأحواض المائية الجوفية الموجودة في الأردن و مساحته حوالي ٣٧٣٩ كم^٢ جدول رقم (٢) ويبلغ عدد القاطنين فيه حوالي ١,٧ مليون نسمة معظمهم في مدينتي عمان والزرقاء. تقدر معدل كميات الامطار السنوية حوالي ١٥٠ ملم شرق الزرقاء الى ٥٠٠ ملم قرب منطقة صويلح شمال شرق عمان شكل رقم (٣) . ويوجد في هذا الحوض طبقتين مائيتين رئيسيتين هما الطبقة المائية غير المحصورة العليا وتتكون من الرسوبيات الحديثة والصوان والحجر الجيري وتشكل تكويني عمان - وادي السير. والطبقة المائية المحصورة السفلى وتتكون من الحجر الدولوميتي (تكوين الحجر) . وتقدر التغذية بحوالي ٣٠ م^٢ م^٣ للطبقة المائية العليا وبحوالي ٣ م^٢ م^٣ للطبقة المائية السفلى .

٢. حوض الازرق

يقع هذا الحوض في الصحراء الشرقية ويبعد عن مدينة عمان حوالي ٩٠ كم شرقاً ومساحته تقدر بحوالي ١٢٤٠٠ كم^٢. ويبلغ معدل هطول الامطار السنويه حوالي ٢٠٠ ملم وتتراوح كمية التبخر ما بين ٢٠٠٠ - ٢١٠٠ ملم / السنة. تعتبر الطبقات المائية الضحلة المكونه من البازلت الذي يعلو تكوين (الرجام) والمكون من الصوان والحجر الجيري اهم الطبقات المائية و هناك طبقة مائية عميقة محصوره مكونة من الحجر الجيري والصوان تكوين عمان - وادي السير. ان معظم الدراسات الهيدروجيولوجية لحوض الازرق المائي اجتمعت على ان كمية المياه الجوفية المتاحة العذبة والممكن استغلالها من الحوض دون تأثيرات سلبية (هبوط في منسوب المياه ، تملح) على خزان المياه الجوفية لا تتعدى ٢٠ م^٢ م^٣ لكافة القطاعات.

نظراً لوجود المياه المالحة في الحوض فان الاستخراج الذي يفوق الحد الآمن للحوض سوف يسارع في تحريك جبهة المياه المالحة إلى أماكن تواجد المياه العذبة مثل (حقل مياه آبار الشرب) ومما يسبب تغير سلمي على نوعية المياه وكذلك على المشاريع الاقتصادية والاستثمارات في منطقة الحوض المائي وخاصة الزراعة منها.

٣. حوض البحر الميت

يقع هذا الحوض شرق البحر الميت ما بين مادبا في الشمال والكرك في الجنوب ويتواجد ضمن هذا الحوض ثلاث أودية رئيسية هي زرقاء- ماعين، الموجب والكرك تصب مياهها في البحر الميت ، وتتراوح كميات الأمطار الساقطة سنويا ما بين ١٠٠-٣٠٠ ملم . الطبقات المائية في الحوض (سواقه، القطرانه) مكونه من الحجر الجيري الصواني لتكوين عمان-وادي السير. أما في منطقته الحسا فالطبقة المائية الرئيسية تعتبر الحجر الصواني لتكوين عمان - وادي السير، يتراوح منسوب المياه الجوفية ما بين ٣٠ م^٢ م^٣ - ١٠٠ م^٢ م^٣ ويزداد العمق كلما اتجهنا نحو الشرق. علماً بان المنطقة

تعاني من هبوط متزايد في سطح الماء الساكن وخاصة حقل آبار سواقة شكل رقم (٤) يبين الهبوط المستمر في بئر سواقة رقم (٢) للمراقبة .

٤. حوض اليرموك

يمكن تقسيم الحوض الى المناطق التالية:

أ. مناطق سما السرحان ، ام السرب ، جابر ، سويلمه .

تستغل هذه المناطق باقصى طاقتها حيث ان الحفر يجري في طبقة واحدة (طبقة عمان- وادي السير) علما ان هذه الطبقة تتغذى بشكل رئيسي من الأراضي السورية عبر طبقات البازلت المتصلة بها هيدروليكيًا . يقدر الاستخراج الآمن بحوالي ١٥ م ٣م سنويا" . اما كميات الضخ السنوية من المناطق المذكوره اعلاه تقدر بحوالي ٢٠ م ٣م عام ١٩٩٤ معظمها لاغراض الري .

ب. بقية مناطق حوض اليرموك(جبال عجلون ، الرمثا ، وادي العرب ، المخيه)

الطبقة المائية الرئيسي في هذه المناطق هي (طبقة عمان - وادي السير) . تبلغ كميات الاستخراج من هذه المناطق حوالي ٢٥ م ٣م سنويا" . ويمكن توزيعها حسب المناطق التالية :

-مناطق الرمثا ، النعيمه وحكما حيث تبلغ كميات الاستخراج ٧ م ٣م سنويا" يستغل معظمها لاغراض الري .

-منطقة المخيه حيث تبلغ كميات الاستخراج من حقل آبار المخيه حوالي ١٤ م ٣م سنويا" . تستغل هذه الكميات لاغراض الري في منطقة وادي الاردن .

-منطقة وادي العرب . تعتبر الطبقة في هذه المنطقة امتدادا" للطبقة المائية في حوض اليرموك حيث يتم استخراج حوالي ١٧ م ٣م سنويا" من حقل آبار وادي العرب لاغراض الشرب في محافظة اربد إضافة إلى كميات ضخ محدودة في مناطق مختلفه من الحوض .

٥. حوض الاودية الجانييه

يشمل هذا الحوض الاودية الجانييه الشماليه والوسطى لنهر الاردن . حيث ان معظم التغذية الطبيعية السنوية للطبقات المائية في الاودية تظهر بشكل ينابيع حيث تتجاوز عدد الينابيع في الاودية ١٠٠ نبع مصدرها مختلف الطبقات المائية . ان معظم هذه الينابيع يوجد عليها جدول حقوق مياه للمزارعين وتستخدم بعض هذه الينابيع لاغراض الشرب .

٦. حوض الجفر

أ. منطقة الشوبك ورأس النقب :هي المنطقة الواقعة بين رأس النقب ومعان شرقا" والمرتفعات المطله على الاغوار الجنوبيه غربا" وبين رأس النقب ووهيد جنوبا" حتى الفجيج والشوبك شمالا" . تتغذى هذه المنطقه من المياه الجوفية في منطقة الشوبك والمرتفعات المطله على وادي موسى . يستغل من هذه المنطقه حوالي ٩,٥ م ٣م سنويا" لاغراض الري وكذلك ٦,٥ م ٣م لاغراض الشرب . علما" بان المنطقه تعاني من استنزاف في المياه الجوفيه ومؤشرات ذلك الهبوط المستمر في منسوب المياه في بعض آبار مزارع التفاح في منطقة بئر ابن جازي .

ب- الشديه ووادي مشيش

تغذى هذه المنطقة ايضا من منطقة الشوبك والمرتفعات المطلة على وادي موسى الا أن كمية الاستخراج الآمن لا يتجاوز ١٨ م ٣م سنويا" معظمها من المياه غير المتجدده. علما" بأنه تم تخصيص معظم هذه الكمية لاغراض صناعة الفوسفات في منطقة الشبيده .

ج- منطقة الجفر

تغذى الطبقات العليا في المنطقة من الاودية المؤدية الى منطقة الجفر. معدل الاستخراج الآمن في الطبقات العليا حوالي ٢ م ٣م سنويا" حيث تقدر كميات الاستخراج الحالي لكافة الاستعمالات ١,٥ م ٣م سنويا". علما" بان المياه تعاني من تزايد مستمر في ملوحتها نتيجة لرجوع الزائد من مياه الري .

٧. حوض وادي عربه الشمالي

يشمل هذا الحوض المناطق ابتداء من وادي فيفا شمالا مرورا بوادي خنزيره ووادي ام مشلا ووادي موسى حتى منطقة الريشه جنوبا وكذلك من مرتفعات الطفيله والشوبك شرقا حتى حدود فلسطين المحتلة غربا. تغذى هذه المنطقة من مياه الفيضانات التي تأتيها من المرتفعات الجبلية عبر الوديان الجانبية في فصل الشتاء نظرا لان الأمطار الساقطة على معظم الحوض هي امطار شحيحة يقل معدلها العام السنوي عن ١٠٠ ملم. تعتبر طبقة الحصى والطمي الوديان هي الطبقة الرئيسية المستغلة حاليا" حيث تنوي سلطة المياه حاليا اجراء دراسة وحفر مجموعة من الآبار العميقة لتقييم الوضع المائي كما" ونوعا".

٨. حوض وادي عربه الجنوبي

يشمل هذا الحوض المناطق ابتداء من قاع السميديين شمالا" وحتى البحر الاحمر جنوبا" وكذلك من مرتفعات راس النقب شرقا" وحتى حدود فلسطين المحتلة غربا" هذا بالاضاف الى منطقتي القويره ووادي اليتم. تغذى هذه المنطقة من مياه الفيضانات التي تأتيها من المرتفعات الجبلية الشرقية في راس النقب عبر الوديان الجانبية لوادي عربة في فصل الشتاء نظرا لان الامطار الساقطة على معظم الحوض هي أمطار شحيحة ويقل معدلها العام عن ١٠٠ ملم سنويا.تعتبر طبقة الحصى وطمي الوديان هي الطبقة الرئيسية المستغلة حاليا في منطقة وادي اليتم ووادي عربة اما في منطقة القويره تتواجد طبقة الديسي الرملية .

٩. حوض سهل وادي الاردن

يشمل هذا الحوض سهل وادي الاردن من بحيرة طبريا الى البحر الميت. حيث يتراوح معدل سقوط الأمطار السنوي ما بين ١٠٠ ملم في الجنوب الى ٤٠٠ ملم في الشمال. أهم الطبقات المائية في الحوض فتتكون من الرسوبيات الحديثة وكذلك تكوين الحجر الجيري الصواني.

يعتبر حوض وادي الاردن من المناطق المستنزفة جوفيا" وخاصة مناطق الشونة الجنوبية والكرامه والكفرين والرامه. علما بان المياه ذات ملوحة عالية بسبب الاستخراج الزائد وتسرب مياه الري المالحه الى المياه الجوفية .

١٠. حوض السرحان

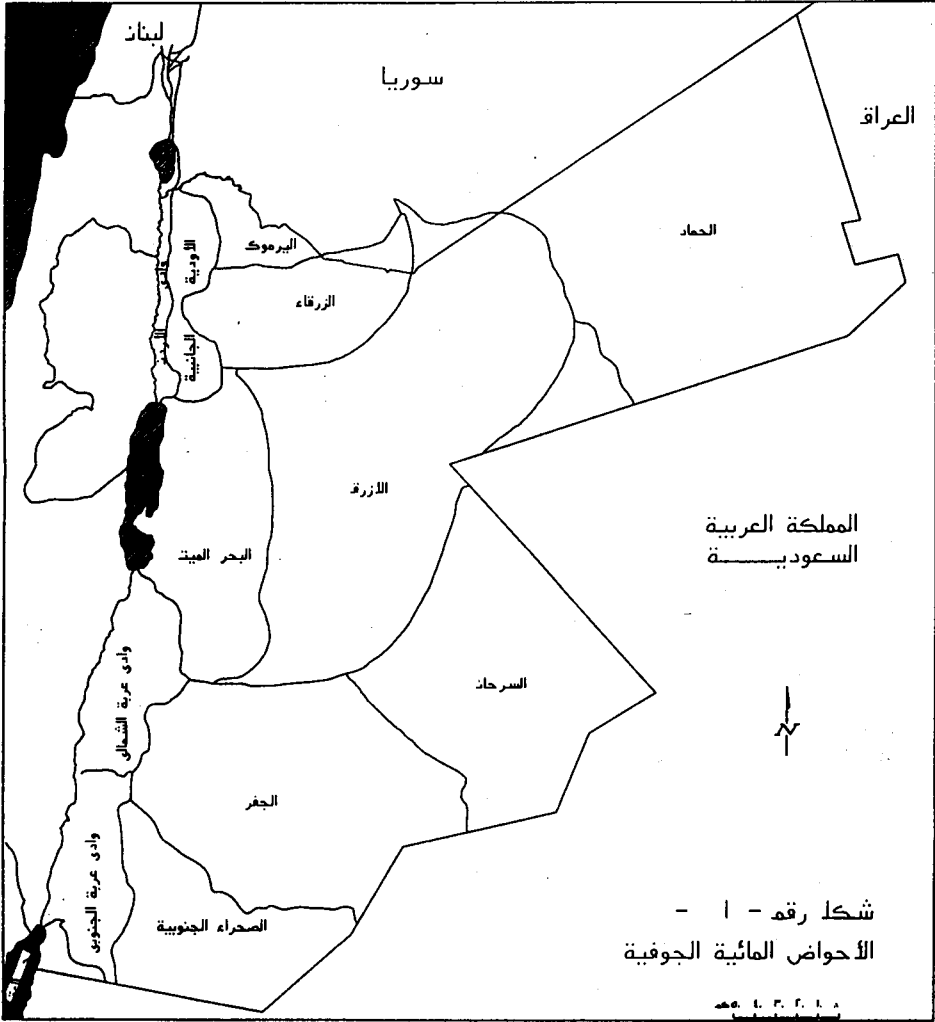
يضم هذا الحوض معظم البادية الجنوبية الشرقية ويمتد من حوض الجفر غربا الى الحدود السعودية شرقا ومن حوض الأزرق شمالا الى الحدود السعودية جنوبا. تبلغ مساحة الحوض في الجانب الاردني حوالي ١٥٧٣٣ كم^٢. حيث تغذى الطبقات المائية في هذا الحوض من مياه الامطار الساقطة سنويا والتي تقدر بحوالي ٥٠ ملم في الجزء الشرقي الى ١٠٠ ملم في الجزء الغربي. تتكون الطبقات المائية في الحوض من طبقة البلقاء الرابعة المتكشفة في المناطق الغربية للحوض مما يقلل من امكانية تواجد المياه في تلك المنطقة وازديادها كلما اتجهنا الى المنطقه الشرقية في الحوض.

١١. حوض الحماد

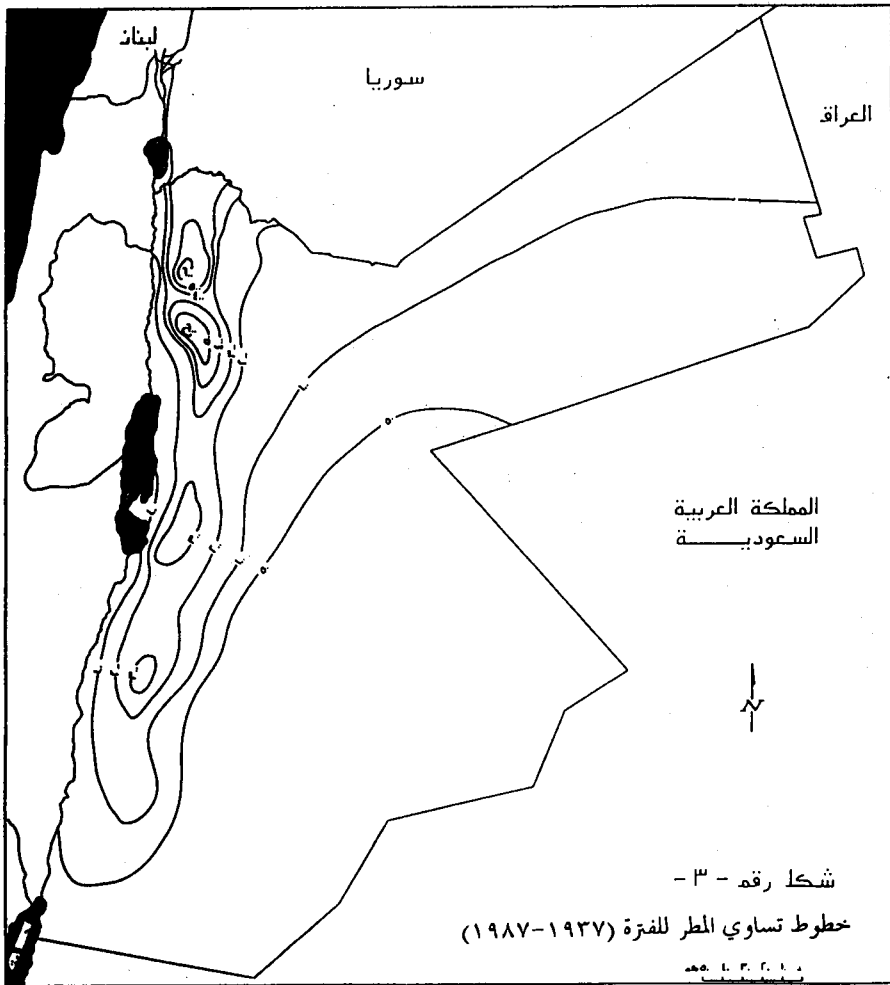
يشمل هذا الحوض البادية الشرقية ويمتد من حوض الازرق غربا الى الحدود العراقية شرقا وكذلك من الحدود السورية شمالا الى الحدود السعودية جنوبا. يقدر معدل سقوط الامطار السنويه في تلك المنطقه حوالي ٥٠ ملم. وتصل كمية التبخر الى ٣٦٠٠ ملم في السنة. يعتقد ان تغذية المياه الجوفية تأتي من مياه الامطار الساقطة على جبل الدرروز حيث يبلغ سقوط الامطار السنوي حوالي ٦٠٠ ملم. تتواجد الطبقات المائية المكونه من البازلت في الجزء الغربي. بينما الطبقات المائية المكونه من الحجر الجيري فهي في الجزء الشرقي من الحوض. معدل منسوب المياه الجوفيه ما بين ١٥٠-٢٠٠ م تقريبا. ونوعيه المياه غير جيده وذلك بسبب ارتفاع نسبة الملوحة ٣٠٠٠ جزء بالمليون. لدراسة الحوض من الناحية الهيدروجيولوجيه وعمل نموذج رياضي للطبقات العلويه (طبقة البلقاء الرابعه). تم حفر (١٠) آبار جديدة وبناء على نتائج الدراسة يتم تقييم الوضع المائي في الحوض.

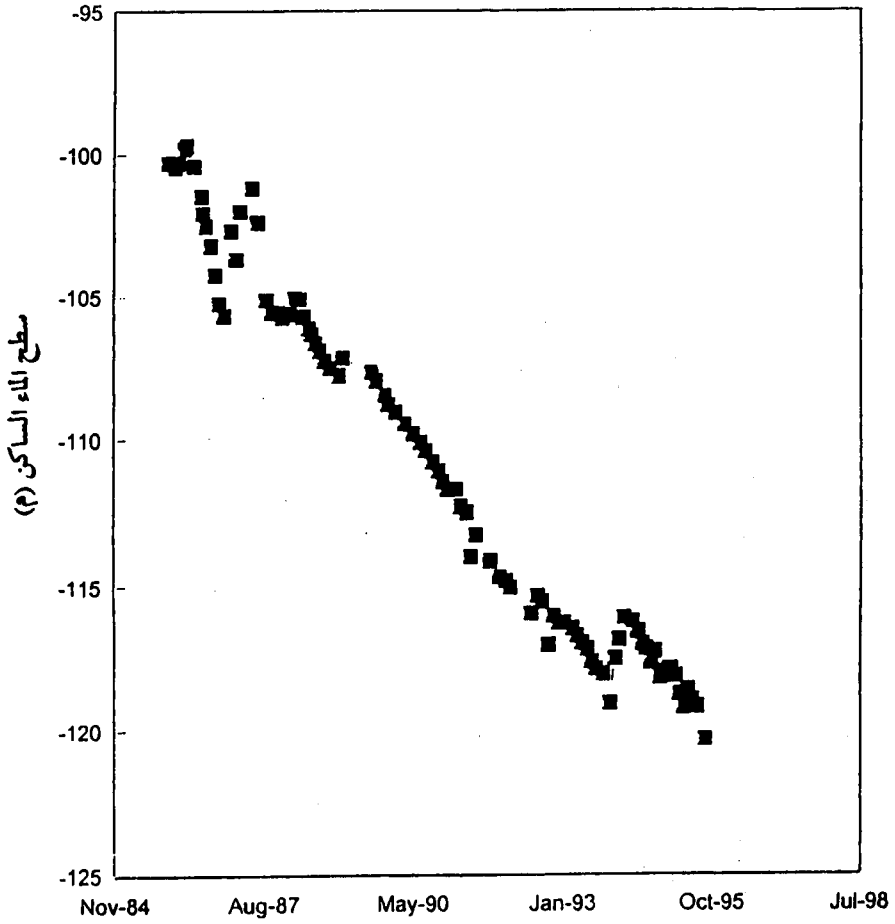
١٢. حوض الديسي

يقع حوض الديسي على بعد حوالي ٣٠٠ كم جنوب العاصمة عمان وهو من الأحواض المائية المشتركة ما بين السعودية والاردن وتبلغ مساحة الحوض في الجانب الأردني حوالي ٦٣٩٦ كم^٢. تعتبر المياه في هذا الحوض مياه غير متجدده وقد تم اثبات ذلك من خلال الدراسات الهيدروجيولوجيه والنظائر المشعه التي اجريت للمياه الجوفيه في المنطقه بالاضافه ان مياه الحوض تعتبر ذات نوعيه جيده حيث تبلغ نسبة الملوحة ٣٠٠ جزء بالمليون. حاليا يتم استغلال مياه حوض الديسي لري المشاريع الزراعيه في منطقتي الديسي والمدوره. وهناك دراسه نهائيه في الوقت الحاضر لتقييم المخزون الجوفي للحوض وكذلك سحب مياه الحوض الى العاصمة عمان بمعدل ١٠٠ م^٣/السنة لغايات الشرب.

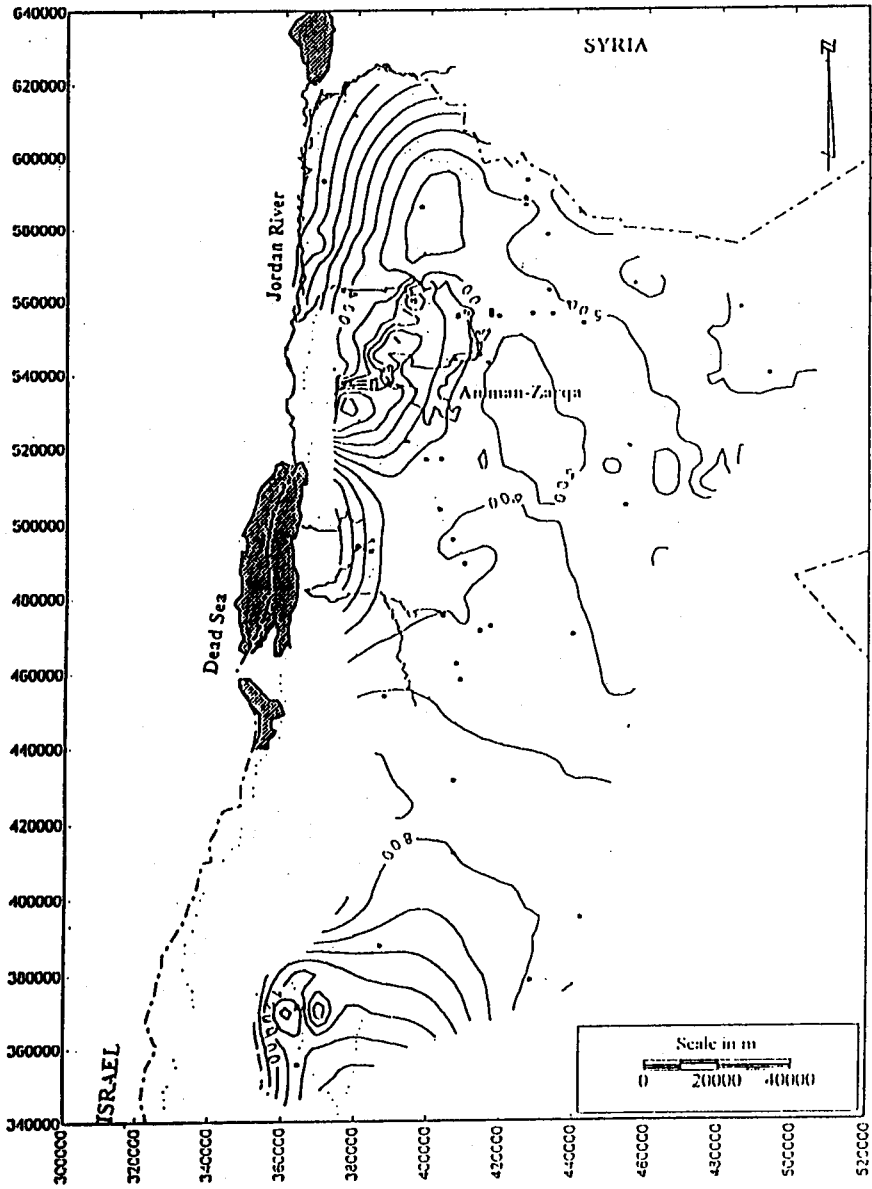








شكل رقم ٤-٤-٤ - بئر سواقة (٢) للمراقبة المياة الجوفية / حوض الموجب



شكل رقم-٥- خطوط تساوي مستوى المياه الجوفية عن سطح البحر للطبقة المائية
(عمان - وادي السير)

جدول رقم (1) مصادر المياه الجوفية واستعمالاتها لعام ١٩٩٥

رقم الصخر من الأيمن	سموع عند الأيمن	سموع	سموع	استعمالات المياه الجوفية لعام ١٩٩٥ م						إنتاج الآمن	الصفات الفنية المنتجة	الرقم الحوض المائي الجوفي		
				كمية المياه الأيمن كم ^٣ /سنة	كمية المياه الأيمن كم ^٣ /سنة	كمية المياه الأيمن كم ^٣ /سنة	كمية المياه الأيمن كم ^٣ /سنة	كمية المياه الأيمن كم ^٣ /سنة	كمية المياه الأيمن كم ^٣ /سنة					
147	144	-18.921	58.921	0.269	2	34.264	112	0.103	2	24.285	28	40 (B4,B2/A7,A2)	1	البروك
34	19	9.847	5.153			0.713	6			4.440	13	15 A + K	2	الأزنية الجنية
206	191	-22.321	43.321			34.736	167	0.885	2	7.700	22	21 (OA)	3	وادي الأردن
163	631	-55.161	142.661	0.098	0	73.301	455	5.838	51	63.424	115	87.5 (B4,B2/A7,A4,A2,K)	4	عين الزرقاء
158	369	-32.865	89.865	1.973	12	41.618	259	12.678	31	33.596	67	57 (B2/A7,A4,A2)	5	البحر الميت
57	66	54.201	70.799	1.384	6	57.272	50	3.755	0	8.388	10	125 (D) Depth 150m	6	القيسي والشندره
175	23	-2.630	6.13	0.159	4	0.177	4	5.794	15			3.5 (O4,B2/A7,K,D)	7	وادي عربة الشمالي
141	49	-2.259	7.759	0.168	3	6.176	35	0.111	2	1.304	9	5.5 (O4,D)	8	البحر الأحمر وادي عربة الجنوبي
197	92	-8.692	17.692	1.065	9	10.184	68	0.337	2	6.106	13	9 (B4,B4,ALL) 18 B2/A7-A1,K	9	البحر
225	502	-30.973	54.973	0.731	15	26.722	459	0.121	2	27.399	26	24 (B4,B4,B2/A7) (AB,K)	10	الأزرق
6	5	4.697	0.303	0.303	5							5 B5/4,AB	11	الفرحان
11	13	7.109	0.891	0.307	9	0.123	2			0.461	2	8 (B4)	12	المداء
	2104	-173.822	498.468	6.457	65	285.286	1627	29.622	107	177.103	305	275.5		المجموع

مجموع الاستعمالات = (ترب + عرب + عرب + صناعه + زراعه) = (١٧٧٧٠١٦٦ + ٢٢٠٢٢ + ٢٤٠٢٢ + ٢٨٥٠٢٩ + ٤٩٨٠٤٧) م^٣
 مجموع الاستنزاف من المياه الجوفية المنتجة = ١٧٣٠٢ م^٣
 مجموع الاستنزاف من المياه الجوفية غير المنتجة = ٢٠٠٠٠ م^٣
 مجموع الاستنزاف الآمن هو ٤٩٨٠٥ م^٣ نسبة شاملا المياه المنتجة وغير المنتجة وهي ١٢٥ من حوض القيسي و ١٨ م^٣ من حوض البئر.

جدول رقم (٣) مساحات الأراضي المروية من الآبار الزراعية في الأحواض المائية:

المساحات المروية / دونم	الحوض
33478	اليرموك
500	الأودية الجانبية
49826	سهل وادي الأردن
115540	عمان - الزرقاء
34015	الأزرق
75000	البحر الميت
50338	الديسي والمدوره
1900	وادي عربه الشمالي
2550	وادي عربه الجنوبي
70210	الجفر
100	السرطان
500	الحمام
460997	المجموع الكلي

جدول رقم (٣) مساحات الأحواض المائية بالنسبة الى مساحة الاردن (كم٢)

اسم الحوض	المساحة (كم٢)	%
الحماد	18047	20.05
السرطان	15734	17.5
الازرق	12400	13.78
الجفر	12363	13.74
الموجب والحسا	10738	11.93
الديسي	6396	7.1
وادي عربي الجنوبي	3742	4.16
عمان-الزرقاء	3739	4.15
وادي عربي الشمالي	2953	3.28
الودية الجانبية	1682	1.86
اليرموك	1426	1.58
وادي الاردن	780	0.87
المجموع	90000	100

جدول رقم - ٤ - نوعية المياه الجوفية في حقل آبار الرصيصة / حوض عمان - الزرقاء

Well / Test	Date	E.C µs/cm	T.D.S mg/l	Ca ⁺⁺ mg/l	Mg ⁺⁺ mg/l	Na ⁺ mg/l	K ⁺ mg/l	CL ⁻ mg/l	SO ₄ ⁼ mg/l	CO ₃ ⁼ mg/l	HCO ₃ mg/l	FH	NO ₃ ⁻ mg/l	T.C MPN /100ml	F.C MPN /100ml	T.O.C mg/l
Russeifa NO. 4	31-10-93	1082		4.94	1.90	3.25	0.18	4.01	0.41	0.00	4.90	7.72	56.70	22	22	
Al - Baladeyeh NO. 4	20-04-95	1050		5.23	2.20	2.94	0.20	3.78	0.46	0.00	5.46	7.50	49.10		150	9.00
Russeifa NO. 9	01-12-85	1830	1171	6.14	3.82	6.80	0.00	8.56	0.64	0.00	5.74	7.44	99.70			
Russeifa NO. 10	09-05-88	880	563	4.06	2.67	2.40	0.19	2.46	0.91	0.00	5.40	7.30	34.30			
Russeifa NO. 10	23-04-94	1050		5.07	2.30	2.87	0.20	3.31	1.05	0.00	5.56	7.86	31.80	2400/1100		28 /1100
Russeifa NO. 10	19-04-95	950		4.39	2.60	2.84	0.20	3.04	0.63	0.00	5.84	7.72	15.50	460		23.00
Russeifa NO. 17	09-05-88	660	441	35.20	2.31	1.40	0.12	1.52	0.30	0.00	5.10	7.31	24.41			
Tabarbour 13	29-03-72		307	1.17	1.07	0.52	0.03	0.62	0.21	0.00	4.16	7.90	11.00			
Tabarbour 13	12-09-85		330	1.24	1.07	0.48	0.00	0.79	0.00	0.00	4.29	7.70	16.00			
Tabarbour 13	22-03-88	480	314	2.36	2.14	0.60	0.07	0.70	0.15	0.00	4.10	7.44	17.90			
Muzra'a (AWSA-4)	30-09-73		328	1.32	1.07	0.52	0.03	0.65	0.10	0.00	4.51	7.90	10.00			
Muzra'a (AWSA-4)	12-09-85		403	1.45	1.28	1.00	0.00	1.16	0.10	0.00	5.05	7.70	0.60			
Naba' NO. 2	24-06-85	860	550	4.68	1.92	2.00	0.10	2.13	0.50	0.00	4.79	6.84	68.20			
Naba' NO. 2	30-05-93	860		4.62	1.80	1.96	0.11	2.51	0.35	0.00	4.93	7.44	51.10	> 2400		460
Naba' NO. 2	19-04-93	866		4.76	2.00	2.03	0.12	2.65	0.56	0.00	4.96	7.11	56.30	≥ 2400		→ 2400
Naba' NO. 2	10-05-93	875		4.54	1.80	1.96	0.11	2.44	0.58	0.00	4.42	7.24	52.70	≥ 16		2
Naba' NO. 2	23-04-94	921		4.97	1.70	2.09	0.13	2.75	0.32	0.00	4.77	7.36	56.20	→ 2400		1100
Naba' NO. 2	19-04-95	939		5.30	1.90	2.34	0.15	3.08	0.40	0.00	5.13	7.31	59.20	460		75
Naba' NO. 5	10-05-93	870		4.58	1.80	1.97	0.11	2.50	0.54	0.00	4.48	7.88	52.40	→ 16		5
Naba' NO. 5	25-07-85	820	525	4.73	1.55	2.00	0.00	1.98	0.44	0.00	4.65	7.08	67.30			
Naba' NO. 5	23-04-94	920		4.99	1.70	2.12	0.13	2.75	0.37	0.00	4.71	7.43	56.00	1100		1100
Naba' NO. 5	19-04-95	900		5.40	1.70	2.31	0.15	3.03	0.39	0.00	5.09	7.50	58.20			120

جدول رقم 5- الميابع التي تدنى تصريفها نتيجة الضخ الجائر من حقول الابار

الرقم	اسم النبع	الطبقة المائية	الحوض المائي	معدن التصريف م/3/س	التصريف الحالي م/3/س
1	زحر	B2/A7	نيرموك	80	جافة
2	نسخة	B2/A7	عمال الزرقاء	80	17
3	الرصيف	B2/A7	عمال الزرقاء	200	جافة
4	النواهد	B2/A7	عمال الزرقاء	50	جافة
5	المنور	A4	عمال الزرقاء	140	45
6	الغارعة	A4	الأودية الحانبية	450	30
7	وادي الهدن	B2/A7	الموجب	1700	60
8	العور	B4	الآبار	180	جافة
9	السود	B4	الآبار	900	10

ب. النتائج

خلصت معظم الدراسات الى النتائج التالية :

١. وجود هبوط عام في مستوى سطح الماء الساكن في الطبقات المائية المستغلة في كافة الأحواض المائية.
٢. زيادة نسبة الملوحة في بعض الآبار المستغلة لغايات مياه الشرب والجدول رقم (٤) يبين نتائج التحاليل الكيميائية لمياه بعض هذه الآبار .
٣. تدني تصريف الينابيع وكذلك جفاف بعضها نتيجة الضخ الجائر من حقول الآبار القريبة منها كما هو مبين في الجدول رقم (٥) .
٤. وجود مؤشر الى ظهور وزيادة الملوثات (النترات ، البكتيريا) في عينات المياه الجوفية ، وذلك نتيجة مياه الري الراجعة الى الطبقات المائية بالإضافة الى تأثير المياه العادمة الخارجة من المصانع ومحطات الصرف الصحي.

ج. التوصيات

١. تطوير شبكتي الرصد الجوي والسطحي من اجل الحصول على المعلومات الضرورية لتقييم مصادر المياه.
٢. تحديد كميات المياه المتجددة واستخدام النماذج الرياضية في استقراء مستقبل هذه المصادر.
٣. الاستمرار في حظر حفر الآبار الخاصة في كافة الاحواض المائية .
٤. اعطاء الاحتياجات المائية لغايات الشرب الاولوية القصوى من ناحية حفر الآبار والتزويد المائي.
٥. الاستمرار في تركيب العدادات على الآبار الخاصة (الزراعية والصناعية) لمراقبة كميات الاستخراج الفعليه .

المراجع

١. خير الحديدي : مصادر المياه في الاردن ، سلطة المياه ، عمان ، ١٩٩٤
٢. خير الحديدي: تقرير عام عن مشروع مراقبة الاحواض المائية ، عمان ، ١٩٩٦
٣. الدكتور سمير حجازين: تقييم الوضع المائي في الاردن ، عمان ، ١٩٨٨

السيرة الذاتية

الاسم :خير حسن الحديدي
الشهادة العلمية : دكتوراة في الهندسة الهيدرولوجيولوجية
مكان التخرج :جامعة سان بطرس بورغ/ روسيا
سنة التخرج : ١٩٩٢
مكان العمل : وزارة المياه والري /سلطة المياه/عمان-الاردن
الوظيفة الحالية : منسق مشروع مراقبة الأحواض المائية/ مديرية دراسات مصادر المياه
مندوب سلطة المياه في مشروع تحسين نوعية المياه والحفاظة عليها
(المشروع بالتعاون وكالة الولايات المتحدة للاممء الدولي)
الخبرات العملية : العمل لمدة ١٢سنوات في مجال دراسات المياه الجوفية (تعين آبار المياه ، تحليل تجارب الضخ ،
النماذج الرياضية ، التغذية الصناعية ، مراقبة نوعية المياه)

باعتبار ان الهدف من التحويل من نظام درجة حرارة منخفضة الى درجة حرارة عالية هو رفع معدل الانتاج من 27065 متر مكعب يوميا" (6 مليون جالون امراطوري يوميا") الى 32480 متر مكعب يوميا" (7.2 مليون جالون امراطوري يوميا") ، فانه خلال فترة التجربة تجاوز معدل الانتاج الفعلي في كثير من الاحيان معدل الانتاج التصميمي حيث بلغ متوسط كمية الانتاج 33130 متر مكعب يوميا" (7.346 مليون جالون امراطوري يوميا") خلال التشغيل الصيفي و33070 متر مكعب يوميا" (7.332 مليون جالون امراطوري يوميا") خلال فترة التشغيل الشتوي للمقطرة D8 ، كما بلغ 32940 متر مكعب يوميا" (7.303 مليون جالون امراطوري يوميا") خلال فترة التشغيل الصيفي و33320 متر مكعب يوميا" (7.388 مليون جالون امراطوري يوميا") خلال فترة التشغيل الشتوي للمقطرة D4B انظر الشكلين (2A&2B) .

ثانياً: معدل الانتاجية المكتسبة (GAINED OUTPUT RATIO)

يعرف معدل الانتاجية المكتسبة على انه كمية المياه المقطرة بالكيلوجرام لكل واحد كيلوجرام من البخار المستخدم عند معدلات ضغط ودرجة حرارة قياسية. ويتبين من الشكلين (3A&3B) ان متوسط معدل الكفاءة في التشغيل الصيفي بلغ 9.6 و 10.48 ، بينما بلغ في التشغيل الشتوي 9.59 و 10.14 للمقطرتين D8 و B4B على التوالي ، وهو مؤشر واضح على الانتاجية المرتفعة للمقطرتين.

ثالثاً: معدل الاداء (PERFORMANCE RATIO)

وهو كمية المياه المقطرة المنتجة بالكيلوجرام عند استهلاك 1000 كيلوجول من الطاقة الحرارية ، ويسين كلا الشكلين (4A&4B) سلوك معدل الاداء اذ بلغ متوسط معدل الاداء 4.38 و 4.65 كيلوجرام لكل 1000 كيلوجول للمقطرتين D8 و B4B على التوالي.

رابعاً: معامل اعترض الانتقال الحراري (HEAT TRANSFER FOULING FACTOR)

وهو مؤشر على مدى اتساخ انابيب التبادل الحراري ، اذ بلغ متوسط معامل اعترض الانتقال الحراري في المسخن الرئيسي (BRINE HEATER) خلال فترة التشغيل الصيفي والشتوي على التوالي 0.07790 و 0.08130 للمقطرة D8 ، بينما بلغ 0.02090 و 0.03126 للمقطرة D4B مقاس بالمترمربع. كيلفين/كيلوات ، انظر الشكلين (5A&5B).

خامسا: ضغط البخار في المسخن الرئيسي (BRINE HEATER SHELL PRESSURE)

بقى ضغط البخار في المسخن الرئيسي مستقرا" في كلتا المقطرتين ولم يزد متوسطه عن 1.51 بار في المقطرة D8 بينما قل عن ذلك في المقطرة D4B انظر الشكلين (6A&6B) ، ويتاثر مقدار ضغط البخار في المسخن الرئيسي بعدة عوامل مثل حجم البخار ودرجة حرارته و درجة حرارة المحلول الملحي الداخلى للمسخن ومدى اتساخ المسخن ، ويرتفع بارتفاع معامل اعتراض الانتقال الحراري للمسخن.

سادسا: تركيز المحلول الملحي الدائر (BRINE RECIRCULATION CONCENTRATION FACTOR)

تم التحكم بدرجة تركيز المحلول الملحي الدائر على ان لا تتجاوز 1.5 ضعف مياه البحر وذلك بالتحكم بمعدل مياه التعويض ومياه التصريف.

سابعا: نوعية المياه المقطرة (WATER QUALITY)

لم يلاحظ أي تغير في نوعية المياه المقطرة خلال فترة التجربة (درجة التوصيلية > 2 ميكروسيمنز/سنتيمتر)

تاسعا: الفحص الداخلي (INSPECTION)

قام مهندسي مركز تنمية مصادر المياه باجراء فحص داخلي لاجزاء ومكونات المقطرتين ولم يلاحظ وجود ترسبات سميكة او تلف للاجزاء الداخلية .

النتائج

اولا: من خلال استعراض المؤشرات ومعدلات الانتاج يتبين نجاح تجربة تشغيل المقطرتين D8 في محطة الزور الجنوبية و D4B في محطة الدوحة الغربية على درجة حرارة 105 درجة مئوية.

ثانيا: مراقبة المتغيرات التشغيلية والتحكم بمعدل الحقن والتابعة الكيميائية لنوعية المياه يؤدي الى تشغيل المقطرات بكفاءة ممتازة ويحافظ على الانتاج .

ثالثا: لايعتبر معدل حقن مانع الترسب 3 جزء من المليون المعدل الامثل اذ يمكن خفضه ومراقبة النتائج والمؤشرات.

رابعا" : في حال تعميم التجربة على الوحدات المتبقية سوف يؤدي ذلك الى زيادة الانتاج بمقدار 108240 متر مكعب يوميا" (24 مليون جالون امراطوري يوميا") أي بما يعادل انتاج اربع مقطرات سعة كل مقطرة 27065 متر مكعب يوميا" (6 مليون جالون امراطوري يوميا").

شكر وتقدير

نود ان نعبر عن شكرنا للعاملين في محطة الزور الجنوبية لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه ومحطة الدوحة الغربية لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه لتعاونهم مع مركز تنمية مصادر المياه خلال فترة التجربة.

المراجع

- 1- A.H.KHAN , "DESALINATION PROCESSES & MULTISTAGE FLASH DISTILLATION PRACTICE", ELSEVIER PUBLICATION,1986.
- 2- ALI AL-ZUBAIDI, "PERFORMANCE EVALUATION OF BELGARD ANTI SCALENT ADDITIVE AT DOHA EAST POWER GENERATION & WATER PRODUCTION STATION", WATER RESOURCES DEVELOPMENT CENTRE, KUWIT 1990.
- 3- OPERATION & MAINTENANCE INSTRUCTION MANUAL FOR DOHA WEST DISTILLATION PLANT, STAGE II.
- 4- OPERATION & MAINTENANCE INSTRUCTION MANUAL FOR AZ-ZOUR DISTILLATION PLANT.

الجدول (١)
المقطرة D8
الزور الجنوبية

التشغيل الشتوي		التشغيل الصيفي	
الفعلي	التصميم	الفعلي	التصميم
١,٠٥	١١٠	١,٠٥	١١٠
٧,٣٣٢	٧,٢	٧,٣٤٦	٦
٩,٥٩	٨,٦٥	٩,٦	٨
٤,٣٨	٣,٩٢	٤,٣٧	٣,٥٤
٠,٠٨١٣	٠,١٨٧٨	٠,٠٧٧٩	٠,١٦٣٩٤
١,٥١	١,٩٧	١,٤٧	١

درجة الحرارة (درجة مئوية)

الإنتاج (طنون جالون امبراطوري باليوم)

معدل الانتاجية المكتسبة

معدل الاداء (كيلوجرام / ١٠٠٠ كيلوجول)

معامل اعتراض الانتقال الحراري (متوسط كيلفن/كيلوات)

ضغط البخار في المسخن الرئيسي (بار)

الجدول (٢)
المقطرة D4B
الدوحة الغربية

التشغيل الشتوي		التشغيل الصيفي	
الفعلي	التصميم	الفعلي	التصميم
١,٠٥	١١٠	١,٠٥	١١٠
٧,٣٨٨	٧,٢	٧,٣٠٣	٦
١٠,١٤	٨,٦٥	١٠,٤٨	٨
٤,٦٢	٣,٩٢	٤,٦٨	٣,٥٤
٠,٠٣٦٦	٠,٢٠٠٩	٠,٢٠٩٤	٠,٢١١٥٦
١,٤	١,٩٧	١,٤٣	١

درجة الحرارة (درجة مئوية)

الإنتاج (طنون جالون امبراطوري باليوم)

معدل الانتاجية المكتسبة

معدل الاداء (كيلوجرام / ١٠٠٠ كيلوجول)

معامل اعتراض الانتقال الحراري (متوسط كيلفن/كيلوات)

ضغط البخار في المسخن الرئيسي (بار)

FIG 1A
H.T. Operation / AZ-D8

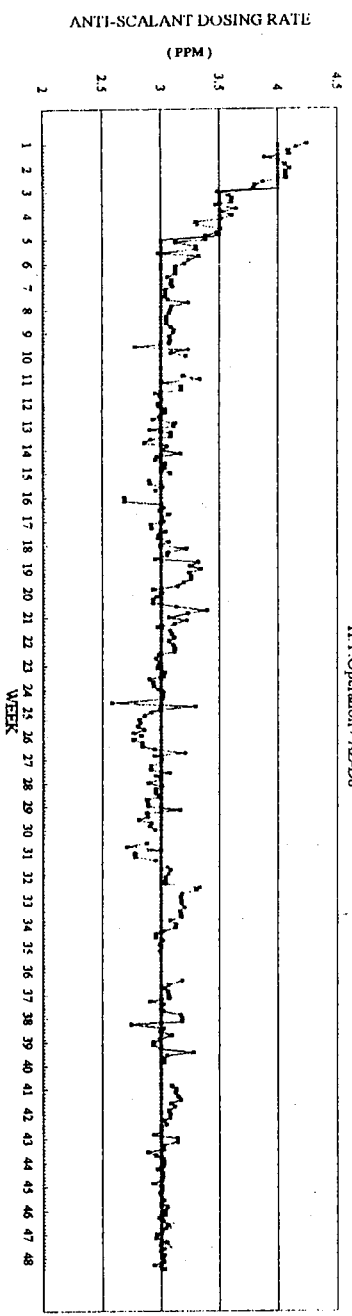


FIG 2 A
H.T. Operation / AZ-D8

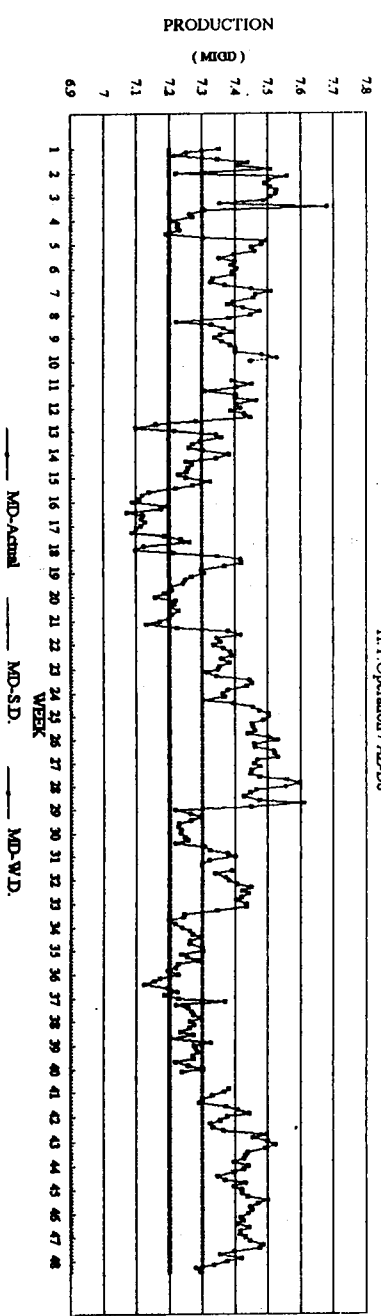


FIG 3A
H.T. Operation / AZ-DB

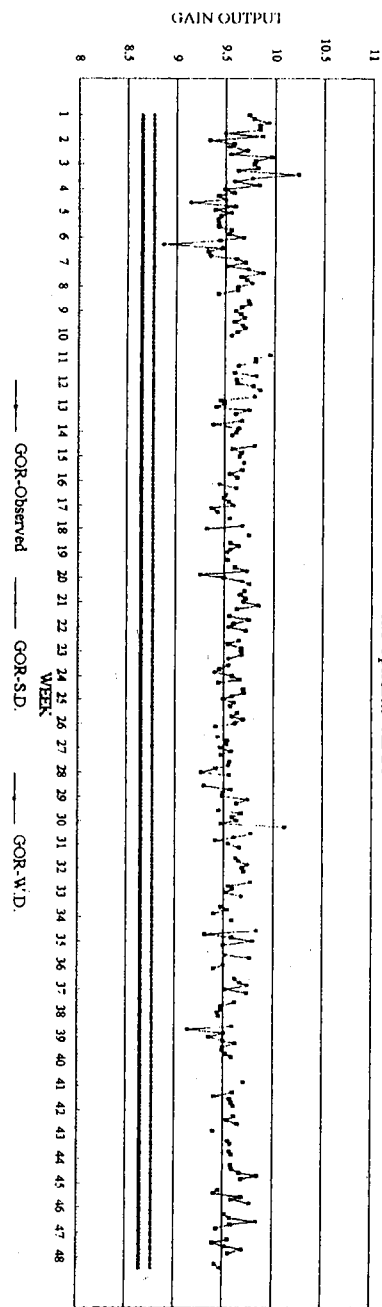


FIG 4A
H.T. Operation / AZ-DB

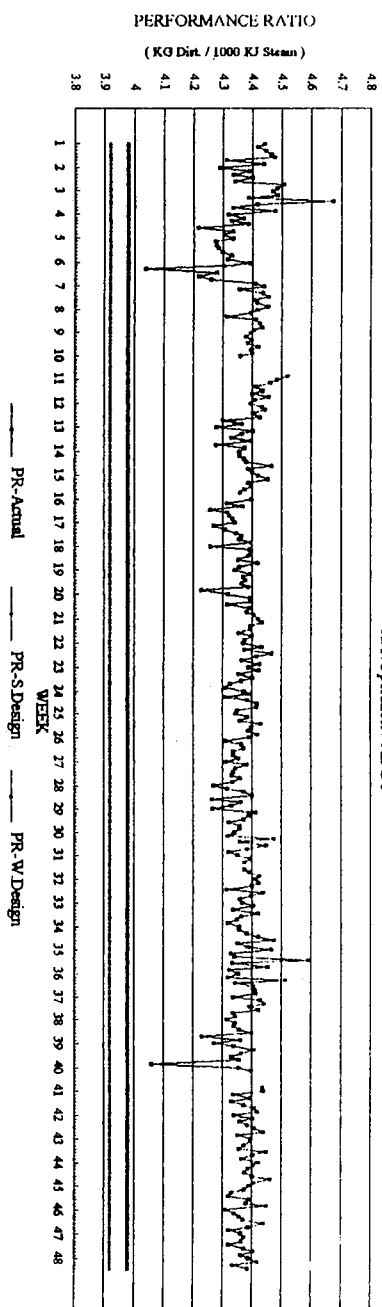


FIG 5A
H.T. Operation / AZ-D8

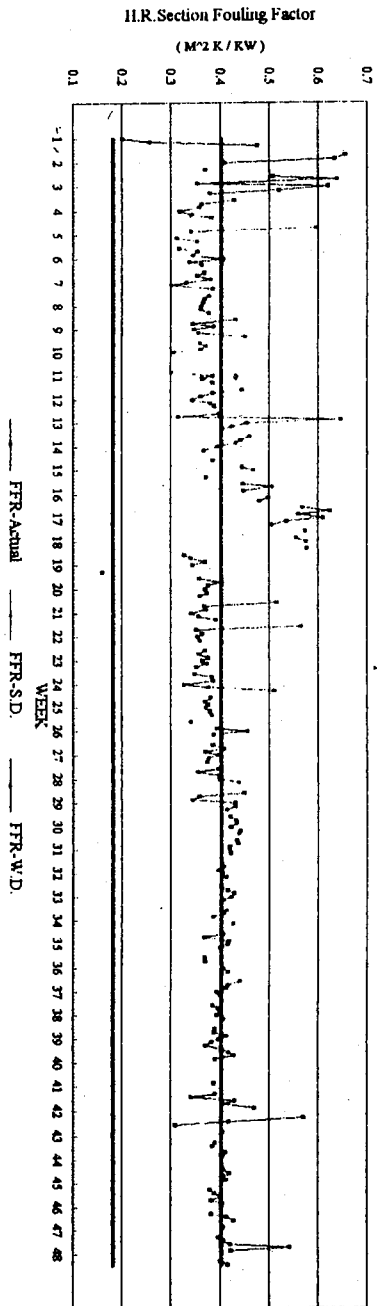


FIG 6A
H.T. Operation / AZ-D8

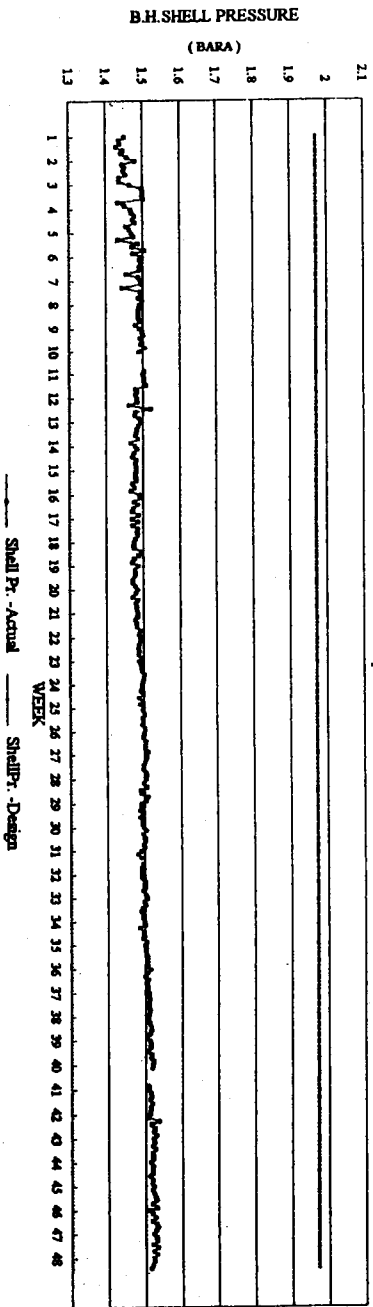


FIG. 1B

H.T. Operation / DW-D4B

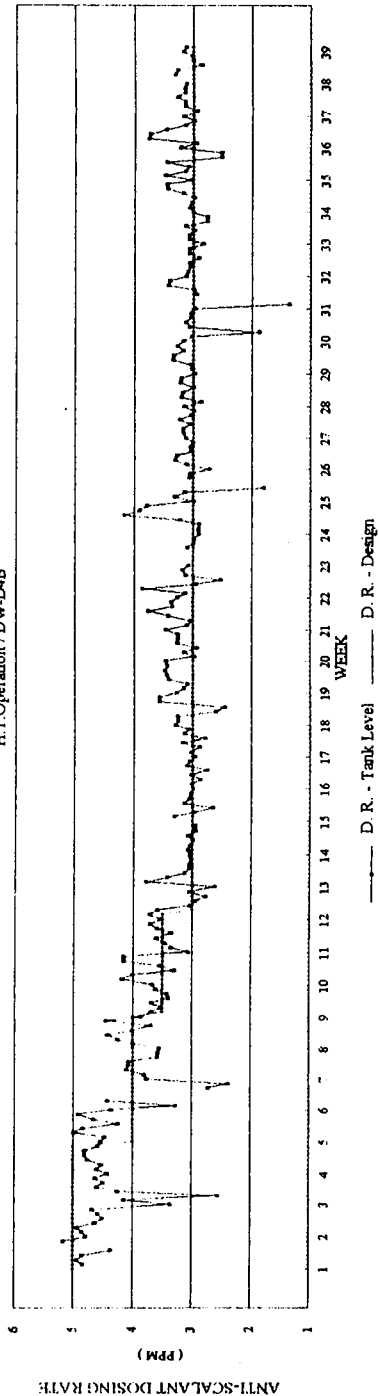


FIG. 2B

H.T. Operation / DW-D4B

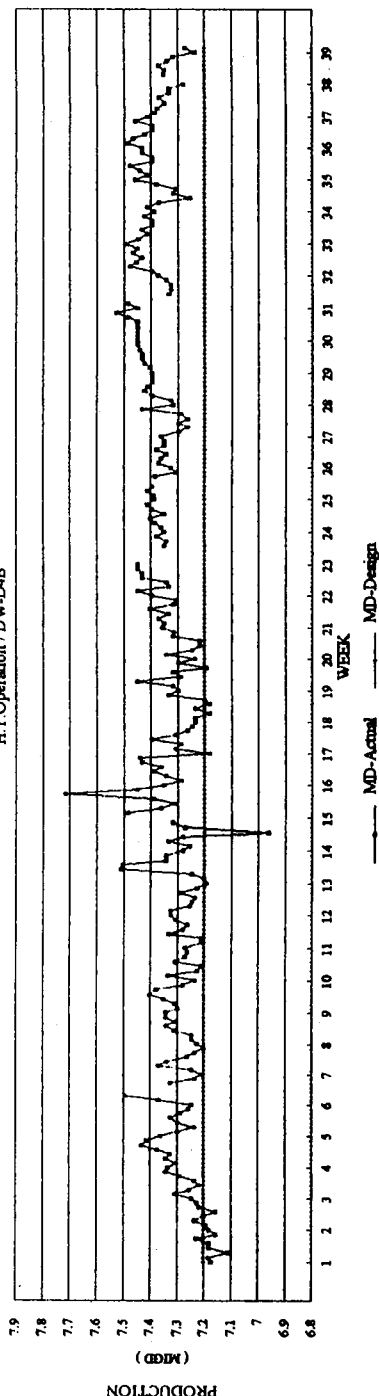


FIG. 3B
H.T. Operation / DW-D4B

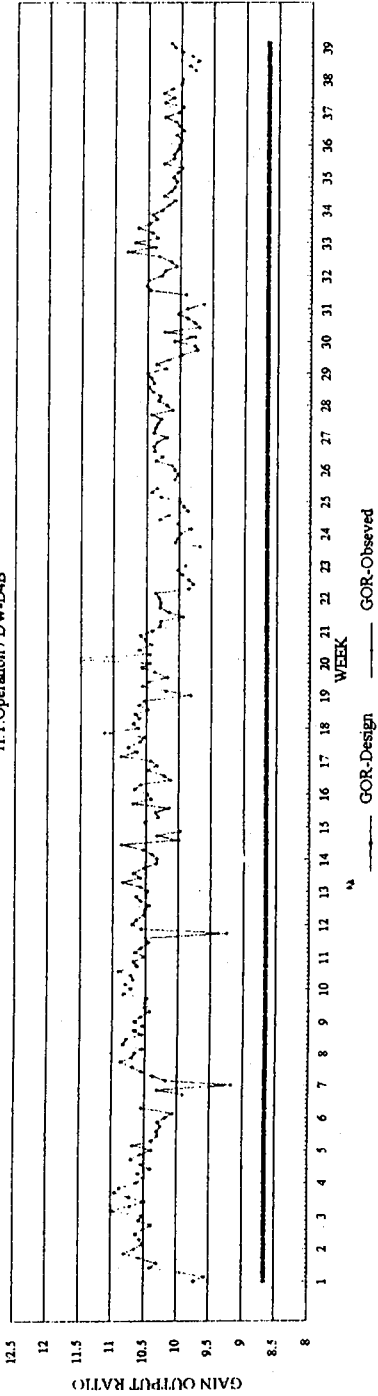


FIG. 4B
H.T. Operation / DW-D4B

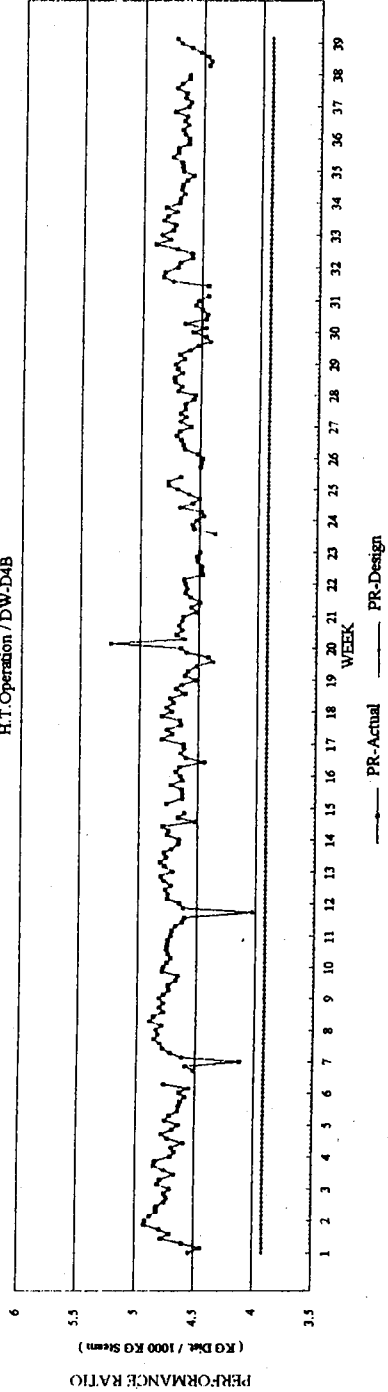


FIG. 5B
H.I. Operation / DW-DAB

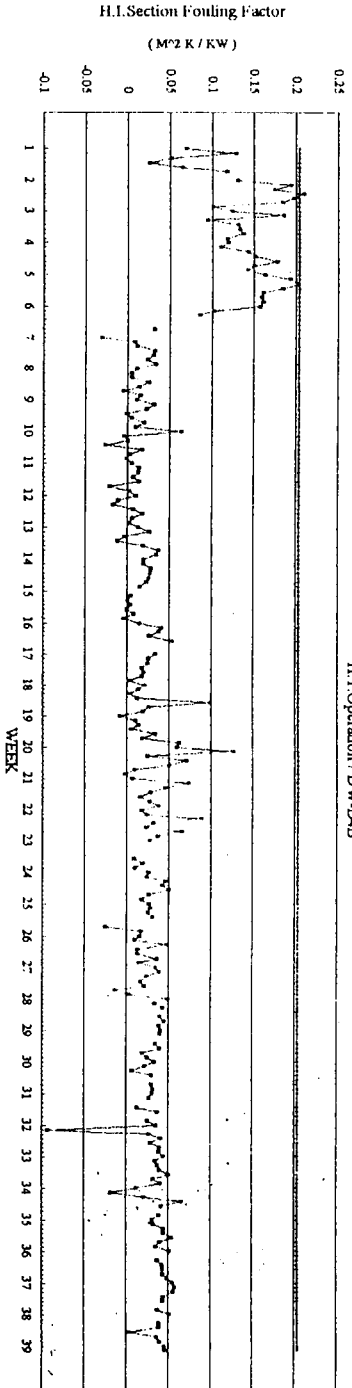
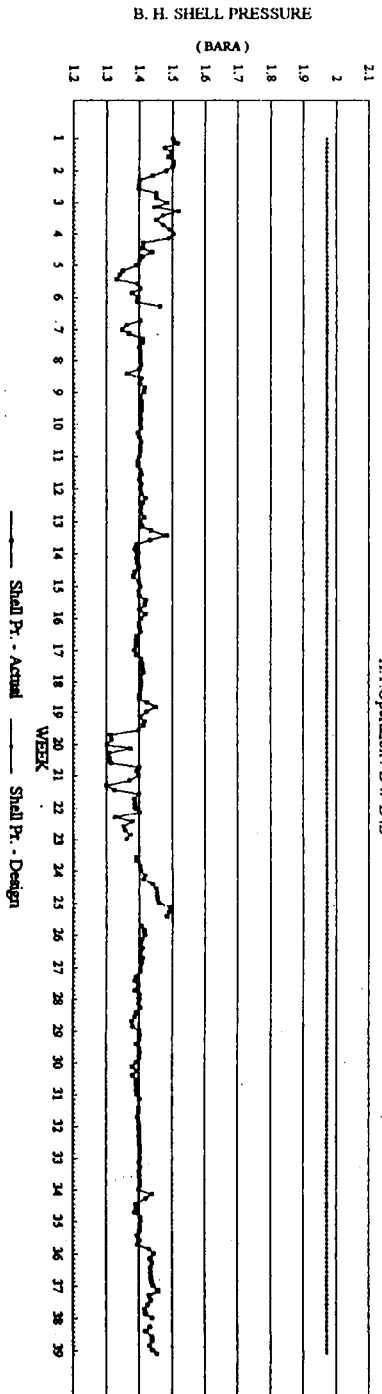


FIG. 6B
H.I. Operation / DW-DAB



مشاكل التشغيل والصيانة الخاصة بالآبار الجوفية عند تقادمها

م. إبراهيم بن محمد أبو عباة، م. سليمان مبارك أبو عليوي، م. حسن ثابت محمد

مشاكل التشغيل والصيانة الخاصة بالآبار الجوفية عند تقادمها

إعداد

مهندس / إبراهيم بن محمد أبو عياة

مساعد مدير البرنامج للشئون الفنية

برنامج تشغيل وصيانة مياه الرياض

و

مهندس/حسن ثابت محمد
مهندس ميكانيكي (وحدة الآبار)
برنامج تشغيل وصيانة مياه الرياض

السيد/ سليمان مبارك أبو عليوي
رئيس وحدة الآبار
برنامج تشغيل وصيانة مياه الرياض

الملخص :

تقوم مصلحة المياه والصرف الصحي بمنطقة الرياض بتشغيل وصيانة ما يقارب (١٦١) منها (٢٥) بئر سطحي و (١٣٦) بئر عميق حيث يتم إستخراج المياه من هذه الآبار وضخها الى محطات التنقية والبالغ عددها ثمان محطات تنقية [الوسيح - بويب - صليوخ - منفوحه (١ و ٢) - الشميسي - الملز - الحابر] وذلك لمعالجتها لتكون مياه صالحة لأغراض الشرب وفقاً للمواصفات العالمية لمياه الشرب وتبلغ مجموع الطاقة الإنتاجية القصوى لهذه الآبار ما يقارب (٦٠٠.٠٠٠) م^٣/يومياً . وحيث قد مضى على تشغيل بعض هذه الآبار فترة زمنية كبيرة فاقت الـ (٢٠) سنة مما أدى الى ظهور بعض المشاكل التي تعمل على إنخفاض معدل إنتاجية الآبار وما يؤدي بالتالي إلى ضرورة التعامل مع هذه المشاكل لحلها وفي هذه الدراسة سوف يتم تسليط الضوء على أهم المشاكل التي تؤثر على إنتاجية الآبار والمشاكل الناتجة من الآبار بسبب تقادمها ومنها على سبيل المثال :

- ١ - تهدم البنية الأساسية للبئر .
 - ٢ - خروج رمال مع مياه البئر بكثرة .
 - ٣ - إنخفاض مستوى الماء الثابت .
 - ٤ - تآكل (Corrosion) معدات البئر .
 - ٥ - تلوث مياه الآبار من مصادر خارجية .
- كذلك سوف يتم التطرق الى الحلول المناسبة لبعض المشاكل المذكوره أعلاه .
وأهم النتائج التي يتوقع أن تخلص لها الدراسة ما يلي :
- ١ - كيفية الإحلال والتجديد للمعدات بإنقضاء العمر الإقتراضي لها للمحافظة كفاءة البئر الإنتاجية .
 - ٢ - الطرق المناسبة لمنع أو التقليل بقدر المستطاع من تآكل (Corrosion) معدات البئر .
 - ٣ - الطرق المناسبة للحد أو لمنع تلوث مياه الآبار من مصادر خارجية .

مقدمة :

تعتمد مدينة الرياض على مصدرين أساسيين لتأمين مياه الشرب اللازمة ولا شك أن أي من هذين المصدرين يلعب دوراً رئيسياً في عملية إمداد مدينة الرياض وضواحيها المتعددة بمياه الشرب واصبح الارتباط وثيقاً بين هذين المصدرين لدرجة أن أي منها غير قادر بمفرده على إمداد المدينة بكمية المياه اليومية المطلوبة للاستهلاك ، وهذين المصدرين هما :-

أ - المياه المحلاة الواردة من الجبيل

ب - الآبار الجوفية :

لا شك أن آبار المياه الجوفية بمنطقة الرياض كانت ولا تزال تلعب دوراً أساسياً في إمداد مدينة الرياض وضواحيها بمياه الشرب اللازمة حتى بعد توصيل المياه المحلاة الواردة من الجبيل ، وذلك للإستهلاك المتزايد على مياه الشرب نتيجة للتطور والتوسع العمراني والزيادة المستمرة في التعداد السكاني . ويبلغ إجمالي عدد الآبار بانواعها المختلفة التابعة للبرنامج (١٦٧) بئراً جوفياً (٦) آبار استلمت مؤخرأً (موزعة على عدد من الحقول المختلفة (شكل رقم ١) داخل وخارج مدينة الرياض وتنقسم هذه الآبار الى نوعين تبعأً للعمق الذي تتغذى منه بالمياه الخام (والجدول المرفق رقم (١) يوضح بعض المعلومات عن حقول هذه الآبار) وهي كالتالي :-

١ - الآبار (الجوفية) العميقة الحارة :

هي الآبار التي تتغذى بالمياه من طبقات الأرض الجوفية العميقة ولا تعتمد على مياه الأمطار والسيول في تجديد مياهها ، وتقع هذه الآبار الجوفية في أماكن متفرقة داخل وخارج مدينة الرياض وتتغذى بالمياه من طبقة أو تكوين المنحور الجوفية وتصل أعماق الحفر لهذه الآبار الى حوالي (٦٦٥٠ قدم) تحت سطح الأرض ، وتتصف المياه المنتجة من هذه الآبار بالملوحة الزائدة ودرجة حرارتها المرتفعة بالإضافة لما تحسره مياه هذه الآبار من الغازات المذابة ، والجدول المرفق رقم (٢) يوضح التحاليل الكيميائية للمياه الخام المنتجة من بعض هذه الآبار . ومن الجدول المذكور يتضح أن الصفات والخصائص الكيميائية لمياه هذه الآبار تتسبب في صدأ وتآكل المعادن الحديدية التي تصنع منها مواسير تغليف الآبار ، وكذلك المضخات المنتجة للمياه ومواسير الرفع وانابيب الزيت وهي أحد المشاكل التي سنعرض لها في البحث . ويتميز حقل آبار الواسع من أن آباره تتغذى من تكوين البياض والواسع الجوفية والمياه المنتجة من هذه الطبقة تتصف بملوحتها المنخفضة بعض الشيء ودرجة حرارتها المنخفضة نسبياً والتي تصل الى حوالي (٣٤ م) ، ويعمل بهذا الحقل أنواع مختلفة من المضخات حسب طبيعة البئر، حيث كان عدد الآبار التي تعمل بمضخات غاطسة مساوي تقريباً لعدد الآبار التي تعمل بمضخات عامودية ولكن في الآونة الأخيرة تم تعديل بعض هذه الآبار التي تعمل بمضخات غاطسة الى آبار تعمل بمضخات عامودية وذلك لتلافي مشكلة تعطل المحركات الغاطسة بسبب وجود بكتيريا الحديد في هذا الحقل .

٢ - الآبار الجوفية السطحية الباردة :

هي الآبار التي تتغذى بالمياه من طبقات الأرض السطحية وتعتمد في تجديد مياهها على كمية الأمطار والسيول السنوية ومدى استفادة الآبار منها ، ومستويات المياه الثابتة والمتحركة متغيرة ولا تثبت عند حد معين للأسباب المذكورة سابقاً والجدول المرفق رقم (٣) يوضح التحاليل الكيميائية للمياه الخام المنتجة من بعض هذه الآبار . وتقع هذه الحقول في الوديان المختلفة

جدول رقم (١) بعض الخصائص لحقول الآبار

آبار وادي غمار	آبار العاير	آبار وادي نباح	آبار الوسيح	آبار البريب	آبار صليح	آبار الرياض العميقة	الخصائص
٦	٣	٢٢	٦٤	١٨	١٨	٣٦	عدد الآبار
٢٠٠	٢٠٠	٨٥٠	١٦٤٠	٦٦٤٠	٥٩٠٠	٥٩٠٠	أقصى عمق للحفر / قدم
١٦٠	١٤٥	٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	١٣٠٠	١١٥٠	أقصى عمق للمضخة / قدم
٣٢	٢٥	٢٦	١٧	١٧	١٩	٢٥	سنوات الخدمة
١١	١١	١١	٠.٥	١٧	١٥	١٣	متوسط معدل الهبوط السنوي / قدم

جدول رقم (٢) التحاليل الكيميائية للمياه المنتجة

آبار وادي غمار	آبار العاير	آبار وادي نباح	آبار الوسيح	آبار البريب	آبار صليح	آبار الرياض العميقة	الفحوصات الكيميائية
٢٠	٢٠	٢٠	٢٤	٦٨	٦٣	٦٠	درجة الحرارة C. Temperature
٧.٨٠	٧.٦٠	٧.٧٠	٧.١	٧.٢	٧.٥	٧.٣٠	الرقم الهيدروجيني PH
١٩.٤	١٩.٤	٥.٨	١٣	١٥.٧	١٣.٨٠	١٠.٨٥	العسر الكلي mEq/L Hardness-Total
١٤.١٠	١٢.٠٠	٣.٢	٨	١٠	٨.٦٠	٧.٥٠	عسر الكالسيوم mEq/L Calcium
٥.٣٠	٧.٤٠	٢.٦	٥	٥.٧	٥.٢٠	٣.٣٥	عسر الماغنسيوم mEq/L magnesium
٣.٥٦	٤.١٤	٣.٨٢	٢.٩	٢.٨	٢.٧٢	٣.٣٢	القلوية الكلية mEq/L Alkalinity- Total
٢٨٠٠	٢٥٠٠	٦٣٠	٢٣٠٠	٢٤٠٠	١٧٧٥	١٥٧٥	التوصيل الكهربائي us-cm Conductivity
١٧٠٠	٨٨٠	٣٧٠	١٢٠٠	١٦٦٠	١٤٠٠	١١٠٠	الملوحة mg/L Salinity (T.D.S.)
٧.٨	٦.٦	٤.١	٨	٦	٧.٣	٦.٥	البرمنجنات mg/L KMno4 demand
٠.٠٢٠	٠.٠٣٣	٠	٠.٠٠٣	٠.٠٣٣	٠	٠.٠٠٣	النترات mg/L Nitrate as No2
٢٦.٤٠	١١.٠٠	١١.٠٠	٦	٠	٠	٠	النترات mg/L Nitrate as No3
٤٧٤	٥٢٨	١١٨	٥٤٠	٥٥٠	٥٣٠	٤٥٠	الكبريتات mg/L Sulphate
١٨٨	٤٣٠	٦٦	٣٢٠	٣٨٠	٢٦٥	٢٣٥	الكلوريد mg/L Chloride
٠.٧٨	٠.٤٨	٠.٣٠	٠.٥	٠.٤٥	٠.٥	٠.٤٨	الفلوريد mg/L Fluoride
٢٦.٤٠	١٨.٣٠	١٤.٥٠	١٥	٢٨	٢٥	١٩	السليكات mg/L Silicate as SiO2
٠.١	٠.١	٠.١	١	٠.٣٢	٠.٤	٠.٦	الحديد mg/L Iron

داخل وحول مدينة الرياض والجدول المرفق رقم (١) يوضح بعض المعلومات عن حقول هذه الآبار .

وقبل الخوض في الموضوع الرئيسي للبحث وهو المشاكل التي تواجه الآبار عند تقادمها يجب الاشارة بخطوات حفر البئر ومكوناته وهو

ما يعرف بالبنية الاساسية للبئر ، وكذلك المعدات التي يتم تركيبها على البئر وداخله لرفع الماء .

أولاً : حفر الآبار : ان معظم آبار الرياض تم بداية حفرها بمثقاب قطر (١٧ . ٥ بوصة) والبعض الآخر القليل تم بداية حفرها بمثقاب

قطر (٢٤ بوصة) لذا سنوضح هنا خطوات حفر البئر بمثقاب (١٧ ١/٢ بوصة) .

خطوات حفر البئر :

- ١ - يبدأ الحفر بمثقاب (١٧ ١/٢ بوصة) من السطح الى عمق معين وليكن (أ) .
- ٢ - يتم إختبار الاعوجاج واستقامة البئر للعمق الذي تم حفره بواسطة جهاز (التنكرو)
- ٣ - يتم إنزال أنابيب التغليف قطر (١٣ ٣/٨ بوصة) وبنفس الطول (أ) .
- ٤ - يتم التسميت بين جدار البئر وانابيب التغليف .
- ٥ - يستمر الحفر بمثقاب (١٢ ١/٤ بوصة) حتى يصل عمق (ب) وهو الوصول الى الاحجار الرملية لتكوين طبقة المنجور .
- ٦ - يجري إنزال وتعليق أنابيب تغليف (كيسنج) قطر (٩ ٥/٨ بوصة) .
- ٧ - يتم التسميت بين جدار البئر (١٢ ١/٤ بوصة) والجدار الخارجي لانابيب التغليف .
- ٨ - ينتهي الحفر بمثقاب قطر (٨ ١/٢ بوصة) من عمق (ب) الى العمق الكلي للحفر والذي يشمل الطبقة المنتجة للمياه والذي يحدد بشكل فعلي العمق الكلي للحفر .
- ٩ - يتم إنزال وتعليق مصافي ملفوفة على قضبان الصلب الغير قابل للصدأ (استنلس استيل ٣١٦) قطر (٧ بوصة) ويفتحة (٣ . ٥ بوصة) ولاتقل المساحة المخرمة عن (١٨ و ٥ ٪) أمام الاحجار الرملية المنتجة للمياه ولا تزيد عن قطر (٧ بوصة) باستخدام علاقة (هانجر) نوع ثقيل وصمام غسيل سفلي قطر (٧ بوصة) . والمصافي واللاينر تكون من معدن الصلب الغير قابل للصدأ (استنلس استيل) نوع (٣١٦) ويتحدد الطول طبقاً لعمق الطبقة المنتجة للمياه .
- ١٠ - يتم تنمية البئر حسب مواصفات وزارة الزراعة والمياه [٣] .

١١ - يتم إختبار البئر كما هو مذكور لاحقاً .

١٢ - عمل صبة خرسانية مناسبة حول البئر للحماية .

تنمية (تطوير) البئر :

يجب تنمية البئر بإحدى الوسائل التالية أو بها مجتمعة حسبما تتطلبه ظروف الحقل ، وذلك حتى تصبح البئر خالية من طين الحفر

والسلت وأية شوائب أخرى .

- ١ - ضخ البئر بشدة بواسطة ضاغط هواء (كمبريسور) .
- ٢ - إعادة ضخ البئر وغسلها بواسطة مضخة توربينية أو مضخة غاطسة .
- ٣ - خض مياه البئر وشطفها بواسطة مكابس خض (بلنجز) وطمبات ضخ الرمال (ساند بوم بيلرز) .
- ٤ - إذا لزم الامر يتم غسل البئر بمادة هكساميتا فوسفات الصوديوم أو حامض الهيدروكلوريك تبعاً لطبيعة التكوين المنتج .

إختبار البئر بالضح :

تركيب مضخة وماكينته قادرتين على إنتاج أقصى حد لكميات المياه المتوقع انتاجها بعد اتمام عملية التنمية . ويجب قياس مستوى الماء الثابت بدقة في بداية عملية الاختبار . ومن المفروض ان تبدأ عملية الاختبار بعد مضي ما لا يقل عن (٢٤ ساعة) على آخر مرة كانت البئر تنتج المياه مع ضرورة أن تستمر عملية الاختبار بالضح كحد ادنى مدة (٣٦) ساعة دون توقف هذا وبالإضافة لما تقدم فإنه من الضروري قياس مستويات المياه مدة (٢٤) ساعة وذلك اثناء فترة الاستعاضة . اما عملية اختبار انخفاض المياه بالضح فتتم حسب خطوات معروفة يمكن الرجوع اليها في المصادر المهمة بهذا الموضوع [٣] .

تعريفات هامة :

المستوى الثابت للماء : هو المسافة من سطح البئر (فوهة البئر) حتى بداية سطح الماء الموجودة بالبئر قبل تشغيل المضخة ويمكن قياسها بسهولة عن طريق الهواء المضغوط أو عن طريق الكترود أو بأي وسيلة مناسبة قبل وضع المعدات بالبئر .

المستوى المتحرك للماء : هو المسافة من سطح البئر (فوهة البئر) حتى بداية سطح الماء الموجودة بالبئر بعد تشغيل المضخة ورفع الماء داخل المواسير .

الإنزول : هو المسافة بين المستوى الثابت والمتحرك .

نبذة عن المضخات التي تعمل بالآبار التابعة للمصلحة :

لا تعتمد المصلحة في تشغيل آبارها على مصدر واحد أو نوعية واحدة من المعدات بل أنها تقوم بوضع المواصفات الفنية للمضخة وطريقة تشغيلها حسب متطلبات كل بئر بعد أخذ كافة الظروف المحيطة بعين الاعتبار . وتخضع عملية التشغيل والتركيب للمضخة والمعدات الأخرى التابعة لها لعمليات حسابية فنية دقيقة سوف يتم التعرض لها وتنقسم مضخات الآبار الجوفية الى نوعين أساسيين كالتالي :

- ١ - مضخات ميكانيكية عامودية تربيئية متعددة المراحل :

ويعمل بهذا النوع من المضخات آبار الرياض العميقة والسطحية وبعض آبار الواسع وتعمل على أعماق بعيدة تصل الى حوالي (١١٥٠ قدم) تحت سطح الأرض في الآبار العميقة وهذا النوع من المضخات يتم إدارته بواسطة عمال إدارة يصل من المحرك الكهربائي الموجود على سطح البئر مباشرة أو الواصل من رأس الإدارة الموجودة على سطح البئر ويستمد دورانه بالتبعية من محرك ديزل بواسطة عمود إدارة في حالة عدم توفر الطاقة الكهربائية بالمنطقة المحفور بها البئر ، وهذا النوع من المضخات يتطلب إستقامة تامة للبئر نظراً لطول عمود الإدارة ، وينقسم هذا النوع من المضخات الى نوعين كالتالي :-

أ - نوع يعمل بتبريد الزيت (زيتي) وفي هذا النوع يكون عمود الإدارة موجود داخل أنبوب ممتلئ بالزيت للتبريد وتقليل الاحتكاك بين العمود والمجلب ويتم إحكام الأنبوب وذلك لضمان عدم وصول مياه البئر لعمود الإدارة الذي يصنع من الصلب الكربوني .

ب - نوع مائي وفي هذا النوع يكون عمود الإدارة مصنعاً من مادة الصلب الغير قابل للصدأ والمقاوم للتآكل نظراً لتعرض عمود الإدارة للماء . حيث يبرد بمياه البئر ، ويدار هذا النوع كسابقه (وعدده قليل بأبار الرياض) .

٢ - مضخات ذات محركات كهربائية غاطسة متعددة المراحل :

ويعمل هذا النوع من المضخات بحقل آبار (صلبوخ - البوب - الوسيح) وبئر المزر رقم (٢) بأبار الرياض ، وتعمل هذه المضخات على أعماق بعيدة تصل الى (١٥٠٠ قدم) داخل البئر .. وفي هذا النوع من المضخات يتم تركيب المحرك الكهربائي الغاطس مع المضخة معاً مع وجود واقي بينهما لمنع وصول المياه من المضخة أو البئر الى المحرك ، ويتم تغطيس المجموعة بالكامل (المضخة ، المحرك ، الواقي) مع الكابل اللازم لتوصيل الكهرباء للموتور ، وذلك في مياه البئر حيث يتم دفع المياه خلال مواسير الرفع المربوطة مع المضخة حتى رأس البئر . ويتميز هذا النوع من المضخات بإمكانية إنزاله وتشغيله في الآبار العميقة الغير مستقيمة الحفر بحدود معقولة حيث يمكنها العمل داخل الآبار التي يوجد بها إعوجاج عن الخط المتعامد الرأس من مركز البئر نظراً لعدم وجود عامود إدارة بها بطول مواسير الرفع كما هو الحال في المضخات العامودية التربينية .

كيفية إختيار المضخة المناسبة للبئر :

والآن وبعد تعرفنا على أنواع المضخات المستخدمة بالآبار يمكننا الخوض في كيفية إختيار المضخة المناسبة للبئر ويتوقف ذلك على إنتاجية البئر من واقع تقرير الحفر والإنتاجية المطلوبة للمضخة بحيث لا تتعدى إنتاجية البئر (دائماً يتم إختيار إنتاجية المضخة أقل من إنتاجية للبئر) وكذلك الرفع الكلي (Total head) وكذلك المستوى الثابت والمتحرك للماء ، ونوعية المياه المنتجة لإختيار المواد التي يتم تصنيع المضخات منها كالتالي :-

١ - يتم تحديد إنتاجية المضخة تبعاً لإنتاجية البئر بحيث تكون أقل منها لضمان وجود المضخة دائماً تحت سطح الماء .

٢ - حساب الرفع الكلي للمضخة (Total head) وهو يشل الآتي :-

أ - المستوى الثابت بالقدم (من سطح البئر حتى مستوى الماء قبل تشغيل المضخة) .

ب - النزول بالقدم (المسافة من سطح الماء الثابت الى سطح الماء بعد تشغيل المضخة) ويلاحظ أن مستوى الماء الثابت مضافاً

اليه النزول بعد تشغيل المضخة يعطي المستوى المتحرك (Dynamic water Level) .

ج - ضغط الخط بالقدم (Discharge head) والذي يتم الحقن فيه .

د - الفواقد بالقدم وتشمل فواقد الاحتكاك بين الماء ومواسير التصريف ويمكن إستخراجها من جداول معدة لذلك طبقاً

لإنتاجية المضخة بالجالون/دقيقة . وقطر مواسير التصريف ومجموعة أنابيب الزيت ليعطي الفقد لكل (١٠٠ قدم) . وكذلك الفواقد نتيجة الملحقات المركبة على خط التصريف مثل البلوف والمخفضات ... إلخ .

هـ - الهبوط المتوقع خلال عامين بالتقدم وهي الفترة التي يتم بعدها رفع المضخة لعمل عمرة كاملة (توضيب) . ومجموع هذه النقاط يعطي الرفع الكلي للمضخة والذي يتم على أساس تحديد عدد المراحل للمضخة ويتحدد عدد المراحل للمضخة المطلوبة من منحني الازدواج للمضخة المقترحة وذلك بقسمة الرفع الكلي على الرفع للمرحلة الواحدة ويقرب الكسر الى العدد الصحيح الاكبر مهما صغر كعامل أمان ، ومن منحني المضخة يتم تحديد كفاءة المضخة و قطر المروحة ويلاحظ استخدام وحدة القدم حيث تتناول معظم الكاتالوجات الخاصة بالمضخات الحسابات بالقدم .

و - يتم حساب قدرة الباول (Powl power) بالمحصان بالشكل التالي :

$$(١) \quad \text{قدرة الباول (حصان)} = (\text{G.P.M} \times \text{T.H}) \times 3960 \mu$$

حيث : T.H. الرفع الكلي بالقدم .

G.P.M تصريف المضخة بالجالون/دقيقة

μ كفاءة المضخة باعتبار السائل المستخدم ماء ووزنه النوعي (١) .

وعليه يمكن إختيار عمود الادارة المناسب من الجداول المعدة لذلك في حالة المضخات العمودية التربينية .

ز - يتم تحديد الدفع المحوري الهيدروليكي (hydrolic thrust) وهو يمثل رد فعل القوة المستخدمة للرفع وقوة المقاومة (الفواقد) ووزن عمود الماء بالطريقة التالية :

$$(٢) \quad \text{الدفع المحوري الهيدروليكي} (\text{H} - \text{Th}) = \text{T.H.} \times \text{TH.F}$$

حيث : H - Thr. الدفع المحوري الهيدروليكي بالرطل .

T.H. الرفع الكلي بالقدم .

TH.F. معامل الدفع للمروحة (يذكر من قبل الشركة المنتجة للمضخة) .

ح - يتم حساب تقدم عمود الادارة الموصل مع عمود المراوح وذلك لاختيار الفراغ المناسب للريشة (Latral) والذي يمنع احتكاك الريشة بالباول عند تقدم العمود بالطريقة التالية :

$$(٣) \quad \text{تقدم العمود (بالبوصة)} = (\text{T.H} \times \text{PS} \times \text{TH.F} \times \text{S.g}) + (2.5 \times 10^6 \times \text{AS})$$

حيث : T.H. الرفع الكلي بالقدم .

P.S عمق المضخة بالقدم .

TH.F معامل الدفع للمروحة (من المنتج) .

S.g الوزن النوعي للسائل المستخدم = ١ في حالة الماء .

As مساحة المقطع للعمود بالبوصة المربعة .

$$(٤) \quad \text{تقدم مواسير الرفع} = (\text{T.H} \times \text{PS} \times \text{Kc} \times \text{S.g}) + (2.5 \times 10^6 \times \text{Ac} + \text{T})$$

- حيث : T.H. الرفع الكلي بالقدم .
P.S عمق المضخة بالقدم .
Kc ثابت الماسورة (ويجسب بطرح TH.F من وزن عمود الماء بالقدم Lb/ft للمواسير المستخدمة
S.g الوزن النوعي للسائل المستخدم = ١ في حالة الماء .
Ac + T مساحة المقطع لمجموعة المواسير وانبوب الزيت المستخدم بالبوصة المربعة .

ويطرح تمدد مواسير الرفع من تمدد العمود ينتج التمدد الذي يحدث بالعمود بالبوصة بعد دوران المضخة والذي يؤخذ في الإعتبار عند إختيار المضخة وكذلك عند حساب ميزانيتها إثناء التركيب على البئر . كما تجدر الإشارة الى أن هناك تمدد يحدث نتيجة أوزان كل من عمود الإدارة وأنباب الزيت ومواسير الرفع ومجموعة البادل لا يؤخذ في الإعتبار عند حساب التمدد وذلك لأنه يحدث قبل دوران المضخة ويمكن تداركه وتلاشيه عند ضبط المضخة (عمل الميزانية للمضخة) . كما يمكن إستخراجه من جداول معدة مباشرة بدلالة الدفع المحوري الهيدروليكي وعمق المضخة .

ط- يتم حساب الدفع المحوري الكلي (Total thrust) بالرطل وهو يشمل الدفع المحوري الهيدروليكي مضافاً إليه وزن عمود الإدارة ووزن عمود المراوح ووزن مجموعة المراوح وذلك لتحديد الدفع المحوري الذي يتحمله الموتور .

ي - يتم حساب القدرة الايقافية بالحصان (Brake horse power) بالطريقة التالية :

$$\text{القدرة الايقافية} = ((3960 \times \mu) + (\text{G.P.M.} \times \text{T.H})) - \text{Shaft Losses} \quad (٥)$$

حيث G.P.M التصريف بالمجالون في الدقيقة

T.H الرفع الكلي بالقدم

μ كفاءة المضخة .

Shaft Loss القدرة المفقودة بالحصان نتيجة إحتكاك العمود مع الجلب (من الجداول طبقاً لقطر

العمود والسرعة الفعلية لدوران العمود r.p.m والتردد لمحركات الكهرباء وخامة العمود) . بعدها يمكن حساب قدرة

الموتور المطلوب وذلك بقسمة القدرة الايقافية على كفاءة المحرك .

$$\text{قدرة المحرك بالحصان} = \text{القدرة الايقافية} + \text{كفاءة الموتور} \quad (٦)$$

ويتم الأخذ في الإعتبار أن تكون قدرة الموتور الذي يتم تركيبه بالفعل أكبر من القدرة المحسوبة طبقاً لعمليات الهبوط السنوية التي تحدث بالبئر .

المشاكل الفنية التي تواجه الآبار عند تقادمها وأهم هذه المشاكل ما يلي :

- ١ - تدهم البنية الأساسية للبئر
- ٢ - خروج رمال بكثرة مع المياه
- ٣ - هبوط مستوى المياه بالبئر
- ٤ - الأعوجاج
- ٥ - التلوث
- ٦ - مشاكل بالتركيب

أولاً : تهمد البنية الأساسية للبئر

وهو يحدث نتيجة تقادم البئر وبإنقضاء العمر الافتراضي له نتيجة التفاعلات الكيميائية التي تحدث بين الماء وما يحتوي من أملاح وبين أنابيب التغليف وهو الجدار المبطن لشقب البئر والذي ينتهي بتآكل الغلاف المبطن للبئر (أنابيب التغليف) وذلك بمرور الوقت مما يؤدي في النهاية إلى انهيار طبقة الأسمنت عند أماكن التآكل أو تآكل المصافي واللاينر وبالتالي دخول كميات كبيرة من الرمال إلى البئر تظهر مع تدفق المياه المدفوعة .

ثانياً : خروج الرمال بكثرة

وهو ناتج عن تهمد البنية الأساسية للبئر .

ثالثاً : هبوط مستوى المياه بالبئر

بمرور الوقت وفي الآبار العميقة بالذات فإن مستوى مياه الآبار في إنخفاض دائم حيث أن هذا النوع من الآبار العميقة الحاره لا تستفيد من كمية الأمطار أو السيول الموسمية مهما كثرت أو قلت كما هو الحال في الآبار السطحية ، وعليه فإن مستوى المياه في إنخفاض دائم الأمر الذي يحتاج إلى زيادة أعماق المضخات بين حين وآخر حسب مستوى الهبوط السنوي وهو العامل الأساسي في تحديد العمر الافتراضي للبئر . وبالطبع فإن عملية زيادة أعماق المضخات تواجهها العديد من المشاكل الفنية سواء في الحصول على المضخة المناسبة أو المواد الخام التي تصنع منها المضخات الحالية أو في اعوجاج تلك الآبار كلما إجهت للاسفل وزيادة هذا الأوجاج كلما زاد العمق ، والشكل رقم (٢) يوضح الهبوط في مستوى الماء . الثابت في آبار المصلحة .

رابعاً : الأعوجاج

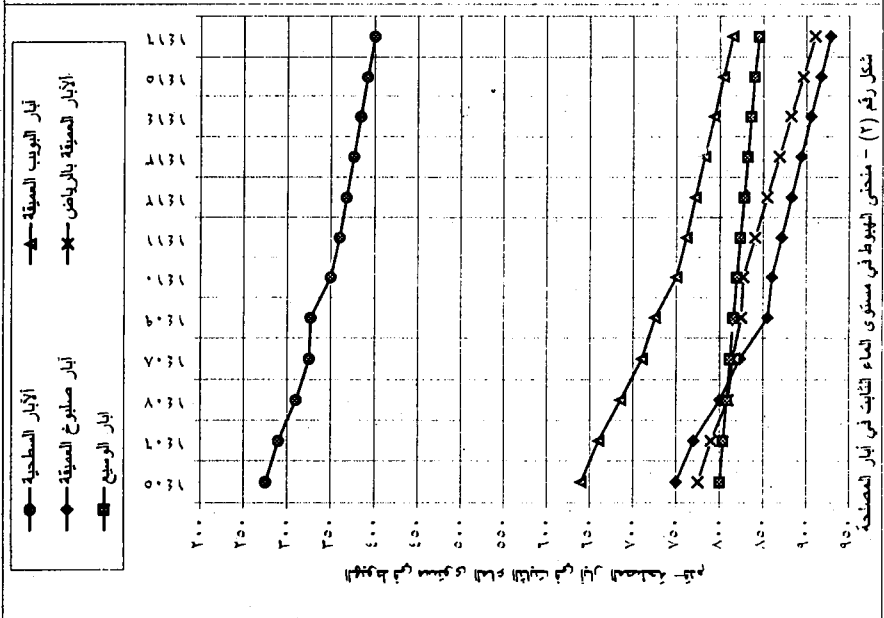
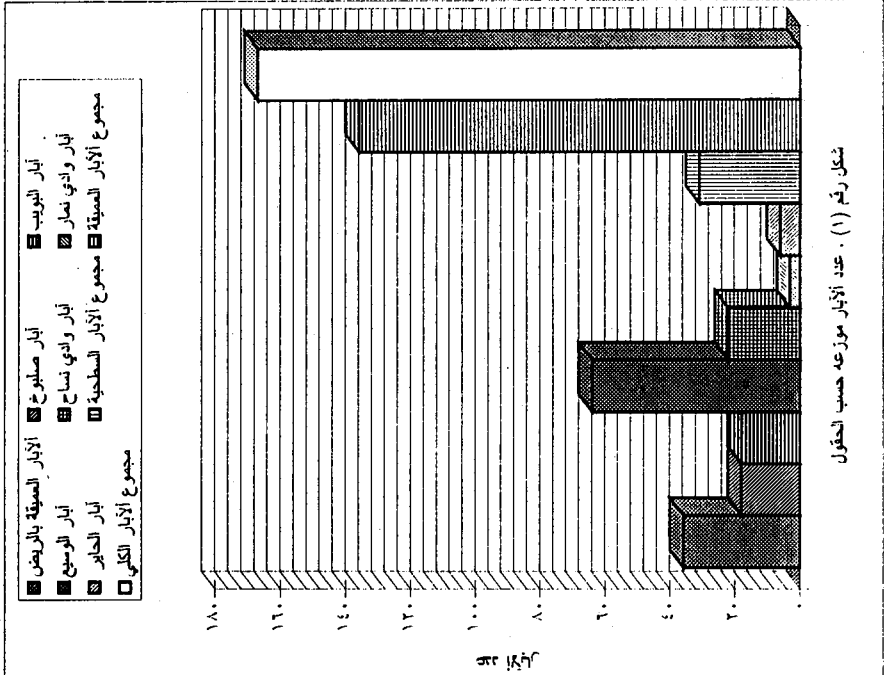
وتظهر هذه المشكلة جلياً كلما زاد عمق المضخة داخل البئر وهذا الأعوجاج ينتج عادة أثناء حفر البئر حيث تواجه الحفار بعض المشاكل الجيولوجية والفنية والتي لم تكن في الحسبان عند وضع التصميم ويبدأ الحفر في الإنحراف عن الخط المتعامد الرأس من عمق معين ويستمر هذا الأعوجاج لمسافة طويلة ثم قد يرجع بعد ذلك إلى إستقامته الأولى بعد الإنتهاء من الطبقة التي ينحرف فيها ، ولهذا الإنحراف حدود يسمح بها .

خامساً : التلوث

وتحدث هذه الظاهرة في الآبار القريبة من محطات ومجرى الصرف الصحي نتيجة حدوث تسرب للمياه من المحطة حيث تشيع المنطقة حول البئر ونتيجة وجود بعض الفراغات في طبقة الإسمنت المبطنة لانايبب التغليف أو استخدام نوع اسمنت غير مقاوم للكبريتات تتغلغل مياه الصرف داخل طبقة الاسمنت وتعمل على تلف انايبب التغليف وتصل إلى البئر وتعمل على تلوث الطبقة الحاملة للماء .

سادساً : مشاكل بالتركيب

من أهم المشاكل التي تواجه المعدات المركبة داخل البئر وكذلك انايبب التغليف المبطنة للبئر الصدأ والتآكل نظراً لما يحتويه مياه الآبار



من املاح ، حيث يتم استخدام انايبب التغليف المبطن للبيتر من خام الصلب الكربوني كذلك تستخدم مواسير الرقع وانايبب الزيت من خام الصلب الكربوني أو الصلب الغير قابل للصدأ نظراً لصلابتهما العالية وتحملهما للاجهادات الكبيرة والضغط الواقعة عليهما ويلعب التآكل دوراً هاماً في تحديد الفترة الزمنية التي يتم استخدام المعدات والمواسير خلالها ، وكذلك انتاجية المضخة حيث انه في حالة حدوث تآكل بمواسير رفع المياه يعود جزء من المياه الى البيتر مرة أخرى وتتوقف كمية هذا الجزء على مقدار التآكل ويزيد مع الوقت ، كذلك يحدث التآكل بالاعلقة الخارجية والتي خامة أغلفتها قابلة للصدأ والتآكل للمعدات (المضخات - الواقي - المواير) اذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة .

التوصيات : يمكن ان نخرج من هذه الدراسة المختصرة بالتوصيات التالية :

- ١ - إختيار أناييبب التغليف والمصافي واللايتر طبقاً للمواصفات العالمية كما ذكر بخطوات حفر البيتر .
- ٢ - يجب مراعاة صب الإسمنت بين مواسير التغليف وثقب البيتر دفعه واحده وبالضغط حتي لا تكون هناك فراغات وفواصل تسمح بتغلغل المياه من الخارج الى مواسير التغليف كما يجب مراعاة نوعية الإسمنت المستخدم طبقاً للمواصفات المذكوره بخطوات حفر البيتر .
- ٣ - عمل الإختبارات اللازمه للرابطة الأسمنتيه ومواسير التغليف باجرا . (جس) بواسطة شركة متخصصة .
- ٤ - الإهتمام بالمدة المحددة لجفاف الأسمنت بعد صبه وهي (٧٢) ساعة وعدم القيام بأي عمل قبل هذه المدة .
- ٥ - يمكن إستخدام طريقة العزل الرباعي (الوصلات الربط) بين المواسير والمزودة بأربع حلقات احكام لمنع وصول الماء الى الطرف المسنن للمواسير
- ٦ - الإهتمام بوجود صمام عدم الارتداد المناسب لضمان دخول المياه من طبقة المصافي المواجهة للمياه .
- ٧ - إيقاف الضخ من البيتر عند خروج رمال بكثرة والنظر في اسباب المشكلة .
- ٨ - في حالة هبوط مستوى الماء في البيتر يمكن إستخدام المضخات الغاطسة والتي تصل لأعماق بعيدة .
- ٩ - الإهتمام بتثبيت المركزات علي المسافات المحددة لضمان إستقامة البيتر ومواسير التغليف . واذا ثبت اعوجاج البيتر فإنه بالامكان استخدام مضخات غاطسة كحل مناسب لتفادي حفر بيتر بديل .
- ١٠ - الالتزام باختيار خامه اللايتر والمصافي المواجهة للطبقة المنتجة للمياه (من خامه الصلب الغير قابل للصدأ) والفتحات المذكورة بالمواصفات .
- ١١ - إختيار اماكن حفر الابار بعيداً عن محطات ومجرى الصرف الصحي قدر الامكان والاهتمام باصلاح اي انكسارات بخطوط الصرف في اسرع وقت ممكن ، وعند التأكد من تلوث البيتر فعلاً يتم إيقافه عن العمل ورفع المعدات ودمه ويتم حفر بيتر بديل بعيداً عنه بمسافة كافية .

- ١٢- من الوسائل اللازمة لمنع حدوث أو تقليل التآكل دهان مواسير الرفع بالداخل والخارج والمصنعة من خامة الصلب الكربوني بطبقة اليبوكسي لانتقل سماكتها عن (١٢ ملز) كذلك يتم دهان انابيب الزيت والمصنعة من خامة الصلب الكربوني بطبقة اليبوكسي من الخارج فقط نظراً لوجود زيت بداخل الانابيب الذي يمنع تكون الصدأ وحدث التآكل .
- ١٣ - الاهتمام البالغ بعمليات تركيب مواسير الرفع وانابيب الزيت منعاً لحدوث احتكاك يؤدي الى تلف طبقة الدهان .
- ١٤ - يتم استخدام انابيب من خامة الصلب الغير قابل للصدأ مع المضخات العمودية الميكانيكية المائية أو في حالة وجود بكتيريا الحديد في الحقل .
- ١٥ - يتم طلاء المعدات (المضخات - الواقي - المحركات) والقابلة خاوماتها لتكون الصدأ والتآكل بمادة المونيل ، والتي أثبتت فعالية كبيرة في الحفاظ على وقاية المعدات .
- ١٦ - استخدام مواسير التصريف ذات الاقطار المناسبة لسرعة سريان الماء لمنع التآكل الناشئ عن الاحتكاك بين الماء والمواسير .
- ١٧ - استخدام خامة الجلب المعرضة للتآكل نتيجة دوران الاعمدة بانابيب الزيت من خامات ذات مواصفات عالية تعمل على تقليل التآكل مع مراعاة الخلوص بين العمود والجلبة طبقاً لتوصيات الشركات المصنعة .
- ١٨ - اعداد خطط الاحلال والتجديد للمعدات طبقاً للنتائج المستقبلية المتوقعة والعمر الافتراضي للمعدات وعدد مرات الاصلاح والعمرات
- ١٩ - الفحص الدوري وعمل الصيانة اللازمة للملحقات المركبة على الخط مثل (البلوف - وبلوف عدم الارتداد وبلوف تصريف الهواء

بالخط)

المصادر والمراجع :

- (١) مصلحة المياه والصرف الصحي بمنطقة الرياض
التقرير السنوي لمصلحة المياه والصرف الصحي بمنطقة الرياض لعام ١٤١٦ هـ .
الناشر : مصلحة المياه والصرف الصحي لعام ١٤١٦ هـ .
- (٢)
Johnston Pump Company
Johnston vertical pump application manual
الناشر : Johnston Company
مايو ١٩٩٠م ، الصفحات من ١٥ - ١٩
- (٣) وزارة الزراعة والمياه - إدارة تنمية موارد المياه .
نموذج عقد آبار انبوبية الناشر : وزارة الزراعة والمياه - إدارة تنمية موارد المياه - الرياض .

تلوث مياه الشرب في مبردات المياه بعنصر الرصاص في دولة الكويت

م. خليفة محمد الفريج، ك. سميرة الهولي، ك. محمد كمال، ك. هناء زهران

تلوث مياه الشرب في مبردات المياه بعنصر الرصاص في دولة الكويت

م/ خليفة الفريج، ك/ سميرة الهولي، ك/ محمد كمال، وك/ هناء زهران
مركز تنمية مصادر المياه - وزارة الكهرباء والماء - دولة الكويت.

الملخص

يسعى العاملون في مجال مياه الشرب أن تكون المياه المنتجة صالحة للأستخدام الآدمي ووفقاً لاسترشادات منظمة الصحة العالمية (WHO). وفي هذه الورقة يتم تسليط الضوء على حادث تلوث مياه الشرب بعنصر الرصاص في مبردات مياه الشرب بدولة الكويت، حيث يتضمن البحث مراحل اكتشاف التلوث، ومصدر التلوث، ومقدار التلوث، والأجراءات والخطوات التي تم إتخاذها، والحلول الانية والمستقبلية لتلافي مثل هذا النوع من التلوث، والتوصيات التي تؤكد تعاون الجهات المختصة في وضع مواصفات للمواد المستخدمة بالأجهزة المستخدمة لمياه الشرب.

المقدمة

يعتبر الحفاظ على جودة مياه الشرب ومتابعة نوعيتها لاكتشاف أقل مصدر للتلوث من المهام الرئيسية في قطاعات المياه المختلفة ، والتي تتطلب متابعة دورية بمختبرات متخصصة في مجال تحاليل المياه . وتعتبر مياه الشرب في دولة الكويت مياه منتجة من محطات تحلية مياه البحر بطريقة التبخير الوميضي متعدد المراحل وتخلط مع المياه قليلة الملوحة بنسبة تتراوح بين 5-10% . وتعتبر هذه المياه صحية ومطابقة لمواصفات منظمة الصحة العالمية WHO . وتتم مراقبة نوعية المياه في عدة جهات بالدولة منها مركز تنمية مصادر المياه ، حيث تقوم بتحليل مياه الشرب من مصادرها وحتى وصولها للمستهلك . وأنشاء احدى المهام ، تم ملاحظة ارتفاع تراكيز عنصر الرصاص في بعض العينات ، الأمر الذي دعى مركز تنمية مصادر المياه الى بحث المشكلة ومعرفة مصدر التلوث .

ويعتبر عنصر الرصاص هو أحد العناصر الطبيعية لمكونات القشرة الارضية ، ويعد من أقدم المعادن المعروفة لدى الانسان ويستخدم في العديد من الصناعات . وعنصر الرصاص اذا دخل جسم الانسان عن طريق مياه الشرب سرعان مايمتص عن طريق القنوات الهضمية ، وهناك عدة عوامل تتحكم في امتصاصه مثل وجود الكالسيوم والفوسفور والحديد والنحاس والزنك وكذلك عمر الانسان .

والرصاص الممتص يصل الى الدم ويتوزع بين خلايا الانسجة الرخوة والعظام ، وهو عنصر تراكمي السمية وأهم أعراضه التي تظهر على الانسان هي التشنج والانيميا وبعض الاضطرابات الهضمية والشلل التدريجي للعضلات نتيجة تأثيره على الجهاز العصبي المركزي .

ولقد حددت منظمة الصحة العالمية معدل لتواجد عنصر الرصاص بمياه الشرب عام 1993 بتركيز 10 ميكرو جرام / لتر .

الخطوات العملية والنتائج

قام مركز تنمية مصادر المياه في ديسمبر عام 1994 بفحص مياه الشرب لاحدى الجهات حيث لاحظ ارتفاعا بعنصر الرصاص . وبالبحث عن المصدر وجد أنه قد تركز في العينات التي جمعت من مخارج ميردات مياه الشرب . وعلى ضوءها تم جمع 65 عينة عشوائية من مواقع متعددة بدولة الكويت حيث تم التأكد أن مصدر عنصر الرصاص من ميردات المياه . وللتأكد من دقة النتائج تم استخدام جهازين دقيقين لاجراء التحليل اللازمه هما جهاز التعيين بالانبعاث الحثي بالبلازما / طيف الكتلة (ICP/MS) وجهاز الامتصاص النري (AAS) ، وتبين مطابقة النتائج في كلا الجهازين .

ولتحديد الأجزاء المتسببة في ظهور الرصاص بماء الميرد قام المركز بتقطيع احد الميردات (شكل 1) الذي ظهر به التلوث ونقله الى مختبراته ، ونزع الجزء الرئيسي له والمتعرض مباشرة لمياه الشرب ، ومن ثم أخذ عينات صلبة من خزان الماء ، وملف التبريد ، والرواسب المترسبة على الملف وكذلك عينة من التوصيلات ومواد اللحيم. كما تم فحص عدد من الميردات وغمرها فى مياه الشرب لمدة 24 ساعة . ومن نتائج التحاليل تبين ظهور عنصر الرصاص بمعظمها (جدول 1).

بعد ذلك أجري فحص التعرض لاحد الميردات بتعبئة خزانه بالماء وجمعت عينات الماء على فترات متفاوتة بهدف معرفة المعدل الذي يتعرض له المستهلك بعد فترات ركود الماء في الميردات أو أثناء كثرة الاستهلاك ، حيث جمعت عينات ماء بعد 48 ساعة ، ثم بعد 24 ساعة، ثم عينات بواقع عينة كل ساعتين وذلك بعد ترك المياه للسريان لمحاكاة ما يحدث من واقع الاستهلاك الكثيف من قبل المواطنين. اضافة الى ما سبق تم جمع 393 عينة مياه من ميردات مختلفة الصنع من معظم مناطق الكويت .

المنافشة

من خلال المسح الشامل لشبكة المياه المنتجة بدولة الكويت من الفترة 1992 الى 1995 أتضح أن متوسط تركيز عنصر الرصاص بشبكة الوزارة تصل الى 0.243 ميكروجرام/لتر (جدول 2)، وهو تركيز أقل بكثير من الحد المسموح به في مواصفات منظمة الصحة العالمية لعام 1993 (10 ميكروجرام/لتر) ، علاوة على أنه لم يظهر الرصاص في عينات الماء المأخوذة من نقاط قبل دخول الميرد.

ومن خلال نتائج تحاليل المياه التي جمعها المركز (393 عينة) من أماكن متعددة بدولة الكويت ومن ميردات مختلفة الصنع (جدول 3) وجد أن نسبة التلوث بالرصاص بلغت 34% من اجمالي العينات . وقد كان تصنيف العينات الملوثة بالرصاص كالتالي : أماكن عامة 33% ، أماكن حكومية 25% ، مدارس 25% منازل 16% (شكل 2).

ومن خلال فحص التعرض لاحد الميردات وجد أن عنصر الرصاص يزداد مع زيادة زمن ركود الماء بالميرد (شكل 3) - (جدول 4) .

ومن خلال تحاليل الرواسب والقشور والمكونات الصلبة لاحدى الميردات وجد أن مصدر الرصاص هو ملف التبريد المغمور فى خزان المياه والمكون من نحاس مغطى بطبقة من القصدير تحتوى على نسبة عالية من الرصاص وصلت الى 74.5 (جدول 5).

الأجراءات الرسمية

- تم تشكيل لجنة فنية مكونة من وزارة الكهرباء والماء ، وزارة الصحة ، ووزارة

التجارة والصناعة .

- تم وضع خطة لجمع العينات من مختلف أنحاء الكويت .
- تم تشكيل لجنة لوضع مواصفات مردات مياه الشرب منبثقة عن اللجنة الرئيسية وتجتمع بشكل عاجل .
- أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا وزاريا بوقف تصنيع المردات ذات ملف التبريد المغمور في خزان المياه لحين الانتهاء من المشكلة .
- قامت الشركات المصنعة للمردات بتعديل المردات وتثبيت ملف التبريد خارج خزان المياه .

الاستنتاج

- 1- شبكة توزيع المياه العامة في جميع اجزائها تحتوي على نسب بسيطة من الرصاص ، كما أن المراقبة اليومية لمياه الشرب من مراكز الانتاج حتى وصولها للمستهلك تبين ان مستوى الرصاص يقع ضمن الحدود المنصوص عليها في مواصفات منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب.
- 2- مياه الشرب في دولة الكويت ذات طبيعة هجومية ، لذا يجب اتخاذ الحذر في استخدام المواد المناسبة والصحية في وسائط توزيع وتخزين المياه والأجهزة المرتبطة بها .
- 3- تكمن مشكلة تلوث المياه بالرصاص في مردات مياه الشرب والتي تستخدم مواد غير صحية في تعاملها مع مياه الشرب (طلاء ملف التبريد المغمور في خزان المياه وغيرها) .
- 4- وضع التشريعات التي تضمن عدم تداول أي من المواد والأجهزة المستخدمة في أعمال مياه الشرب دون الحصول على شهادات صلاحية من مختبرات حكومية معتمدة .

شكر وتقدير

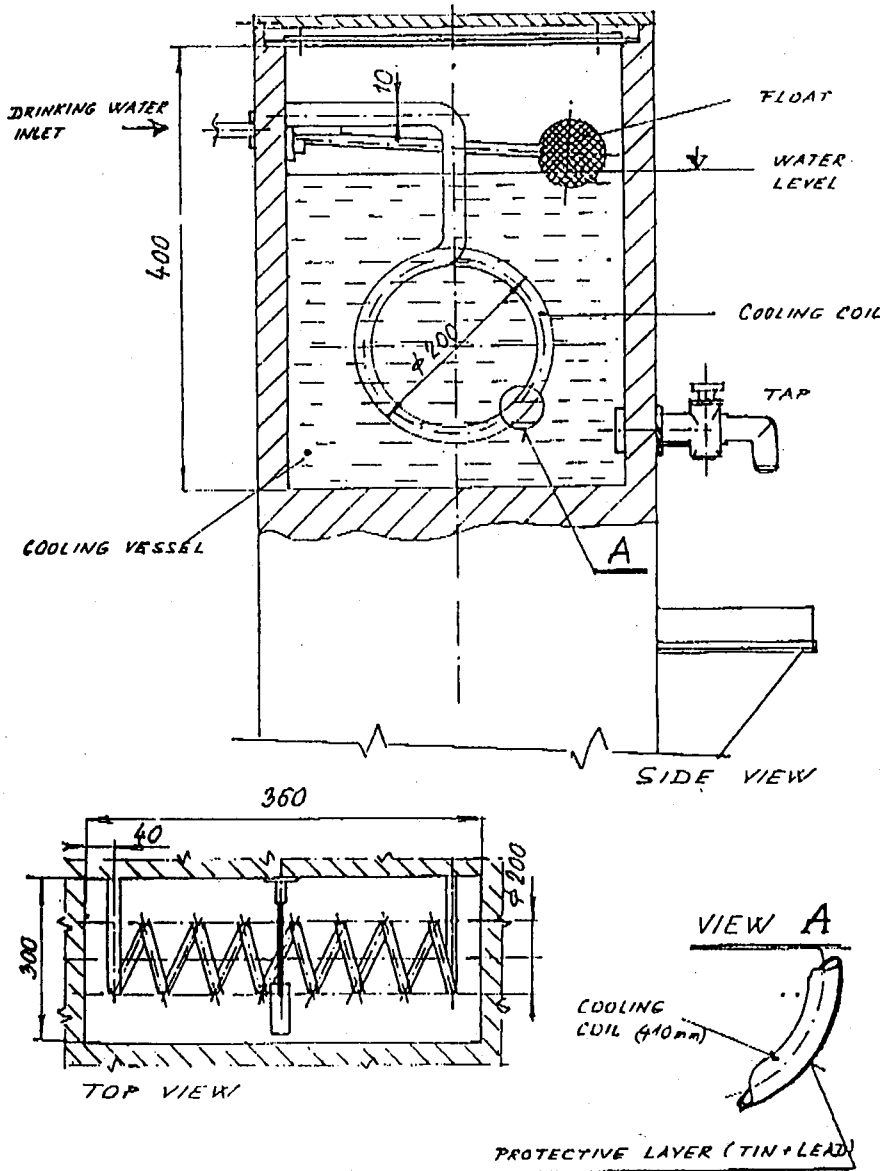
- الى السادة العاملين بمختبرات المركز وموظفيها الذين ساهموا في هذا العمل ، والى كل من:
- وزارة الصحة / ادارة حماية البيئة .
 - وزارة التجارة والصناعة - ادارة المواصفات والمقاييس .
 - مجلس حماية البيئة .

المراجع

- تقرير وزارة الكهرباء والماء بشأن ارتفاع الرصاص والنيكل في بعض مردات مياه الشرب الصادر في نوفمبر 1995 / مركز تنمية مصادر المياه .

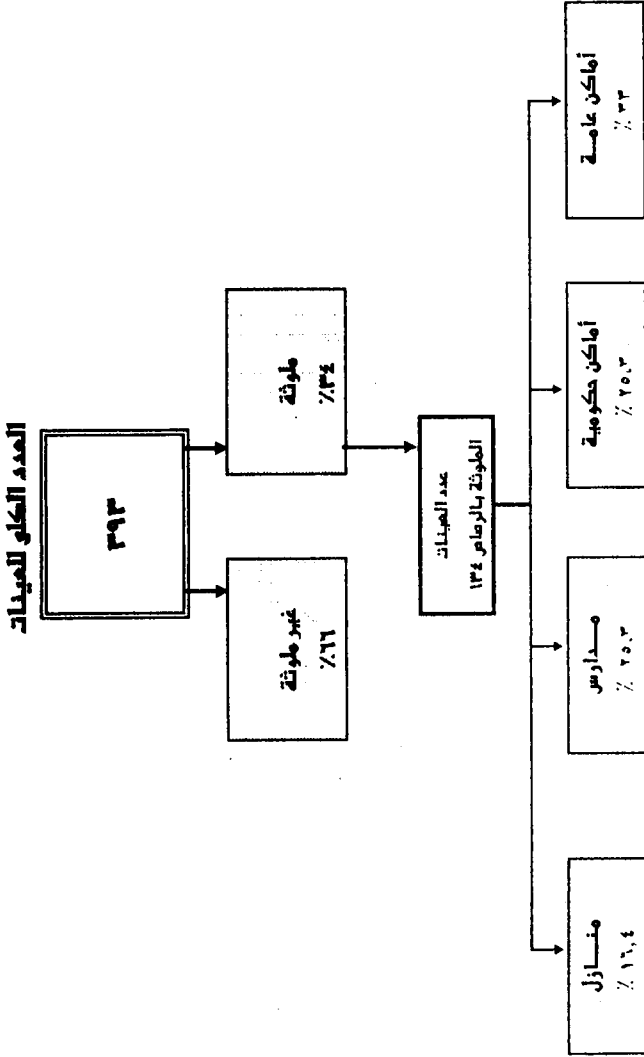
World Health Organization (WHO), (1993). Guidelines for Drinking water quality, 2nd edn., Vol.(1), recommendation, WHO, Geneva.

Seiler, H.G., Sigel, H. and Sigel, A. (1988). Handbook on toxicity of Inorganic compounds, Marcel Dekker, Inc., New York.



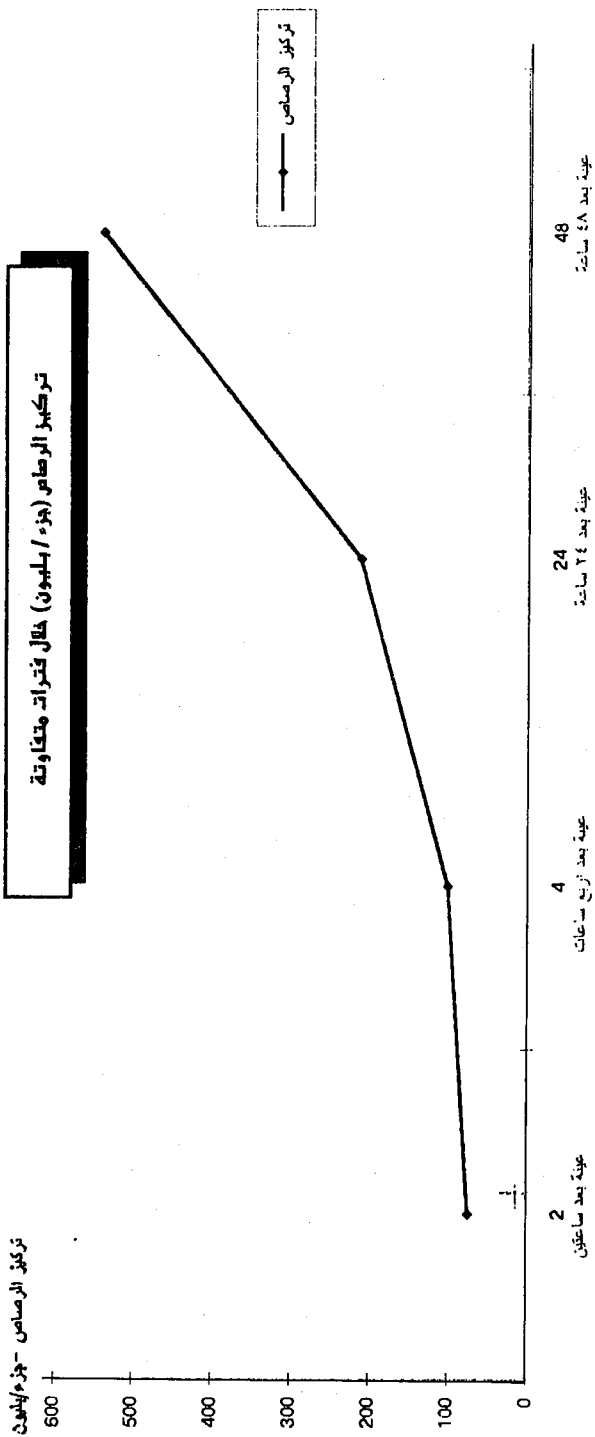
الشكل رقم (1.)

الرسم التخطيطي لمبرد مياه ذو ملف داخلي



شكل رقم ٢

مخطط نسبي المباني تم تخصيصه ومطوّقة حسب أماكن جمعها



شكل رقم (3)

جدول رقم (١)

نتائج فحص مياه البرادات بعد تشغيلها في المختبر لمدة ٣٤ ساعة

تركيز الرصاص - جزء / بليون	المبرد
211.6	مبرد ب
72.9	مبرد ج
91	مبرد ء
0.3	مبرد د
10	الحد المسموح به - W.H.O.

جدول رقم (٢)

متوسط نسب عنصر الرصاص بشبكة مياه الشرب بدولة الكويت

للسنوات (١٩٩٢ - ١٩٩٥)

الشهر	1992	1993	1994	1995
يناير	-	< 0.05	< 0.05	-
فبراير	< 0.05	< 0.05	< 0.05	0.16
مارس	< 0.05	0.194	< 0.05	0.354
أبريل	< 0.05	0.686	< 0.05	0.296
مايو	< 0.05	0.234	< 0.05	0.07
يونيو	< 0.05	0.292	0.398	-
يوليو	< 0.05	0.294	0.27	-
أغسطس	< 0.05	0.08	0.125	-
سبتمبر	< 0.05	0.156	2.185	-
أكتوبر	< 0.05	0.166	0.307	-
نوفمبر	1.9	< 0.05	0.28	-
ديسمبر	< 0.05	0.08	0.222	-
المتوسط	0.22	0.194	0.336	0.222

جدول رقم ٣

عدد العينات التي تم تحليلها و عدد الملوث منها بالرصاص

العينات الملوثة بالرصاص	عدد العينات غير ملوثة بالرصاص	عدد العينات الكلية	الوابع المبررات
99	40	139	A
10	55	65	B
3	48	51	C
15	24	39	D
2	36	38	E
1	4	5	F
-	9	9	G
4	43	47	H
134	259	393	

جدول رقم (٤)

تركيز الرصاص - جزء / بليون - خلال فترات متفاوتة

فترات العنبر	فترات العنبر	تركيز الرصاص
عينة بعد ساعتين	2	73.136
عينة بعد اربع ساعات	4	99.4
عينة بعد ٢٤ ساعة	24	211.6
عينة بعد ٤٨ ساعة	48	538.4

النسب المئوية لمكونات كل من الرواسب المزالقة من على سطح الملف والطبقة الحامية للملف و الملف المعدني
جدول رقم (٥)

Fe %	Cr %	Sh %	Cu %	Zn %	Cd %	Ni %	Al %	Sn %	Pb %	
1.06	0.18	0.6	1.08	0.194	0.003	0.12	0.2	17.7	47.8	الرواسب
-	-	-	-	8.04	0.006	0.08	0.24	46.6	45	الطبقة الحامية للملف
-	-	-	99.9	<0.001	<0.001	0.0015	0.0026	0.036	0.024	الملف المعدني

ري أشجار النخيل في سلطنة عمان

م / عماد بن عبدالمجيد بن عبدالباقى، م / حسن وهبي

ري أشجار النخيل

في سلطنة عمان

اعداد

م/عماد بن عبد المجيد بن عبد الباقي د/ حسن وهي

وزارة الزراعة والثروة السمكية

المديرية العامة لشئون الري

ملخص :-

تعتبر أشجار النخيل من المحاصيل الرئيسية والأكثر انتشاراً إذ يعتمد عليها العمانيون في غذائهم . ومع الزيادة المستمرة في السكان والتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي شهدته السلطنة خلال الـ ٢٥ سنة الماضية وما صاحبه من تطور وتوسع زراعي ان زاد الطلب على مياه الري . ونظراً لان الموارد المائية محدودة في السلطنة فان موضوع ترشيد مياه الري يصبح أمراً ضرورياً وملحاً . أن طريقة الري التقليدية المتبعة في ري اشجار النخيل والمتمثلة في نقل وتوزيع مياه السرى من خلال المساقى الترابية واجراء عمليات الري بالغمر تؤدي الى استخدام مياه الري بكفاءة متدنية ولا تحقق الوصول الى الانتاجية الحديثة . خاصة ان انتشار الحشائش في المساحات البينية للنخيل يشارك النخيل في غذائه من المياه والسماذ . ومع تطور العلوم والتكنولوجيا وظهور التقنيات الحديثة في الري يمكن التحكم وال ضبط والتوزيع في مياه الري داخل المزرعة بطريقة متجانسة ومنتظمة حتى حوض كل نخلة . ان استخدام نظام الري بالنافورة في ري أشجار النخيل يعد أنسب نظام من الناحية التطبيقية حتى يمكن اعطاء النخيل احتياجاتها المائية بانتظام والوصول الى أعلى انتاجية بأقل تكاليف انتاج حتى لو اختلفت أعمار أشجار النخيل داخل القطعة الواحدة المراد ريها في وقت واحد مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أهمية العمليات الزراعية المصاحبة والواجب اتباعها لتحقيق الاستفادة القصوي من وراء تطبيق تقنيات الري الحديثه في ري أشجار النخيل .

مقدمة :-

تعتبر النخلة من أقدم الأشجار انتشاراً في سلطنة عمان والخليج حيث كان المزارع العماني يهتم كثيراً بزراعة النخيل والاكثار منها لأنها تمثل الغذاء الرئيسي له ولما لها من مزايا وفوائد متعددة علاوة على اعتقاده بأن وجود النخلة في مزرعته تجلب له الرزق والبركة خاصة وان النخلة ورد ذكرها في القرآن الكريم بأكثر من موقع ولأزال المزارع العماني يفتخر بأعداد النخيل الموجودة في مزرعته ويعتبرها ثروة كبيرة ، ويقدر عدد النخيل في السلطنة بحوالى ٨ ملايين نخلة وتشمل على حوالى ٢٠٠ صنف .

وقد أكد العلم الحديث الحقيقة الغذائية العالية لثمرة النخيل حيث اكتشف العلماء ان ثمرة النخيل تحتوى على مواد سكرية ونشوية عالية ، ولهذا السبب نرى ان الدين والعلم يفتان على ان يفرط الصائم على ثمرة لتعوض له نسبة السكر في الدم بعدما استنزفه صوم نهار كامل ، وهذا يؤكد صحة اعتقاد المزارع العماني نحو أهمية النخلة مما حدا به الى فهم فسيولوجيتها وتربية ونقل الفسائل من الشجرة الأم الى الارض لزراعتها والتعرف على كيفية الحصول على ثمار كثيرة وذات نوعية جيدة عن طريق معرفته لطرق الاكثار الجيدة والتحكم في اوقات السرى خاصة وان اختلاف الاحواء المناخية في عمان تساعد على تكوين الرطب ذات المذاق الجيد الغني بالمواد السكرية والفيتامينات والأملاح في اوقات مختلفة ، حيث توجد الأصناف المبكرة النضج والمتوسطة والمتأخرة .

وطبقاً للاحداث الاحصائية الزراعية التي قامت بها وزارة الزراعة والثروة السمكية في عام ١٩٩٣ - ١٩٩٤م ان اجمالى المساحة المزروعة بالنخيل تقدر بحوالى ٣٦ ألف هكتار وهي تمثل حوالى ٦٠٪ من المساحة المزروعة .

وتسود النخيل بأصنافها المتعددة في كل مناطق السلطنة وتتركز في مناطق الباطنة ، الشرقية ، الداخلية والوسطى ، الظاهرة ، مسندم ويستثنى من ذلك المنطقة الجنوبية لطبيعة المناخ شبه استوائي السائد في تلك المنطقة شكل رقم (١) .

الغرض من الدراسة :

لما كانت المصادر المائية في سلطنة عمان محدودة وان أشجار النخيل تمثل أكثر المزروعات انتشاراً في المناطق الزراعية المختلفة في عمان ، حيث تختلف المياه فيها كماً ونوعاً كانت هناك حاجة ماسة الى تقدير الاحتياجات المائية لأشجار النخيل تحت أنظمة الري الحديثة لامكان وضع خطط تنمية تتمشى مع الموارد المائية المتاحة واستغلالها بكفاءة عالية .

ونظراً لاختلاف الظروف المناخية والمائية في اقاليم السلطنة المختلفة فان الأمر يستلزم تقدير الاحتياجات المائية للنخيل في مناطق زراعتها المختلفة باعتبارها المزروعات الرئيسية المستهلكة للمياه وبإعطاء النخيل احتياجاتها المائية الفعلية فانه يمكن تجنب احداث أى اثار سلبية قد تنتج نتيجة الافراط في كميات مياه الري أو تعرض النبات للعطش مما قد يودى الى تدني الانتاجية وقد ثبت علمياً انه بإعطاء أشجار النخيل احتياجاتها المائية والسماوية وخدمتها على طول العام مع الأخذ بالأعتبار الجانب الفسيولوجي للنخلة فان ذلك يحقق انتاجية عالية وبالتالي مردود مجزى للمزارع علاوة على عدم الاسراف في استخدام المياه الأمر الذى يودى الى استنزاف المخزون الجوفي .

طريقة ري النخيل في عمان :

تختلف طريقة ري النخيل في عمان من منطقة لآخرى ، وذلك حسب طبيعة المصدر المائي المستخدم لري فصي المناطق التي تعتمد على الأفلاج لري المحاصيل الزراعية يتم زراعة النخيل في احواض كبيرة وابعاد بينيه غير محدوده ويتم استغلالها في الزراعات البينية مثل البرسيم أو الذرة وتتم عملية الري لغمر الأرض كلها بالمياه وفق الحصة المخصصة للمزارع بالوقت من مياه الأفلاج ، اما في المناطق التي تعتمد على الآبار لري المحاصيل الزراعية يتم زراعة النخيل في حلب أو أحواض صغيرة وعلى ابعاد منتظمة ويتم ريها عن طريق قنوات ترابية أو اسمنتيه ومنها من يزرع على طول القنوات من خلال توزيع المياه منها الى احواض النخيل بواسطة قنوات ترابية صغيره .

تروى النخيل في العادة على فترات تختلف باختلاف المناخ والموقع وحسب تقدير المزارع وهي تتراوح بين أسبوع في الصيف وتمتد الى ٢ - ٣ أسابيع في أوقات الشتاء .

تجود زراعة النخيل في المناطق الحماة والتي تقل فيها عادة الرطوبة النسبية كمناطق عمان الداخل والظاهرة نظراً لتأثر النخيل بالرطوبة في فترات تكوين العقد والثمار حيث تتأثر الثمار قبل نضجها بالرطوبة النسبية العالية .

وتنتشر في عمان اصناف كثيرة وحيدة من النخيل ، وتختلف فترات تكوين عقد الثمار من مجموعة اصناف لآخرى حسب طبيعة المناخ والتي يمكن تقسيمها الى ثلاث حالات على الوجه التالي :-

١- نخيل ذات النضج المبكر :

تكون فترة التلقيح فيها في منتصف شهر يناير حيث يتطلب الأمر تقليل كميات مياه الري في الفترة بعد التلقيح مباشرة ولمدة شهر واحد على أن يجنى المحصول بشهر .

٢- نخيل ذات النضج المتوسط :

تكون فترة التلقيح فيها في بداية شهر مارس وكذلك تقلل مياه الري فيها لمدة شهر واحد بعد التلقيح كما ان فترة حنى المحصول تتم في الفترة بين شهر يوليو وشهر اغسطس حيث تقلل كميات مياه الري قبل حنى المحصول بشهر .

٣- نخيل ذات النضج المتأخر :

تكون فترة التلقيح فيها في منتصف شهر ابريل حيث تقلل كميات مياه الري في الفترة بعد التلقيح وحتى منتصف شهر مايو ويكون حنى المحصول في هذه الأنواع من النخيل في الفترة بين شهر سبتمبر وأكتوبر ويجرى عادة تقليل كميات مياه الري قبل حنى المحصول بشهر واحد .

تتميز الجذور الفعالة لاشجار النخيل بأنها تنشر افقياً وراسياً بين قطاعات التربة المختلفة ويتوقف انتشارها على خواص وقوام التربة سواء كانت من الطين والطمي والحصى والرمل والصخور المفتتة ومدى احتفاظها بالرطوبة ، كما ان لجذور النخيل القدرة على احتراق شقوق الصخور والفحوات البينية التي تحتفظ بالرطوبة وان دعامة جذور النخيل تصل الى اعماق كبيرة لحفظ توازنها ويقدر العمق الفعال لجذور النخيل في معظم اراضي عمان بحوالى ١,٥ متر نظراً لضخامة قطاعات التربة .

المناخ:

تقع سلطنة عمان ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة حيث يتميز المناخ فيها بالحرارة الشديدة وخاصة في فصل الصيف حيث تتراوح درجات الحرارة القصوى بين ٤٠-٤٦ درجة مئوية ودرجات الحرارة الدنيا بين ٣٠ - ٣٤ درجة مئوية كما تزداد الرطوبة النسبية في المناطق الساحلية وتقل كلما اتجهنا الى الداخل ويعزى كل هذا الاختلاف الى طبيعة التضاريس في عمان حيث تقسم الجبال الممتدة من الحدود مع دولة الامارات العربية المتحدة شمالاً الى المنطقة الشرقية من عمان جنوباً والمسماة بسلسلة جبال عمان تقسم المنطقة الشمالية الى منطقتين الأولى المنطقة الساحلية والثانية المنطقة الواقعة خلف الجبال والتي تسمى بمنطقة عمان الداخل والظاهرة الواجحة لصحراء المملكة العربية السعودية كما أن معدلات التبخر فيها عالية .

مصادر المياه في عمان :-

كانت الافلاج قديماً توفر ٩٠٪ من مياه الري للزراعة وهي مياه ذات نوعية جيدة في حين كانت توفر الآبار ١٠٪ فقط من مياه الري للزراعة وهي ذات مياه مختلفة النوعية من ناحية الملوحة .

ومع استمرار حالات الجفاف التي اصابت السلطنة وازدياد الطلب على الماء بدأ المزارعون في حفر الآبار بغرض توفير او تعويض النقص في مياه الأفلاج خاصة بعد ما اندثر حوالي ١٢٠٠ فلاج وحدث نقص في تصرفات بعض الافلاج .

وكنتيحة للتوسع في حفر الآبار أن أصبحت مياه الآبار توفر الان حوالي ٦٠٪ للري والافلاج حوالي ٤٠٪ .

ولذلك أصبحت هناك حاجة ماسة الى تقدير الاحتياجات المائية لمعظم المحاصيل الرئيسية وخاصة النخيل باعتبارها تمثل حوالي ٦٠٪ من المساحة المنزرعة ولها أهمية اقتصادية ومكانه متميزة على المستوى الاجتماعي والبيئي .

الاستهلاك المائي لنخيل التمور :

ان تقدير الاستهلاك المائي يعتبر عامل مهم جداً في تقدير الاحتياجات المائية لامكان استخدام تقنيات الري الحديثه روعى في تقدير الاستهلاك المائي لنخيل التمور استخدام الطريق والمعادلات التي تناسب المناطق الجافة وشبه الجافة ... وقد اختيرت طريقتان مختلفتان لهذا الغرض :

أ) طريقة بلاني - كريدل .

ب) طريقة وعاء التبخر طراز (أ)

وقد أخذ في الاعتبار عند حساب الاستهلاك المائي التعطيش التي يلزم الأخذ به في الفترات بعد التلقيح مباشرة وقبل الحصاد ... وهذه طريقة متبعة في عمان بغرض تركيز نسبة المواد السكرية في الثمرة والحصول على جودة عالية للمحصول .

وقد تم عمل مقارنة بنتائج حساب الاستهلاك المائي للتمور بين جميع مناطق السلطنة والحسابات التي قامت بها الأغذية والزراعة العالمية للمنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية للثلاث حالات (النضج المبكر، النضج المتوسط، النضج المتأخر)، حيث يتضح أن معدلات الاستهلاك المائي للمنطقة الشرقية أعلى بقليل عن مثيلاتها في مناطق السلطنة خاصة لمعظم شهور السنة وتزداد الفروق في فترات أقصى الاحتياجات وهي شهور الصيف والشكل رقم (٢) على سبيل المثال يوضح هذه العلاقة لأشجار التمور الكاملة النضج في منطقة عمان الداخل بالمقارنة مع المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.

ولامكان الوفاء بالاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية وخاصة النخيل تحت ظروف محدودة مياه الري في السلطنة، قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بالسعى في تطبيق تقنيات الري الحديثة لكفائها العالية في استخدام المياه حيث تم وضع المواصفات القياسية لأنظمة الري المختلفة والتصميمات النموذجية التي تناسب المزارع في السلطنة أخذة في الاعتبار محواسب التربة والمياه والظروف المناخية والبيئية علاوة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمزارع وأنواع الزراعات من محضر واعلاف ومحاصيل وأشجار وفاكهة ونخيل وغيرها.

وطبقاً لأنواع المزروعات والمساحات وضع معايير فيه لاختيار واستخدام وتحديد أنواع أنظمة الري المناسبة.

نظام الري بالنافورة لري أشجار النخيل :-

أن نظام الري بالنافورة يمثل أحدث ما قدمه العلم في مجال تطبيقات التقنيات الحديثة في ري الأشجار حيث يتطلب الأمر الأخذ بجميع الجوانب الفنية والعمليات الزراعية المصاحبة في اجراء عمليات الري وان العبرة ليست في توفير طريقة سهلة ومستمرة للري وإنما في ادارة وتشغيل النظام ووضع جدول للمياه يفي بالاحتياجات المائية ويأخذ في الاعتبار المتغيرات الفسيولوجية لأماكن الحصول على زيادة في الانتاجية وتوفير في مستلزمات الإنتاج.

ويعد نظام الري بالنافورة مناسب لنخيل التمور ويتطلب الأمر وضع نافورة أو اثنين في حوض كل شجرة عندما تكون التربة من النوع الناعم للحصول على معدلات عالية من كميات ولامكان الحصول على توزيع منتظم للرطوبة داخل حوض الشجرة، وتعتمد فترة تشغيل النظام على أنواع وعمر الشجرة وحالة الطقس.

وكان هناك اعتقاد من قبل بعض المزارعين بأن نظام الري بالنافورة لا يصلح لري أشجار النخيل خاصة الأشجار الكبيرة على اعتبار أن جذور النخيل متشعبة وأن مياه النافورة لا تكفي وبالرغم أن تصرف النافورة التصميمي يبلغ ٣٦٠ لتر/ساعة عن ضغط تشغيل ٤٠ رطل/بوصة المربعة هذا الاعتقاد ليس صحيحاً حيث يتم تصميم نظام الري على أساس ان تكون كميات مياه الري التي تعطي الى النبات عن طريق نظام الري تفوق معدل النفاذية في التربة وبالكم المناسب. بما يضمن حسن ونجاس توزيع الرطوبة خلال قطاعات التربة كما أن لجذور أشجار النخيل القدرة على التحور حسب انتشار الرطوبة دون ان تتأثر انتاجية النخلة، وقد تم تجربة ذلك في المشاريع التابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية.

الا انه في بعض المناطق حيث تكون التربة رملية أو حصوية فان نظام الري بالنافورة تقل كفاءته بسبب ارتفاع معدل النفاذية ، ولتحسين التوزيع الرطوبي المتجانس داخل قطاعات التربة فان الأمر يتطلب اضافة بعض المحسنات لتحسين الخواص الفيزيائية للتربة وقد دأب العمانيون اتباع طريقة تحسين الخواص الفيزيائية للتربة الخشنة عن طريق اضافة السماد العضوي أو السلت والطمي الناعم الذي يتوفر في قاع الأودية لامتكان تقليل النفاذية والحصول على توزيع رطوبي متجانس ومنتظم داخل قطاع التربة .

ان استخدام طريقة الري بالنافورة من خلال شبكة ري يتم تصميمها جيداً وفق المعايير والشروط الفنية والهندسية يعمل على ترشيد مياه الري . اذ أن كفاءة نظام الري بالنافورة يتراوح بين ٨٠ ، ٨٥ ٪ بينما كفاءة الري السطحي لاتعدى عن ٤٠ ٪ في أحسن الأحوال ... وتعميم استخدام تقنية الري بالنافورة يمكن توفير الفاقد وتوظيفه في مشاريع التنمية الزراعية . كما أن انتظام عمليات الري والوفاء بالاحتياجات المائية لا يعرض نخيل التمور للاجهاد تحت الضروف البيئية بل يزيد من الإنتاجية .

التوصيات :-

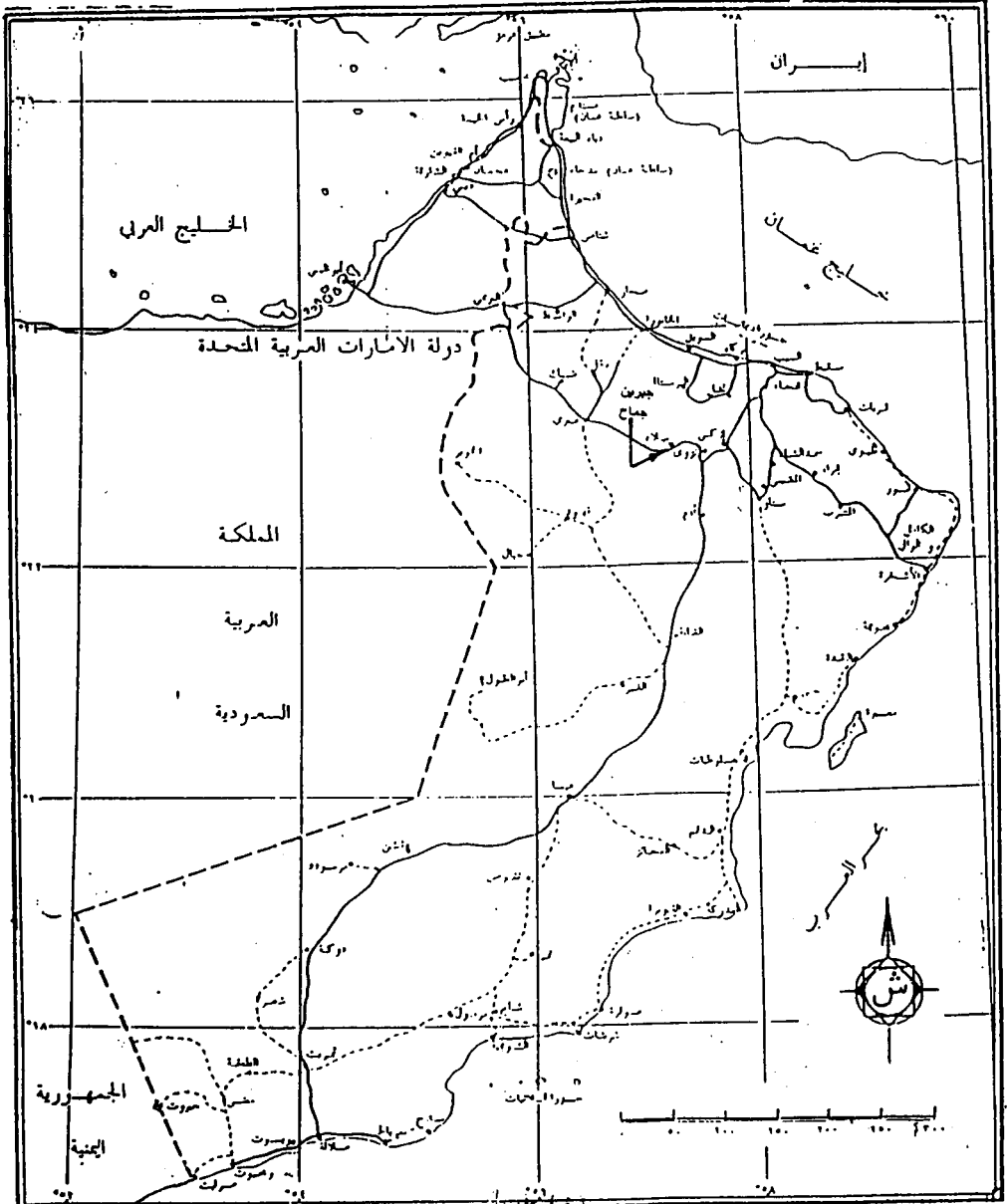
- ١- عند تحديد فترات الري للنجيل سواءاً عند استخدام نظم ري حديثة أو تقليدية أن تؤخذ في الاعتبار خواص التربة الطبيعية والكيميائية .
- ٢- ضرورة تحديد المستوى الرطوبي الذي يتم الري عنده للوصول الى أعلى إنتاجية .
- ٣- الأخذ بالأختبار المتغيرات الفسيولوجية التي تؤثر على مراحل تزهير ونضج الثمرة عند تقدير الاحتياجات المائية للنجيل .
- ٤- ضرورة تحسين قوام التربة عن طريق اضافة المحسنات للحفاظ على انتظام التوزيع الرطوبي في القطاع الرأسي والأفقي للتربة عند استخدام نظام الري بالنافورة في الأرض ذات القوام الخشن .

المراجع :

١) الاحتياجات المائية للمحاصيل الرئيسيه في المملكة العربية السعودية . وزارة الزراعة والمياه والتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية واللجنة السعودية الأمريكية المشتركة ، الجامعة الأمريكية - بيروت ، المملكة السعودية ١٩٨٨م .

٢) د/ حسن وهبي ، م/علي بن سيف العبري ، م/عماد بن عبد المجيد بن عبد الباقي " الاحتياجات المائية للنجيل في سلطنة عمان التقرير الفني رقم (٢) وزارة الزراعة والاسماك أكتوبر ١٩٨٨م .

سلسلة عمان



ان هذا هو الشكل رقم ١
 طبعة
 رقم ١٩٩٣

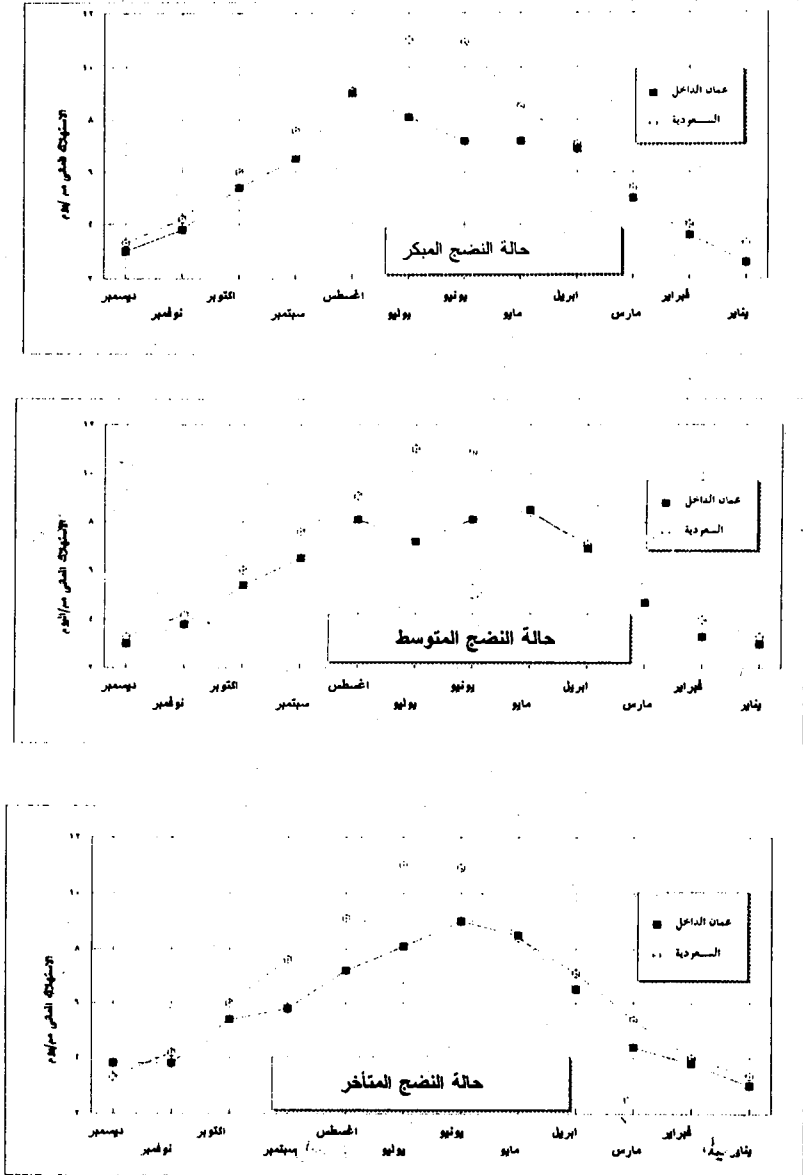
أندية هذه الخريطة الخاصة
 لا تتحمل على طبعها ولا من تأليفها ولا من إعدادها

- طريق عماني
- طريق مسعود
- حدود دول



شكل رقم ١

متوسط الاستهلاك المائي مم/يوم لأشجار التمور الكاملة النضج في منطقة عمان الداخل
بالمقارنة مع المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية



شكل رقم ٢

تأثير استخدام مياه الصرف على التربة والنبات

علي عبدالله الجعود

تأثير إستخدام مياه الصرف على التربة والنبات

علي عبدالله الجلعود

معهد بحوث الموارد الطبيعية والبيئة / مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

صندوق بريد ٦٠٨٦ - الرياض ١١٤٤٢

المملكة العربية السعودية

ملخص :

أجريت تجارب للأستفادة من مياه الصرف وأستعمالها في الري والتعرف على تأثير هذه المياه على التربة ونمو النبات . في هذه الورقة سيتم عرض مختصر لنتائج بعض الأبحاث التي تمت في معهد بحوث الموارد الطبيعية والبيئة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية على مياه الصرف . تمت دراسة تأثير مياه صرف وادي حنيفة على التربة ونمو نباتي الذرة الرفيعة والذرة الشاملة وأشارت نتائج هذه الدراسة الى زيادة المادة الجافة بأزدياد مجموع الاملاح الكلية في مياه الصرف ام تركيز العناصر الصغرى والثقلية (حديد ، زنك ، منجنيز ، نيكل ، مليدنيوم ، رصاص ، المنيوم) في أنسجة نباتي الذرة الرفيعة والذرة الشاملة فكانت في الحدود المناسبة ولم تصل الى التراكيز السامة . كما أستخدمت مياه صرف أحواض تربية أسماك مياه عذبة كمصدر لمياه الري وسماد النتروجين ، وأشارت نتائج هذه التجربة الى أن استخدام هذه المياه يمكن أن يوفر من ٥٠٪-٧٥٪ من الأسمدة النتروجينية . وأستخدمت مياه الصرف الصحي المعالج في مدينة الرياض لري نباتي القمح والبرسيم ومقارنتها بالمياه الجوفية وأشارت نتائج هذه التجربة الى أن متوسط المادة الجافة من البرسيم للقطعة ٩٤,٨ كجم لمياه الصرف الصحي و ٧٦,٩ كجم لمياه الري الجوفية ومتوسط وزن حبوب القمح ٦,٧٤ طن/هكتار لمياه الصرف الصحي و ٥,٩٥ طن هكتار للمياه الجوفية كما أن تراكيز العناصر الثقيلة والسامة مثل (النحاس ، الرصاص ، النيكل ، الكوبالت) في النبات لم يصل الى التراكيز الضارة . يتضح من هذه الدراسات أن إعادة إستخدام مياه الصرف او مياه الصرف الصحي المعالجة أدت الى زيادة المحصول ولم يصل تركيز العناصر السامة في النبات والتربة الى المستويات الضارة ويعزى ذلك الى أن مصدر هذه المياه الأساسي هو الأستخدامات المنزلية .

مقدمة :

لم يكن إستخدام مياه الصرف الصحي للزراعة حديثاً ، فقد أستخدمها الأغريق لري الحاصل قبل حوالي ٢٠٠٠ سنة كما أستفاد منها الصينيين قبل عدة قرون . وفي أوروبا وخاصة في ألمانيا إستخدمت مياه الصرف للزراعة في القرن السادس عشر ثم تبعها بريطانيا وفي القرن الثامن عشر سجل التاريخ أول إستخدام لمياه الصرف الصحي في الولايات المتحدة في أواخر عام ١٨٧٠م .

حتى ولو أن مياه الصرف الصحي أستخدمت في الزراعة قبل حوالي ألفي عام فقد برزت الإهتمامات بها وأتشر استخدامها في هذا القرن وعقد العديد من المؤتمرات والندوات في مختلف بقاع العالم لوضع التوصيات والإحتياطات الخاصة بإعادة استخدام مياه الصرف الصحي وذلك للأسباب الرئيسية التالية :-

- ١- الزيادة المضطردة في عدد السكان أدت إلى زيادة مياه الصرف الصحي .
- ٢- صرف مياه الصرف الصحي في مياه الأنهار والبحار له تأثير ضار على الكائنات الحية التي تعيش فيها .
- ٣- الإستفادة من هذه المياه كمصدر جديد لمياه الري بدلاً من أن تكون مصدر للتلوث حيث أنها غنية بالعناصر الغذائية الضرورية لنمو النبات مثل النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم .
- ٤- الزيادة الكبيرة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي وزيادة إنتاج المياه المعالجة من هذه المحطات التي يمكن استخدامها للعديد من الأغراض بدلاً من التخلص منها .
- ٥- زيادة الطلب على المياه إذ أصبح من الضروري الإستفادة من مياه الصرف الصحي كأحد مصادر المياه المتجددة لأغراض الري .

وفي المناطق الحافة وشبه الحافة كالمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر إعادة استخدام مياه الصرف من الأمور التي تلقى حالياً مزيداً من الأهتمام خاص وأنها مصدر متجدد ومتنامي يمكن أن يساهم في تعزيز مصادر المياه التقليدية المحدودة .

تعريف مياه الصرف :-

يقصد بمياه الصرف هي المياه الناتجة عن إستخدامات التجمعات السكانية بالإضافة إلى مياه الصرف الزراعي والصناعي

العوامل المؤثرة في إعادة استخدام مياه الصرف للري :-

هناك بعض العوامل التي تؤثر على مدى صلاحية مياه الري للزراعة بشكل عام ومياه الصرف بشكل خاص ومن أهم العوامل التي تؤثر على مدى صلاحية إعادة استخدام مياه الصرف للري هي :-

١- كمية الأملاح الذاتية :-

تختلف النباتات في مدى تحملها لتركيز الأملاح الذاتية في مياه الري ولهذا فإنه يوصى بأن تتناسب نوعية المياه مع درجة تحمل النبات للأملاح الذاتية فيها .

٢- تركيز المعادن الثقيلة والنادرة :-

يتأثر النبات أو المحصول من التركيزات العالية لبعض العناصر النادرة أو الثقيلة مثل البورون ، الكاديوم ، الكوبالت ، الكورسيوم ، النحاس ، الزئبق ، النيكل ، الرصاص ، والزنك .

ويوضح الجدول (١) الحدود القصوى المسموح بها من العناصر النادرة (بسكود ، ١٩٨٨) والتي أوصت باستخدامها منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو).

جدول (١) الحدود القصوى المسموح بها من العناصر النادرة في مياه الصرف المعالجة

الحدود المسموح بها جزء بالمليون		العنصر
للإستعمال المياه لعشرون عاما وفي أراضي خفيفة لها رقم هيدروجيني (٦,٠-٨,٥)	للمياه المستعملة باستمرار ولجميع الأراضي	
٢٠,٠	٥,٠	الأنيموم (Al)
٢,٠	٠,١٠	الزرنخ (As)
٠,٥	٠,١٠	البيريليموم (Be)
٢,٠	٠,٧٥	البورون (B)
٠,٠٥	٠,٠١	الكاديوموم (Cd)
١,٠	٠,١٠	الكروم (Cr)
٥,٠	٠,٠٥	الكوبالت (Co)
٥,٠	٠,٢٠	النحاس (Cu)
١٥,٠	١,٠	الفلور (F)
٢٠,٠	٥,٠	الحديد (Fe)
٠,٠٧٥ (*)	٥,٠	الرصاص (Pb)
٠,٠٧٥ (*)	٠,٠٧٥ (*)	الليثيوم (Li)
١٠,٠	٠,٢٠	المنجنيز (Mn)
٠,٠٥	٠,٠١	الموليبدنم (Mo)
٢,٠	٠,٢٠	النيكل (Ni)
٠,٠٢	٠,٠٢	السيلينيوم (Se)
١,٠	٠,١	الفاناديوم (V)
١٠,٠	٢,٠	الزنك (Zn)

(*) الحدود القصوى المسموح بها لري الحمضيات (الموايح).

٣- الخصائص البكتولوجية :-

تحتوي مياه الصرف الصحي على أنواع مختلفة من البكتيريا والفيروسات والطفيليات والتي تسبب مخاطر صحية مصاحبة لإستخدام مياه الصرف الصحي غير المعالجة حيث تصبح بعض أنواع المعالجة مطلوبة حتى يكون إستخدام هذه المياه مناسباً لنوع الزراعة ويوضح الجدول (٢) الحدود الموصى بها والشروط الواجب إتباعها عند إستخدام مياه الصرف الصحي الذي تبعاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية .

جدول (٢) الحدود الموصى بها لنوعية المياه من الناحية الميكروبيولوجية
لدى إستخدام المياه المعالجة في الزراعة
(منظمة الصحة العالمية ، ١٩٨٩م)

الفئة	ظروف إعادة الاستخدام	المجموعة المعرضة	الديدان المعوية ^(١) (المتوسط الحسابي لمدد البيض في التر) ^(٢)	البكتيريا البرازية (المتوسط الهندسي العدد لكل ١٠٠ ملييلتر) ^(٣)	المعالجة اللازمة للنياء لتحقيق النوعية الميكروبيولوجية المطلوبة .
	ري المحاصيل المحتمل أكلها دون طهي ، الملاعب الرياضية ، والمتزهات العامة .	العمال ، المستهلكون ، والعامة	واحد أو أقل	١٠٠ أو أقل (٤)	مجموعة من أحواض الترسيب مصممة لتحقيق النوعية الميكروبيولوجية المشار إليها ، أو معالجة تعادلها .
ب	ري محاصيل الحبوب ، المحاصيل الصناعية ، محاصل العلف ، المراعي ، والأشجار ^(٥)	العمال	واحد أو أقل	لا يوجد معيار واحد	الحجز في أحواض الترسيب لفترة ٨ - ١٠ أيام أو ما يعادلها من معالجة لإزالة الديدان المعوية والميكروبات البرازية .
ج	نظم الري الموضعي لري المحاصيل في الفئة (ب) إذا أمكن تجنب تعرض العمال أو العامة للمياه .	لا يوجد	لا تطبق	لا يطبق	معالجة المياه حسب متطلبات نظام الري المستخدم بما لا يقل عن أحواض الترسيب الثانوية .

- (١) في حالات خاصة ، تراعى الإعتبارات المرضية الروائية والظروف الإجتماعية والبيئية السائدة ، وعليه يتم تعديل هذه التوضيات الإرشادية حسب هذه الظروف والأعتبارات .
- (٢) تشمل ديدان الإسكارس والتريكورس والديدان الشوكية .
- (٣) وذلك في خلال فترة الري .
- (٤) يحسن تطبيق شروط أشد (ما يعادل أو يقل عن ٢٠٠ من البكتيريا البرازية لكل ١٠٠ ملييلتر) عند الإستخدام لري المسطحات الخضراء العامة كما في الفنادق والمتزهات نظرا لتعرض العامة لذلك بشكل مباشر .
- (٥) في حالة الأشجار المثمرة ، يجب إيقاف الري لمدة أسبوعين قبل قطف الثمار كما يجب عدم التقاط الثمار الساقطة على الأرض ، مع ضرورة تجنب طرق الري بالرش .

٤- تأثير مياه الصرف الصحي على التربة :-

عند استخدام مياه الصرف للمحاصيل فإن كمية من المادة العضوية والعناصر الغذائية الكبرى والصغرى الضرورية لنمو النبات إضافة إلى عناصر سامة تتضاف إلى التربة ، يمتص النبات جزء من هذه العناصر ويتراكم جزء منها في التربة ، ومع مرور الزمن سيزداد تراكم هذه العناصر في التربة ، ويوضح الجدول (٣) الحد الأقصى المسموح به لتراكم العناصر النادرة في الأراضي الزراعية بالكيلو جرام / هكتار (بسواس وعرعر ، ١٩٨٨م) .

جدول (٣) الحد الأقصى المسموح به لتراكم العناصر النادرة في الأراضي الزراعية

البند	كاديوم	نحاس	كروم	رصاص	زئبق	نيكل	زنك
كندا	٤-٠,٨	٢٠٠-١٠٠	٢١٠-٥٠	١٠٠-٥٠	١-٠,٢	٣٦-١٢	٣٧٠-١٥٠
فرنسا	٥,٤	٢١٠	٣٦٠	٢١٠	٢,٧	٦٠	٧٥٠
المانيا الغربية	٨,٤	٢١٠	٢١٠	٢١٠	٥,٧	٦٠	٧٥٠
هولندا	٢,٠	١٢٠	١٠٠	١٠٠	٢,٠٠	٢٠	٤٠٠
الملكة المتحدة	٥,٠	٢٨٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٢,٠٠	٧٠	٥٦٠
الولايات المتحدة	٢٠-٥	٥٠٠-١٢٥	--	٢٠٠٠-٥٠٠	--	٢٠٠-٥٠	١٠٠٠-٢٥٠

٥- درجة المعالجة ونوع المحصول :-

أوجدت بعض الدول معايير خاصة لاستخدام مياه الصرف الصحي للري وعلاقة المحاصيل المزروعة بدرجة المعالجة وأجمع الخبراء في إجتماع عقده منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧٣م على أن المعالجة الابتدائية قد تكون كافية للسماح بإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لري المحاصيل التي لا يستهلكها الإنسان مباشرة . أما المحاصيل التي يستهلكها الإنسان مباشرة فتحتاج إلى معالجة ثانية إضافة إلى الترشيع والتعقيم .

جدول (٤) أنواع النباتات ومحاصيل مختارة يمكن ريها بمياه الصرف الصحي *

نوع مياه الصرف	النباتات أو المحاصيل
المعالجة الأولية	أشجار غابات نباتات الزينة - القطن - التبغ - قصب السكر المستخدم في الصناعة - النباتات المستخدمة في صناعة العطور والأدوية - محاصيل الحبوب - المحاصيل المستخدمة في إنتاج الزيوت - الفواكه التي تكون ثمارها بعيدة عن الأرض ويمكن حمايتها كلية من التلوث
مياه الصرف المعالجة ثانية بعد تعقيمها	الخضروات التي لا تؤكل طازجة وتكون فوق ساق النبات بعيدة عن سطح الأرض مثل الجوافة والمانجو والمواالح
مياه الصرف المعالجة ثلاثية	جميع أنواع المحاصيل ومنها ما يكون ثماره قريبة من سطح الأرض بشرط أن لا تؤكل طازجة ويوقف الري قبل ٢-٤ أسابيع قبل الحصاد .

* يمنع منعاً باتاً استخدام مياه الصرف الصحي لري المحاصيل التي تؤكل ثمارها طازجة .

أعادة استخدام مياه الصرف :-

تبدل جهود جيدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في المملكة لإعادة استخدامها ، ومن المتوقع أن يزيد الطلب على هذه المياه مستقبلاً زيادة كبيرة نتيجة التوسع في بناء محطات المعالجة . وتعتبر مساهمة محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالرياض في معالجة المياه مساهمة ملموسة إذ يستخدم حالياً من المياه المعالجة الناتجة من المحطة أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ متر مكعب للزراعة في اليوم . وقد أنشئت هذه المحطة عام ١٣٩٢ هـ بطاقة متوسطة قدرها ٤٠٠,٠٠٠ متر مكعب في اليوم من مياه الصرف الصحي ثم ارتفعت هذه الطاقة التشغيلية المتوسطة إلى ٨٠,٠٠٠ متر مكعب في اليوم عام ١٤٠٠ هـ . ثم إلى ٢٠٠,٠٠٠ متر مكعب في اليوم في عام ١٤٠٢ هـ . وقد جاءت هذه التوسعة مواكبة لزيادة عدد سكان مدينة الرياض فقد كان حوالي ٦٦٥,٠٠٠ نسمة في عام ١٣٩٤ هـ ويزيد في الوقت الحاضر عن ثلاثة ملايين نسمة . ويوضح الجدول (٥) كميات مياه الصرف المتاحة في بعض مناطق المملكة .

جدول (٥) كميات مياه الصرف في بعض مناطق المملكة العربية السعودية

المسلسل	المدينة	كميات المياه المتوفرة م ^٣ /يوم
١	الرياض *	٤٢٠,٠٠٠
٢	جدة	١١٨,٠٠٠
٣	بريدة	١٠,٠٠٠
٤	عنيزة	٧,٠٠٠
٥	الأحساء *	٢٩٢,٧٨٢
٦	الدمام	١٨٧,١٤٣
٧	الجبيل	٩٦,٠٠٠
٨	القطيف	٢٩٥٧١

* يضاف إلى هذه الكمية حوالي ٣٠٠ ألف متر مكعب يومياً مياه صرف ناتجة من منسوب خفض المياه بمدينة الرياض .
** مياه صرف زراعي من واحة الأحساء تتراوح تركيز الأملاح فيها ١٠٠٠ - ٧٧٧٣ جزء بالمليون .

معايير إعادة استخدام مياه الصرف الصحي في المملكة العربية السعودية

يوضح الجدول (٦) المعايير القياسية المقترحة من قبل وزارة الزراعة والمياه لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي للري

غير المقيد .

جدول (٦) معايير مياه الصرف الصحي لإستخدامها في الري في المملكة العربية السعودية

المادة	الحد الأقصى المسموح به (جزء في المليون)	المادة	الحد الأقصى المسموح به (جزء في المليون)
الأمس الهيدروجيني	٦-٨,٤	الروصاص	٠,١
مطلبات الأوكسجين الحيوي (BOD ₅)	١٠	النيتروجين	(٠,٠٧)
	١٠	المنجنيز	٠,٢
المواد الصلبة العالقة	١٠	الزئبق	٠,٠٠١

٠,٠١	الموليبدنيوم	٥	الألمنيوم
٠,٠٢	النيكل	٠,١	الزرنخ
١٠	النترات	٠,١	البيريليوم
٠,٠٢	السيلينيوم	٠,٥	البورون
٠,١	الفانديوم	٠,٠١	الكاديوم
٤,٠	الزنك	٠,٥ أو أكثر	الكور الحر
٠,٠٠١	الفينول	٠,٥ أو أكثر	الكوبالت
١٠٠٠ وحدة ر	الكوليفورم	٠,٤	النحاس
	الكلي	٠,٠٥	السيانيد
١,٠ وحدة عكارة	العكارة	٢,٠	الفلور
١ بيضة حيه / لتر	الديدان الخيطية المعوية	٥,٠	الحديد

وتجدر الإشارة إلى أن الإلتزام بالمعايير المقترحة يتطلب ضرورة معالجة مياه الصرف معالجة ثلاثية تشمل على المعالجة الثانوية ، فالمعالجة الكيميائية ، فترشيح المياه باستخدام المرشحات الرملية ثم تعقيمها (الساعاتي ، ١٩٩٥م) .

نوعية مياه الصرف الصحي المعالجة :-

يمكن التعرف على خواص نوعية مياه الصرف الصحي بالملكة باستعراض مثال لمعالجة مياه الصرف في محطة الصرف الصحي بمدينة الرياض .

وتشمل محطة معالجة المياه في الرياض ما يلي :-

- مصافي ميكانيكية - أحواض تهوية - أحواض ترسيب - مرشحات بيولوجية - أحواض ترسيب ثانوية - أحواض لتخثير الحماة - خزانات لهضم الحماة .

إضافة إلى أحواض الصقل للمياه المعالجة ، والمعالجة بالكور . وتلخص خطوات معالجة المياه على النحو التالي :-

١- المعالجة المسبقة :-

وتشمل فصل المواد الصلبة العالقة والزيوت الطافية . وذلك باستخدام المصافي (Screens) تليها أحواض إزالة الرمل

٢- المعالجة الأولية :-

وتكون إما بطرق المعالجة الأولية الكيميائية مثل استخدام بعض المواد الكيميائية في عملية تجميع وتعويم المواد الصلبة الدقيقة ، أو باستخدام طرق المعالجة الطبيعية كالترسيب والترقيق . وتنخفض كمية السواد العالقة بعد عملية المعالجة الأولية إلى نحو ٦٠٪ كما تنخفض نسبة الأكسجين الحيوي وتشمل طرق المعالجة الأولية أيضاً تهوية المياه لرفع كفاءة البكتريا بوجود كميات كبيرة من الأكسجين .

٣- المعالجة الحيوية :-

عند خروج المياه من أحواض الترسيب الأولية توجه نحو المرشحات الحيوية لتقوم البكتريا الهوائية بالتغذي على المواد العضوية الموجودة في هذه المياه . وتكون المرشحات الحيوية في محطة المعالجة بالرياض من أحواض غير منفذة ملبنة بمواد بلاستيكية تشكل السطح المناسب لنمو البكتريا التي تتغذى على مياه الصرف الصحي وتحللها مكونة ما يعرف بالحماة المنشطة التي تنفصل عن سطح التلاص عند بلوغها حجما معيناً ويتم ترسيبها في أحواض الترسيب الثانوية مع المواد العضوية المترسبة في أحواض الترسيب الأولية باستخدام عمليات هضم الحماة . حيث تقوم بعض أنواع من البكتريا اللاهوائية بهضم وتحليل المواد العضوية تحت ظروف ملائمة من الحرارة ودرجة الحموضة داخل خزانات خاصة . ويتم التخلص في هذه المرحلة من كمية كبيرة من البكتريا والفيروسات الضارة وتستخدم الحماة المهضومة بعد تجفيفها كسماد عضوي . وينتج من هذه العملية كمية كبيرة من غاز الميثان الذي يحرق في موقع محطة المعالجة . ويتم إعادة جزء من الحماة المنشطة المترسبة في أحواض الترسيب النهائية إلى المرشحات الحيوية لضمان وجود العدد الكافي من البكتريا اللازمة لتفكيك المواد العضوية في مياه الصرف الواردة . أما المياه الناتجة عن أحواض الترسيب النهائية الثانوية فيمكن التخلص منها أو إعادة استخدامها بعد تعقيمها .

٤- مرحلة التعقيم :-

يستخدم غاز الكلور لتعقيم مياه الصرف الصحي المعالجة وقتل البكتريا والفيروسات الضارة وإزالة الروائح . ويتوفر في بعض مدن المملكة محطات تنقية تختلف طرق المعالجة فيها من محطة إلى أخرى وقد يصل في بعضها إلى مراحل المعالجة المتقدمة (Tertiary Treatment) .

ويشير جدول (٧) الى خواص مياه الصرف الصحي المعالجة في محطة المعالجة بمدينة الرياض خلال الفترة من ١٩٨٨م -

١٩٩٠م .

جدول (٧) خواص مياه الصرف المعالجة في مدينة الرياض ١٩٨٨-١٩٩٠م

العنصر	مياه صرف صحي معالج من محطة تنقية المياه بالرياض
رقم الحموض	٧,٢٦
التوصيل الكهربائي ديس سيمنز /م	١,٦١
الأوكسجين الحيوي (BOD) جزء بالمليون	٢٨
النيتروجين جزء بالمليون	٢٠,٧
الفوسفور جزء بالمليون	٧
بوتاسيوم جزء بالمليون	١٥,١
كالميوم جزء بالمليون	١٢٨
مغنسيوم جزء بالمليون	٢٨
صوديوم جزء بالمليون	١٤٠

٦,٨	كبريتات جزء بالمليون
٤,٨	كلور جزء بالمليون
٠,٢٤	حديد جزء بالمليون
٠,١١	زنك جزء بالمليون
٠,٠٤	منجنيز جزء بالمليون
٠,٠١	نحاس جزء بالمليون
٠,٠٠٢	رصاص جزء بالمليون
٠,٠٠٣	نيكل جزء بالمليون
٠,٠٠٠٤	كاديوم جزء بالمليون
٠,٠٠٣	كروم جزء بالمليون
٠,٠٠٢	كوبالت جزء بالمليون

ويتضح من الجدول أن هذه المياه مناسبة لأغراض الري من حيث محتواها من العناصر الثقيلة وتركيزها أقل من التركيز الضار .

كثية العناصر الغذائية في مياه الصرف الصحي من مدينة الرياض :-

تحتوي مياه الصرف الصحي على العديد من العناصر الغذائية الضرورية لنمو النبات ولها أهمية اقتصادية كبيرة لإنتاج المحاصيل حيث يمكن الاستفادة منها كبدل للأسمدة الكيميائية.

والجدول رقم (٧) يوضح خواص مياه الصرف الصحي المعالج لمدينة الرياض وما يحتويه من بعض العناصر الغذائية

الضرورية لنمو النبات :-

العنصر	نيروجين	فوسفور	بوتاسيوم	حديد	زنك	منجنيز	نحاس
التركيز جزء بالمليون	٢٠,٧	٧	١٥	٠,٢٤	٠,١١	٠,٠٤	٠,٠١

فمثلا عند استخدام هذه المياه لري محصول القمح (٩٠٠٠ م^٢/هكتار موسم) فإن كمية الأسمدة المتوفرة في هذه المياه في الموسم لكل هكتار .

- | | | |
|---------------------|-------------------|----------------------|
| (١) نيروجين ١٨٦ كجم | (٢) فوسفور ٦٣ كجم | (٣) بوتاسيوم ١٢٥ كجم |
| (٤) حديد ٢,١ كجم | (٥) زنك ١ كجم | (٦) منجنيز ٠,٣٦ كجم |
| (٧) نحاس ٩٠ جرام | | |

وهذه المقادير تفي بجزء كبير من إحتياج القمح حيث يحتاج الهكتار من ٢٥٠ - ٣٠٠ كجم نيروجين ٨٠ - ١٠٠ كجم فسفور ، ١٠٠ - ١٢٠ كجم بوتاسيوم للموسم .

التجارب الحقلية لأستخدام مياه الصرف :-

ضمن أنشطة معهد بحوث الموارد الطبيعية والبيئة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية تم القيام بعدد من التجارب الحقلية للتعرف على مساهمة مياه الصرف من مصادر مختلفة في سد الاحتياجات التسميدية لمحاصيل والتعرف على تركيز العناصر الثقيلة في أنسجة النبات والتربة وهي :-

١-١) إستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة محطة المعالجة في مدينة الرياض :

أقيمت تجربة حقلية في تربة طمييه لتقييم تأثير مياه الصرف الصحي المعالجة من محطة المعالجة في مدينة الرياض على التربة والنبات (قمح ، برسيم) (الجلعود ، ١٩٩٤م) ويوضح الجدول (١٥) خواص المياه المستخدمة وقد تم إضافة الإحتياجات السمادية (نيتروجين ، فوسفور ، بوتاسيوم) إلى المحاصيل المزروعة إلى جميع المعاملات .

جدول (١٥) خواص المياه المستخدمة

العنصر	نوعية المياه المستخدمة مياه صرف صحي معالج	مياه جوفية
رقم المحوضه	٧,٢٦	٧,٨
التوصيل الكهربائي ديس سيمنز /م	١,٦١	٠,٧
الأكسجين الحيوي (BOD) جزء بالمليون	٢٧	٠٠
النيتروجين جزء بالمليون	٢٠,٧	٠٠
الفوسفور جزء بالمليون	٧	٠٠
بوتاسيوم جزء بالمليون	١٥,١	٢,٩
كالمسيوم جزء بالمليون	١٢٨	٦١
مغنسيوم جزء بالمليون	٢٨	٢٣
صوديوم جزء بالمليون	١٤٠	٤٥
كبريتات جزء بالمليون	٦,٨	٣,٩
كلور جزء بالمليون	٤,٨	١,٨
حديد جزء بالمليون	٠,٢٤	٠٠
زنك جزء بالمليون	٠,١١	٠٠
منجنيز جزء بالمليون	٠,٠٤	٠٠
نحاس جزء بالمليون	٠,٠١	٠٠

..	٠,٠٠٢	رصاص جزء بالمليون
..	٠,٠٠٣	نيكل جزء بالمليون
..	٠,٠٠٠٤	كاديوم جزء بالمليون
..	٠,٠٠٣	كروم جزء بالمليون
..	٠,٠٠٢	كوبالت جزء بالمليون

وكانت نتائج الحصول الكلي :-

المتوسط	السنة			
	١٩٩٠	١٩٨٩		
	القمح حيوب طن / هكتار			
٦,٧٤	٨,٧٩	٤,٧٩	مياه صرف صحي	القمح
٥,٩٥	٧,٩	٣,٩٩	مياه جوفية	
	البرسيم كجم / قطعة (٢م ^٢)			البرسيم
	٩٤,٧٥		مياه صرف صحي	
	٧٦,٩٢		مياه جوفية	

تم تحليل النبات ودراسة بعض العناصر في أنسجة النبات كما هو موضح بالجدول (٩)

جدول (٩) تركيز العناصر الثقيلة بالنبات جزء بالمليون في أنسجة النبات

كوبالت	نيكل	رصاص	نحاس		
٠,٥	٠,٨	٢,٣	٢,٩	مياه صرف صحي	قمح
٠,٥	٠,٥	١,٥	٢,٤	مياه جوفية	
٢,٦	٠,٧	٣,٣	٢,٩	مياه صرف صحي	برسيم
٢,٣	٠,٦	٣,٣	٢,١	مياه جوفية	

تركيز العناصر المختلفة جزء بالمليون في التربة خلال فترات مختلفة كما هو موضح بالجدول (١٠)

جدول (١٠)

الشهر	السنة	حديد		منجنيز		زنك		نحاس	
		جوفية	صرف	جوفية	صرف	صرف	جوفية	جوفية	صرف
أبريل	١٩٨٩م	٢,٢٧	٢,٠٧	٤,٤٣	٣,٨	٢,٦	٠,٢	٠,٤٧	٠,٤٧
نوفمبر	١٩٨٩م	٢,٢٧	٢,٢٣	٢,٨٣	٣,١	٢,٣	١,٢٦	٠,٤	٠,٣
يونيو	١٩٩٠م	٣,٧	٣,٥٣	٤,٤٧	٤,٥٧	١,٩٦	١,٧٣	٠,٥٣	٠,٦٧
		نيتروجين		فوسفور		بوتاسيوم			
		جوفية	صرف	جوفية	صرف	جوفية	صرف	جوفية	صرف
		٣٦,١	٢٤,٩	١٩,٦	٤٧,٤	٤٠,٩	٦٨,٥		

تشير النتائج على أن متوسط المادة الجافة من البرسيم للقطعة ٩٤ر٨ كجم لمياه الصرف الصحي المعالجة ٧٦,٩ كجم بمياه الري العادية وكان الفرق واضحاً عند استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة عنه عند استخدام المياه الجوفية .
متوسط وزن حبوب القمح ٦,٧٤ طن / هكتار لمياه الصرف الصحي المعالجة و ٥,٩٥ طن / هكتار للمياه الجوفية ،
محتوى الحديد ١٤٥ جزء بالمليون والزنك ٣٥,٥ جزء بالمليون من القمح المروي بمياه الري العادية ، كما كان تركيز الحديد في البرسيم المروي بمياه الصرف الصحي المعالجة ٣٥٩ جزء بالمليون و ٣٢٥ جزء بالمليون المروي بمياه جوفية وبفرق واضح عند استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة عنه في المياه الجوفية .

تركيز العناصر الثقيلة السامة مثل النحاس ، الرصاص ، النيكل ، والكوبلت في النبات لم يصل إلى الحد الضار حسب المقاييس المعروفة . زاد تركيز النيتروجين في التربة زيادة واضحة كما زاد الفوسفور والبوتاسيوم في التربة المروية بمياه ري صرف صحي معالجة إلا أن الزيادة لم تكن كبيرة مقارنة مع التربة المروية بمياه ري عادية . تعزى الزيادة في الحصول في القطع المروية بمياه صرف صحي معالجة إلى زيادة محتواها من العناصر الغذائية وسد احتياجات النبات بهذه العناصر .

١-ب : تأثير استخدام مياه الصرف الصحي على كفاءة استخدام المياه والنيتروجين للقمح :-

أجريت تجربة حقلية (الجلود ، حسين ، ١٩٩٥م) لدراسة تأثير استخدام مياه الصرف الصحي على كفاءة استخدام المياه والنيتروجين للقمح في تربة طسيه رملية لموسمين زراعيين (١٩٩٢ - ١٩٩٣ م) و (١٩٩٣ - ١٩٩٤ م) ومقارنتها بمياه جوفية في خمس معاملات من التسميد كالآتي :-

١م	بدون إضافة	أي سماد نيتروجيني .
٢م	إضافة ٢٥٪	من السماد النيتروجيني .
٣م	إضافة ٥٠٪	من السماد النيتروجيني .
٤م	إضافة ٧٥٪	من السماد النيتروجيني .
٥م	إضافة ١٠٠٪	من السماد النيتروجيني .

مع مراعاة أن المعاملات الخاصة بمياه الصرف الصحي لم يتم إضافة إلا ٢٥٪ و ٥٠٪ من الإحتياجات السمادية ويشير الجدول التالي (١١) إلى محصول القمح طن هكتار لكل معاملة .

السنة	١٩٩٢ - ١٩٩٣ م		١٩٩٤ - ١٩٩٣ م	
المعاملة	مياه صرف صحي	مياه جوفية	مياه صرف صحي	مياه جوفية
١م	٦,٨٦	٠,٧٧	٥,٤٧	٠,٤٦
٢م	٦,٤٥	٣,٧٧	٥,٢٠	٢,٤٣
٣م	٦,٣	٤,٩٩	٥,٨٧	٢,٢٣
٤م	٦,٣٩	٤,٥	٦,٥٤	٣,١٦
٥م	٦,١٩	٥,٠١	٦,٤	٣,١٥

أشارت نتائج التجربة أن متوسط الإنتاج من الحبوب يتراوح بين ٦,١٩ - ٦,٨٧ ط / هكتار للعام ١٩٩٣ - ١٩٩٢ للمياه المعاملة بمياه الصرف الصحي و ٠,٧٧ - ٥,٠ ط / هكتار للمياه الجوفية أما موسم ١٩٩٤ - ١٩٩٣ فيتراوح الإنتاج بين ٥,٤٦ - ٦,٤٤ لمياه الصرف و ٤٦ و ٣,١٥ للمياه الجوفية .

من النتائج السابقة يتضح أن إضافة أقل من ٢٥٪ من الإحتياجات السمادية لحصول القمح المروي بمياه صرف صحي كانت كافية لسد الإحتياجات السمادية كما يلاحظ أنه بدون إضافة أي أسمدة أعطى الهكتار ٦,٨٦ طن / هكتار عام ١٩٩٣/٩٢م و ٥,٤٧ ط عام ١٩٩٤/٩٣ م . كما أن إضافة السماد إلى مياه الصرف الصحي أدت إلى نقص المحصول وذلك لأن الزيادة في كمية النيتروجين أدت إلى رقاد المحصول .

(٢) مياه صرف وادي حنيفة :-

أستخدمت مياه صرف ناتجة من عملية خفض منسوب المياه الأرضية في مدينة الرماض والتي تقدر كميتهما بحوالي ٢٥٠-٣٠٠ ألف متر مكعب يومياً لري نبات الذرة الشامية والذرة الرفيعة في تجرمة أصص (الجلعود ، وآخرون ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٥م) حيث كانت نوعيات المياه في مجرى وادي حنيفة مختلفة ، وتم إختيار أربعة نوعيات من هذه المياه ، ويمثل الجدول (١٢) هذه النوعيات على إمتداد المجرى المائي الوادي الذي يبلغ طوله حوالي ٥٠ كم .

جدول (١٢) نوعية المياه المستخدمة في التجربة

النوعية				الحدود
٤	٣	٢	١	درجة الحموضة
٧,٨	٧,٩	٧,٥	٧,٧	
٤,٧	٣,٢	٢,٤	١,٥	التوصيل الكهربائي ديسي سيمنز / م

٢٣٣٠	١٥٨٧	١١٨٩	٧٧٩	مجموع الأملاح الذاتية جزء بالمليون
٨٠	٦٠	٤٧	٨,٤	النترات جزء بالمليون
٠,١	٠,٥	١٠,٠	٠,١	الفوسفات جزء بالمليون
٥٢٢	٣٢٥	٢٢٩	١٢٩	صوديوم جزء بالمليون
٧,٨	١١,٧	١٣,٤	١٢,٨	بوتاسيوم جزء بالمليون
٣٤٩	٣١٦	١٩٦	١٤٢	كالمسيوم جزء بالمليون
٩٠	٦٤	٦٤,١	٥١,٧	مغنسيوم جزء بالمليون
١,٢١	٠,٤	٠,٤	٠,٥	بورون جزء بالمليون
٢٦٥	٢٠٣	٢٤٠	١٨٢	بيكرونيات جزء بالمليون
٦٠٠	٥٠٢	٣٦٢	١٩٢	كلوريد جزء بالمليون
٨٣٥	٦٤٥	٤٦٢	٣١٦	كبريتات جزء بالمليون

وكانت نتائج استخدام هذه المياه :-

(أ) على نمو النبات :-

يوضح الجدول (١٣) وزن النبات جرام / أصيص للمعاملات المختلفة :-

المادة الجافة		المادة الجافة		
ذرة رقيقة	ذرة خضراء	ذرة رقيقة	ذرة خضراء	التوعية
٣٥	٢٨,٩	١٦٥	١٥٩	١
٤٧	٣٢	١٨٨	١٧٧	٢
٥٠	٣٨	٢١٢	٢٠٩	٣
٤٨	٣٦	٢١١	١٩٧	٤

وتشير النتائج إلى زيادة المادة الجافة والخضراء بإزدياد ملوحة مياه الصرف وهذه إشارة إلى أن الأملاح في هذه المياه هي عبارة عن مغذيات للنبات وزيادة تركيزها زاد في نمو النبات .

(ب) تركيز العناصر بالنبات :-

تشير الجداول (١٤ و ١٥) إلى تراكيز العناصر في أنسجة نبات الذرة الشامية وأنسجة نبات الذرة الرفيعة .

١- الذرة الشامية: جدول (١٤) تراكيز بعض العناصر في نبات الذرة الشامية :-

نوعية مياه الري	حديد	نحاس	منجنيز	زنك	نيكل	رصاص	ملويدنيوم	المنيوم
جزء بالمليون								
١	٢٥٧	٣,٥	٣٨	٢٢	٩,٣	٣٧	١,٤	٢٠٨
٢	٢٣٠	٤,١	٣٧	٢٨	١٠,٨	٤٦	١,٦	٢٤٢
٣	٢١٩	٢,٣	٤٥	٣١	٧	٢٥	١,٤	١٩٠
٤	١٩٠	٥,٦	٤٢	٣٤	٢,٥	١١	١,٨	٢٤١

الذرة الرفيعة :-

٢- الذرة الرفيعة : - الجدول (١٥) تراكيز بعض العناصر في نبات الذرة الرفيعة

نوعية مياه الري	حديد	نحاس	منجنيز	زنك	نيكل	رصاص	ملويدنيوم	المنيوم
جزء بالمليون								
١	٣٢٠	٥,١	٣٥	٢٦	٨,٥	٣٣	٢,٢	٢٧٤
٢	٢٤٠	٣,٨	٢٩	٢١	١٥,٢	٥٩	٢,١	٢٥٩
٣	٢٧٨	٦	٣٨	٢٩	٧,٦	٢٨	٣	٢٣٢
٤	١٩٠	٣,٩	٣٦	٢٧	٣,٤	١٢	٣,٣	١٨٣

تشير هذه النتائج أن تركيز هذه العناصر بالنبات في الحدود الملائمة للنمو ويمكن استخدام هذه المياه بدون حدوث أضرار على النبات وبملاحظة أن تراكيز الكوبلت والكلاديوم كانت بمعدلات أقل من الحدود التي يمكن تقديرها بالجزء بالمليون .

(ج) تركيز العناصر بالتربة :-

تمت دراسة تراكيز العناصر الصغرى وتغطية التربة بعد الزراعة لنباتي الذرة الشامية والذرة الرفيعة بوضع الجدول

(١٦ و ١٧) تركيز بعض العناصر في التربة بعد الزراعة .

النبات : ذرة شامية : - جدول (١٦) تركيز بعض العناصر في التربة جزء بالمليون

نوعية المياه	حديد	نحاس	منجنيز	زنك	نيكل	المنيوم
١	١٤,٣	١,٩	١٤	٣,٧	٠,٥٤	-
٢	١٢	١,٨	١٤,٤	٣,٧	٠,٦٠	-
٣	٩,٩	١,٩	١٠,٦	٤	٠,٥٢	-
٤	٧,١	١,٥	٨	٣	٠,٤٠	-

النبات : ذرة ريفية :- جدول (١٧ ب) تركيز بعض العناصر في التربة جزء بالمليون

نوعية المياه	حديد	نحاس	منجنيز	زنك	نيكل	المليوم
١	١٧,٦	١٨,٨	١٣,٤	٣,٩	٠,٦	-
٢	١٦,٨	١٨,٠	١٥,٧	٤	٠,٦٦	-
٣	١٠,٥	١٧,٥	١٢,٢	٤,١	٠,٦	-
٤	٩,٦	١٣	٩,٣	٣,٢	٠,٤٦	-

تشير النتائج إلى أن تركيز العناصر المستخلصة بالمادة المخلية DTPA أنها بكميات كافية لنمو النبات ولم تصل إلى تراكيز سامة .

(٣) مياه صرف أحواض تربية الأسماك في المياه العذبة :-

أجريت تجربة حقلية (الجلود، وآخرون، ١٩٩٣م) للإستفادة من مياه صرف أحواض تربية الأسماك في المياه العذبة كمصدر لمياه الري وتخفيض الإحتياجية السمادية من النيتروجين ومقارنتها بمياه ري جوفية ويشير الجدول (١٨) التالي إلى نوعية مياه الري المستخدمة .

جدول (١٨) خواص المياه المستخدمة

نوعية مياه الري	رقم الحوض	مياه صرف أحواض تربية الأسماك	مياه جوفية
التوصيل الكهربائي ديس سيمنز / م	٢,٦٩	٧,٨٧	٧,٢
مجموع الأملاح الكلية جزء بالمليون	١٤٨٢	٣,١٣	١٥٧٠
صوديوم جزء بالمليون	٢٦٣	١٨٥	١٨٥
بوتاسيوم جزء بالمليون	١٧	٢٠	٢٠
كالسيوم جزء بالمليون	٢٦٩	٢٤٩	٢٤٩
مغنسيوم جزء بالمليون	٨١	١٠٢	١٠٢
بيكربونات جزء بالمليون	٢٤٠	٢٦٣	٢٦٣
كلور جزء بالمليون	٣٧٥	٣٤٧	٣٤٧
كبريتات جزء بالمليون	٣٦٨	٤٣٣	٤٣٣
نيتروجين كلي جزء بالمليون	٤٠,٨		

وفي خمس معاملات ١م بدون إضافة سماد ، م ٢ = ٢٥٪ من الإحتياجات السمادية ، م ٣ = ٥٠٪ من الإحتياجات السمادية ، م ٤ = ٧٥٪ من الإحتياجات السمادية ، م ٥ = ١٠٠٪ من الإحتياجات السمادية (٣٠٠ نيتروجين / هكتار) .

وكانت نتائج التجربة بالجدول (١٩) تشير الى أن إضافة فقط ٢٥٪ و ٥٠٪ من السماد مع مياه صرف أحواض تربية الأسماك كانت تعادل ٧٥٪ و ١٠٠٪ منها عند استخدام المياه الجوفية أي أن مياه صرف أحواض الأسماك وفرت من الأسمدة من ٥٠ - ٧٥ ٪ .

جدول (١٩) نتائج تجربة الإستفادة من مياه صرف أحواض تربية الأسماك في المياه العذبة

المعاملة	المادة الخضراء (طن/هكتار)		وزن الحبوب (طن / هكتار)	
	مياه صرف أحواض الأسماك	مياه جوفية	مياه صرف أحواض الأسماك	مياه جوفية
١م	٩,٦	٦,٩	٢,٧	١,٦٨
٢م	١٧,٧	١٣,٥	٥,٨	٤,٣٥
٣م	١٦,٦	١٧,٤	٦,١	٦,٩٩
٤م	٢٢,٩	٢٢,٤	٧,٩٦	٧,٥
٥م	٢٥,١	٢٢,٨	٦,٦٩	٧,٧

معاملة ١ و ٢ و ٣ في مياه صرف أحواض الأسماك لم يتم إضافة أي أسمدة نيتروجينية لها أما المعاملة ٤ و ٥ فقد تم إضافة ٢٥٪ و ٥٠٪ من الإحتياجات السمادية .

الخلاصة :-

يتضح من نتائج التجارب السابقة أن إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة من محطة الصرف الصحي بالرياض أدت إلى زيادة المحصول كما أن تركيز العناصر السامة بالنبات والتربة لم يصل إلى المستوى المخرج وذلك لأن مصدر هذه المياه هو استخدامات منزلية حيث خصص لمياه صرف المصانع للمنطقة الصناعية بالرياض محطة معالجة مستقلة .
وأشارت الدراسات التي أجريت على مصادر مياه الصرف الأخرى أن استخدام هذه المياه لم يؤثر سلباً على النبات أو التربة الأمر الذي يدعو إلى الاستفادة من مصادر مياه الصرف المتوفرة للأغراض المناسبة مع نوعيتها وتلائم مع خواص هذه المياه .

المراجع

أولاً : العربية :-

- الحسن ، محمد بن إبراهيم ، إبراهيم صالح المعزاز (١٩٨٨م) ، " ملوثات البيئة أضرارها ومصادرها وطرق مكافحتها " ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

- الساعاني ، عدنان جمال ، ١٩٩٥م ، " إعادة استعمال مياه الصرف الصحي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة التعاون (١٠) ، العدد ٣٨ ، ١٩٩٥م .

- العدوي ، محمد صادق (١٩٩١م) ، قضية مجاري الأسكندرية ، كلية الهندسة ، جامعة الأسكندرية ، جمهورية مصر العربية

- المكتب الإقليمي للشرق الأدنى (منظمة الأغذية والزراعة الدولية) ، ١٩٩٢م ، " إدارة استخدام المياه العادمة للري ، سلسلة النشرات الإرشادية للأراضي والمياه رقم (١) ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

- المكتب الإقليمي للشرق الأدنى (منظمة الأغذية والزراعة الدولية) ، ١٩٩٢م ، " استخدام المياه العادمة وعلاقتها بصحة الإنسان " ، النشرات الإرشادية ، الأرض والمياه رقم (٣) ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

- AL - Jaloud A. A., and Ghulam Hussain. (1994). Management Alternatives to Minimize Desertification in Saudi Arabia. Proceedings Symposium on Desert Studies in the Kingdom of Saudi Arabia, King Saudi Uncersity Riyadh, Saudi Arabia, 2-4 October, 1994.
- Al-Jaloud A. A. (1994). Effect of treated municipal waste water on soil and crops. Journal of Meteorology, Environment and Arid Land Agriculture Sciences, King Abdulaziz University, Jeddah. (accepted).
- Al-Jaloud, A.A., G. Hussain, Adnan J. Al-Satti and S. Karimulla. (1995) . Effect of Waste Water irrigation on Mineral Composition of Corn and Sorghum Plants. Journal of plant nutrition). 18 (8) , pp. 1677 - 1692.
- Al-Jaloud, A.A., G. Hussain, Adnan J. Al-Satti and S. Karimulla. (1993) . Effect of Waste Water on plant growth and soil properties. Arid soil research and rehabilitation journal, Vol. 7, Issue 2, p.p. 173-179.
- Al-Jaloud, A.A., G. Hussain, A.A. Al-Sadoon, A. Q. Siddiqui and A. Al-Najada, (1993). use of aquaculture effluent as a supplemental source of nitrogen fertilizer to wheat crop, Arid Soil Research and Rehabilitation Journal, vol. 7, pp. 233-241.
- Hussain, G , Ali A. Al-Jaloud and S. Karimulla (1994). Effect of treated Effluent on Irrigation and Nitrogen on yield and nitrogen use efficiency of wheat . Agricultural Water Management, Journal. (Accepted).
- Hussain, G., Ali A. Al-Jaloud. (1995). Effect of Irrigation and Nitrogation on Water Use Efficiency of wheat in Saudi Arabia. Journal : Agriculture Water Management 27 (1995) 143 - 153 . .
- Pescod, M.B. and A. Arar (ed.). Treatment and use of sewage effluent for irrigation. Proceedings of the FAO Regional Seminar on the Treatment and Use of Sewage Effluent for Irrigation, Nicosia. Cyprus 7 - 9 Oct. 1985. Butterworths London.

وادي الوريعة
دراسة مسحية عن تغذية وجريان المياه الجوفية

وادي الوريعة

دراسة مسحية عن تغذية وجريان المياه الجوفية

- مقدمة :-

تتميز دولة الامارات العربية المتحدة بتنوع تضاريسها، حيث تتكوّن من المرتفعات الجبلية، السهول الحصوية، السهول الساحلية المنخفضة، الصحراء الرملية .
وتقع الدولة في منطقة تصنف على أنها من المناطق القاحلة، حيث تشغل جزء من الاقليم القاحل الذي يميز شمال القارة الافريقية وجنوب غرب القارة الآسيوية .
رغم المناخ القاحل للدولة، الا أن الأمطار تسمح بانتشار النباتات الحولية والنباتات الطبيعية المعمرة، خاصةً في المناطق الجبلية والسهول المتاخمة لها وذلك لوفرة المياه حيث أن معظمها تجري الوديان والشعاب من خلالها .
وتنقسم مصادر المياه في الدولة الى أربعة أقسام هي المياه السطحية، المياه الجوفية، تحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي .
ويعتبر وادي الوريعة من أهم الأودية وأنشطها في الدولة والذي ينحدر من هضبة مسافي ليصب على الساحل الشرقي ومن ثم في خليج عمان، حيث أنه يجري لمرات عديدة في العام اضافة الى وجود جريان دائم في أحباسه العليا نتيجة لوجود ثلاثة مساقط مائية .
وتأتي أهمية الدراسة لوادي الوريعة للاستفادة من المياه التي تسيل من خلاله كمصدر للمياه السطحية والجوفية التي تشكل المصدر الأساسي للزراعة في منطقة الوادي وكذلك تلبية للاحتياجات السكانية في المنطقة، حيث أن الدراسة أجريت للتحري عن حركة المياه تحت سطحية في الوادي بالاضافة الى مسارها في التكوينات الجيولوجية .

- الطبوغرافية :-

تقدر مساحة مستجمع الأمطار في وادي الوريعة بـ ١٢٩ كم^٢، حيث أن وادي غليلة الخن يعتبر من أكبر الأودية الصغيرة التي تتصل مع وادي الوريعة في السهول الحصوية الساحلية، أنظر الرسم رقم (١) .
توجد في أقصى الحدود الشمالية الغربية أعلى المرتفعات في الحوض متمثلاً في جبل داد ويصل ارتفاعه الى ١،١٢٨ متر، بينما في الجنوب الغربي يوجد مرتفعين يبلغ ارتفاعهما ٩٣٤ متر و ٩٢٨ متر، وفي الجنوب الشرقي يقع جبل سهى على ارتفاع ٧٩٨ متر، وجبل غليلة الخن على ارتفاع ٥٠٩ متر في الشمال الشرقي .

- الوضع الجيولوجي والجيومورفولوجي :-

تتكون جيولوجية حوض مستجمع الأمطار في وادي الوريعة من نوعين رئيسيين من الصخور هي الصخور النارية والصخور الرسوبية .

أولاً : الصخور النارية :-

يرجع حوض مستجمع الأمطار في وادي الوريعة الى الزمن الجيولوجي بين عصر قبل البرمي (Pre-Permian) وعهد الكريتااسي الأعلى (Upper Cretaceous Allochthouns)، حيث أن المجموعة الصخرية التي تتواجد هي من نوع الأفيوليت السمانلي (Semail Ophiolite)، والتكوين يحتوي على صخور السيريدوتيت فوق قاعدية (Ultrabasic Periodotite) والسربنتيت (Serpentinite) حيث تكون ملتحمة في بعض المناطق، وكذلك فإن هنالك مناطق اختلاط في الجنوب الشرقي من حوض مستجمع الأمطار بين صخور الجابرو (Gabbro) والصخور فوق القاعدية (Ultrabasic Rocks) .

ثانياً : الصخور الرسوبية :-

الصخور الرسوبية الموجودة في حوض مستجمع الأمطار تكونت نتيجة لعوامل التجوية التي حدثت للصخور النارية وهي تصنف الى نوعين هما الرواسب الملتحمة والرواسب المنفصلة. الرواسب الملتحمة هي التي كونت الهضاب الحصوية على أجناب الوادي، حيث تحتوي على صخور نارية كبيرة نوعاً ما ملتحمة مع صخور أصغر منها .

الرواسب المنفصلة وهي التي تكون صخور الوادي وصخور المراوح على الساحل .
الوضع الجيولوجي عموماً اعتباراً للوضع الحالي للمرتفعات الحصوية وتدرجات الوادي خلال الجبال تدل على تكون هذه الجبال في الزمن الجيولوجي الحديث .
تم ملاحظة أن الترسبات الحصوية الأقدم في الوادي أخشن أو أكبر من الترسبات في الوادي حيث أن هذا ينم على أن تدفق الوادي في الزمن البعيد كان أكبر من التدفق في الزمن القريب .

الفوالق الموجودة في الوادي عادة من الشمال الى الجنوب ولكن أحياناً من الشرق الى الغرب .

- الوضع الهيدروميتورولوجي :-

يتميز حوض مجمع الأمطار في وادي الوريعة بتنوع هيدرولوجيتها حيث يحتوي على مياه الشلال، الجريان السطحي والمياه الجوفية .

(١) الأمطار :

يتصف مناخ دولة الامارات بقلة الأمطار واقتصارها على فصل الشتاء في أغلب الأوقات، حيث أن المناطق الجبلية لها النصيب الأكبر من تلك الأمطار .

والأمطار تتفاوت معدلاتها من سنة الى أخرى وتعتبر الأشهر من ديسمبر الى شهر مارس هي التي يمكن أن يكون فيها أمطار شتوية، على الرغم من وجود بعض الأمطار الصيفية الأشهر من يوليو الى سبتمبر. والأمطار تهطل غالباً من غيوم معزولة أو محلية الأمطار وتتصف بشدتها وقصر مدتها .

وقد سجلت محطات الأرصاد المطرية القريبة والمحيطة بحوض مستجمع الأمطار أعلى معدل لها في محطة خورفكان حيث بلغ ١٨٤.٤ ملم في ١١/١٢/١٩٩٥م، انظر الجدول رقم (١).

(٢) الشلالات المائية :

تشكل البروزات الصخرية الصلبة الموجودة في وادي الوريعة الشلالات الثلاثة، حيث أنه تتواجد تلك الشلالات عندما تكون مناسب البروزات الصخرية أعلى من مستوى الوادي في مقطع ما وانعدام الرسوبيات وتعري الصخور الصلبة على سطح الأرض في مجرى الوادي وعلى جانبيه .

ينبع شلالين من وادي اليشيمة الذي يتواجد في الأحباس العليا من الوادي ولحوالي ١٠ كم من طول الوادي، ويبلغ مساحة حوضه حوالي ٢٤ كم^٢ مشكلاً ٢٠٪ من حوض مستجمع الأمطار لوادي الوريعة .

ويحتوي حوض وادي اليشيمة على حوض تجميحي وحوض ترشيحي لمياه المطر، ويعمل الحوض التجميحي السطحي على تجميع المياه في منطقة انتشار الصخور النارية الصلبة والمسطة ومن ثم الى حوض الترشيح حيث تتسرب المياه خلال الرسوبيات الحصوية التي تسمح بمرور المياه من خلالها .

وقد قدر معدل الجريان في نوفمبر ١٩٩٤م للشلالات كالاتي :

ملاحظات	معدل الجريان لتر/ثانية	الموقع
يفقد حوالي ١٩ لتر/ثانية بالترسبات في الرمال والحصى في منطقة البركة .	٤٥	الشلال الأول (أسفل البركة)
	٦٤	الشلال الأول (أعلى الشلال)
كان القياس حوالي ٣٠٠ متر تحت موقع الشلال .	١٧	الشلال الثاني
على بعد ١٣٠٠ متر أعلى الشلال الثاني .	٢	الشلال الثالث

ملاحظة : يقدر الجريان السطحي أعلى الشلال الثاني بما لا يقل عن ٣٠ لتر/ثانية يقل بالتسرب الي ١٧ لتر/ثانية عند موقع القياس المين أعلاه .

ومن خلال دراسة سابقة أستنتج أن مصدر مياه شلالات الوريعة هو مصدر محلي من داخل الحوض نفسه ومن مياه الأمطار الساقطة داخله، ولا علاقة له بأية مياه جوفية قادمة من خارج الحوض أو طبقات مياه جوفية عميقة، حيث لا توجد مثل هذه المياه الجوفية العميقة داخل حوض الوادي .

(٣) الجريان السطحي :

تتصف الأودية في دولة الامارات كما في المناطق القاحلة بالجريان المفاجئ للوادي حيث يعتمد على كمية الأمطار وشدتها والفترة الزمنية لهطولها، سمك طبقة الحصى في الوادي، والخصائص الفيزيوجرافية لتكوينات حوض مستجمع المياه .

تصنف طبوغرافية حوض مستجمع الأمطار في وادي الوريعة على أنها من الأحواض شديدة الانحدار حيث تصل الي ٣,١ % أو ٣:١ ، ويعتبر من الأودية كثيفة الروافد حيث يحتوي على ٣٧١ رافد، أي أن نسبة الروافد الي مساحة مستجمع الأمطار قد تصل الي ٢,٩ رافد/كم^٢ .

وقد سجلت أجهزة رصد الجريان السطحي أقصى كمية لحجم المياه المار خلال الوادي في سنة ١٩٩٥م ، وكانت تقدر بـ ١٠,٧ مليون متر مكعب ، انظر الجدول رقم (١) . يذكر أن جهاز قياس الجريان السطحي في الوادي بدأ بتسجيل قراءته في عام ١٩٨٢م .

٤) المياه الجوفية :

في الفترة الأخيرة بدأت تظهر عوارض انخفاض مناسب المياه الجوفية في الدولة، حيث أنه في بعض المناطق قدر معدل الانخفاض بين ١-٢ متر سنوياً .
تغذية المياه السطحية ومياه الأمطار والتغذية الشبه دائمة من مياه الشلال للمياه الجوفية في وادي الوريعة تعتبر من العلاقات المعقدة وخاصة سلوك المياه ونفاذها من خلال الشقوق والفواصل الموجودة في جبال الوادي .
ومن هنا جاءت فكرة إجراء دراسات على سلوك المياه الجوفية في الوادي وكيفية الاستفادة منها في تنمية المصادر المائية للمزارع والمناطق المجاورة لها، حيث أن هذه الدراسة تعتبر بداية لسلسلة من الدراسات التي سوف تقوم بها الوزارة على الأودية الأخرى .

- أهداف الدراسة :

معرفة نظام حركة المياه تحت سطحية للوادي ومسارها في التكوينات الجيولوجية المختلفة في الوادي وذلك بإضافة مواد كشافاة الى المياه السطحية لمتابعة حركة المياه الجوفية وللحصول على مزيد من المعلومات عن أشكال التدفق ومن ثم منبع المياه .

- منهج الدراسة :

اشتملت الدراسة على عدة مراحل على النحو التالي :
١) حصر وتجميع كل البيانات والمعلومات المتعلقة بوادي الوريعة والمتوفرة لدى وزارة الزراعة والثروة السمكية والجهات الأخرى .
٢) تحليل وتقييم البيانات والمعلومات لاستخدامها في الدراسة .
٣) إجراء دراسات جيوفيزيائية بطريقة التوقيت الحقلية الالكترومغناطيسي للمنطقة المحيطة بالشلال واسفلها وذلك لمعرفة التركيبية الجيولوجية للوادي وتحديد القنوات والمسارات تحت سطحية للوادي حيث يمكن عن طريقها تتبع التراكيب الأرضية ولعمق ٥٠٠ متر في الظروف المناسبة وباستخدام جهاز جيونيكس بروتيم ٤٧ مستخدمين دوائر ذات قطر ١٠ متر فقط ضمن الوادي وذلك لعدم توفر المساحة وكذلك تم استخدام دائرة بقطر ١٠٠ متر للخطين الموجودين على المستوى الساحلي .

لقد تم القيام باختبار كاشف النبض البسيط باستخدام صبغة نباتية مشعة FLUORESCENT VEGETABLE DYE، وصبغة حمراء WT مذابن في ١ جرام/لتر كما قيست من قبل مختبرات وزارة الزراعة والثروة السمكية بمنطقة العوهة، وبعد اضافتها الى مجرى المياه

السطحية عند شلال المياه السفلي تم تعقبها باستخدام ميزان فلورومتري حقلي بنظام تصميم تيرنر AU1، هذا الجهاز يمكن به تعقب تركيزات قليلة تصل الى ١ ميكرو جرام/لتر، ومجهز بخلية عينات منفصلة ومرشحات صحيحة ومنايع ضوئية لتتبع الصبغة الحمراء ، وقبل اضافة الصبغة الحمراء تم أخذ عينات من المياه السطحية والمياه الجوفية في الآبار وذلك لقياس الاشعاع الفلورسنتي الخلفي، ومن ثم تم أخذ العينات مرة أخرى من نفس الموقع وبفواصل زمنية بعد اضافة هذه الصبغة .

- نتائج الدراسة :

المسوحات الجيوفيزيائية بالوادي وجدت بأن الهيكل التحتي في الصخر كان معقد جداً مع امكانية وجود مناطق صدع و عدة بنايات تحتية من فوق طبقات الأساس الصخري، أنظر الرسم رقم (٢)، هذه البنايات بالتالي تتحكم في ممرات الماء نزولاً الى وادي الوريعة، مؤدية عموماً الى قناتين حيث طبقة الحصى أكثر عمقاً ونزولاً على طول حافتي الوادي، وكما هو متوقع فان طبقة الحصى تزداد سماكة بمجرد أن ينفتح الوادي على المستوى الساحلي، على الرغم من أنه توجد دلائل على أن البنية المعقدة في الصخور السفلى والتي عادة تكون هي الأساس الصخري القريب من السطح تؤدي الى تقليل سماكة طبقة الحصى، ان آخر خط من خطوط الـ (TDEM) الذي اختير أن يكون قرب الساحل قد التقط دلائل وجود تداخل للمياه المالحة ويمتد تقريباً لـ ١ كم من البحر الى داخل الأراضي، أنظر الرسم رقم (٣) .

لقد تم استخدام اختبار الكاشفات لتحديد سرعة جريان المياه عند أساس الاندفاع نزولاً الى الوادي، ولتأكيد نتائج المسوحات الجيوفيزيائية الخاصة بوجود قناتين في الوادي، هذه الأرقام قد تم استخدامها أيضاً لاختبار مدى معقولية أن يكون مصدر مياه النبع الأساسي في الوادي، من مياه الأمطار السنوية أو من مصادر أخرى .

- الاستنتاجات :

- ان جيولوجية البنية التحتية المعقدة هي أساس التحكم بجريان المياه نزولاً الى وادي الوريعة، حيث يظهر أن هنالك قناتين في الوادي نزولاً باتجاه جريان المياه .
- حجم جريان المياه الأساسي في الوادي من كلا من المياه السطحية فوق الشلال والمياه المتسربة من جانبي الوادي يبلغ ٥٨ لتر/ثانية وتجري بمعدل سرعة يبلغ

٦٦,٥ متر/ساعة ، بينت الدراسة أن مصدر مياه شلالات الوريعة من مصدر محلي من داخل الحوض نفسه ومن مياه الأمطار الساقطة فيه، ولا علاقة له بأية مياه جوفية قادمة من خارج الحوض أو طبقات مياه جوفية عميقة، حيث لا توجد مثل هذه المياه الجوفية العميقة .

- لكي يتم جريان المياه طول السنة، يتطلب وجود معدل نسبة ترشيب أقل قليلاً من ١٠٪ وذلك يساوي ١٥ مم مياه كل سنة، على أساس معدل سقوط مياه الأمطار في الوادي .
- هنالك بعض الدلائل على تداخل المياه المالحة عند التقاء الوادي بالساحل، وهذا لا يعتبر مشكلة في الوقت الراهن .

- المنشآت المائية في الوادي :

- نتيجة لهذه الدراسة والدراسات المختلفة التي أجريت على الوادي والتي بدأت منذ عام ١٩٨٢م تقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية حالياً بتنفيذ مشروع سد وادي الوريعة بطاقة تخزينية تصل الى ٥,١٢ مليون متر مكعب، بطول ٣٦٧,٠ متر وارتفاع يصل الى ٣٤,٠ متر، ويحتوي على عدة مرافق أهمها مصرف المياه الذي يبلغ طوله ١٥٠ متر، ومن الممكن أن يمرر ٢٤١٧ متر مكعب/ثانية، وكذلك هناك حاجزين سوف ينفذان ضمن مشروع السد وذلك كوسائل تغذية للمياه الجوفية في الوادي، وسوف يتم الانتهاء من المشروع في نهاية العام الحالي .
- توجد في منطقة وادي الوريعة شبكة من الآبار موزعة على طول الوادي بهدف مراقبة مناسيب المياه .
- توجد عدد من المحطات المطرية القريبة من وادي الوريعة وذلك لرصد كمية المياه المتساقطة حول منطقة مستجمع الأمطار في الوادي .

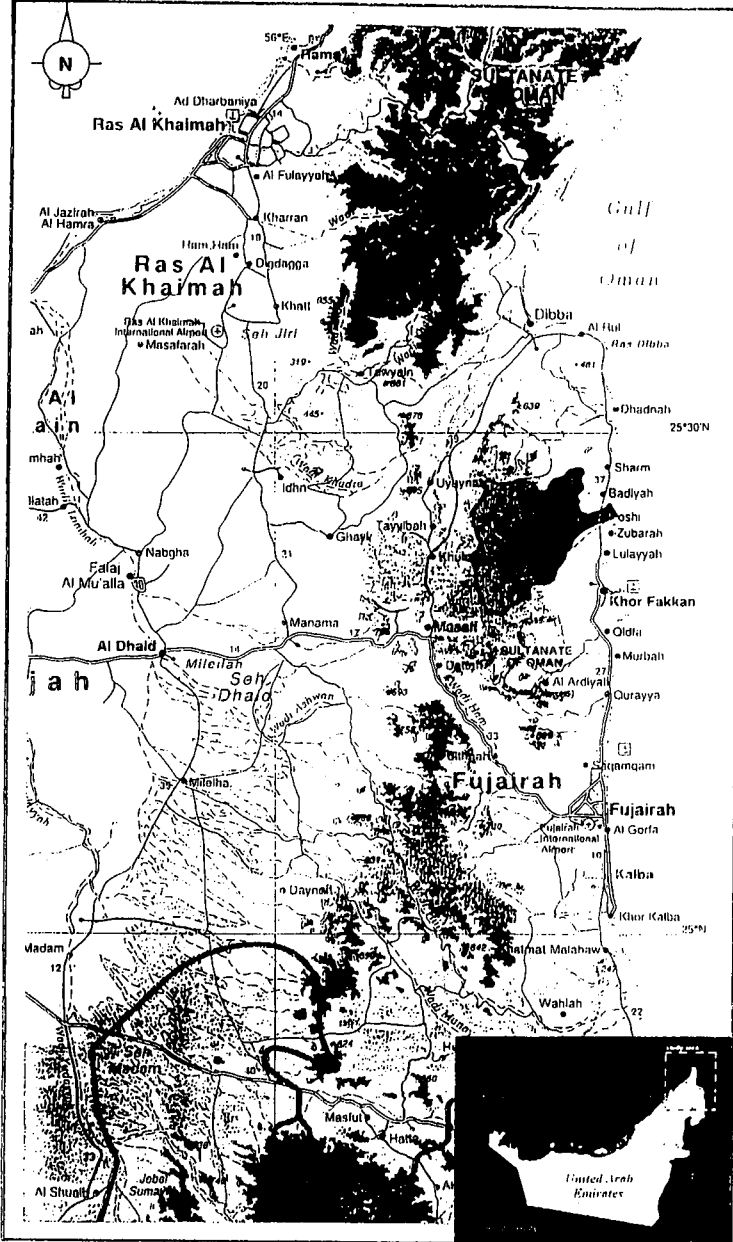
تابع الجدول رقم (١)

محطات رصد الأمطار (ملليمتر)					الجريان السطحي	التاريخ
زكت	سينة	مسافي	خورفكان	عسمة	بالـ ١٠٠٠ م	
١,٢	١,٦	٠	٩,٦	٠	١٢٠,٧٣٢	٩١/١١/٢٤
١,٢	١,٦	٠	٩,٦	٠	١٢٠,٧٣٢	المجموع
٠,٢	٨,٨	٠	٢,٦	٠	٣,٣٦٦	٩٢/١١/٢٥
١٣٦	٤٣,٨	٢٨,٤	١١,٤	٣٧,٦	٥٠٩,٧٦٠	٩٢/٢/٣
١٣٦,٢	٥٢,٦	٢٨,٤	١٤,٠	٣٧,٦	٥١٣,١٢٦	المجموع
٤٦,٦	٣١,٢	٥٧	٨٤	٩,٦	٢٧١,٦٢٠	٩٣/١٢/٢٥
٤٦,٦	٣١,٢	٥٧	٨٤	٩,٦	٢٧١,٦٢٠	المجموع
٠	٩,٨	١٣,٦	٠	١٨,٦	٥٠,٢٢٠	٩٤/١٠/٣١
٠	٩,٨	١٣,٦	٠	١٨,٦	٥٠,٢٢٠	المجموع
٢٣	٢٨,٤	٢١,٦	٣٣,٤	٤,٨	٢٢١,٤٠٩	٩٥/٢/٢٤
٥٩,٤	٣٢,٨	٥٨,٤	١١٨,٢	٣٨,٤	١٢١,٠٥٦	٩٥/٣/١٣
٥٥	٥٢	٥٦,٦	١٦٤,٦	٦٣,٤	٢٦٣٥,٦٣٢	٩٥/٧/٢٣
٠	٠	١١,٦	١٠,٤	٠	٥٣٠,٤,٧٧١	٩٥/٧/٢٤
١٩٣	٢٢,٢	٦٧,٨	١٨٤,٤	٢٢,٢	٩٨٤,٧٨	٩٥/١٢/١١
٣	٢,٤	٠,٨	٦,٤	٠	٩٠٣,٧٩٨	٩٥/١٢/١٢
١٨,٢	٧٢,٦	٥٤,٢	٣٥,٨	٦٧,٤	١٦٣,٧٦٤	٩٥/١٢/١٧
١٣,٤	٢٤,٢	١٠,٤	٩	٢٢	٣٨١,٦٠٣	٩٥/١٢/٢٥
٣٦٥	٢٣٤,٦	٢٩٠,٤	٥٦٢,٢	٢١٨,٢	١٠٧١٦,٨١٣	المجموع
٣٨,٨	٤٤,٢	٥٤,٤	٥٣,٢	٥٩	١٣٧,٤٨٤	٩٦/١/٢٣
٠	٠,٢	٠,٤	٠	٠	١٥٨٩,٨٦٨	٩٦/١/٢٤
٣٥,٢	٢٣,٨	٢٧	٢١	٢٥,٦	٧٧٣,٣١٦	٩٦/٢/١٧
٢٦,٢	٣٢,٢	٤٣	٢٦,٤	٣٦	٦٨٠,٢٦٥	٩٦/٣/١٠
٠	٦	٦,٢	٤,٢	٦	٥٥٢,٠٢٤	٩٦/٣/١١
٥٥,٨	٦٠,٢	٤١,٦	٥٤,٤	٥١	٧٥٣,٢٢٨	٩٦/٣/١٢
١٨,٤	٢٠,٢	٢١	٧,٤	٢٠,٦	٥١٧,٩٦٨	٩٦/٣/١٣
٠	٠	٠,٨	٠	٠	٣٨١,٥٢٨	٩٦/٣/١٤
٢٥	٣٤,٨	٢٦,٨	١٩,٢	٣١	١٧٤,٦٩٩	٩٦/٣/٢٢
٠	٠	٠	٠	٠	٩٧٧,٠٨٥	٩٦/٦/١٧
٢,٨	١٢,٦	٠	٤١,٦	٠	٢٦٣٩,٠٥٢	٩٦/٩/٢٢
٠	٠	٠	٠	٠	٢٣٧,٦	٩٦/٩/٢٣
٢٠٢,٢	٢٣٤,٢	٢٢١,٢	٢٢٧,٤	٢٢٩,٢	٩٤١٤,١١٧	المجموع

ملاحظة : لم يتم تسجيل البيانات المطرية وبيانات الجريان السطحي في أعوام من ١٩٨٤ الى ١٩٨٦ وذلك لكونها سنين حافة (أرقام صغيرة تم اهمالها) .

الرسم رقم (١) : حوض مستجمع الأمطار في وادي الوريعة .

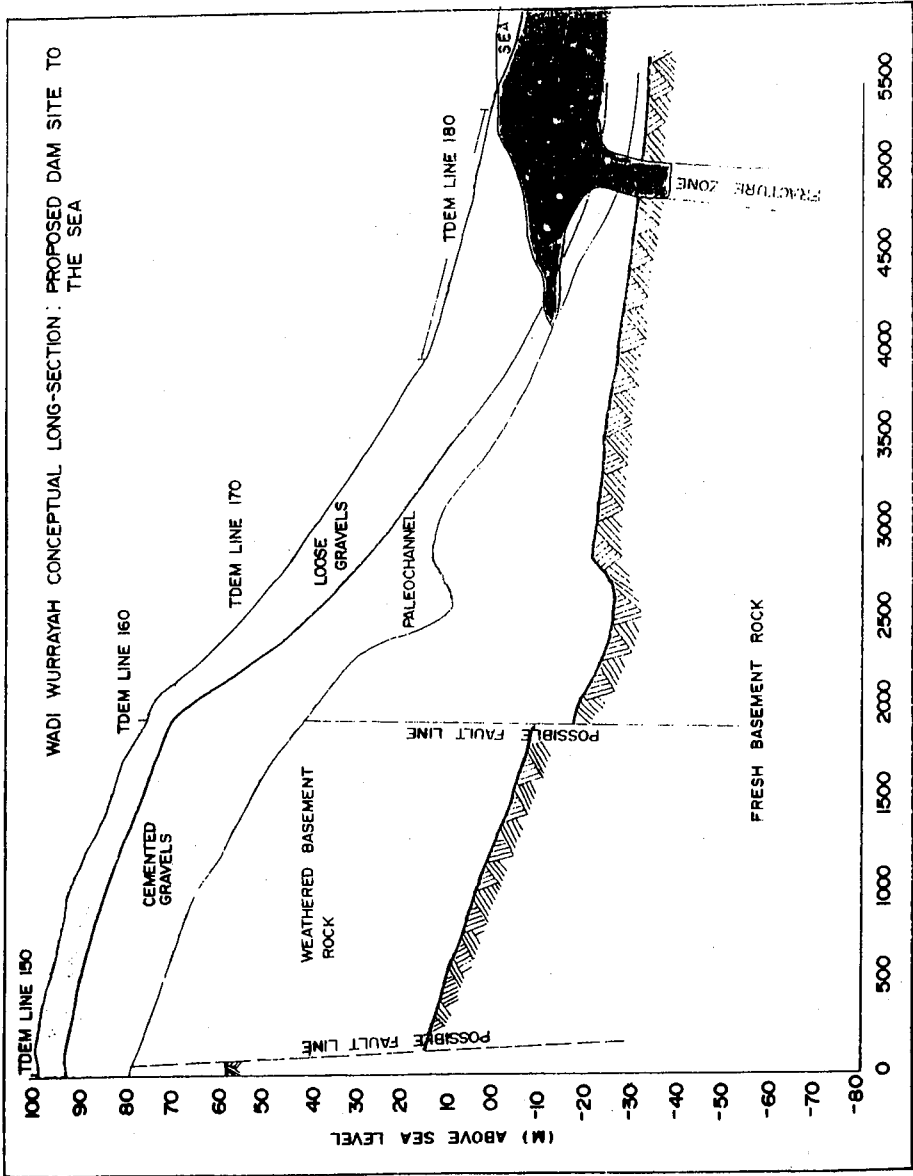
Location of Wadi Wurayyah Basin



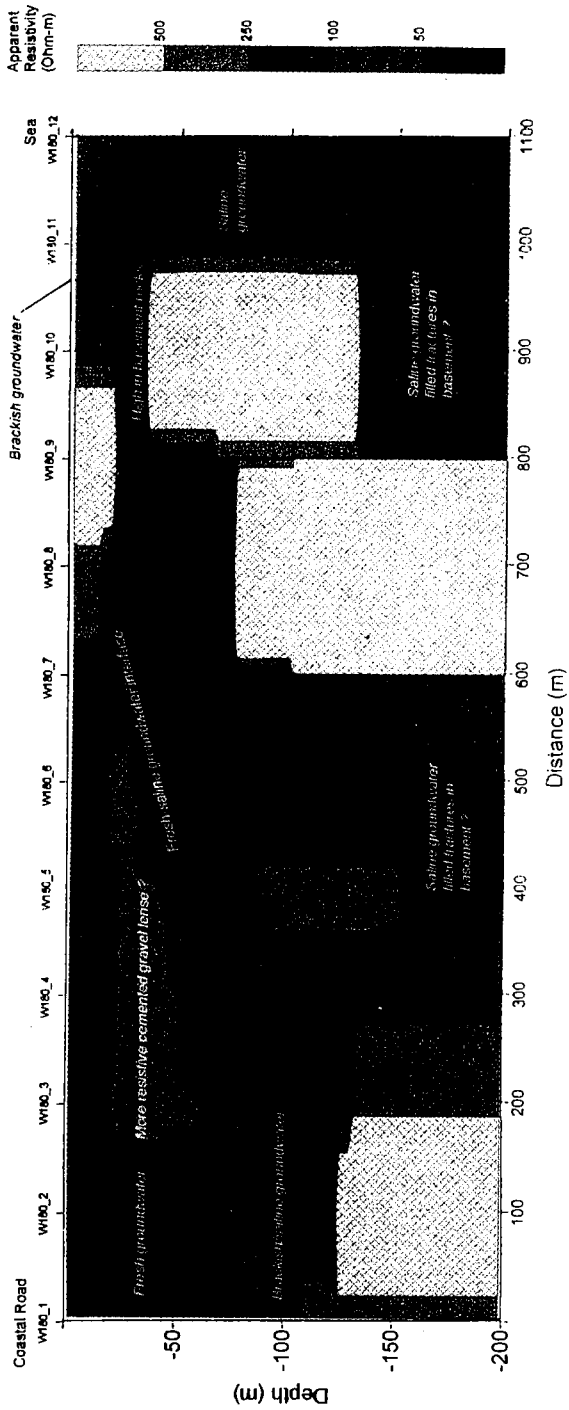
KEY:

Wadi Wurayyah Basin

الرسم رقم (٢) : قطاع طولى لوادي الوريعة .



الرسم رقم (٣) : مناطق تداخل مياه البحر في وادي الوريعة .



المراجع :-

- كتاب بيانات الأرصاد الجوية، وزارة الزراعة والثروة السمكية .
- كتاب بيانات الأرصاد المائية، وزارة الزراعة والثروة السمكية .
- دراسة مساحية للتغذية والجريان للمياه الجوفية في وادي حام ووادي الوريعة ، انتك .
- الدراسات الأولية للسدود ووسائل التغذية في الامارات العربية المتحدة ، هالكرو .
- مياه شلالات الوريعة " مصدرها، تقييمها والطريقة المثلى لاستثمارها " ، د. عمر جودة .
- دراسة المياه الجوفية ، ابواكو .
- الدراسات الأولية في وادي الوريعة ، دبليو.اس.أتكنز .
- هيدرولوجية المناطق الجافة ، الفاو .
- التحريات الفنية الحقلية للموقع المقترح لسد وادي الوريعة ، سويس بورينج .

